

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– قسنطينة –

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

## النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي وأثرها في فهم النص القرآني نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي - أنموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية والدراسات القرآنية

تخصص: إعجاز القرآن و الدراسات البيانية

إشراف الأستاذة الدكتورة:

ذهبية بورويس

إعداد الطالبة:

صباح قيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	الأمير عبد القادر جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبدالناصر بن طناش
مشرفا ومقررا	الأمير عبد القادر جامعة قسنطينة	أستاذة	أ.د. ذهبية بورويس
عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمر حيدوسي
عضوا مناقشا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة	أستاذة	أ.د. زهيرة قروي
عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	أ.د. سلاف بوحراثي
عضوا مناقشا	الأمير عبد القادر جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	أ.د. نادية توهامي

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير

العلوم الإسلامية

## شكر وعرفان

الشكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين على منتهى كرمه، وجزيل إحسانه أن أوتي علمي ما لم أكن أعلم، ووفقتي للإتمام هذا العمل.

وأول من أبدأ بهم شكري من باب الاعتراف للأهل الفضل بفضلهم، وإنزال أهل العلم منازلهم، وتأوية لحق الشكر: أستاذتي المشرفة التي كانت توجيهاتها الدائمة لقاها للعقل، ونصائحها القيمة غزاةً للروح، سرور زلاتي، وأقلت عثراتي، شرفتني مشرفة، ومربية، ومعلمة: الأستاذة الدكتورة: ههبة بورويس.

و الشكر موصول إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تذكيرهم عناء القراءة والتصويب والتصحيح، راجية من الله أن يجعل مساعيهم الطيبة في خدمة البحث العلمي في ميزان حسناتهم.

وأثني بشكري لجميع الأساتذة الذين تتلمذت لهم منذ التحاقني بالدراسة، وبخاصة أساتذة مرحلة الجامعة، وون أن أنسى كل من شجعتني على المواصلة، وخرس في نفسي حب العلم والعمل، وإلى كل من وصلني تعاونه أو تعاطفه.

جزى الله الجميع خير الجزاء، وسرّو خطاهم، وحقّق مبتغاهم في الآزمنة.

# إهداء

إلى التي رحلت عن ونيانا إلى جوار ربها: أُمِّي الحبيبة، تغمرها الله برحمته الواسعة، وأسئنها فسيح جناته .

إلى من أحاطني بالرَّحْمَاءِ و الرِّضَا : أباي العزيز أطل الله في عمره.

إلى سندي في الحياة : زوجي الكريم : "سراو".

إلى مصدر أُملي و إلهامي و قوّتي: ولديّ العزيزين: عبد الرحمن و وسيم.

إلى من شرَّ الله بهم أُرِّي: إخوتي و أخواتي، فرولاً فرولاً.

إلى كلِّ ناشر للحقيقة، و باحثٍ عن المعرفة.

أهدي ثمرة هذا العمل.

القادر للعلوم الإسلامية

# مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تشكّل المرجعية المعرفية في مجال دراسة أيّ فكر الركن الأساس لفهمه ودراسته دراسة موضوعية، وبما أنّ اللغة هي وعاء الفكر، فإنّ المعنى الدلالي الكامل للحدث اللغوي لا يقف عند حدود المعاني الوظيفية للأحداث اللغوية في جميع

مستوياتها، بل هو جزء من سياق الحال أو المقام التي تستخدم فيه هذه الأحداث اللغوية في بيئة زمانية ومكانية معينة، فالأحداث اللغوية لا تقع منفصلة عنها، وإنما تتفاعل مع أنواع من السلوك الاجتماعي الإنساني المركب والمتنوع وترتبط به على نحو متبادل، هذه المقامات الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي الأعم وكل هذه العناصر مجتمعة تمثلها النظرية السياقية بوصفها نظرية لسانية متكاملة.

وإن علم النحو هو من أهم ما أنتجه الفكر العربي، إذ به تستقيم الألسنة، وتصحّ الأساليب، وتفهم مغاليق النصوص، وبخاصة نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الذي يتصل في مصدرته التشريعية بالنص القرآني.

ولقد اتجهت هم الباحثين في هذا المجال إلى إبراز معالمة في مهده الأول البصرة، ثم في موطنه الثاني الكوفة، وبقي نحو المهجر - الأندلس - الحلقة المفقودة من حلقات البحث في النحو العربي الذي تتطلع العقول إلى اكتناه حقيقته، والوقوف على خصائصه المباينة لنظيره في المشرق، وذلك لخضوعه لسياق مختلف ومرجعية معرفية وثقافية مرتبطة بالدرجة الأولى بالبيئة والعصر، وما يعتريهما من مظاهر، إضافة إلى الوضع اللغوي السائد، والحالة السياسية والاجتماعية وغيرها.

لذلك ارتأيت أن أسلط الضوء على بعض الجوانب المحيطة بالفكر النحوي في الأندلس مستمدة من عناصر نظرية السياق وبخاصة سياق الحال والسياق الثقافي، فكان عنوان الموضوع: «النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي وأثرها في فهم النص القرآني - نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي أنموذجا - وأعني بالفكر النحوي: الخلفية الثقافية والمرجعية المعرفية والأيدولوجية التي أنتجته وأسهمت في تكوينه، وأثر كل ذلك في كيفية فهمه وتوجيهه لنصوص القرآن الكريم، وكتاب نتائج الفكر في النحو للسهيلي يمثل محصولا فكريا يحتزل كل هذه السياقات.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يعني بوصف الاختلاف الفكري عند نحاة الأندلس عن نظيره

المشركي، كما يعني بالكشف عن طبيعة المجتمع الأندلسي الذي اضمحلّ، ولم يصلنا منه إلا نتاجه الفكري أو اللغوي، فاللغة ظاهرة اجتماعية تعبر عما يدور في المجتمع، وتسجل في دقة ووضوح صور هذا المجتمع المختلفة من حضارة ونظم وعقائد واتجاهات فكرية وثقافية وعلمية وفنية وغيرها، فتتكون بين هذه النظم الحضارية والفكر علاقة متبادلة تجمع بين التأثير والتأثر.

وانطلاقاً من هذه الأهمية يمكننا وضع هذا الإشكال: كيف كان تأثير عناصر هذه النظرية في توجيه الفكر النحوي عند نحاة الأندلس بوصفها مادة ومنهجاً إجرائياً للكشف عن أهم خصائص هذا الفكر؟ وكيف تجلّى ذلك الأثر واضحاً في فهم النصوص، وفي مقدّماتها نصوص القرآن الكريم في بيئة لغوية أولت العناية إلى الأخذ بكل الأسباب التركيبية والنصّية في تفسير التراكيب وفق مستوياتها اللغوية والدلالية؟ وكيف برز هذا الأثر واضحاً عند السهيلي من خلال كتابه: "نتائج الفكر في النحو"؟

**والدافع** وراء اختيار هذا الموضوع كونه اقتراحاً من الأستاذة المشرفة من جهة، والحاجة إلى إثراء البحث اللغوي والنحوي بدراسة هذا الشقّ من الفكر النحوي القديم الذي لم ينقطع مدده بسقوط الأندلس ومازال مرجع المشاركة والمغاربة، ومحاولة البحث عن الأسباب التي جعلت منه نحواً مختلفاً.

وتتجلى أهدافه في:

- توظيف عناصر نظرية السياق أدوات إجرائية للبحث في فكر الأندلس النحوي.
- محاولة تسليط الضوء على الخلفية المعرفية التي كانت وراء تكوين هذا الفكر النحوي المختلف.
- إبراز الطابع الأندلسي المختلف من حيث النظرة إلى الأصول النحوية، وتوظيف الشواهد، وتوجيه المسائل النحوية والقضايا.
- إبراز الاختلاف الملحوظ بين نحاة الأندلس أنفسهم في توجّههم الفكري باختلاف المرجعية الفكرية والتكوين العلمي لكل عَلم من أعلامها.

وتعود **الصعوبات** التي تواجه البحث في جميع مراحلها إلى طبيعة الموضوع، وما يتعلّق به من مسائل، لأنه موضوع تتجاوزه عدة أطراف فهو موضوع فلسفي نظري، لا تطبيقي عملي، إذ يرتبط باللغة وعلاقتها بالفكر، وطريقة توظيف الأدوات الإجرائية التي جاءت بها نظرية السياق وإسقاطها

على الفكر النحوي في الأندلس، وكيفية تأثير هذه الأدوات في هذا الفكر على مستوى الأصول، والشواهد والمسائل الجزئية، وطريقة فهمها.

كما أن صعوبة الحصول على المادة العلمية تعود إلى ضياع كثير من المؤلفات، وبقاء الجزء الأكبر منها على شكل مخطوطات لم تحقق بعد، مما جعلنا نلجأ مضطرين إلى الاكتفاء بما وصلت إليه أيدينا مما طُبِعَ منها، والاستعانة بكتب التراجم والطبقات وبعض الدراسات الحديثة في مجال النحو واللغة في الأندلس، ومن أهم هذه المصادر والمراجع بدءاً بالمدونة المعتمدة في هذا البحث وهي: "نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهلي" مصادر في النحو القديم كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، والجمل للزجاجي بشروحاته المختلفة، والخصائص لابن جني، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية لابن الأنباري، و الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ومصادر النحو الأندلسي القديم، ككتاب: "الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ومؤلفات أبي حيان الأندلسي كالتهذيب والتكميل وارتشاف الضرب، وشرح التسهيل لابن مالك، والمسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي والروض الأنف، والأمامي للتسهيلي، كما اقتضى البحث الاستعانة بالتفسير أهمها: الكشف للزجاجي، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، بالإضافة إلى كتب إعراب القرآن مثل: معاني القرآن للفراء، وفوائد في مشكل القرآن للعزّ بن عبد السلام، وإعراب القرآن للزجاج، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري وغيرها.

كما كان لكتب تاريخ الفكر الأندلسي دور كبير في الوقوف على الحقيقة التاريخية في هذا البحث: ككتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، وتاريخ الفكر الأندلسي لآنخل بلانثيا، ونفح الطيب للمقري، كما استعنت بمراجع حديثة في اللغة والسياق دعت بها الجانب النظري منها: مؤلفات تمام حسان وخاصة كتاب اللغة العربية معناها و مبنائها، وكتاب نظرية السياق بين القدماء والمحدثين لعبد النعيم خليل، ودلالة السياق لردة الله بن ردة الطلحي، وكتاب: علم اللغة لمحمود السّعران، ودور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان وغيرها.

وأما المراجع الحديثة التي عنيت بمجال النحو واللغة في الأندلس فأهمها: كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف، والحركة اللغوية في الأندلس لأليبر حبيب مطلق، وكتاب خصائص مذهب الأندلس



النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر رحيم الهيثي، وكتاب «أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لمحمد إبراهيم البنّا، وغيرها من المصادر والمراجع التي لا يتسع المقام لذكرها، مع أنه ينبغي الإشارة إلى أنّ طبيعة هذا الموضوع اقتضت منّا البحث والتنقيب في ثنايا مصادر فقهية وأصولية، وتاريخية وعقيدية، وكتب التراجم والطبقات من باب التأصيل لما وقع في البحث من أفكار وموضوعات.

أما عن الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت هذا الموضوع، فلم نجد ما يتقاطع معه إلا في بعض جوانبه، فهناك دراسات لا تخصى تتعلق بنظرية السياق وتطبيقها على مختلف التخصصات من نحو وبلاغة، وتفسير، وأصول الفقه بوصفها نظرية تتعلق بالدلالة، لكن هناك دراسة لخلود العموش عنوانها دور السياق في نظرية النحو العربي-قراءة جديدة -وهي بحث مقدم لمؤتمر مناهج التجديد في العلوم الإسلامية، جامعة المنيا، تتقاطع مع هذا الموضوع في إحدى جوانبه كونها تدور حول دور السياق في وصف الظاهرة النحوية، بعد رصد مصطلح السياق ودلالاته، وأهميته في الدرس النحوي الغربي القديم، ووضع أمثلة حيّة لمظاهر عناية النحاة بالسياق في كتب إعراب القرآن وغيرها، وهي تخدم الشق النظري من هذا البحث.

كما توجد دراسات تتقاطع مع الموضوع في جانبه المنهجي منها دراسة بعنوان: "أثر السياق في البحث النحوي في الدرّ المصون للسمين الحلبي" لخالد بن سليمان بن مهنا الكندي" وهي أطروحة دكتوراه في اللغة وآدابها في الجامعة الأردنية، تناول فيها الباحث مفهوما للسياق وتطور العناية به بين القديم والحديث عند العرب والغرب، كما تناول أصناف القرائن السياقية في الدر المصون، مقسّما ذلك إلى: تحليل للقرائن الداخلية في الدر المصون، ثمّ قرائن السياق الخارجي التي استعان بها النحاة المذكورون في الدر المصون في تحريجاتهم، كما تناول عينة في التحليل من سورة يوسف.

وهناك دراسات على قلتها عنيت بالدرس النحوي في الأندلس، لكنها لم تتناول الجانب السياقي منها، ومن هذه الدراسات التي تتقاطع مع هذا الموضوع من إحدى جوانبه رسالة دكتوراه لصاحبها أمين علي السيد بعنوان: «الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو» وهي دراسة تقوم على مبدأ التصنيف والتقسيم لأعلام النحاة في الأندلس والتعريف بهم بشيء من الإسهاب، وتوزيعهم على عصور الحكم الإسلامي في الأندلس إلى ثلاثة عصور: عصر الجمع

والتكوين، العصر الذهبي للنحو الأندلسي (القرنين السادس والسابع)، وعصر التشتت والتفرق بسقوط غرناطة، وختم البحث بالحديث عن مصادر النحو وأدلته وعلله في الأندلس.

ورسالة دكتوراه أخرى لفادي صقر عصيدة بعنوان: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي» وتهدف إلى رصد بعض الجهود التي قام بها علماء النحو في الأندلس لتبسيط علم النحو وتذليل مصاعبه من خلال وضع الشروح والمتون التعليمية ورفض العلل النحوية بالدعوة إلى ترك نظرية العامل التي نادى بها ابن مضاء القرطبي.

وأخرى لسميرة جدالين بعنوان: «الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس» وتتقاطع هي الأخرى مع هذا البحث في جانب من جوانبه، وهي رسالة دكتوراه من جامعة تلمسان، تعالج هذه الأطروحة وجهة نظر نحاة الأندلس إلى الشاهد النحوي ممثلاً في القرآن والحديث النبوي وكلام العرب من شعر ونثر، وانفرادهم بمنهج خاص في الاستشهاد يختلف عن المعهود عند نحاة المشرق.

وهناك دراسة أخرى لصاحبها محي الدين سالم بعنوان: «الدرس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهية»، وهي من الدراسات الجادة في مجال النحو الأندلسي، وقد نحا به صاحبه نحو الحديث عن التعليل الجدلي الفلسفي وعوامل سيادة هذا النوع من التعليل عند الأندلسيين بارتباطه بالعلوم العقلية والفلسفية، إلى جانب نوع آخر من التعليل وهو التعليل التعليمي، ممثلاً لكل نوع من التعليل بأعلام يمثلون هذا النوع أو ذاك، مخصصاً حديثاً آخر عن المذهب الظاهري وموقفه من التعليل النحوي، وقد أفدت من هذه الدراسة كثيراً.

وهناك دراسات أخرى ترتبط بهذا الموضوع من زوايا معينة منها رسالة دكتوراه بعنوان: "إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين" من إعداد: يجاوي حفيظة، وهي من منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، الجزائر 2011م.

وأخرى بعنوان: "أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي" من إعداد: مني أحمد الحسين كزّار، بجامعة أم درمان الإسلامية سنة 2012.

أما الدراسات التي تلتقي مع هذا الموضوع في جانبه التطبيقي أذكر منها على سبيل المثال: مذكرة

مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان: "منهج السهيلي في الدرس النحوي" من إعداد: فاطمة رزاق، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2009، حيث تناولت أقدم الأصول العقلية والنقلية في استنباط قواعد النحو والاحتجاج لها، والتي شكلت في مجموعها المنهج الذي سار عليه السهيلي في درسه النحوي، وما أضافه من آراء واجتهادات.

وأخرى بدورها -مقدمة لنيل درجة الماجستير-، عنوانها: «تقويم الفكر النحوي للسهيلي من خلال كتاب نتائج الفكر في النحو» في ضوء علم اللغة الحديث -دراسة تحليلية تأصيلية- وهي محاولة جادة لتقريب الدرس النحوي العربي القديم من العصر الحديث، والتعرف على التراث اللغوي العربي ومدى مقارنته للفكر اللغوي المعاصر، عن طريق نموذج متعلق بالسهيلي ومنهجه في كتابه نتائج الفكر، وكيفية تناوله للمسائل والقضايا المعروفة في الكتاب في ضوء الدرس اللغوي الحديث.

و لا يمكن لهذا الموضوع أن يعالج إلا في ضوء المنهج الوصفي الذي يقوم على العرض والتحليل والتعليق، والترتيب التاريخي في جوانب كثيرة من البحث، كما يقوم على مبدأ الانتقاء لبعض نحا الأندلس بالنظر إلى التوجه الفكري الغالب عليهم، والأظهر عندهم.

وأما الفترة الزمنية التي شملها البحث فتشمل الفترة الممتدة بين منتصف القرن الخامس إلى بداية القرن الثامن الهجري، التي شهدت قيام دولتي المرابطين (484-540هـ) والموحدين (540-620هـ) وجزء من مملكة غرناطة (630-898هـ)، وهي فترة ازدهر فيها الدرس النحوي في الأندلس، وبرزت فيها شخصية الباحث الأندلسي ونشطت حركة التأليف بما يسمى بالعصر الذهبي للنحو الأندلسي.

كما التزمت في البحث كله بما يأتي:

1- عزوت الآيات القرآنية بأرقامها إلى سورها في الهامش، وقد اعتمدت رسم المصحف العثماني برواية حفص عن عاصم، كما خرجت الأحاديث النبوية من كتب الصحاح وكتب السنن.

2- ضبطت الشواهد الشعرية بالشكل وعزوتها إلى قائلها باعتماد الدواوين الشعرية أو مصادر اللغة والأدب.

3- وثقت النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية بذكر صاحب المصدر أو المراجع، ثم اسم الكتاب، ثم دار النشر، مكان النشر ثم الطبعة إن وجدت وإلا رمزت لها بالرمز (دط)، ثم سنة النشر وبلي ذلك

الجزء والصفحة.

4- في حالة حذف بعض كلمات النص أشير إلى ذلك بنقاط (...) وعندما أريد تعليقا أجعل ذلك بين عارضتين [ ] .

5- أضع في الهامش (ينظر) إذا تصرفت في ألفاظ النص ولم أنقله بحرفيته وقد اعتمدت طريقة التوثيق الخاص بكل صفحة على حدة، وذلك بإعادة كتابة اسم المؤلف والكتاب في كل صفحة مع الجزء إن وجد والصفحة وأكتفي بالمرجع أو المصدر (نفسه) أو (السابق) إذا تكرر في الصفحة نفسها.

6- غالبا ما استهلّ الفصول بمداخل فرعية موضحة وممهدة تهيء القارئ ذهنيا لقراءة الموضوع.

7- اعتمدت طريقة الانتقاء في الفصل الثاني للنحاة بحسب التوجه الفكري الغالب عليهم والأظهر عندهم من باب التمثيل لا الحصر.

8- أما المدونة التي عملت عليها فهي النسخة المحققة لنتائج الفكر في النحو للسهيلى بقلم: إبراهيم البنا سنة 1984م.

كما اعتمدت التحقيق الآخر لعادل أحمد عبد الموجود، وعلي أحمد معوض لسنة 1992م، مفيدة من مقدمته في التحقيق فقط.

وتحقيقا للغاية المرجوة من هذا البحث قمت بتقسيمه إلى فصول ثلاثة: تناولت في الفصل الأول النظري مفهوما للسياق في التراث العربي ثم مفهوما له عند المحدثين؛ الغربيين والعرب بوصفه نظرية متكاملة وهو المبحث الأول، وأما في المبحث الثاني فتناولت أنواع السياق، من سياق لغوي (سياق النص)، و سياق حالي (مقامي) أو سياق الموقف، ثم جعلت المبحث الثالث لنظرية السياق عند النحويين، وأفردته بمبحث مستقل لأنّ البحث متعلق بالفكر النحوي خاصة، وكان المبحث الرابع مخصّصا: لنظرية السياق عند البلاغيين والمفسرين والأصوليين، ولعلّ البحث لا يستوجب حديثا عن السياق عند هؤلاء ولكن كان ذلك لما وجدت من علاقة النحو بعلم البلاغة والتفسير وعلم أصول الفقه لأن أغلب نحاة الأندلس هم بلاغيون ومفسرون وأصوليون في الوقت نفسه.

وأما الفصل الثاني وهو صميم الموضوع فيتعلّق: بأثر نظرية السياق في الفكر النحوي الأندلسي وهو مقسّم إلى مباحث بعد مدخل تمهيدي تناولت فيه النشاط النحوي في الأندلس مرتبا ترتيبا تاريخيا

مشيرة فيه إلى أهمية السياق المرجعي والثقافي والتوجه الإيديولوجي والعقدي وواقع البيئة الأندلسية، وقد عنونت المبحث الأول منه: بأثر المذهب البصري والكوفي في النحو الأندلسي بعدّهما عنصرين سياقيين أسهما بشكل واضح في تشكيل الفكر النحوي الأندلسي، وخلصت إلى الإجابة عن التساؤل: هل كان للأندلس مذهب نحوي مستقل؟

والمبحث الثاني من هذا الفصل جاء بعنوان: الاشتغال بالعلوم العقلية وأثره في الفكر النحوي الأندلسي متناولة فيه على سبيل التمثيل علمان من أعلام النحو في الأندلس يمثلان هذا التوجه هما: ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، والأعلم الشنتمري (476هـ)، أما المبحث الثالث فعنوانه: أثر المذهب الفقهي الظاهري في الفكر النحوي الأندلسي، وتحدثت فيه عن أصول المذهب الفقهي الظاهري الممثل بابن حزم الظاهري (ت 456هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، أما المبحث الرابع: فتناول: أثر النزعة التعليمية في الفكر النحوي الأندلسي وينطلق هذا المبحث من واقع البيئة الأندلسية ونظرتها إلى النحو وأصوله والواقع اللغوي السائد، وقد مثلت لهذه النزعة بأعلام ثلاث هم: ابن الطراوة النحوي (ت 528هـ)، وأبو علي الشلوين (645هـ)، وابن مالك الجياني (ت 672هـ).

وأما الفصل الثالث التطبيقي: فكان عنوانه: نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي النحوي وأثرها في فهم النصّ القرآني في كتابه: نتائج الفكر في النحو:-  
مهّدت لهذا الفصل بتوصيف للكتاب متناولة فيه منهج المؤلف، وموضوعاته، وطريقته في تناول المسائل، وبعض الاقتباسات منه.

أما المبحث الأول منه فتناولت فيه: سياق الحال وأثره في فكر السهيلي النحوي من خلال كتابه: النتائج: بيّنت في هذا المبحث أثر السياق المكاني بمختلف مظاهره من ميل نحاة الأندلس إلى التجديد، وما ميّز هذه البيئة من تعدّد لغوي، وكيف كانت نشأة النحو في الأندلس، واستمداده من المذهبين البصري والكوفي وما مظاهر التجديد في ذلك، مدعّمة هذا التوجه بأمثلة وشواهد استخلصتها من كتابه: "نتائج الفكر"، ثم وضّحت أثر السياق الزماني ممثلاً في الحياة العلمية في عصر السهيلي، من ميل نحاة الأندلس إلى الشرح، والنقد، ومظاهر ذلك عند السهيلي في كتابه: "النتائج" بالشواهد والأمثلة.

وفي المبحث الثاني درست: السياق الثقافي وأثره في فكر السهيلي النحوي ممثلاً في: المذهب الفقهي، والثقافة العقلية من قياس وتعليل، والثقافة الكلامية، وكذلك أثر العلوم النقلية من تفسير وقراءات وحديث ورواية (كلام العرب)، كل هذه السياقات دعمتها بالأمثلة والشواهد.

أما المبحث الثالث فتطرت فيه للسياق اللغوي في فكر السهيلي وأثره في فهم النص القرآني من خلال كتابه: "نتائج الفكر"، متحدثاً فيه عن قضايا لغوية لها علاقة مباشرة بالسياق اللغوي، كما لها أثرها في فهم النصوص وتوجيهها، منها قضية اللفظ والمعنى وعلاقتها بالتطور الدلالي، وقضية العامل النحوي، وظاهرة الإعراب، كما تطرقت إلى مظاهر السياق اللغوي على مستوى التطبيق، وتناولت فيه عدة قضايا لغوية تجلّى فيها أثر السياق واضحاً وهي: ظاهرة الحمل على المعنى (التضمين)، وظاهرة التقديم والتأخير، وظاهرة الحذف. ثم ختمت هذا المبحث بقضايا متفرقة تتعلق باللفظ القرآني وأحواله، وعلاقته بالسياق من: تعريف وتنكير، وإضمار وإظهار، وإفراد وجمع، وصيغة الفعل. وكل هذه الظواهر -معززة بالأمثلة والشواهد القرآنية - أوضحت عن وجهة السهيلي السياقية في كتابه "نتائج الفكر في النحو" وغيره.

وختمت هذا الموضوع بخاتمة أوردت فيها خلاصة ما توصل إليه البحث من نتائج.

وأخيراً لا يفوتني أن أقدم عميق شكري لأستاذتي المشرفة التي شرفني أستاذة ومشرفة منذ كان البحث فكرة إلى أن اكتمل عملاً.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة والتصحيح والتصويب.

جامعة الأمير  
الإسلامية  
العلوم  
الفصل الأول:

مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحرث،  
والتراث العربي:

المبحث الأول: مفهوم نظرية<sup>(1)</sup> السياق:

1- مفهوم السياق في المعجم:

يعدُّ المفهوم اللغوي للألفاظ الركن الأصيل في تحديد المعنى الاصطلاحي وتوضيحه.

- تقع مادة "سَوَّقَ" في معجم لسان العرب في سبع صفحات من الحجم الكبير، أنفقها صاحبها في معاني هذه المادة، لكنني لم أجد من بين هذه المعاني ما يتفق والمعنى الذي تستخدم فيه كلمة "السياق" عند اللغويين سوى معنى واحد.

يقول ابن منظور: «(ت 771هـ) في مادة: "سوق": السَّوَّقُ معروف وساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، وهو سائق وسَوَّاق وقوله تعالى: ﴿وَحَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾<sup>(2)</sup>. قيل في التفسير: سائق يسوقها إلى محشرها وشهيد يشهد عليها بعملها... وساقها واستاقها فانساق... وقد انساق وتساققت الإبل إذا تتابعت، وكذلك تقاودت فهي متقاودة، ومتساققة، وفي حديث أم معبد: «فَجَاءَ رَوْجُهَا يَسْتَوْقُ أَعْنُزًا عِجَافًا»<sup>(3)</sup> أي ما تتابع، و المساققة المتابعة كأن بعضها يسوق بعضًا.

وساق إليها المهر والصدّاق سياقا وأساقه وإن كان دراهم أو دنانير لأن أصل الصدّاق عند العرب الإبل، وهي التي تساق فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار... والسياق المهر»<sup>(4)</sup>.

فحاصل هذه المعاني اللغوية التي ذكرها "ابن منظور" هو التتابع والسير والانتظام في قطع واحد، وهو المعنى الحسي لهذه المادة، وهو ماله علاقة قريبة جدًا بمعنى السياق الاصطلاحي، وعلى ذلك فإذا قلنا: "سياق الكلمات" فإننا نعني تتابعها وسردها في الجملة أو العبارة وهو استخدام مجازي، لأن المعاني اللغوية تكون بداياتها حسية ثم تستعار لشيء معنوي.

(1) \_ النظرية هي بناء فكري تأملي ترتبط فيها النتائج بالمبادئ أو المقدمات، وكلمة theory مشتقة من اليونانية "تيوريا"، وتعني النظر والتأمل، وتستعمل كلمة: "نظرية" للدلالة على ما هو نقيض للمعرفة السطحية أو رأي يطلعه فيلسوف على مسألة معيّنة. ينظر: كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ط1، 2000م، ص603.

(2) \_ سورة: ق، الآية: 21.

(3) \_ الحديث لأمّ معبد" في: الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنّة، تح: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1 (1403هـ-1983م)، ج13، ص216، ح رقم: "3704"، باب: "جامع صفاته (صلى الله عليه وسلّم)".

(4) \_ ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مج3، ص2153-2154، مادة: (س، و، ق).



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وفي القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي (ت816): «ولدت ثلاثة بنين على ساق متتابعة لا جارية بينهم، وساق الماشية سوقا وسياقة ومساقا واستاقها فهو سائق وسواق، وساق المريض سوقا وسياقا شرع في نزع الروح، وساق إلى المرأة مهرها أرسله كأساقه والسياق ككتاب المهر... واستاقه إبلا جعله يسوقها، وتساوقت الإبل تتابعت، وتقاودت الغنم تزاومت في السير»<sup>(1)</sup>.

لكنه ذكر معاني كثيرة استخلصت منها هذا المعنى الذي يلتقي مع المعنى المقصود من السياق وهو التابع والسير في نسق واحد أو الانسياب.

وقد ذكر الزمخشري (ت538 هـ) في "أساس البلاغة" ما يقرب من عشرين معنى في هذه المادة، يقول في مادة "سوق": «ساق الغنم فانسقت، وقدم عليك بنو فلان فاقدتهم خيلا وأسقتهم إبلا... ومن المجاز ساق الله إليك خيرا، وساق إليها المهر، وساق الریح السحاب... وتساوقت الإبل تتابعت...»<sup>(2)</sup>، كما يقترب كثيرا من المعنى المقصود حين يقول: «وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث وهذا الكلام مساقه إلى كذا، أو جئتك بالحديث على سوقه: على سرده»<sup>(3)</sup>. وبهذا يكون سياق الكلام أو الحديث معناه سرده وتوجيهه وهو استخدام مجازي لهذا التعبير.

وقد تناولت المعاجم الحديثة هذه المادة بالتفسير والتوضيح. ففي المعجم الوسيط مادة "ساق": «ويقال: ساق الله إليه خيرا ونحوه، بعثه إليه وأرسله، وساق الحديث سرده وسلسله، وإليك يساق الحديث يوجه، وساق المهر إلى المرأة: أرسله وحمله إليها... وأساق فلانا ماشية جعله يسوقها... وساقه تابعه وسايه وجاراه... وانساق: تبع غيره، وانساق انقاد، وتساوقت الماشية ونحوها: تتابعت وتزاومت في السير... ويقال: بنى القوم بيوتهم على ساق واحدة: على صف واحد، وولدت المرأة ثلاثة ذكور على ساق واحدة، وساقا على ساق، بعضهم في إثر بعض ليس بينهم أنثى،.... وسياق الكلام سرده وأسلوبه الذي يجري عليه»<sup>(4)</sup>.

(1) \_ مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8 (1426هـ-2005م)، ص 895-896، مادة: (س، و، ق).

(2) \_ الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1419هـ-1998م)، ج1، ص484، مادة: (س، و، ق).

(3) \_ المصدر نفسه، ج1، ص484، مادة: (س، و، ق).

(4) \_ ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4 (1425هـ-2004م)، ج1، ص464-465.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وفي دائرة معارف القرن العشرين: «ساق الحصان يسوقه سوقا وسياقا: حثّه على السير من خلفه، وتسوّق القوم: باعوا واشتروا، واستاق الماشية: ساقها من خلفها، وسياق الكلام أسلوبه، وجاءت هذه الكلمة في سياق الكلام أي ضمنه، والسّاق ما بين الكعب والركبة، جمعها سوق وسيقان»<sup>(1)</sup>.

وفي المعجم الفلسفي: السياق في الفرنسية Contexte وفي الإنجليزية Context سياق الكلام: أسلوبه ومجراه، تقول: وقعت هذه العبارة في سياق الكلام، أي جاءت متّفقة مع مجمل النصّ، وسياق الحوادث: «Processus» مجراها وتسلسلها وارتباط بعضها ببعض، فإذا جاء الحادث متّفقا مع الظروف المحيطة به كان واقعا في سياقها، وإذا جاء مخالفا لها وجب البحث عن علة هذا الخلاف، تقول: سياق المرض وسياق الظواهر النفسية أو الاجتماعية»<sup>(2)</sup>.

مما سبق نستخلص:

أ- أنّ القاسم المشترك بين المعاني اللغوية جميعها هو: التّابع والسير والملاءمة والاتّفاق والتّظم، وقد رأينا منها ما يؤدي هذا المعنى بشكل مباشر دون تأويل أو مشابهة كقولهم: ساق الحديث سرده وسلسلته وساقه تبعه وسايره وجاراه.

ب- إذا كانت اللّغات عموما تلجأ إلى استخدام المجاز نظرا لضيق نطاق الكلمات عن استيعاب أفكار الفرد فضلا عن أفكار المجتمع، من هنا كان المعنى الحسي الموضوع لأصل الكلمة وما عداها يعدّ مجازاً، فالمعنى الحسي لكلمة السياق هو التابع والسير والنظم، وأما المعاني الأخرى فمجازية كقولهم: سياق الموضوع، سياق الجملة، لكنه يرتبط بالمعنى الحسي الأصلي، فكما تساق الإبل والغنم في قطع واحد، تساق الكلمات في جمل وعبارات، وهذا هو وجه الشبه بينهما (الحسي والمجازي)، والدارسون لما يطلقون عبارة "سياق الكلام" أو "سياق الحديث" فلا يعنون به أكثر من نظم الكلمة في الجملة أو نظم الجملة في العبارة، وملاءمة هذه الكلمة لما سيقّت من أجله في الجملة، وملاءمة الجملة لما سيق من أجله في الموضوع، وملاءمة كل من الكلمة والجملة لما سيق من أجله في المعنى.

(1) \_ محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، دط، مج 5، ص 323.

(2) \_ جميل صليبا، المعجم الفلسفي - بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية - دار الكتاب اللبناني، بيروت، دط، (1982م) ج 1، ص 681.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ج- فسّرت بعض المعاجم السياق بمعنى الأسلوب، ففي المعجم الفلسفي: "سياق الكلام" أسلوبه ومجراه، وفي دائرة المعارف: سياق الكلام "أسلوبه...". وفي أساس البلاغة: "جئتك بالحديث على سوقه": على سرده، والحق أن هناك فرقا كبيرا بين السياق بمعناه الحسي والأسلوب في المعجم: «فالأسلوب لغة الطريق أو الفن أو الوجه أو المذهب، تقول: سلك أسلوبه أي طريقه، وأخذ في أساليب من القول أي أفانين منه، وكلامه على أساليب حسنة»<sup>(1)</sup>.

وفي تاج العروس: «الأسلوب السطر من النّخيل، والطريق يأخذ فيه، وكل طريق ممتدّ فهو أسلوب، والأسلوب الوجه والمذهب، وقد سلك أسلوبه طريقته، وكلامه على أساليب حسنة، والأسلوب بالضّمّ الفنّ، يقال أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه»<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن خلدون في المقدمة عن الأسلوب: «ولنذكر هنا سلوك الأسلوب عند أهل الصناعة - صناعة الشعر- وما يريدون بها في التركيب، أو القالب الذي يفرغ فيه»<sup>(3)</sup>.

وقد عرّف بعض المحدثين الأسلوب بأنه: «نموذج من الاستعمال اللغوي يتكون من مجموعة سمات لغوية يتكرّر ورودها بسياق معين ويتم تجميعها بين قائمة طويلة من السمات اللغوية المتاحة في لغة ما»<sup>(4)</sup>.

ومن هنا يتّضح الفرق بين السياق والأسلوب والعلاقة بينهما فيما يأتي<sup>(5)</sup>:

1- الأسلوب مجموعة من سمات وخصائص لغوية يتكرّر ورودها بسياق معين بينما السياق أوسع من ذلك بكثير بحيث يحتوي هذه السمات ويزيد عليها.

2- الأسلوب خاص: أي إنّهُ يتّجه إلى الفرد ويلتصق به بينما السياق عام، أي إنّهُ دراسة التركيب اللغوي في ضوء القواعد العامة للغة على جميع المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.

(1) \_ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج3، ص80.

(2) \_ محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت دط، (1395هـ-1975م)، ج 3، ص81، مادة: (س، ل، ب).

(3) \_ ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد درويش، مكتبة الهداية، دمشق، ط1(1425هـ-2004م)، ج2، ص397.

(4) \_ ينظر: سعد مصلوح، الأسلوب، -دراسة لغوية إحصائية- عالم الكتب، القاهرة، ط3(1412هـ-1992م)، ص40.

(5) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين-دراسة لغوية نحوية دلالية-دار الوفاء، الإسكندرية، ط1(2007م)، ص29-30.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

3- الدراسة الأسلوبية تنطلق من السياق، وهي دراسة بلاغية في عمومها، بينما السياق هو أساس الدرس اللغوي، ومن ثم فإن الدراسة الأسلوبية تتأثر في كثير من جوانبها بعناصر سياقية. يلتقي كل من السياق والأسلوب في دراسة الشخصية غير أن الدراسة الأسلوبية تهتم بالشخصية من منطلق التعرّف على السمات الأسلوبية التي تتميز بها، وأهمها ما يسمّى بالانحراف المنفرد الدال - Unique significant devéation - بينما السياق يدرس الشخصية من منطلق البحث عن المعنى الدلالي غاية البحث اللغوي.

### 2 \_ المفهوم الاصطلاحي للسياق في التراث العربي:

على الرغم من ورود لفظ السياق في التراث العربي بهذه الصيغة وصيغ مختلفة، سواء كان وروده عند اللغويين أو البلاغيين أو المفسرين أو الأصوليين إلا أنه يستعمل استعمالات (سياقية مختلفة وقابلة لتعدّد الفهم)، وسأكتفي في هذا الموضوع بذكر مفهوم السياق عند العرب القدماء إجمالاً، ثم أفصل في المباحث اللاحقة، حتى يتسنى لنا الوقوف على الفروق الدقيقة بين هؤلاء في تعاملهم مع السياق والإفادة منه، وبخاصّة النحويين منهم.

«ويمكن أولاً إطلاق حكم مفاده أنه مع تعويل القدماء على السياق والإفادة منه في فهم النصوص أو بنائها، إلا أنه لم يعتدّ به مصطلحاً قائماً بذاته في العلوم المشار إليها، بدليل أنه لم يوضع له تعريف معيّن ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر»<sup>(1)</sup>.

وإذا كنت سأتكلم في هذه الدراسة عن السياق بشقيه سياق النص، وسياق الموقف، فإن الثاني كان يشار إليه عند البلاغيين والأصوليين والمفسرين باصطلاحات مختلفة: الحال (الأحوال) المشاهدة، المشاهد الدليل، القرينة (القرائن)، المقام والموقف.

والبلاغيون بوجه خاص يستعملون مصطلحي الحال والمقام للدلالة على ما يسمّى بسياق الموقف، أي على القرائن الخارجية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب أو الحالة العامة للكلام باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي التخاطب.

(1) \_ ينظر مثلاً: الشريف المرجاني، التعريفات. و الكفوي، الكلّيات. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية. وبدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ولم يرد فيه إلاّ بعبارة "سوق المعلوم مساق غيره" ويصطلح عليه: "بتجاهل العارف" ينظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار الرفاعي، الرياض، ط3 (1408هـ-1988م)، ص140-ص284. ولم يرد في المعجم المفصّل لإميل بدوي يعقوب.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

لذلك اتخذ السياق مفهوماً عاماً لدى العرب القدماء وتعددت مفاهيمه الاستفادة في النص المستخدم فيه ويمكن عدّ هذه المفاهيم في النقاط الآتية:

1- السياق يطلق ويراد به السياق اللغوي، وكان أول من استخدمه بهذا المعنى "محمد بن إدريس الشافعي" (ت204هـ)، حين عقد باباً في الرسالة سماه "باب الصنف يبيّن سياقه معناه". وعلى الرغم من أنه لم يعرفه إلا أنه ساق أمثلة من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾<sup>(1)</sup>. ثم قال: «فابتدأ جلّ ثناؤه الآية بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ دلّ على أنه إنما أراد أهل القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا في غيره، وإنما أراد بالعدوان أهل القرية الذي بلاهم بما كانوا يفسقون»<sup>(2)</sup>.

وواضح من استدلاله بما بعد لفظ القرية أنه يعني سياق النص "السياق اللغوي"، أو الذي عبّر عنه قبل ذلك بقوله: «وتبتدئ العرب الشيء من كلامها يُبيّن أول لفظها فيه آخره، وتبتدئ الشيء يُبين آخر لفظها منه عن أوله...»<sup>(3)</sup> وهو ما يعرف بالسياق اللغوي أيضاً ولو لم يذكره باسمه في هذا الموضع.

2- دخل لفظ السياق عند الأحناف - خاصة في حدّ أقسام اللفظ من حيث الوضوح - وهو النص الذي يعرفه السرخسي (ت490هـ) بأنه: «ما يزداد وضوحاً بقرينة تقترب باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة»<sup>(4)</sup>.

ويجري المقارنة بينه وبين ما يسمى بالظاهر وهو «ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأوّل وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره موضوعاً فيما هو المراد»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ سورة: الأعراف، الآية: 163.

(2) \_ هذا النمط من الاستدلال اصطلاح عليه فيما بعد عند الأحناف والشافعية بدلالة الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية. راجع: أبو بكر بن سهل السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبو الوفا الأفغاني، اللجنة العلمية لإحياء المعارف التعمانية، الهند، دط، ج1، ص248.

(3) \_ محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده، مصر، ط1 (1938م)، ص52.

(4) \_ السرخسي، المصدر السابق، ج1، ص164.

(5) \_ المصدر نفسه، ج1، ص163-164.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وهذه القرينة التي تقترن باللفظ من المتكلم، وتكون فرقا فيما بين النص والظاهر هي السياق بمعنى الغرض الذي سيق لأجله الكلام.

ويستدل على الغرض الذي كان من أجله الكلام كما يرد في الأمثلة التي تجيء في هذا النوع بواحد من طريقتين:

أ- ذكر الغرض في النص: كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(1)</sup>. حيث سبقت الآية بنفي التماثل بين البيع والربا في الحِلِّ والحُرمة، فما سيق له الكلام ذكر في النص ذاته، وإنما كانت دلالة الآية أوضح على نفي التماثل من جهة الحل والحُرمة، من دلالتها على الحل والحُرمة، لأن سوق الكلام كان لذلك الغرض.

ب- فهم الغرض من نص آخر، أو من سبب النزول، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(2)</sup>. حيث سبقت الآية لبيان مراعاة وقت السُّنة عند إرادة الطلاق، فتكون نصًّا في ذلك بدليل ما روي من قوله ﷺ في شأن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما حين طلق زوجته وهي حائض، ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها، فليطلقها طاهرًا قبل أن يمسها، «فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»<sup>(3)</sup>، ولأجل هذا السياق (الغرض، السبب) كانت الآية نصًّا في هذا الحكم، فيما هي تدل من قبيل الظاهر على الأمر بأن لا يزيد المكلف على طلاقة واحدة<sup>(4)</sup>.

- وما يعضد كون السياق هو الغرض ما نراه عندما يطلق سياق الكلام عند البلاغيين وعلماء القرآن للدلالة على الأغراض التي يخرج إليها الأسلوب من أساليب الكلام كالخبر والإنشاء والاستفهام والأمر... حيث إن ما يدل عليه الأسلوب هو الغرض الذي خرج إليه، لكن هذا الفهم بعبارة "سياق

(1) \_ سورة: البقرة، الآية: 275.

(2) \_ سورة: الطلاق، الآية: 1.

(3) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، لباب التَّوَلُّوْ في أسباب التَّوَلُّوْ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط1 (1422هـ- 2002م)، ص268. وأبو بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السُّنة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التَّركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1 (1427هـ- 2006م)، مج21، ص27.

(4) \_ ينظر: القرطبي، المصدر نفسه، مج21، ص32.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الكلام"، يبقى متحفظاً، ذلك أن كثيراً من الأساليب خرجت عن الأصل بدلائل سياقية نصية وأخرى من سياق الموقف<sup>(1)</sup>.

3- استعمل الشاطبي (ت 790هـ) لفظ "المساق" ويعني به السياق بنوعيه، سياق النص وسياق الموقف، إذ يقول: «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، والذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها... فلا محيص للمتفهم عن ردّ الكلام على أوله، وأوله على آخره وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف...»<sup>(2)</sup>.

4- يشيع عند اللغويين (التحويين) خاصة استعمال ألفاظ عدة عند ذكر أدلة الحذف الجائز مثل قولهم: بدليل لفظي، أو معنوي أو قرينة السياق، أو القرينة اللفظية أو المعنوية... ويرد عندهم استعمال لفظ السياق بمعناه اللغوي في توصيف بعض الأساليب نحو قولهم: «النكرة في سياق النفي تعم»<sup>(3)</sup>.

5- يطلق سياق الكلام عند البلاغيين وعلماء القرآن للدلالة على الأغراض التي تخرج إليها الأساليب من خبر وإنشاء واستفهام وأمر... تارة أو يراد بها سياق المقام أو سياق الحال تارة أخرى بعبارتهم الشهيرة: «لكل مقام مقال»، و«مطابقة الكلام لمقتضى الحال». وهما عبارتان تشيران إلى شيء خارج نطاق اللغة وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسماع وغيرها من عناصر السياق<sup>(4)</sup>.

ومن هنا يمكن أن نلخص القول في مفهوم السياق في التراث العربي في ثلاث نقاط:

**الأولى:** أن السياق هو الغرض: أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام وهو واحد من المفاهيم التي عبّر عنها بلفظ "السياق" و "السوق" وكان استعمالها بهذا منضبطاً عند الأصوليين والبلاغيين بخاصة.

(1) \_ سأشرح بالتفصيل معنى "سياق الموقف" في مبحث لاحق أثناء الحديث عن أقسام السياق إلى جانب "سياق النص" أو السياق اللغوي.

(2) \_ أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عقان، المملكة العربية السعودية، ط1 (1417هـ-1997م)، ج4، ص666.

(3) \_ ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط1 (1384هـ-1964م) ج1، ص69.

(4) \_ ينظر: تّام حستان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، (1418هـ-1998م)، ص337.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الثانية: أن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عبّر به عن هذا المفهوم: لفظا الحال والمقام.

الثالثة: أن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق وما يلحق الكلام.

### 3- مفهوم السياق في الدرس اللغوي الحديث:

شغلت دراسة السياق مجالاً واسعاً في الدرس اللغوي المعاصر، وارتبط السياق بجهود كثير من علماء اللغة قديماً وحديثاً، حتى صارت نظرية متكاملة على يد العالم الإنجليزي "فيرث" I.R Firth، حيث طوّر المفهوم التقليدي للسياق الذي اعتنى به علماء اللغة قديماً لمدى تأثيره على فهم المعنى، دون أن يهتموا بالظروف المحيطة بالحدث الكلامي.

- وهذا ما سأشير إليه في مبحث لاحق أثناء الحديث عن السياق عند العلماء العرب من بلاغيين ومفسرين وأصوليين ولغويين، ليجعل منها فيرث نظرية لغوية متكاملة تأثر بها من جاء بعده من اللغويين العرب والغربيين.

#### أ- عند الغربيين:

عني برونسلاو مالينوفسكي (ت 1942م) بدراسة عدد من اللغات البدائية وعانى في أثناء عمله من صعوبات في ترجمة النصوص وأخفقت في الوصول إلى ترجمات مرضية، ووجد أنها لا يمكن أن تؤدي معنى إلا عن طريق معرفة سياق الحال التي كان عليها المتكلم حين نطق بها<sup>(1)</sup>.

ويكون بذلك أول من استعمل مصطلح سياق الحال Context of situation من الغربيين، ويعني به: «الموقف الفعلي الذي حدث فيه الكلام، ولكنه يقود إلى نظرة أوسع للسياق تضم الخلفية الثقافية التي وُضع الحدث الكلامي بإزائها»<sup>(2)</sup>.

لقد قدّم "مالينوفسكي" مفهوماً جديداً للغة، وهو سياق المجتمع الذي أنتج اللغة: «إن السياق

(1) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6 (1427هـ-2006م)، ص71.

(2) \_ محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 (1989م)، ص156.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الذي قصده مالمينوفسكي هو البنية الطبيعية، أو الواقع الثقافي للمجتمع، تم تطوّر باستعمال "فيرث" له في دراسته اللغوية»<sup>(1)</sup>.

ثم جاء بعده العالم اللغوي الفرنسي "فندريس"، الذي اعتنى بسياق المقال، يقول: «إننا حينما نقول بأنّ لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد، نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص، أما المعاني الأخرى جميعها فتتمحى وتتبدّد ولا توجد إطلاقاً»<sup>(2)</sup>.

ويشير "فندريس" إلى أهمية السياق في التحليل اللغوي للنصوص: «الذي يعيّن قيمة الكلمة هو السياق، إذ إنّ الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على كلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديداً مؤقتاً. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، والسياق أيضاً هو الذي يخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»<sup>(3)</sup>.

فالكلمة تكتب دلالتها من خلال موقعها في السياق، فمكونات السياق وارتباط عناصره بعضها ببعض تزيد من دقة معنى الكلمة.

وعلى الرغم من جهد "مالمينوفسكي" و"فندريس" في نظرية السياق إلا أن العالم "فيرث"<sup>(4)</sup> "Firth" (ت 1960م) هو أوّل من حاول أن يؤسّس نظرية لغوية متكاملة في موضوع السياق. لقد تقدم "فيرث" في النصف الأول من القرن الماضي برؤية جديدة في مفهوم الدلالة في علم اللغة الحديث، تبنّته مدرسته التي عرف بها "المدرسة الألسنية الاجتماعية".

(1) \_ ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، ص 310.

(2) \_ جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، الجزيرة- القاهرة، دط(2014م)، ص 228.

(3) \_ المرجع نفسه، ص 231-232.

(4) \_ فيرث هو عالم بريطاني يعرف بنظريته السياقية عن المعنى، كما يعرف بأفكاره فيما يخصّ المتلازمات والأنظمة التعدّدية. ينظر: جبريل محمد عثمان، نظرية السياق عند فيرث، مجلة العلوم الشرعية، العدد 2، جامعة المرقب، ليبيا.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فهو يرى: «أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة»<sup>(1)</sup>.

ولقد تبني "فيرث" سياق الحال الذي جاء به "مالينوفسكي"، لكنه لم يكتف به بل تعداه إلى الدراسة اللغوية، والصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية لتكتمل الدراسة الدلالية. فدراسة المعنى عند "فيرث" تعني تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي»<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا تقوم نظرية (فيرث) على ثلاثة أركان أساسية في دراسة المعنى، وهي<sup>(3)</sup>:

**أولاً:** وجوب اعتماد اللغوي على ما يسمى بالمقام أو سياق الحال، وحدد "فيرث" العناصر الأساسية لسياق حال الحدث اللغوي بما يلي:

**-المظاهر وثيقة الصلة بالمشاركين:** أي المتكلمين والسامعين وتتضمن أموراً ثلاثة: (كلام المشاركين أي الحدث الكلامي الصادر عنهم، الحدث غير الكلامي عندهم ويقصد به أفعالهم وسلوكهم في أثناء الكلام، وشخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وكذا من يشهد الكلام من غيرهم إن وجدوا، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي وهل يقتصر دورهم على مجرد الشهود، والتّصوص التي تصدر عنهم).

**-الأشياء وثيقة الصلة بالموقف:** وهي العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة البالغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي نحو: مكان الكلام وزمانه والوضع السياسي... وكل ما يطرأ أثناء الكلام مما يتصل بالموقف الكلامي أيّاً كانت درجته...

**-أثر الحدث الكلامي في المشتركين:** كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك... إلخ. وبذلك قدّم "فيرث" أسساً دقيقة لسياق الحال.

(1) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 68.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 69.

(3) \_ ينظر: تمام حستان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337-338.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ثانيا: وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، تحديدا دقيقا، حتى نضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى، أو لهجة وأخرى، أو بين مستوى كلامي ومستوى آخر، لأن من شأن هذا الخلط أن يؤدي إلى نتائج مضطربة غير دقيقة، ومن ثم يجب تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية، التي تحتضن اللغة المراد دراستها، ذلك أن هناك صلة وثيقة بين اللغة والثقافة التي تحتضنها وهو ما يمكن أن نسميه بالسياق الثقافي، وهو أمر هام للفصل بين المستويات اللغوية كلغة المثقفين، ولغة العوام، أو لغة الشعر ولغة النثر.

ثالثا: وجوب النظر إلى الكلام اللغوي على مراحل، لأنه مكوّن من أحداث لغوية مركبة، أو معقدة، وهي فروع اللغة المختلفة واتباع هذا المنهج يوفر اليسر والسهولة في تحليل الأحداث اللغوية والوصول إلى خواص الكلام المدروس، إذ تقود كل مرحلة إلى التي تليها وصولا إلى المعنى الوظيفي، وهذا المعنى لا يمثل سوى حقائق ناقصة من المعنى لا يكتمل إلا بملاحظة عنصر المقام، أو المعنى الاجتماعي وصولا إلى المعنى الدلالي.

إن نظرية "فيرث" السياقية تنطلق في دراسة السياق من خلال مجموعة الوظائف اللغوية: «الصوتية-المورفولوجية- والنحوية والمعجمية والدلالية، فيدرس المعنى على المستويات جميعها، ويجب أن ترتبط بسياق الحال. ولقد أعطى فيرث اهتماما كبيرا للسياق، وعدّه الأساس لعلم الدلالة، وقد اتبع "فيرث" علماء آخرون أمثال: "Halliday، MC Intosh، Sinclair، Mitchell" (1).

وقد نقل أحمد مختار عمر عن "Leech" أن "فيرث" تأثر في نظريته السياقية بالأنثروبولوجي البولندي المولّد "مالينوفسكي" "B. Malinowski" الذي عرف عنه في دراسته للدور الذي تؤديه اللغة في المجتمعات البدائية أنه يعالج اللغة كصيغة من الحركة، وليس كأداة لانعكاس اللغة في حركتها، والمعنى كما يستعمل يمكن أن ينظر إليها على أنها شعار مزدوج لمدرسته الفكرية.

كما ذكر أن: «الفلسفة أيضا قد أيّدت الاتجاه السياقي إلى جانب الأنثروبولوجيا» (2).

ولقد دعا "هاليداي" "Halliday" إلى: «الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما، بكلمات أخرى معينة» وهذا ما يقصد به التساوق أو الرّصف "Collocation" اقتصر فيها على السياق اللغوي،

(1) \_ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

(2) \_ المرجع نفسه، ص71.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فتحديد الكلمة عند "هاليداي" تعتمد على النظر إلى مجموعة الكلمات التي تقع معها في السياق اللغوي: «فمعنى كلمة "منصهر" مرتبط بمجموعة من الكلمات: حديد، نحاس، ذهب، فضة، ولكن ليس مع "جلد" مطلقاً وعدم تلاؤم "جلد" مع هذه المجموعة لا يكفي لعدم صحة الارتباط أو توافق الوقوع بين "جلد" و"منصهر"، ولذا يلجأ إلى الدليل الشكلي لإثبات عدم الملاءمة، وسيثبت الدليل الشكلي أن الحديد والنحاس والذهب... تتقاسم عددًا من الترابطات مثل الصلابة والثقل والبريق والبرودة... التي لا توجد في مجموعة "الجلد" وإنما يوجد بدلا منها صفات الخفة والليونة وانطفاء اللون...»<sup>(1)</sup>.

وأما "ستيفن أولمان" فقد أدرك أهمية السياق في فهم النصوص اللغوية إلا أنه حذر من المبالغة من الذين يدعون أن الكلمة معزولة عن السياق ليس لها معنى على الإطلاق، يقول أولمان: «كثيرا ما يرّدون القول بأن الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم، يقول القائل عندما استعمل كلمة يكون معناها هو الذي اختاره لها فقط لا أكثر ولا أقل»<sup>(2)</sup>.

ولقد أدرك أولمان أهمية السياق في فهم النصوص اللغوية لكنه لم ينكر وجود معنى للكلمة في المعجم يقول: «فالكلمات المفردة لا معنى لها على الإطلاق؟ كيف تُصنّفُ المعاجم إذا لم يكن لهذه الكلمات معانٍ؟ إننا لا ننكر أن كثيرا من الكلمات يعترّيها الغموض الشديد، وأن ألوانها المعنوية غالبا ما تكون مائعة وغير محدّدة تحديداً دقيقاً ولكن هذه الكلمات مع ذلك لا بدّ أن يكون لها معنى أو عدة معانٍ مركزية ثابتة»<sup>(3)</sup>.

فهو يدري أن الكلمة خارج السياق لها معنى، وعندما توضع في سياق تتشارك مع المعنى الذي فرضه السياق: «فالسباق هو الذي يساعدنا على إدراك التبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني العاطفية والانفعالية»<sup>(4)</sup>.

وفي معرض حديثه عن السياق اللغوي لاحظ الدور الذي يؤديه النص كله في بيان المعنى، ونادى بضرورة دراسته، يقول: «إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية

(1) \_ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص74.

(2) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، دط(1975م)، ص55.

(3) \_ المصدر نفسه، ص57.

(4) \_ المصدر نفسه، ص58.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله»<sup>(1)</sup> وهو ينطلق في تعريفه هذا من موقفه العام من السياق، فالسياق عنده هو: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»<sup>(2)</sup>.

كما لم يهمل المقام ودوره في المعنى إذ يقول: «... كما ينبغي أن يشمل -بوجه من الوجوه- كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن»<sup>(3)</sup>.

ويؤكد "أولمان" أهمية السياق بقوله: «إن نظرية السياق -إذا طبقت بحكمة- تمثل حجر الأساس في علم المعنى<sup>(\*)</sup>، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنها مثلا قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا... وفوق هذا كله، قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسك بما سماه الأستاذ "فيرث" ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي: «سياقات ينطوي كل واحد منها ضمن سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كل السياقات الأخرى وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة، والحق أن هذا المنهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلى تحقيق جانب واحد منه فقط، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكما صحيحا»<sup>(4)</sup>.

وفي هذا الكلام تأكيد على أهمية السياق عند "أولمان"، في فهم المعاني والدلالات في النصوص، لذا كان أولمان حريصا على أنّ المنهجين التحليلي والسياقي ليسا متضارين، وإنما يمثلان خطوتين متتاليتين في نفس الاتجاه<sup>(5)</sup>.

### ب\_ السياق عند اللغويين العرب المحدثين:

تفاعل اللغويون العرب المحدثون مع اللغويين الغربيين، فأخذوا في دراسة النظريات الدلالية ومنها

(1) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 57.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 57.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 57.

(\*) \_ علم المعنى لا يقصد به علم المعاني في البلاغة العربية بل يقصد به علم الدلالة.

(4) \_ ستيفن أولمان، المصدر السابق، ص 59.

(5) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 72.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

نظرية السياق ومن أهم هؤلاء العرب "تمام حسان" الذي تحدث عن السياق من خلال ربطه بين الشكل والوظيفة في حديثه عن المجاورة في السياق أي دراسة الكلمة عن طريق المجاورة في السياق بوصفها نواة الدلالة إذ فرّق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي<sup>(1)</sup>.

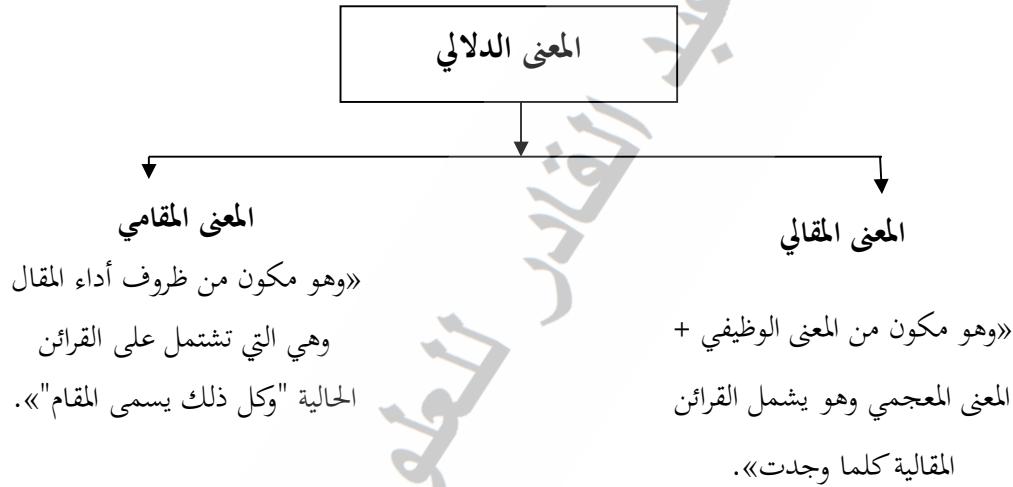
كما وضع وسائل الربط في السياق على النحو الآتي:

- وسائل التماسك السياقي.

- وسائل التوافق السياقي.

- وسائل التأثير السياقي<sup>(2)</sup>.

وقد جعل المعنى الدلالي يتركز على المعنى المقالي والمعنى المقامي في شكل يوضح العلاقة بينهما<sup>(3)</sup>.



وأما القرائن المعنوية<sup>(4)</sup> في السياق المقالي فهي خمسة أنواع:

- قرينة الإسناد: علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بالفاعل.

- قرينة التخصيص: التعدية في المفعول معه.

(1) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، 1990م، ص131.

(2) \_ المرجع نفسه، ص233.

(3) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص339.

(4) \_ المرجع نفسه، ص231-240.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

- قرينة المخالفة: المنصوبات وتغيّر المعنى بتغيّرها إلى المرفوعات.

- قرينة النسبة: معاني حروف الجر التي بما تنتسب معاني الأفعال إلى الأسماء.

- قرينة التبعية: الصفة، التوكيد، البدل، العطف.

وأما القرائن اللفظية فهي العلامة الإعرابية، الرتبة، مبنى الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة والنغمة<sup>(1)</sup>.

كما زاد عليه المعنى الاجتماعي "معنى المقام" الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي: يقول: «وهذا العنصر الاجتماعي ضروري جداً لفهم المعنى الدلالي، فالذي يقول لفرسه عندما يراها، أهلاً بالجميلة" يختلف المقام معه عن الذي يقول هذه العبارة لزوجته، فمقام توجيه هذه العبارة للفرس هو مقام الترويض وربما صحب ذلك ربتٌ على كتفها أو مسح على جبينها. أما بالنسبة للزوجة فالمعنى يختلف بحسب المقام الاجتماعي أيضاً فقد تقال هذه العبارة في مقام الغزل أو في مقام التوبيخ أو التعبير بالدمامة، فالوقوف على هذا المعنى المعجمي لكلمتي "أهلاً" و"الجميلة" وعلى المعنى الوظيفي لهما ولياء الرابطة بينهما لا يصل بنا إلى المعنى الدلالي ولا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلا بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص»<sup>(2)</sup>.

كما يتحدث "تمام حسان" عن الفرق الواضح بين الموقف والمقام، فالمقام عام، والموقف خاص، فهو يشمل: «مقام الدعاء والصلاة وتقييد المواعيد، والعنوانات، وأرقام التليفون، والمفكرة، وكالقراءة في الخلوة ونحوها... هو مما يعوزه الطابع الاجتماعي الواضح، حتى إن هذه المواقف لتصلح أن تسمى مواقف فردية لا مقامات اجتماعية، ومن قبيل ذلك أيضاً أن تقود سيارتك بنفسك ثم تجد أمامك شخصاً آخر يقود سيارة فلا يلتزم بها قواعد المرور، ويسبب لك شيئاً من الارتباك والضيق، فإذا بك تصبُّ سيلاً من الاحتجاجات والشتائم المسموعة بالنسبة إليك أنت فقط في سيارتك لا يسمعا معك إنسان، فهذا موقف فردي أيضاً ولا يتوافر له عناصر المقام الاجتماعي»<sup>(3)</sup>.

(1) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231-240.

(2) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 342.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 342-343.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

أما نوع المقامات الذي اكتمل فيه الطابع الاجتماعي فهو الذي يتحقق فيه وجود عناصر تجعل المقام مركباً لا بسيطاً أي تجعله "مقاماً" لا "موقفاً"، كالمثال الذي أوردناه من قبل عن الرجل الذي قال لزوجته «أهلاً بالجميلة»، فقد ذكرنا أن الاحتمالات التي تحملها هذه التحية تتنوع بتنوع المقامات الممكنة من مقام غزل إلى مقام توبيخ إلى مقام تعبير وكيد، ولا يمكن لواحد من هذه المعاني أن يؤخذ أخذاً مباشراً من المعنى المعجمي لكلمة "أهلاً" ولا المعنى المعجمي لكلمة "الجميلة"، ولا من المعنى الوظيفي لأي منهما، ولا للباء التي ربطت بينهما في السياق. أي إن معنى الغزل أو التوبيخ... إلخ لا يؤخذ من "المقال" وإنما يحتاج إلى اعتبار "المقام" بالضرورة<sup>(1)</sup>.

كما يورد "تمام حسان" بعض الظواهر السياقية في اللغة العربية منها ما يتعلق بالنظام الصوتي للغة العربية بقوله: «التطبيق العملي لنظام اللغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة، وهنا نجد أن تجاوز الحرفين على هذا النحو يتسبب في صعوبة عضوية تتحدى محاولة المحافظة على ما قرره النظام، كما يسبب التقاء المتقاربين دائماً في احتمال اللبس، ولو حاولنا في نطقها عبثاً أن نرضي مطالب النظام، لأن جهر الدال الساكنة المتبوعة بتاء متحركة أمر ثقيل التحقيق في النطق، وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق محلها السياق بظاهرة الإدغام، فتكون الدال والتاء في النطق كالتاء المشددة تماماً (قَعَدْتُ - قَعْتُ) والإدغام الذي ذكرناه واحدة من الظواهر السياقية التي تحل مشاكل النظام اللغوي»<sup>(2)</sup>.

ثم يتابع ليقدم مزيداً من التوضيح بقوله أن: «ثقل العملية العضوية ليست سبباً في حدوث الظواهر السياقية جميعاً، لأن بعضها لو نُقِدَ في نطقه النظام كما هو، لم نحس ثقل العملية النطقية في نطقه أبداً، فلو أن المتكلم عزف عن الوقف بالسكون وأعطى الحرف الأخير حركته التي أعطاهها النظام إياها لما كان في ذلك أي نوع من أنواع الثقل من الناحية العضوية، بل على العكس من ذلك تماماً نرى قوافي الشعر تأتي فعلاً لتطبيق ظاهرة الوقف بالسكون ونحوه في الكثير جداً من الحالات، ولها في ذلك نظام فرعي عروضي خاص بها»<sup>(3)</sup>.

(1) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 344-345.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 262-263.

(3) \_ المرجع نفسه، ص 263.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وبعبارة شاملة يقول: «إن الأسس التي تتحكم في تحقيق الظواهر السياقية إنما هو: كراهية التقاء صوتين أو مبنين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس، أم مع الذوق الصياغي للفصحى، فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلاً، وذلك نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمباني خارج السياق»<sup>(1)</sup>.

وبذلك عرفت اللغة العربية بجرصها على التخالف وكراهية التنافر والتماثل، فأما كراهية التنافر، فلأنه ينافي الذوق العربي وأما كراهية التماثل، فلأنه يؤدي إلى اللبس»<sup>(2)</sup>.

وأما عن ظاهرة التأليف، فقد تحدث تمام حسان أن الأقدمين لاحظوا أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنها تتطلب في مخارج حروفها أن تكون متناسقة، ولا تتسامح اللغة فتتخلى عن هذا المطلب إلا في أضيق الحدود في حالات الزيادة والإلصاق ونحوها<sup>(3)</sup>.

إذن ففكرة تقارب الحروف وتباعدها - في نظر تمام حسان - هي فعلاً أساس هذه الظاهرة السياقية في اللغة العربية الفصحى "ظاهرة التأليف". فبحسبها تتجاوز الحروف في الكلمة أو لا تتجاوز: «وهذه الظاهرة هي التي استعان بها القدماء من نقاد الأدب في الكشف عما سموه "التنافر اللفظي"، وعلى أساسها بنوا نقدهم لكلمة "مُسْتَشْرَزَات"<sup>(4)</sup> التي وردت في معلقة امرئ القيس، والعبارة: "وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ"، ومرجع كل منهما إنما هو إلى الذوق العربي الذي يتجه إلى ما اصطللحنا على تسميته: "كراهية التضاد والتنافر"<sup>(5)</sup>.

وهناك ظواهر أخرى سياقية ذكرها تمام حسان كالوقف والمناسبة والإعلال والإبدال والإدغام والتوصل....<sup>(6)</sup>. ولكن يعدّ النبر والتنغيم من أبرز هذه الظواهر ارتباطاً بالسياق، بل هما ظاهرتان سياقيتان تقومان بدور هام في الكشف عن المعاني والتمييز بينها.

(1) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 263.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 264-265.

(3) \_ المرجع نفسه، ص 265، وعن هؤلاء القدماء الذين يقصدهم تمام حسان: ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دط (1406هـ-1986م)، ج 1، ص 198.

(4) \_ الشاهد: عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَزَاتٌ إِلَى الْغَلَا تَضِلُّ الْمَذَارِي فِي مُثْنِيٍّ وَمُرْسَلٍ

ينظر: امرؤ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، القاهرة، ط 4، ص 17.

(5) \_ ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص 269.

(6) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 275 وما بعدها.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وقد فُرقَ تمام حسان بين نوعين من النبر في الصرف، والنبر في الكلام وهو فرق ما بين مقررات القاعدة ومطالب السياق، ولهذا يصبح النبر في الكلام هو الظاهرة الموقعية لأنه نبر الجمل المستعملة فعلا، وهي ميدان الظواهر الموقعية وهو الذي يعيننا أكثر، وأما النبر في نظام الصرف فهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة -على الأصح-، وهو نبر صامت صمت القاعدة نفسها وصمت اللغة من بعدها، والنبر بحكم التعريف: «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها، وما دام النبر بحسب هذا التعريف وضوحًا سمعيًا فإن نسبته إلى الكلمات والصيغ يكون خارج السياق بل يعود إلى نظام الصرف وهو لا يعيننا<sup>(1)</sup>.

وهذا يعززه مثالٌ ذكره تمام حسان، حيث إن اللغة العربية تستخدم النبر للتمييز بين المعاني بعضها عن بعض على مستوى الجمل لا على مستوى الكلمة المفردة: «أما اللغة العربية فلا تفرّق بالنبر بين الأسماء والأفعال، أي إنَّها لا تعطي النبر معنًى وظيفيا في الصيغة أو الكلمة ولكنها تمنحه معنًى وظيفيا في الكلام أي في معنى الجملة، ويتضح ذلك إذا قارنا النطق بين جملي:

"أذكر الله" و "أذكرني الله"

فالمعروف أن هذا الموقع من المواقع التي تفقد فيها "الياء" كميتها فتصبح بمقدار الكسرة في الكلام مثلها في ذلك مثل الياء في عبارة: "القاضي الفاضل" التي ذكرناها من قبل، ومن هنا تصبح أحوال الأصوات في الجملتين واحدة وتصبح فرصة اللبس سانحة هنا فلا يعرف السامع ما إذا كان المتكلم يخاطب رجلا أو امرأة، هنا يتدخل "النبر" فيفرّق بين الإسنادين. فيكون النبر في الجملة الأولى على مقطع همزة الوصل، ويكون في الجملة الثانية على مقطع الكاف ليدل على طول الياء، لأن النبر يقع على ما قبل الآخر إذا كان المقطع الأخير متوسطا (رى) وما قبل الآخر قصيرا (كُ) حسب القاعدة (الثانية 2ب) من قواعد النبر الأولى<sup>(2)</sup>، فيكون النبر هنا ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدليل على المحذوف في نحو (تَسْعُونَ) حيث تدل الفتحة<sup>(3)</sup> على ألف "سعى" المحذوفة<sup>(4)</sup>.

(1) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص170.

(2) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص173.

(3) \_ الفتحة فتحة "العين" من (تَسْعُونَ).

(4) \_ تمام حسان، المرجع السابق، ص308.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ومن هنا تظهر وظيفة النبر في التمييز بين المعاني ورفع اللبس عنها كحلٍ سياقي واضح.

ولئن اعتبر "التنغيم" جزءًا من النظام النحوي للغة، إلا أنه عنصر هام من عناصر السياق على المستوى الصوتي، فالتنغيم يفرق بين معاني العبارات والكلمات ويتضح ذلك عندما: «يعمد المتكلم إلى التظاهر بأمرٍ هو عكس ما يتطلّب الموقف من تنغيم كأن يقص المتكلم أمر حادثة مات فيها عدد من أصحابه وأقربائه ولكنه يريد أن يكون هادئًا في سرد القصة لئلا يثير أحزان السامعين بصورة أشد، فيصطنع لهذا الكلام الذي يحتمل نغمة الحسرة والجزع نغمة أخرى فيها هدوء وتماسك، فهنا تعطي الجملة وظيفة جديدة ونغمة غير نغمتها التي في النظام، ويكون التنغيم ظاهرة سياقية»<sup>(1)</sup>.

ويستعمل التنغيم بصورة تُظهر العلاقة بين الكلمة التي تقال ومعناها الذي سيقت له، فإذا قال: «بلاد بعيدة» عبّر عن شدة البعد بمدّ الياء مدًّا طويلًا، وكذلك الفتحة التي بعدها من كلمة "بعيدة" ونطق الياء والفتحة على نغمة واحدة مسطحة عالية نوعًا ما»<sup>(2)</sup>.

كما قدم تمام حسان أمثلة أخرى تجعل من التنغيم ظاهرة موقعية تحلّ مشكلة تطبيق نظام التنغيم في النحو على السياق الاستعمالي حين تتعارض قواعد النظام مع مطالب السياق<sup>(3)</sup>.

كما نجد أنّ "أحمد مختار عمر" قد أفرد قسماً خاصاً بنظرية السياق في كتابه "علم الدلالة"، ذكراً التعريفات الكثيرة لعناصر السياق ومعدّداً لأنواع السياق وهي: السياق اللغوي، السياق العاطفي، سياق الحال، والسياق الثقافي<sup>(4)</sup>.

كما حدد منهج "فيرث" السياقي وتحديده لمصطلح الموقف وراح يقارن ذلك بمنهج "ستيفن أولمان" وترجم نصوصاً لهذه النظرية، وحدد نظرية الرّصف لدى "فيرث"<sup>(5)</sup>.

وعلى الرغم من تأثر علماء العرب المحدثين بنظرية "فيرث" السياقية وغيرها من نظريات علم اللغة إلا أنهم يقرّون في كتبهم بأصالة التفكير العربي اللغوي والنحوي عند القدماء، يقول تمام حسان: «ولم

(1) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص310.

(2) \_ المرجع نفسه، ص310.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص310.

(4) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، من ص68 إلى ص71.

(5) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص72-78.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

يكن مالنوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير Context of situation يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها. إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجّلوه في كتبهم تحت اصطلاح "المقام" ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجد اصطلاح مالنوفسكي من تلك الدعاية، بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات»<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير نقول إن للسياق مكانة متميزة في الدراسات القديمة والحديثة وذلك لما له من أهمية في الكشف عن المعنى، وفهم مقاصد الكلام ودلالاته مذ كان إجراء إلى أن أصبح نظرية.

(1) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص372.

## المبحث الثاني: أنواع السياق:

تقوم نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تؤكد في مجملها ضرورة بيان معنى الجملة الملفوظ بها لدى المتلقي، إذ يعمل المتكلم قدر استطاعته على إيصال فكرة أو شعور ما إلى متلقٍ موجود أو مفترض، فيبدأ باختيار التركيب المناسب لما يريد أن يقوله في ضمن موقف خاص أو سياق ثقافي عام، وبناءً على هذا الفهم يمكن تقسيم السياق إلى نوعين وهناك من زاد السياق الثقافي وجعله قسمًا مستقلاً عن سياق الحال (الموقف).

ولكننا في الحقيقة يمكن أن نعدّه عنصرًا من عناصر سياق الموقف.

### 1- السياق اللغوي (سياق النص): "Linguistic context": وهو يعني ذلك المعنى

الذي ورد للكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة أو بمعنى آخر: المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة أو الجملة، ويتمثل ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب، فقد نجد كلمة ما يختلف معناها باختلاف الكلمات التي تكوّن معها جملة أو عبارة، والسياق وحده هو الذي يحدّد معناها في كل موضع مثل: كلمة "ضرب" فهي تعني:

\*ضرب المدفع بمعنى أطلقه وضرب النار أي أشعلها، وضرب على يديه بمعنى منعه، وضرب فيه عند الخليفة بمعنى وشى، وضرب بعقله بمعنى فكّر، وضرب البوق بمعنى زمّر، وضرب بعينه بمعنى "نظر"، وضرب مثلاً بمعنى مثّل.... وغيرها<sup>(1)</sup>.

وقد عرّف أحمد مختار عمر السياق اللغوي بقوله: «أما السياق اللغوي فيمكن التمثيل له بكلمة "Good" الإنجليزية ومثلها كلمة "حسن" العربية، أو "زين" العامية التي تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفاً لـ:

- أشخاص: رجل، امرأة، ولد.

- أشياء مؤقتة: وقت، يوم، حفلة، رحلة...

- مقادير: ملح، دقيق، هواء، ماء...

(1) \_ ينظر: حلمي خليل، الكلمة - دراسة لغوية معجمية - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط (1998م)، ص 155-156.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة "رَجُل" كانت تعني الناحية الخلقية وإذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت تعني التفوق في الأداء، وليس الناحية الأخلاقية، وإذا وردت وصفا للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة وهكذا.. (1).

غير أن التعريف الذي ساقه أحمد مختار عمر هو أقرب إلى تعريف المعنى الدلالي للكلمة، بينما السياق اللغوي يعني تلك العلاقة التي تربط الكلمة بما قبلها، وما بعدها من الكلمات:

وخلاصة القول أن المقصود بالسياق اللغوي في الاصطلاح هو ما عبّر عنه "ستيفن أولمان" من أنه: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم» (2).

ولو جئنا إلى التحليل العلمي للسياق اللغوي بهذا المفهوم لوجدناه يتكون من مستويين اثنين:

- الكلمات المجردة باعتبارها مجموعة من الفونيمات المترابطة التي تعطي معنى معيناً، بالإضافة إلى القواعد المنظمة لترتيب هذه الكلمات على مستوى التركيب من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف...إلخ.

- الكلمات مرتبطة بأنواع من السياقات الصوتية كالنغمة والتنغيم والنبر بحسب المعنى الدلالي الذي يتفق مع هذه الدلالات.

وبناءً على هذا يمكن تحديد السياق اللغوي في سياقين واضحين هما: السياق الصوتي والسياق النحوي، وسأتناول كلاً منهما بشيء من التفصيل فيما يأتي:

أ- **السياق الصوتي:** هو النظم اللفظي للصوت في إطار الأصوات الأخرى على مستوى الكلمة أو الجملة، والتحليل الفونولوجي يوضح لنا طبيعة هذا السياق وحدوده بدايةً بأصغر وحدة صوتية وهي:

**1- الفونيم:** «وهو الوحدة المتميزة الصغرى التي يمكن تجزئ سلسلة التعبير إليها» (3)، وهو «عبارة

عن النماذج الصوتية المستقلة التي تميز الحدث الكلامي المعين عن غيره من الأصوات الأخرى» (4).

(1) \_ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص70.

(2) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص55.

(3) \_ أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، دط (1418هـ-1997م)، ص161.

(4) \_ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث - دار المعرفة الجامعية، مصر، ط(1996م) ص102.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ولتوضيح ذلك نقول أن نطق حرف النون في اللغة العربية مثلاً يتطلب أن تقوم أعضاء النطق في شكل عملية ميكانيكية حيث يلتقي مقدم اللسان بأصول الثنايا العليا ويمرّ الهواء من الأنف ويمنع مروره من الفم نتيجة التقاء مقدم اللسان بأصول الثنايا العليا، كما يتراجع الطبقة اللين قليلاً إلى الأسفل<sup>(1)</sup>.

بل كثيراً ما نجد اختلافاً بين نطق "النون" من موضع لآخر، وأوضح ما يكون هذا الاختلاف في نطق نون "النار" التي وردت كثيراً في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾<sup>(2)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>(3)</sup>. فنطق "النون" في كلمة "النار" في هاتين الآيتين يختلف كثيراً عن نطقها في الكلمة نفسها من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوَرُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُعْتَبَرُونَ عَنَا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ﴾<sup>(4)</sup>.  
وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾<sup>(5)</sup>.

وعلى ذلك فالنون اصطلاح شامل، يدخل تحته عدد من الأصوات كالذي في بداية "نحن"، والذي قبل التاء في "إن تاب" وقبل القاف في "إن قال"، مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج<sup>(6)</sup>.  
أساس هذا الاختلاف إذن هو اختلاف الموقع لهذا الصوت في الكلمة أو الجملة، أي إنه إذا كان مقدّم اللسان يلتصق بأصول الثنايا العليا عند النطق بالفونيم الرئيسي للنون، فإنه يخرج قليلاً عن هذا الموضع حين يتهيأ للنطق بصوت التاء المجاور لصوت النون في قولنا "إن تاب" وهذا أثر من آثار السياق الصوتي؛ بل قد ينقلب الصوت إلى صوت آخر مخالف للصوت الأصلي في معظم الصفات، وهذه ظاهرة تكثر في القراءات القرآنية حيث تقلب النون ميمًا قبل الباء مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ

(1) \_ ينظر: سيدي إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1428هـ-2008م)، ص162.

(2) \_ سورة: غافر، الآية: 6.

(3) \_ سورة: غافر، الآية: 46.

(4) \_ سورة: غافر، الآية: 47.

(5) \_ سورة: غافر، الآية: 72.

(6) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص157.

يُدْعَايْكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿١﴾.

2- التَّبر: Stress: التبر هو عند تمام حسان: «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»<sup>(2)</sup>. ولكن هذا التعريف أهمل فيه الجانب الدلالي للتبر، وحصر التبر في كونه جهداً عضلياً، بينما للتبر أهمية كبيرة في الكشف عن المعنى والتفرقة بين الكلمات من حيث الاسمى والفعلية.

كما يقوم التبر بدور هام في تحديد المعنى اللغوي، والدلالة على معانٍ إضافية كالتأكيد، فإن التركيز على مقطع من المقاطع قد يعني التأكيد، كما يحدث حين ينطق بكلمة "لا" بشيء من التركيز على اللام، أو حين ينطق بكلمة من الكلمات بتركيز أشدّ دون بقية الكلمات ويسمى التبر حينئذ "نبر الجمل"، وهي ميدان الظواهر الموقعية<sup>(3)</sup>. وهناك نوع آخر من التبر وهو "نبر القاعدة" أو "نبر النظام الصرفي"، وهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة على الأصحّ، وينقسم التبر بحسب القاعدة من حيث القوة والضعف إلى قسمين بحسب -تمام حسان-:

- النبر الأولي: ويكون في الكلمات والصيغ جميعاً لا تخلو منه واحدة.

- النبر الثانوي: وهو يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين، أو بعبارة أخرى عندما تشتمل الكلمة على عدد من المقاطع يمكن أن يتكون منه وزن كلمتين عربيتين، فكلمة "مستحيل" مثلاً يمكن في مقاطعها أن نكوّن وزن كلمتين عربيتين هما: "بعد -ميل" ومن ثمّ تشتمل على نبر أولى على المقطع الأخير ونبر ثانوي على المقطع الأوّل ويبقى المقطع الأوسط وهو ما يقابل الدال المفتوحة دون نبر<sup>(4)</sup>.

3/ التنغيم: "Intonation": التنغيم كما عرّفه محمود السعران: هو المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة الجهر في الكلام وهذا التغيّر في الدرجة يرجع إلى التغيّر في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث نغمة موسيقية، لذلك فالتنغيم يدل على

(1) \_ سورة: مريم، الآية: 04.

(2) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص170.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص170.

(4) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص172، وهناك من زاد نوعاً ثالثاً وهو التبر الضعيف Weak stress، وأطلق عليه مصطلح: الارتكاز". ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص190.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

العنصر الموسيقي في الكلام، يدل على لحن الكلام<sup>(1)</sup>.

وهذا ما يراه تمام حسان في تعريفه للتنغيم غير أنه زاد عليه ما يسمّى بالوظيفة النحوية فهو عنده: «ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام»<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ أن هذين التعريفين وغيرهما قد أهملت الجانب الدلالي أو الوظيفة الدلالية للتنغيم وحصرت تعريفه في تلك الارتفاعات والانخفاضات الصوتية في الكلام، إلا أن "رمضان عبد التواب" قد أشار إلى هذه الوظيفة في تعريفه للتنغيم حين قال: «أمّا التنغيم فهو رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة كنطقنا لجملة مثل: "لا يا شيخ" للدلالة على النفي أو التهكم أو الاستفهام وغير ذلك»<sup>(3)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى دور "التنغيم" في تحقيق عدة وظائف لغوية لتجعله بذلك عنصرًا فعّالاً من عناصر السياق الصوتي، وهذه الوظائف تتمثل في<sup>(4)</sup>:

- **الوظيفة النحوية:** إذ لا يقتصر التنغيم على تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها

أداة الاستفهام فحسب بل تتعداها إلى كثير من الوظائف الفرعية في المجال النحوي منها:

أ/ للتنغيم أثر كبير في توجيه الإعراب، وأوضح ما يكون ذلك في أسلوب "كم" التي قد تستخدم للإخبار أو للاستفهام، ولا شك أن تنغيم الإخبار يختلف عن تنغيم الاستفهام وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف الإعراب، فقد روي بيت الفرزدق المشهور:

كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَةٌ      فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي<sup>(5)</sup>

بثلاثة أوجه مختلفة، فقد رويت كلمة "عمة" بالرفع والنصب والجر، فمن رفع أوقع كم على المرات

(1) \_ محمود السعران، علم اللغة، ص192.

(2) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص164.

(3) \_ رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3(1417هـ-1997م)، ص106.

(4) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص49، 50 إلى 66.

(5) \_ البيت للفرزدق، الديوان، شرح: علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1(1408هـ-1987م)، ص312.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

كأنه قال: كَم مَرَّةٍ عَمَّتُ لَكَ يَا جَرِيرُ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارَى، ومن نصبها جعلها استفهامًا ومن خفض جعل كم خبرًا<sup>(1)</sup>.

ب- للتنعيم دوره في التفرقة بين أسلوبَي التعجب والاستفهام وذلك واضح من تلك القصة المشهورة التي تروى: «أَنَّ ابنة أَبِي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) قالت له يوما: «يَا أَبَتِ مَا أَحْسَنُ السَّمَاءِ» فَقَالَ: أَيُّ بَيْتَةٍ نُجُومُهَا قَالَتْ: أَنَا لَمْ أَرِدْ أَيَّ شَيْءٍ فِيهَا أَحْسَنُ، إِنَّمَا تَعَجَّبْتُ مِنْ حُسْنِهَا، قَالَ إِذَنْ: فَقُولِي: «مَا أَحْسَنَ السَّمَاءِ!»<sup>(2)</sup>.

فلو أنها أعطت التنعيم حقه عند النطق بالجملة، لفهم والدها مرادها من التعجب أو الاستفهام، بغض النظر عن الحركات الإعرابية ودورها في تحديد نوع الأسلوب، وكذلك الحال بالنسبة لأساليب أخرى كالنداء مثلا<sup>(3)</sup>.

- الوظيفة الدلالية: حصر أحد الباحثين<sup>(4)</sup> الوظيفة الدلالية للتنعيم فيما يأتي:

- أ/ هناك بعض الأدوات النحوية التي تحمل أكثر من وظيفة دلالية ويمكن التمييز بين هذه الدلالات عن طريق التنعيم من بينها:
- الحرف "ما" يمكن أن تكون:
- 1- تعجبية مثل: ما أحسن زيدا !
  - 2- موصولة مثل: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾<sup>(5)</sup>.
  - 3- استفهامية: ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾<sup>(6)</sup>
  - 4- موصوفة: بمعنى شيء عظيم: كقولهم: مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك.

(1) \_ ينظر: أبو إسحاق الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الرذن، ط1(1404هـ-1984م) ص137-138.

(2) \_ ينظر: أبو الحسن السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط1(1374هـ-1955م)، ص14.

(3) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص50-53.

(4) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص53-66.

(5) \_ سورة: النحل، الآية: 96.

(6) \_ سورة: طه، الآية: 17.

5- شرطية: ﴿وَمَا نَفَعُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾<sup>(1)</sup>

6- مصدرية: ﴿وَدُوًّا مَا عَنِتُّمْ﴾<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت القواعد النحوية لها دورها في تحديد هذه المعاني فإن التنغيم هو الأساس في الوقوف عليها، وتحديد المقصود منها، ولغياب العنصر التنغييمي فقد اختلف في كثير من معاني الأدوات ودلالاتها.

ب/ للتنغيم دوره في تقدير المحذوف بحسب الدلالة ذلك أن القرينة الصوتية تعدُّ عنصرًا هامًا من عناصر الموقف الكلامي التي ينبغي استحضارها للوصول إلى المعنى، وهي ذات أثر في التوجيه الإعرابي وما قد يحتمله في تقدير المحذوفات<sup>(3)</sup>.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(4)</sup>.

قرأ حفص بنصب "متاع"، وقرأ الباقون بالرفع، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف أي "ذلك متاع الحياة الدنيا"، ويكون "متاع الحياة الدنيا" جملة تامة يمكن الوقف عليها وعلى ما قبلها. وحجة من نصب أنه أعمل فيه "البغي" على أنه مفعول له أي "إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع الحياة الدنيا"، أي "يبغي بعضكم على بعض من أجل متاع الحياة الدنيا"، ف"على" متعلقة بالبغي في صلته، وخبر البغي محذوف تقديره "إنما بغي بعضكم على بعض لأجل طلب الدنيا"، وهذا مذموم أو مكروه ونحوه، ويجوز نصب متاع على تقدير "يتمتعون متاع الحياة الدنيا"، ويكون "على أنفسكم" خبرا "للبغي" غير داخل في صلة البغي ويجوز أن تنصب "متاع الحياة" بإضمار فعل دلّ عليه الكلام والتقدير «يبغون متاع الحياة الدنيا، ودلّ "بغيكم" على يبغون المحذوف»<sup>(5)</sup>، أما قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ فيمكن أن يكون متعلقا بالمصدر "البغي" على اعتبار أن فعله يتعدى بالحرف على، ويمكن أن يكون

(1) \_ سورة: البقرة، الآية: 197.

(2) \_ سورة: آل عمران، الآية: 118.

(3) \_ ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية، دط(1998م)، ص119.

(4) \_ سورة: يونس، الآية: 23.

(5) \_ مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3(1404هـ-1984م) ج1، ص516.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

خبراً متعلقاً بمحذوف ويكون المعنى: "إنما بغي بعضكم على بعض عائد على أنفسكم" (1).

وكل هذه التفسيرات تتأثر بالتنعيم الصوتي للآية الكريمة، هذا هو السياق الصوتي، وهو الشق الأول من السياق اللغوي غير أن تمام حسان قد تحدث عمّا يسمى بالظواهر السياقية وحصرها في ثلاثة عشرة ظاهرة (2) وهي: ظاهرة التأليف، الوقف، المناسبة، الإعلال والإبدال، التوصل (\*\*)، الإدغام، التلخيص (\*) الحذف الإسكان، الكمية، الإشباع والإضعاف، النبر والتنعيم.

هذه الظواهر السياقية عند تمام حسان هي عبارة عن حلول صوتية للمشكلات التي تنشأ عند تطبيق النظام اللغوي: «فالنظام الصوتي للغة يقرر مثلاً أن الدال مجهورة وأن التاء مهموسة ويصّر النظام على أطراد هذه القاعدة وإطلاقها، ولكن الكلام وهو التطبيق العملي لنظام اللغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة وهنا نجد أن تجاور الحرفين على هذا النحو يتسبب في صعوبة عضوية تتحدّى محاولة المحافظة على ما قرره النظام كما يتسبب التقاء المتقاربين دائماً في احتمال اللبس لو حاولنا في نطقهما عبثاً أن نرضى مطالب النظام لأن جهر الدال الساكنة المتنوعة بتاء متحركة أمر ثقيل التحقيق في النطق وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق يحلّها السياق بظاهرة الإدغام فتكون الدا كما سمّاها «الظواهر الموقعية»، وهي ترجع في نظره إلى ثلاثة أسباب:

-ثقل عملية النطق.

-مراعاة أمن اللبس.

-الاعتبارات الذوقية في صياغة السياق العربي (3).

إلا أنّ عبد النعيم خليل يفرّق بين ما سمّاها تمام حسان بالظاهرة السياقية وبين السياق الصوتي، فالظاهرة السياقية في -رأيه- هي تلك التي تنشأ نتيجة للتفاعل الصوتي في السياق، وذلك للوصول إلى

(1) \_ ينظر: أبو إسحاق الزجاج، إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط(1404هـ-1986م)، القسم الأول، ص184-185.

(2) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص264.

(\*\*) - التوصل: أو الوصل وهو عطف الجمل على بعض ويقابله الفصل. ينظر: محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط(1996م)، ص1793.

(\*) - التلخيص: هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة. ينظر: المصدر نفسه، ص398.

(3) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص263.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

أقرب الألفاظ وأسهلها إلى الذوق العربي والنظام اللغوي، أما السياق الصوتي فهو واحد من مكونات النظام اللغوي الأساسية يقول: «وإذا صحَّ لي استعمال بعض المصطلحات الفلسفية فإنني أقول أنّ النظام اللغوي موجود بالقوة وبالفعل، بينما الظاهرة السياقية موجودة بالفعل لا بالقوة والظاهرة حادثة بينما النظام غير ذلك»<sup>(1)</sup>.

ثم راح هذا الباحث يسرد رأيه في هذه الظواهر السياقية مخالفاً تمام حسان في بعض الظواهر موضحاً ذلك بالأدلة والشواهد<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات تبقى هذه الظواهر الصوتية كبداية سياقية وكحلول لعدة مشاكل لغوية أثناء الكلام.

### ب - السياق النحوي:

«وهو عبارة عن شبكة من العلاقات السياقية بين الكلمات على مستوى التركيب، وما يرتبط به من خواص آخذاً في الحسبان أشياء أخرى مهمّة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكوّنة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه»<sup>(3)</sup>

ولقد كان عبد القاهر الجرجاني موقفاً إلى حد بعيد حين أدرك بحسّه الثاقب هذا المفهوم النحوي الحديث حيث يقول: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرّج أخرج، وإن خرّجت خرّجت، وإن تخرّج فأنا أخرج، وأنا أخرج إن خرّجت، وأنا إن خرّجت أخرج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيدٌ مُسرِعاً وجاءني يُسرِعُ، وجاءني وهو مُسرِعٌ أو هو يُسرِعُ، وجاءني

(1) \_ عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والحديثين، ص 56، 57.

(2) \_ ينظر: المرجع نفسه، من ص 57 إلى ص 66.

(3) \_ ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، ص 263.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

قَدْ أَسْرَع، وَجَاءَنِي وَقَدْ أَسْرَع، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له»<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة السياق النحوي في اللغة العربية بهذا المفهوم يقوم على الأسس الآتية:  
أ/ دراسة القواعد المنظمة لترتيب الكلمات في الجملة من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف.  
ب/ دراسة ما يسمى بالتوافق والمخالفة بين الكلمات في الجملة كدراسة العلاقة بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف مثلاً.

ج- دراسة ما يسمى بالظواهر الإعرابية من حيث الإعراب والبناء تلك هي الأسس التي يقوم عليها السياق النحوي في اللغة العربية، وسأمثل لكل منها في إيجاز:

### أولاً: دراسة القواعد المنظمة لترتيب الكلمات في الجملة:

إذ لا يجوز تقديم الفعل على فاعله<sup>(2)</sup>، تبعاً لقواعد السياق النحوي التي تقتضي بأنه ما كان كالجزم من متعلقة لا يجوز تقدّمه، كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها، وفيها فروع:  
الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول.  
الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزم منه.  
الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها من حيث أنها مكتملة له ومتممة له أشبهت الجزء منه.  
الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه.  
الخامس: حروف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: دراسة ما يسمى بالتوافق والمخالفة بين أجزاء السياق:

إن كل سياق نحوي يقوم على العلاقات المتبادلة بين عناصره من الكلمات التي يتألف منها، ولو جرّدت هذه الكلمات من هذه العلاقات السياقية لأصبحت هراءاً لا معنى لها، فالفرق بين قولنا: «تنزّه

(1) \_ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، ص 81-82.

(2) \_ إذا تقدّم الفاعل على فعله دخل في باب آخر من أبواب النحو، فإذا قلنا: «محمد كتب درسه» بدلاً من «كتب محمد درسه» في الجملة الأولى يعرب مبتدأ، ودخلت الجملة في باب المبتدأ والخبر.

(3) \_ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، ج 1، ص 309-

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

محمد في الحديقة» و«محمد في تنزه الحديقة»، «أن الأولى تترابط سياقيا، بينما الكلمات الأخرى تفتقر إلى عنصر الترابط السياقي وما هي إلا كلمات مترابطة لا معنى لها على المستوى الدلالي وإن كانت كل منها تحمل معنى حسيًا مجردًا في ذاتها، وعلى ذلك فإن ما يجعل السياق سياقًا مترابطًا إنما هو ظواهر في طريقة تركيبه ورفعه لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجر بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق»<sup>(1)</sup>.

وهذه العلاقات السياقية تقوم على محورين هما:

1/ التوافق بين عناصر السياق وذلك في عنصر أو أكثر من العناصر الآتية:

أ/ العدد: ويقصد به الأفراد والتثنية والجمع في السياق.

ب- النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث.

ج- الإعراب: ويقصد به ضبط آخر الكلمة بحسب ما يقتضيه السياق.

د- الشخص: ويقصد به التكلم والحضور والغيبة.

فالعلاقة بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية تفتضي الموافقة بينهما في العدد والنوع والإعراب، فلو قلنا "محمد مجتهد" لكان التوافق بينهما واجبا في الأفراد والرفع والتذكير وهكذا إذا تغير واحد منها اقتضى السياق النحوي تغير الآخر، فلو بدأنا الجملة بكلمة "سعاد" أو فاطمة" لاقتضى السياق أن نقول: مجتهدة ولا نستطيع أن نقول: سعاد مجتهد أو محمد مجتهدة، وهذا ما يسمى بالتماسك السياقي. ففي قولنا: "قام محمد" تماسك سياقي من حيث أن البابين اللذين يدرسان في هذا السياق يتبادلان أثر الأفراد والتذكير والغيبة، وفي قولنا: "قام محمد الفاضل" ترتيب سياقي ثابت لأن الفاضل لا يمكن أن يسبق "محمد"، أما بين "قام ومحمد" فالترتيب غير ثابت لأننا نستطيع أن نقول: محمد قام وفي هذه الجملة الأخيرة تماسك سياقي من حيث أن قام، ومحمد، والفاضل تلزم جميعها حالة متشابهة في الأفراد والتذكير والغيبة<sup>(2)</sup>.

والعلاقة بين الفعل والفاعل تحكهما مجموعة من القواعد النحوية يستقيم على إثر تطبيقها

(1) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 215.

(2) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 147.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

السياق، فمن حيث التذكير والتأنيث فإنه يجب تأنيث الفعل مع فاعله إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ولم يفصل بينه وبين فعله فاصلاً، أو إذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث كأن يقال: الطالبة كتبت الدرس، وهناك من السياقات النحوية ما يقتضي المخالفة من حيث التذكير والتأنيث بين أركانه ويكون بهذه المخالفة استقامةً للسياق، وذلك واضح في تمييز الأعداد، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف معدودها تذكيراً وتأنيثاً فأقول: اشتريتُ ثلاثة كتب وخمس كراسات، وهكذا فالمخالفة في بعض الأبواب النحوية تقضي باستقامة السياق<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الظواهر الإعرابية في السياق النحوي:

يؤدي السياق دوراً هاماً في الحكم الإعرابي لعناصره، فالتغيير في السياق يؤدي إلى التغيير في الإعراب، وعليه فإن الحكم على الكلمة بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم إنما يكون بالنظر إلى موضعها في السياق بالإضافة إلى دلالتها المعجمية وصيغتها.

أما عن أثر السياق في التوجيه الإعرابي فسأمثل بقوله تعالى: ﴿الَّذِي آتَىٰكَ الْكِتَابَ لِأَرْبَبٍ

فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(2)</sup>.

حيث يتغير الإعراب بتغير السياق النحوي والتي قد ترد على الشكل الآتي:

1/ «ألم. ذلك الكتاب. لاريب. فيه هدى للمتقين»

2/ «ألم. ذلك الكتاب. لا ريب فيه. هدى للمتقين»

3/ «ألم. ذلك الكتاب لا ريب. فيه هدى للمتقين»

4/ «ألم ذلك الكتاب لا ريب. فيه هدى للمتقين»

5/ "ألم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين»

(1) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص74.

(2) \_ سورة: البقرة، الآية: 1-2.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فالتوجيه الإعرابي لهذه الاحتمالات يكون تبعاً لاختلاف السياق النحوي<sup>(1)</sup>.

وللمعنى المعجمي أهميته في التوجيه الإعرابي على غير ما يرى تمام حسان من أنه يكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربت إعراباً صحيحاً وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها لا من دلالتها على مفهومها اللغوي<sup>(2)</sup>.

ويقول أيضاً: «فالإعراب إذن فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي»<sup>(3)</sup>.

ويكفي لمعرفة أهمية هذا العنصر في الإعراب أن "ابن هشام" سئل عن إعراب كلمة "بِحَقْلَد" في

البيت:

تَقِي نَقِيٍّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً      بِنَهْكَةٍ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ<sup>(\*)</sup>

قال: «حتى أعرف ما الحَقْلَدُ»<sup>(4)</sup>.

### 2\_ سياق الحال (المقام) أو سياق الموقف:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم العربية، وهو مركب إضافي بين كلمتين هما "سياق" و"حال" ليكون مصطلحاً فنياً في ميدان علم اللغة الحديث، وقد دخل هذا المصطلح إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الإنجليزي: "Stuational Context" أو "Context of Situation"، وهي أكثر الترجمات شيوعاً واستخداماً بين اللغويين العرب المحدثين<sup>(5)</sup>، ولكن هناك مصطلحات أخرى عربية مرادفة لهذا المصطلح، وكلها تشير إلى معنى اصطلاحى واحد منها:

(1) \_ لمعرفة هذه التوجيهات الإعرابية: ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، نج: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق- سوريا، ط1 (1434هـ-2003م)، مج1، ص112-113.

(2) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص193.

(3) \_ المرجع نفسه، ص193 وما بعدها.

(\*)- البيت لزهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح: علي حسن فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (1408هـ-1988م)، ص40.

(4) \_ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص582.

(5) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص69-70.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الماجريات<sup>(1)</sup>، والسياق الخارج عن النص<sup>(2)</sup>، والسياق العام<sup>(3)</sup>، والمقام<sup>(4)</sup> والسياق الاجتماعي<sup>(5)</sup> ويسميه الدكتور كمال بشر "المسرح الكلامي". بقوله: «والمقام في نظرنا ليس مجرد مكان يلقى فيه الكلام، وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة أخذاً بعضها بحجز بعض، فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقاتهم بعضهم ببعض، وهناك كذلك ما في المواقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي قد تفيد فهم الكلام والوقوف على خواصه وهناك كذلك الكلام نفسه»<sup>(6)</sup>.

كما عرّفه محمود السعران بقوله: «إن سياق الحال أو المجرى هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية»<sup>(7)</sup>.

فسياق الحال إذن هي الظروف المتعلقة بالمقام. الذي تنطق فيه الكلمات أو بتعبير آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، وهي العصر ونوع القول وجنسه، واللغة أو اللهجة المستعملة والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمرسل إليه من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية<sup>(8)</sup>.

ومما سبق نستخلص ما يأتي:

أ- أن المعنى الدلالي الكامل للحدث اللغوي لا يقف عند حدود المعاني الوظيفية للأحداث اللغوية في جميع مستوياتها بل هو جزء من سياق الحال أو المقام الذي تستخدم فيه هذه الأحداث اللغوية في بيئة زمنية ومكانية معينة، فالأحداث اللغوية لا تقع منفصلة عن العناصر الأخرى للسلوك اللغوي. إنها تتفاعل مع أنواع من السلوك الاجتماعي الإنساني المركب والمتنوع وترتبط معه على نحو متبادل.

ب- أن اللغة ظاهرة اجتماعية لا تتمثل في هذه الأحداث اللغوية على جميع مستوياتها الصوتية

(1) ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص31.

(2) ينظر: صلاح فضل، علم الأسلوب، -مبادئه وإجراءاته- دار الشروق، القاهرة، ط1 (1419هـ-1998م)، ص210.

(3) ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1 (1994م)، ص 23.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

(5) ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص277.

(6) المرجع نفسه، ص61.

(7) محمود السعران، علم اللغة، ص338.

(8) ينظر: ردة الله بن ردة الطلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1 (1423هـ)، ص50-51.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

والنحوية والمعجمية فحسب، وإنما تضم إلى هذه الأحداث اللغوية البيئة التي تستخدم فيها، والشخص الذي يتحدث بها والآخر الذي يسمعها والمشاركين لهذين، والعلاقة بين هؤلاء جميعاً، والأشياء المحيطة بهذه الأحداث والزمان والمكان ومستوى الحديث ونوعه ومجاله.

\*من هذا المنطلق يمكن لنا تحديد العناصر الأساسية لسياق الحال فيما يأتي:

1/ المتكلم: فمشاهدة المتكلم أثناء الكلام الفعلي تعين على فهم الحدث اللغوي، بل التعرف على كل صفات المتكلم، ذلك أن لكل متحدث معجمه الخاص، ومفرداته التي يتألف معها، ويفضل استخدامها، بل وله مميزاته الصوتية التي تميزه عن غيره من المتكلمين.

2/ السامع وعلاقته بالمتكلم: فعلاقة السامع بالمتكلم قد تفرض نوعاً معيناً من الحديث، يقول محمود السعران: «... وهكذا فالمعنى القاموسي أو المعجمي بين كل شيء في إدراك معنى الكلام، فثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به، كالجو مثلاً، والحالة السياسية.. الخ»<sup>(1)</sup>.

3/ مجال الحديث: فالأنماط اللغوية تختلف باختلاف الموضوعات التي تدور حولها وتعبّر عنها من أدبية إلى سياسية أو اجتماعية فالوقوف على الموضوع الذي يدور فيه الحديث يعين كثيراً في فهم الحدث اللغوي، فمجال الحديث يتصل بالآثار المترتبة على الدور الذي يؤديه المتكلم...»<sup>(2)</sup>.

4/ الزمان والمكان: إن هذين العنصرين يسهمان بشكل هام في التوصل إلى الدلالة، فالبلاد العربية على الرغم من أنها تتكلم لغة واحدة إلا أنها تختلف في كثير من معاني المفردات عند استعمالها<sup>(3)</sup>.

5/ ما في الموقف الكلامي من أشياء وموضوعات مختلفة قد تعين على فهم الحدث اللغوي والوصول إلى المعنى المراد.

6/ حركات الشخص وسلوكها والإشارات والإيماءات، فالكلام ليس بمعزل عن هذه الأشياء،

(1) \_ محمود السعران، علم اللغة، ص 288.

(2) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 87.

(3) \_ ينظر: محمود السعران، المرجع السابق، ص 10.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ف عزل الكلام عن هذا الموقف الحي يحيله إلى شيء مشوّه، ممسوخ، جامد جمود أمثلة المعلمين في فصول تعليم اللغات<sup>(1)</sup>.

7/ الظروف التي ورد فيها الحدث اللغوي، والبيئة التي عاش فيها المتحدّث، عاداتها، وتقاليدها وكل شيء حولها، كالأمثال مثلا تفهم في إطار البيئة التي قيلت فيها، إذ لها أثر بالغ في الكشف عن دلالات الألفاظ التي تستخدم فيها<sup>(2)</sup>.

8/ ومن بين عناصر المقام أيضا: أثر الحدث اللغوي في نفوس المشاركين أي ما يتركه من ردود فعل سواء كانت إيجابية أو سلبية<sup>(3)</sup>.

9/ ثقافة كل من المتكلم والسماع والمشاركين في الحديث ولأهمية هذا العنصر من عناصر المقام عدّه كثير من الباحثين المحدثين سياقًا مستقلا أطلق عليه "السياق الثقافي" وهو عبارة عن المحيط الثقافي أو الاجتماعي، وعدّ "فيرث" السياق الثقافي هو أساس نظرية السياق وعنه تتفرع بقية السياقات بما فيها سياق الحال أو المقام. وهذا النوع من السياق ساعتمد عليه كثيرا في توجيه الفكر النحوي عند نحاة الأندلس بصفة عامة والسهيلي بصفة خاصّة.

وهو عند أحمد مختار عمر يقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فكلمة مثل "Looking glass" تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعية العليا بالنسبة لكلمة "Miroir"، ... وكلمة "عقيلته" تعد في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة بالنسبة لكلمة "زوجة" مثلا.

وكلمة "جذر" لها معنى عند المزارع، ومعنى ثانٍ عند اللغوي، ومعنى ثالث عند عالم الرياضيات<sup>(4)</sup>.

ومن ثم فإن دراسة أية لغة بمعزل عن المحيط الثقافي الذي نشأت فيه هي دراسة فاشلة، ولا يمكننا أن نصل إلى نتائج حقيقية من خلالها، واللغة—من جانب آخر— لها دور في الكشف عن طبيعة بعض المجتمعات وخصائصها لا سيما التي ابتعد التاريخ بها، فلم يصلنا منها إلا نتاجها الفكري أو اللغوي،

(1) \_ ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص256.

(2) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، المرجع السابق، ص90.

(3) \_ ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص311.

(4) \_ ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص81.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فاللغة ظاهرة اجتماعية، وهي أداة للتعبير عما يدور في المجتمع، فهي تسجل لنا في دقة ووضوح الصور المختلفة المتعددة الوجوه لهذا المجتمع من حضارة ونظم وعقائد واتجاهات فكرية وثقافية وعلمية وفنية واقتصادية وغير ذلك. وهذه العلاقة بين اللغة والمجتمع أدت إلى ازدياد اهتمام علماء اللغة المحدثين بعلم الاجتماع بعده العلم الأكثر التصاقاً بعلم اللغة<sup>(1)</sup>.

وهناك من زاد فكرة "السياق العاطفي". يقول أحمد مختار عمر: «...وأما السياق العاطفي فيحدد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً، فكلمة "Love" الإنجليزية غير كلمة "Like" رغم اشتراكهما في أصل المعنى، وهو الحب، وكلمة "يكره" العربية غير كلمة "يغض" رغم اشتراكهما في أصل المعنى كذلك"<sup>(2)</sup>.

والحقيقة يمكن أن نعدّه عنصراً من عناصر سياق الحال أو المقام، يقول ستيفن أولمان في هذا المقام: «السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي أو أنها قصد بها -أساساً- التعبير عن العواطف والانفعالات، وإلى إثارة هذه العواطف والانفعالات، ويتضح هذا بصفة خاصة في مجموعة معينة من الكلمات نحو: "حرية" و"عدل"، التي قد تُشحن في كثير من الأحيان بمضمونات عاطفية، بل إن بعض الكلمات المستعملة في الحياة اليومية العادية قد تكتسب نغمة عاطفية قوية غير متوقعة في المواقف الانفعالية<sup>(3)</sup>.

وبعد ذلك يمكن أن نقول أن سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية، والذي يُعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم وفهم الكلام لدى المخاطب وكل ما يتصل بذلك، وفكرة سياق الحال هي المركز الذي يدور حوله "علم الدلالة الوصفية" في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال<sup>(4)</sup>.

(1) \_ ينظر: عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى -دراسة في أساليب النحو العربي- منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط1 (2013م)، ص28، 29.

(2) \_ أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص80، 81.

(3) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، 58

(4) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وتتأني أهمية سياق الحال من كونه حصيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تم فيه أداء المقال، طبيعية كانت أم اجتماعية أو غير ذلك، وهذه المقامات الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي الأعم لا بمعناها التربوي الأخص، أي إنها من نتاج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشعبية<sup>(1)</sup>.

فكل هذه الأشياء التي تشكّل سياق الحال يكون لها دخل كبير وأثر بالغ في الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية. لذلك يرى "أولمان" أن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم اللغة، وقد أدت إلى نتائج باهرة، فقد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً، وأنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات<sup>(2)</sup>.

(1) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 41، 42.

(2) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 61.

### المبحث الثالث: السياق في التراث العربي:

#### 1- عند النحويين:

عرّف القدماء النحو بأنه العلم الذي يبحث فيه عن معرفة أحوال أواخر الكلمات من حيث الضبط العربي الصحيح، سواء كانت هذه الكلمات معربة أو مبنية<sup>(1)</sup>.

إلا أن هذا المفهوم قد تعيّر كثيرا في الدرس اللغوي الحديث، فأصبح النحو عبارة عن قانون تأليف الكلام وليس دراسة أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً فحسب، لأن تحديد مفهوم النحو بهذا المفهوم هو تضيق شديد لدائرة البحث اللغوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله.

أو هو كما عرفه أحد الباحثين - وهو ما يمسّ صميم بحثنا في الموضوع - بأنه شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم على علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية، قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق<sup>(2)</sup>.

وإذا وضعنا ذلك في مقابل ما تعنيه النظرية السياقية بكل عناصرها من سياق لغوي وسياق صوتي واجتماعي أو ما يسمى بسياق الموقف أو الحال، فإننا نجد أن النحو في الدرس اللغوي الحديث ذو علاقة وطيدة بما تعنيه نظرية السياق بل إن الدراسات النحوية بهذا المفهوم هي دراسة سياقية في جميع جوانبها.

#### - النحو والسياق اللغوي:

ارتبط النحو بمفهومه العام بالسياق اللغوي وظهر أثر السياق جليا في الدراسات النحوية القديمة عن طريق:

- "دراسة الجملة وتحليلها ووضع القواعد والأصول التي تحكم العلاقات بين أجزائها."

#### - مفهوم الجملة وتصنيفها:

يبرز أمام الباحث في الجملة العربية مصطلحان متداخلان يتفقان - أحيانا - عند بعض النحاة في مفهومها ويختلفان عند آخرين - وهما الجملة والكلام.

(1) \_ أورد السيوطي تعاريف عديدة للنحو. ينظر: الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2 (1427هـ - 2006م)، ص 23-24.

(2) \_ ينظر: تمام حسان، الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - عالم الكتب، القاهرة، دط (1420هـ - 2000م)، ص 59.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فالكلام عند ابن جني هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه<sup>(1)</sup> أي إنه ما كان مجموعة من الألفاظ قائما برأسه، مستقل بمعناه<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن عقيل: «الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها... فاللفظ جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم ويشمل المهمل كـ "ذَيْرٍ"، والمستعمل كـ "عمرو" ومفيد أخرج المهمل، وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليها نحو: إن قام زيد»<sup>(3)</sup>.

وهذا الإسناد الذي قصده النحاة وأطلقوا عليه مصطلح الجملة. وهذا ما يرتضيه سيبويه، فيرى أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، يقول: «واعلم إن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا»<sup>(4)</sup>.

فالجملة -إذن- عند بعض النحويين- اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وبذلك تكون عند من قال بهذا رديفاً لمصطلح الكلام، حيث إن هذا هو التعريف الذي يرتضيه جلُّ النحاة حدًّا للكلام.

لكن في المقابل هناك من النحاة من عدَّ الجملة الإطار الكلي الكبير الذي إن قيّد أصبح كلامًا، فالكلام عندهم أخصّ من الجملة وليس رديفاً لها، يقول ابن هشام: «...وبهذا يظهر لك أنهما ليسا رديفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»<sup>(5)</sup>. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون، يقول: «والحق إن الكلام أخصُّ من الجملة والجملة أعمُّ منه»<sup>(6)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه علي بن محمد الجرجاني في تعريفه للجملة: «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنها جملة لا

(1) \_ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي التّجّار، دار الهدى، بيروت -لبنان، ط2، ج1، ص17.

(2) \_ المصدر نفسه، ج1، ص19.

(3) \_ عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20(1400هـ-1980م)، ج1، ص14.

(4) \_ سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3(1408هـ-1988م)، ج1، ص122.

(5) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص419.

(6) \_ عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5(1421هـ-2001م)، ص25.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً<sup>(1)</sup>.

وذاً التعريفات انعكست في الدرس اللغوي المعاصر، مع مراعاة ظروف التطور، إذ اعتبرت الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرٍ من كلام يفيد السامع معيً مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فليس للجملة طول محدد، بل تتراوح بين القصيرة جداً، والطويلة جداً، لأن المهم فيها هي خاصية الإسناد أو تحقّق طرفي الإسناد الذي تنعقد به الجملة، وليس لها حدّ أقصى تلتزم به، حيث إنّها: «مركب لغوي دال مكوّن في اللسان العربي من عنصرين رئيسيين اثنين هما المسند والمسند إليه اللذان يظهران نماذج الكلام المشخّص بصورة متعددة متنوعة بالغة الغنى، تتضمنها بنى تركيبية أساسية كل منها يشبه النواة<sup>(2)</sup>».

بالرغم من تعدد تعريفات الجملة فهي تمثل أحسن نموذج للتركيب في الدرس اللغوي، ذلك التركيب من وحدتين متتاليتين فأكثر، تجمعهما علاقات سياقية حضورية متبادلة يحددها النظام النحوي الخاص لهذه اللغة، الذي يميزها عن غيرها من اللغات يقول دي سوسير: «F De Saussure»: «الجملة أحسن نموذج يمثل التركيب (السياق)، إلا أنّها من مشمولات الكلام لا اللغة، أفلا ينجر عن ذلك أن يكون التركيب أيضاً من مشمولات اللفظ (الكلام)؟<sup>(3)</sup>».

### ب- تقسيم الجملة:

وأول ثنائية تحليلية للجملة وقف عندها الدرس النحوي القديم من منطلق سياقي، هي جملة إسمية وجملة فعلية، وهو تقسيم عدّه مهدي المخزومي تقسيماً صحيحاً أقرّه الواقع اللغوي، لأن الجملة الاسمية موضوعية للإخبار بثبوت خبرها اسماً، فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعرفة القرائن وإذا كان خبرها مضارعاً (أي جملة فعلية فعلها مضارع) فقد يفيد استمراراً تجددياً إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام... أما الجملة الفعلية فموضوعية لبيان علاقة الإسناد مع دلالة زمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ويشير إلى تجدد سابق أو حاضر، (في الماضي والحال) كما يشير إلى استمرار دون تجدد.

(1) \_ محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط(2004م)، ص70.

(2) \_ ينظر: نعيمة سعدية، الجملة في الدراسات اللغوية، مجلة جامعة: محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011م، ص73.

(3) \_ دوسوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريف: صالح القرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، دط، (1985م)، ص34.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

فحينما قسّم النحويون الجملة إلى اسمية وفعلية إنما كان ذلك من منطلق النظر إلى التركيب السياقي، لا إلى المفردات التي هي وحدات سياقية، وليست سياقاً لغوياً متكاملًا، إذ لا تكون كذلك إلا إذا ركبت معًا بحسب ما تقضي به القوانين النحوية والأصول اللغوية ومن ثم فإن العلاقة بين السياق بمعناه اللغوي والدراسة النحوية من هذا الجانب إنما هي علاقة الجزء بالكل إذ السياق ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجملة الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكلمات كلها كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات<sup>(1)</sup>.

يقول ابن هشام في المغني: «فلاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيئات العقيق وقائم الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل: كقَامَ زَيْدٌ، وضُرِبَ اللَّصُّ، وكانَ زَيْدٌ قَائِمًا، ويُفَوِّمُ زَيْدٌ وَفُومٌ، والظرفية هي المصدرة بظرف أوجازٍ و مجرور: نحو: أَعْنَدَكَ زَيْدٌ؟ وَأَيُّ الدَّارِ زَيْدٌ، إذا قدرت زيدًا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار والمحذوف ولا مبتدأً مخبراً عنه بهما»<sup>(2)</sup>.

ويعلل رأيه فيما استند إليه عند تصنيفه الجملة إلى فعلية واسمية فيقول: «والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ومن نحو: ﴿قَائِيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ومن نحو: ﴿فَرِيْقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيْقًا نَقَلْتُمْ﴾<sup>(4)</sup>. و﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>(5)</sup>. فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(6)</sup>.

و﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾<sup>(7)</sup>، و﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا بَغَتْنِي﴾<sup>(8)</sup>، لأن صدرها في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل»<sup>(9)</sup>، وكل ذلك دراسة ميدانها السياق اللغوي.

(1) \_ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط2 (1406هـ - 1975م)، ص40.

(2) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص55.

(3) \_ سورة: غافر، الآية: 81.

(4) \_ سورة: البقرة، الآية: 87.

(5) \_ سورة: القمر، الآية: 07.

(6) \_ سورة: التوبة، الآية: 06.

(7) \_ سورة: النحل، الآية: 5.

(8) \_ سورة: الليل، الآية: 1.

(9) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص424-425.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ومن ناحية أخرى فقد قسم الجملة على هدى من السياق اللغوي أو التركيب إلى جملة صغرى وجملة كبرى، فالكبرى هي "الإسمية" التي خبرها جملة نحو: زيد قائم أبوه، وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجمله المخبر بها في المثالين، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام<sup>(1)</sup>.

### ج- تحليل الجملة (قضية الإعراب):

بني النحويون العرب تحليلهم للجملة على أسس عامة تشكلت كلها من منطلق سياقي يمكننا تحديدها كالآتي:

- التحويل على المعنى.
- الربط بين المعنى الصحيح وصحة الشكل.
- الحمل على الموضع.
- تقدير الأصل في التركيب.

- **التحويل على المعنى:** لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل وإنما اعتمدوا في تحليلهم على المعنى، يدل على هذا عدم تفريقهم بين تعريف الجملة والكلام - كما أشرت سابقاً - إذ يقول ابن جني: «... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»<sup>(2)</sup>. ولكن المقصود بالمعنى في الدرس اللغوي الحديث إنما هو المعنى المعجمي للكلمة والمعنى الاجتماعي (معنى المقام)، والمعنى الوظيفي (التحليلي للجملة)<sup>(3)</sup>.

لقد بنوا إعرابهم أو تحليلهم للجملة منذ البدء على المعنى وهو ما نصَّ عليه ابن هشام الأنصاري في الباب الخامس من كتابه حين ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقال في الجهة الأولى التي يراعي المعرب فيها خطأ الشكل، أو ما تقتضيه ظاهرة الصناعة دون مراعاة للمعنى: «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور

(1) \_ ينظر: ابن هشام، المعنى، ج2، ص425.

(2) \_ ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

(3) \_ ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن، دار المعرفة الجامعية، دط (1994م)، ص77.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه»<sup>(1)</sup>.

وهذا معناه أن المعرب ملزم عند النحويين بما قصده الدرس اللغوي الحديث بتلك العناصر المتمثلة في المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي، والمعنى الوظيفي، إذ لا بدّ من أن يدرك المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي (أو معنى المقام أيضا) الذي يسمّيه أصحاب علم المعاني مقتضى الحال أو ظاهر الحال.

فلا مناص من أن يعرف هذين المعنيين اللذين يتحدّد بهما المعنى الوظيفي الذي يتضمن بالتحديد وظيفة الصوت، وظيفة الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم، وظيفة المورفيم والصيغة، وظيفة الباب من أبواب النحو<sup>(2)</sup>.

أي إنّ المعنى الذي يدرسه علم النحو يشتمل: الأصوات وعلم التشكيل الذي هو باب الموقعية، لكثرة السلوك الموقعي للكلمات في النحو، وله تحكّم كبير في الإعراب وعلم الصرف والنحو<sup>(3)</sup>.

ولا شك هنا في أن علاقات الكلمات بعضها ببعض في الجمل والعبارات لا تتوفر على معيٍّ إلاّ في إطار تماسك سياقيّ يتحقق فيه ترابط بين الكلمات من حيث الوظيفة التي يؤديها كل جزء من أجزاء الكلمات بالنسبة للأخرى في الكلام، كالفاعل بالنسبة للفاعل، ووظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر أو العكس ووظيفة الصفة أو الموصوف، وغيرها، فلا يتحقق هذا التماسك السياقي إلا إذا أخذت كل كلمة وظيفتها النحوية داخل نظامها اللغوي من خلال السياق، ناهيك عن أن هذا التماسك السياقي يستلزم تطابقا بين بعض أجزاء الكلام من جانب الشخص (المتكلم والحضور والغيبه)، أو العدد من ناحية (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث). فقولك: «أنا أبحث» جملة، جانب التوافق فيها الشخص والعدد، والنوع مشترك في الضميرين المنفصل والمستتر بعد الفعل، وقولك: "الدّين همّ بالليل ذلّ بالنهار"، توافقه يلاحظ بين المبتدأ والخبر، في الشخص والعدد والنوع ما بين الدّين، وهمّ، وذُلّ<sup>(4)</sup>.

يقول تمام حسان: «إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها

(1) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، مج 1، ج 2، الباب: "الخامس".

(2) \_ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 195.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 229. باب: "استخدامات العلامات الموقعية في الكلام".

(4) \_ ينظر: محمد عبيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، (1997م)، ص 223.

واضحة الوظيفة في هذا السياق»<sup>(1)</sup>.

ثم ذكر وسائل خلق هذا الترابط<sup>(2)</sup>:

الأول: وسائل التماسك السياقي Transitivity.

الثاني: وسائل التوافق السياقي Concord.

الثالث: وسائل التأثير السياقي Regimen أو Governance.

وقد نصَّ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) قبل هذا بأن ترتيب الكلام في السياق يمثل أساس تماسكها يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تحيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً. أو تتوحي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتحيء بهما بعد الحرف الموضوع في المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»<sup>(3)</sup>.

وإن عدَّ الترتيب بين الكلمات في السياق أساس تماسكها فإن الترتيب الظاهر ههنا إنما هو - فيما يبدو - ترتيب أبواب كما ذهب تمام حسان<sup>(4)</sup>.

على أن عبد القاهر قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقي كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنياً على المعنى، وهذا المعنى ليس معني معجمياً ولا دلالياً، وإنما هو معني وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق.

(1) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 203.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 203.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

(4) - ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص 204.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وقد ضرب ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) أمثلة تبرز أهمية النظر في المعنى، وتعزز ضرورته، فقد ذكر أن نحوياً سئل عن إعراب "كَلَالَةٌ" من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾<sup>(1)</sup>. قال النحوي: اخبروني ما الكلاله؟ فقالوا له: الورثة إن لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابن فما سَقَل. فقال: فهي إذن تمييز<sup>(2)</sup>.

وقال في هذا المقام: «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد»<sup>(3)</sup> ثم استدل بقوله تعالى: ﴿أَصْلَوْتُكَ فَأَمْرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤَنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا فَشَتَوُا﴾<sup>(4)</sup>، إن يتبادر إلى الذهن عطف «أن تفعل» على «أن تترك» وهو باطل لأنه لم يأمرهم عز وجل أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون ولكنه عطف على "ما" فهو معمول للترك، والمعنى "إذن" أن تترك أن تفعل»<sup>(5)</sup>.

وهذا المعنى الذي جاء به ابن هشام مبني على أساس من عناصر سياقية لغوية في الجملة، ثم إن مقام الآية ومعناها الشرعي في الواقع يفرض هذا المعنى لا غيره.

وإذا راعى المعرب ظاهر اللفظ ليحدّد العلاقات بين عناصر الجملة غافلاً عن معنى المقام أدّى به ذلك لا محالة إلى الابتعاد عن المعنى المراد. ففي قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً﴾<sup>(6)</sup>.

يورد ابن هشام قوله: «فإن المتبادر انتصاب "مائة" بـ "أَمَاتَهُ" وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتدّ، والصواب هو أن يُضَمَّن "أَمَاتَهُ" معنى "أَلْبَثَهُ" فكأنه قيل: «أَلْبَثَهُ اللهُ بالموت مائة عام وحينئذٍ يتعلّق بالظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللَّبَث لا معنى الإلباث، لأنه كإماتة في عدم الامتداد»<sup>(7)</sup>... ثم قال «وفائدة التضمين أن يدلّ بكلمة

(1) \_ سورة: النساء، الآية: 12.

(2) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص583. الباب: "الخامس".

(3) \_ المصدر نفسه، ج2، ص584.

(4) \_ سورة: هود، الآية: 87.

(5) \_ ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ج2، ص584، الباب: "الخامس".

(6) \_ سورة: البقرة، الآية: 259.

(7) \_ ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ج2، ص585.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

واحدة على معنى كلمتين يُدُلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام»<sup>(1)</sup>.

ويتضح لنا مما سبق مقصد ابن هشام بالمعنى الذي يقتضيه المقام ويوجبه، بأنه لا يمكن إغفاله وإهماله، ومن أنه لا يصحُّ التمسُّك بجانب الشكل في الألفاظ التي تحدّد علاقات بين عناصر الجملة، لأن ذلك يبعد عن المعنى المقصود، وعلى هذا كان المعنى المقام (السياق) دور بارز في تحليل الجملة العربية الشيء الذي يجعله جديراً بالبحث إذ في ضوئه يمكن للدارس تفسير اختلاف النحويين في المعاني الوظيفية للكلمات.

لقد اختلفوا مثلاً في إعراب "من" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا﴾<sup>(2)</sup>. فقد عدها البصريون فاعلاً للمصدر وموضعها رفع وهو مردود، يقول ابن هشام: «ويردّه أن المعنى حينئذٍ: والله على الناس أن يحجَّ المستطيع، فيلزم تأنيب جميع الناس إذا تخلّف مستطيع عن الحجِّ وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ<sup>(3)</sup>. وقد عدها أكثر النحويين<sup>(4)</sup> "بدلاً لبعض" من كل الناس وموضعها جرٌّ، وهو المشهور فيها بالآية، وقد عقّب الطبري (310هـ) على إتباعها للبدلية، لأنه فرَضَ ذلك على بعض الناس دون جميعهم<sup>(5)</sup>. وذهب الزمخشري (ت538) إلى أن "من استطاع" بدل من الناس<sup>(6)</sup>. بينما ذكر أبو حيان الأندلسي (ت754هـ) أربعة آراء للنحويين في إعراب "من"<sup>(7)</sup>، وكذلك العكبري:

الأول: نصّ فيه الأكثرون أنه بدل بعض من كل وقد تقدّم.

(1) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص585.

(2) \_ سورة: آل عمران، الآية: 97.

(3) \_ ابن هشام، المصدر السابق، ج2، ص591.

(4) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1431هـ-2010م) ج3، ص275.

(5) \_ الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تح: بشرار عواد معروف وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1415هـ-1994م)، مج2، ص294-295.

(6) \_ جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ط3(1430هـ-2009م)، ج1، ص184.

(7) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص275-276. وينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دط، القسم الأول، ص281.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الثاني: قال فيه الكسائي وغيره أنها شرطية، وهي بذلك في موضع رفع بالابتداء، وجواب الشرط محذوف تقديره: «من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحجج»، ثم قال: والوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه.

والثالث: أن "من" موصولة في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم" من استطاع إليه سبيلاً.

والرابع: قول البصريين "من" موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو "حجج"، وفي ذلك ضعف في المعنى وفي اللفظ، فلا يصح في المعنى أن الله عز وجل أوجب على الناس مستطيعهم وغيره أن يحجج، لأن الوجوب يتعلّق بالمستطيع، وليس بالناس على عمومهم أو هو على الناس كلّهم باعتبار القدرة على أدائه.

نستخلص مما سبق أن معنى الكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن "السياق" الذي يعرض فيه، وكان العرب القدماء قد شعروا بهذه الفكرة فلجأوا إلى "السياق" لكي يفسّروا ما راموا من اللغة من خلال أهم نصّ اعتنى به العرب والمسلمون وهو القرآن الكريم، فجعلوا توضيح السياق فيه جزءاً من تفسير الآيات، ويظهر ذلك في دراساتهم لأسباب النزول التي كانت على حسب ما كان من الأحداث التي وقعت في عهد الرسول ﷺ، فكان أن سعى المفسرون يلتمسون أسباب النزول لكي يدركوا معانيه السامية الرفيعة، وعلى هذا قال ابن تيمية (728هـ): «ومعرفة سبب النزول تعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، ولهذا كان أصحّ قول الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الخالف رفع إلى سبب يمينه وما هيجه وأثارها، وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا... يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب كما تقول: عُني بهذه الآية كذا»<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن ذلك يزيد في توكيد اجتماعية اللغة التي يوجد لها المجتمع، لكي يرمز بها لعناصر معيشتها وطرق سلوكه، فيحدّد طرقها وطرق استعمالها، ويضعها موضع الظاهرة الاجتماعية فتصبح خاضعة لظروف التعارف، وللتصويب والتخطئة بحسب العرف، فكانت بتلك العناية بالجانب الاجتماعي سبباً في اعتبار المقال عنصراً واحداً من عناصر الدلالة لا يبين إلا على جزء من المعنى الدلالي، إذ ينقصه الاستعانة (بالمقام) الاجتماعي الذي ورد فيه "المقال" ليصبح المعنى مفهوماً في إطار الثقافة الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

(1) \_ تقي الدّين بن تيمية، مجموعة الفتاوى - مقمّدة في التفسير -، دار الوفاء للطباعة والتّشّير، المنصورة، ط3 (1426هـ-2005م)، مج13، ص180-181.

(2) \_ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص28.



- الربط بين المعنى الصحيح وصحة الشكل:

نظر النحاة إلى جانب التعويل على المعنى إلى تحليل الجملة من خلال الربط بين المعنى والشكل أي ظاهرة اللفظ، فكان على المعرب أن يراعي المعنى الصحيح وينظر صحته أيضا في الصناعة كقوله تعالى: ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ (1)، "وتمودًا" كما يترأى مفعول مقدم إلا أنه لا يصح، لأن لـ "ما" النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على "عادًا" بتقدير: و"أهلك تمودًا" (2).

وقد لجأ النحويون أمام الاختلاف في صحة الشكل واستقامته مثل متعلق الظرف وإلى تقدير العامل مضمراً في الظرف "إذ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (3). وهنا رفض ابن هشام تعلق الظرف "إذ" بالمقت الأول (لعدم صحة الشكل واستقامته) وامتنع عن تعليقه بـ "المقت الثاني" (لفساد المعنى) لأنهم لم يمتقوا أنفسهم في ذلك الوقت، وإنما يمتقونها في الآخرة، ورفضه لعدم صحة الصناعة لأن يجب الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، "فالمقت" مصدر ومعموله من صلته ولا يخبر عنه إلا بعد أن يستوفي صلته، وقد أخبر عنه بقوله: ﴿أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾، ففسروا العامل مضمراً أي: مقتكم إذ تدعون، وقدروا "صوموا أياماً" في الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (183) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ (4) وغيرها من العوامل المضمرة (5).

وكل هذه التوجيهات المعول فيها عليه استقامة الشكل وصحة المعنى، وفق ما يفرضه السياق اللغوي للتركيب من ترتيب بين أجزائه، ومن تقدير المحذوف على حسب ما تقتضيه الصناعة.

وهذا ما سنشير إليه في مبحث لاحق حينما نتحدث عن دور السياق وأهميته في توجيه ظاهرة الحذف والتقدير وكذا التقديم والتأخير.

كما اشترط النحاة الجمل الفعلية في مواضع، والاسمية في أخرى، فمن الأولى جملة الشرط على ألا

(1) \_ سورة: النجم: الآية: 51.

(2) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص594.

(3) \_ سورة: غافر، الآية: 10.

(4) \_ سورة: البقرة: الآية: 183.

(5) \_ ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ج2، ص595.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

تكون أداته "لولا"، وجملة جواب "لو" - لولا - ولو ما)، وفي الجملتين بعد (ما - ولما) وكذا في الجمل التي تأتي بعد أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو، واشترطوا الجملة الاسمية بعد "إذا" الفجائية وبعد "ليتما" على الصحيح فيهما، كما اشترطوا الجملة الخبرية في مواضع، والانشائية في مواضع أخرى، لذلك تعين أن تكون خبرية في الصلة والصفة والحال، والجملة الواقعة خبراً "لكان" أو "لأن" أو لضمير الشأن أو جواب القسم... على أن تكون الجملة إنشائية في جواب القسم الاستعاطي<sup>(1)</sup>: لقول الشاعر:

بِرِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا<sup>(2)</sup>

لقد قصد ابن هشام المعنى الوظيفي، وأراد بالصناعة الشكل الذي هو نظام عناصر الجملة وترتيبها وما تخضع له من ضوابط، وكثيراً ما كان النحويون يختلفون في صحة الشكل واستقامته لذلك لجأوا إلى تقدير العامل، وقد حرصوا على استقامة الشكل في الإعراب وصحة الصناعة، كما بدا في قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾<sup>(3)</sup>.

قال بعضهم أن "أعمالاً" مفعول به، في حين رفض "ابن خروف" ذلك باعتبار "خسر" لا يتعدى، ولأن النظم لا يستقيم، ولكن سيبويه اعتبر "أعمالاً" شبيهاً بالمفعول به<sup>(4)</sup>.

بينما ذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن "أعمالاً" انتصبت على التمييز، وجمع لأن أعمالهم في الضلال مختلفة وليسوا مشتركين في عمل واحد، وقال: هم كل من دان بدين غير الإسلام، أو رأى بعمله، أو أقام على بدعة الكفر<sup>(5)</sup>.

وقد وافق ابن هشام أبا حيان فيما ذهب إليه من أن "أعمالاً" تمييز، وردّ ما قاله سيبويه معللاً رفضه أن اسم التفضيل لا يشبهه باسم الفاعل لأن علامات الفروع لا تلحقه إلا بشرط<sup>(6)</sup>.

(1) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص646 وما بعدها.

(2) \_ البيت لقيس بن الملوّح، الديوان، دراسة: يوري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1999م)، ص26. وهو من شواهد ابن هشام، في المغني، ج2، ص647.

(3) \_ سورة: الكهف، الآية: 103.

(4) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص201.

(5) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج7، ص230.

(6) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص601.

### -الحمل على الموضع<sup>(1)</sup>:

ويلجأ إليه النحاة إذا لم يستقم الحمل على اللفظ، ذلك أن استقامة الشكل في العربية تقتضي ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التي توحى بالمعنى الوظيفي العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو إضافة وغيرها، فإذا كانت التوابع كالنعت والتوكيد والعطف والبدل تتبع متبوعها في الإعراب فمن المنطقي والمسلّم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعاً وتابع المنصوب منصوباً وتابع المجرور مجروراً<sup>(2)</sup>. ولكن النحويين تنبهوا إلى أنه في بعض الأحيان لا يستقيم الحمل على اللفظ لضغط ممارس على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجوار بعض وهذا الترتيب يفرضه السياق اللغوي عادة.

ذلك أن لسبويه "باباً" جعل عنوانه: «هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم» من أمثله: ما أتاني من أحدٍ إلا زيد، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً، يقول: وإنما منعك أن تحمل الكلام على "من" أنه خُلِقَ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ فلما كان كذلك حملة على الموضع فجعله بدلاً منه<sup>(3)</sup>.

وهو ما أشار إليه ابن عقيل (ت 769هـ) في الاستثناء حين شرح قول ابن مالك (ت 676هـ):

وَمَا اسْتَنْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ      وَبَعْدَ نَفْسِي أَوْ كُنْفِي انْتِخِبُ

بمعنى اختيار إتيان الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفسي أو شبهه كالنهي والاستفهام، وجاز إتيان المستثنى للمستثنى منه إن كان الكلام تاماً منفيًا مثل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، أو نقول "إلا زيداً" فالأول إتيان للبدلية والثاني منصوب على الاستثناء<sup>(4)</sup>.

وقد جعل ابن جني التضمين<sup>(5)</sup> باباً من أبواب الحمل على المعنى، إذ يقول: «... ومنه باب من

(1) \_ أي "الحمل على المعنى" وهو الاعتماد على المعنى في التركيب لتعذر الحمل على اللفظ، ولتعذر الوصول إلى الدلالة لو اعتمدنا على اللفظ وحده (أو شكل التركيب). ينظر: محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص717.

(2) \_ ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوّناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2(2001م)، ص158-159.

(3) \_ سبويه، الكتاب، ج2، ص315-316.

(4) \_ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20(1400هـ-1980م)، ج2، ص312-313.

(5) \_ التضمين هو «إشراك لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص791. وينظر: صباح قيرة، ظاهرة التضمين في القرآن الكريم، دراسة نحوية بيانية، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة (1433هـ-2012م)، ص12 وما بعدها.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

هذه اللغة واسع لطيف طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس بما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به. من ذلك قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، لما كان فيه معنى الإفضاء عدّاه بـإلى»<sup>(2)</sup>.

وظاهرة التضمن خاضعة للسياق، بل هي بسبب منه، فالمعنى يستفاد من النظرة الأفقية للتركيب (السياق اللغوي) من خلال النظر إلى الكلمة مع غيرها في السياق وليس النظر إليها في نفسها منفردة. لذلك فإن دراسة معاني الكلمات تتطلّب تحليلاً للسياقات ومعنى الكلمة يتعدّد تبعاً لتعدّد السياقات التي تقع فيها وبعبارة أخرى تبعاً لتوزيعها اللغوي.

والتضمن مبني على توسيع الدلالة المعجمية للكلمة خاصة بالنسبة للفعل لأنه أكثر دورانا في الأفعال، فيتغير مطلوبه تبعاً لذلك، فهو يعتبر خروجاً عن المطلوبات المنطقية (الطبيعية للكلمات) وهي تلك التابعة من دلالة الكلمة المعجمية والتي يعبر عنها بالاقضاء<sup>(3)</sup> حيث نقول مثلاً: إن "أكل" يقتضي مأكولاً، فإن جاء بعده على غير المقتضى بدأ القول بالتضمن، مما يعد خروجاً عن الاقتضاء الطبيعي استناداً إلى ذلك.

إذ إن الكلمة إذا دخلت في النص فقدت جزءاً من دلالتها المطلقة (وهي منفردة)، خضوعاً للكلمات الأخرى، كما تكتسب بضغط من الكلمات الأخرى دلالة إضافية لها، أو تفرض جزءاً من دلالتها على الكلمات للتوافق معها حين يفرض سياق الجملة كلمة بعينها مطلوبة لكلمة سابقة<sup>(4)</sup>.

ومن أمثلة التضمن في الأفعال قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(5)</sup>. فهل يكون التصليب على جدوع النخل أم يكون التصليب فيها؟ فَضْمَنَ فعل "الصلب" معنى "الإدخال والتمكّن والاستقرار" بواسطة الحرف "في" الذي يقتضي هذه الأفعال لا فعل الصلب، هذا المعنى الثاني فرضته

(1) \_ سورة: البقرة، الآية: 187.

(2) \_ ابن جني، الخصائص، ج3، ص202.

(3) \_ هو عبارة عما لم يعمل النص إلا بشرط تقدّم عليه، فإن ذلك ما اقتضاه النص بصحة ما تناوله النص، وإذا لم يصح لم يكن مضافاً إليه فكان المقتضى كالنائب بالنص. ينظر: علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ص31.

(4) \_ ينظر: ردة الله بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص322.

(5) \_ سورة: طه، الآية: 71.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

القرائن السياقية في التركيب من قرائن المقال (السياق اللغوي)، كما فرضته قرائن الحال وهي شدة التنكيل بهؤلاء السحرة من قبل فرعون، لأنه سبق وأن هددهم بالتقطيع والتصليب في مواقع كثيرة<sup>(1)</sup>.

أو قوله عز وجل: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقْرَبُونَ﴾<sup>(2)</sup>، لأن فعل الشرب يتطلب حرف التعدي "من" وليس "الباء" في الأصل اللغوي، ولكن لما ضمّن فعل "الشرب" معنى الارتواء خَلَقَ لنا معنيين معنى الشرب بصريحه ومعنى الارتواء بالتضمنين.

وهذه المعاني وغيرها في التضمنين -والأمثلة كثيرة في هذا الباب- توحى بأن السياق هو الذي فرض إنتاج هذا التضمنين ليرفع كثيرا من الإشكالات الدلالية، ويسهم في تعدد المعنى وتنوعه بضرر من الاختصار والإيجاز.

### - تقدير الأصل في التركيب:

أدرك النحويون العرب في هذا المنحى أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر يتحدّد من خلاله المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وأدركوا أن هناك صلة بين التركيبين، إذ الفرق واضح بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فتقدير الإعراب يتصل بالتركيب الظاهر (الجانب الشكلي) أو (السياق اللغوي)، وأما تفسير المعنى فإنه يعتمد على تركيب مقدّر شبيه بالتركيب الباطني الذي يختلف النحويون في تصوره، (قد تفرضه قرائن الحال): قال ابن جني: (ت 392هـ): «وهذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليل) معناه: ألق أهلك قبل الليل، فرما دعا ذلك من لا درية له إلى أن يقول «أهلك والليل) فيجزّره، وإنما تقديره: ألق أهلك وسابق الليل»<sup>(3)</sup>.

وينصح ابن جني المعرب منبّهًا إلى حسن معرفة الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى بقوله: "ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك أن يكون بين تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشدّ

(1) \_ ينظر: صباح فيرة، ظاهرة التضمنين في القرآن الكريم، ص 109-110.

(2) \_ سورة: المطففين، الآية: ص 28.

(3) \_ ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 279. وينظر: ج 1، ص 283.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه<sup>(1)</sup>.

ولعلّ الحقيقة تكمن في كون لجوء النحويين للتركيب المقدرة لا تصالها بالحذف والتقدير، وذلك قصد تسوية حركات الإعراب في التركيب الظاهرة التي بدت مخالفة للقواعد المنصوص عليها، ثم إن النحويين اعتمدوا على التركيب المقدرة في مواضع أخرى تتصل بتركيب الجملة من أجل تفسير علاقة التركيب الظاهر بالمعنى، وعلى هذا فقد اختلفوا في هذه التركيب المقدرة من ناحية تحديدها، واختلفوا كذلك في طرق تحويلها إلى البنية الظاهرة أو بنية السطح<sup>(2)</sup>.

وأياً ما كان الأمر فقد تفنّن النحاة في سياق التركيب المقدرة والتركيب الظاهرة تسوية للحركة الإعرابية، وكانوا مهرة في إعطاء مبرراتها فوضعوا نظرية العامل، وقسموا الكلمات في الجمل إلى عوامل ومعمولات فما كان من المعمولات لعامل مذكور رُبط به، وإن جاء على غير ما يعمله العامل مالوا للاحتيال لعامل مقدّر محذوف لا يجوز إظهاره، ولا غرض من هذا التقدير والتأويل إلا تبرير الحركة الإعرابية ليس غير، وكثيراً ما يؤدي ذلك المقدّر إلى تغيير في المعنى الذي قصد به التركيب، لكنهم في أحيان كثيرة يصيبون فيما يذهبون إليه من تأويل وتقدير.

لذلك اتخذ عبد القاهر الجرجاني منحى وسطاً في النظر إلى النحو من خلال نظرية النظم التي تجمع بين المعنى إلى جانب سلامة المبنى وهي عنده: «توحّي معاني النحو»<sup>(3)</sup>.

### د- السياق وترتيب أجزاء الجملة:

لقد أشار النحويون إلى الرتبة وأهميتها دلالياً، إذ يقول ابن جني: «ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم، وتقدّمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليلاً ليكون ذلك أمانة لتمكّنه عندهم، وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كنّ دلائل على الفاعلين، من هم وما هم وكم عدّتهم، نحو افعَل وتفعَل ويفعل...»<sup>(4)</sup>.

وإذا كان هذا بالنسبة للحرف، فإن الأفعال كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في

(1) \_ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 283-284.

(2) \_ ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 161-162.

(3) \_ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81.

(4) \_ ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 224-225.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال<sup>(1)</sup>.

وإذا كان ذلك في حروف المعاني التي تنصب على الجملة بتمامها، فتجعلها استفهاماً أو نفيًا أو إخبارًا... فإن الكلمات الأخرى ذات المحتوى المعجمي لها أيضا رتبها النحوية المحفوظة التي لا يترخص فيها، فيكون الموصول متقدماً على صلته والظاهر على المضمرة، والموصوف على صفته، والمضاف على المضاف إليه، والحرف على مدخوله، والفعل على الفاعل<sup>(2)</sup>.

لكن في بعض الأحيان قد يقتضي السياق أو الموقف تقديم أحد المتطالبين على الآخر، إذ يقول سيبويه في تقديم المفعول على الفاعل: «في مثل: ضَرَبَ زيدًا عبد الله، لأنك إنما أردتَ به مؤخرًا ما أردتَ مقدّمًا ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدّمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهو ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمنهم ويعنيانهم»<sup>(3)</sup>.

كما يرى بعض الدارسين المحدثين أن اللغة العربية تقع من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها وسطا بين اللغات الإنسانية فهي تأتي بين اللغات التي تمتلك ترتيباً حراً كالإغريقية واللاتينية التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت واللغات التي تخضع فيها لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنجليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الجمود<sup>(4)</sup>.

وينبغي أن نشير إلى ملحوظة مهمة وهي أن سيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية. وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية.

ف نجد سيبويه قد جعل السياق بمختلف أنواعه وعناصره وملايساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة، إذ إنّه سبر أغوار نفوس المتكلمين فنجد إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام، وقد اتخذ ذلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع التقديم والتأخير. فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصبا عند سيبويه

(1) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص381.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص309.

(3) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

(4) \_ ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 3(1966م)، ص281-282.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

للسياق وعناصره ونرى أن هذا الباب يعدّ الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين.

وقد وردت أمثلة كثيرة في الكتاب وغيره تبينّ عناية النحاة بالسياق في الكشف عن أسرار التراكيب الانزياحية كقوله في باب: «أم إذا الكلام بما بمنزلة أيهما وأيهما»: «وذلك قولك أزيدُ عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشرًا؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللَّقِي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجوز للآخر إلا أن يكون مؤخرًا لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما»<sup>(1)</sup>.

فسيبويه يرجّح تقديم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنده شكّ بالذي جاء لا بالجيء، فمن الأفضل أن يقدّم بعد الهمزة الاسم لا الفعل، كما ذكر التقديم بعد أو ضمن باب (أو) واستحسانه لتقديم الفعل في قوله: «ألقيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا؟»<sup>(2)</sup>.

وذلك بعد إشارة أسلوبية سياقية وإن لم تكن مقصودة بذاتها إلا أنها تمثّل مادة خصبة لأنه تطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي اتخذها العلماء بعده أساسًا لهذا الموضوع.

ويتضح مما سبق أن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوّغه فقط السياق اللغوي، إنما يرجع ذلك أحيانًا إلى سياق الحال، والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمكلم وموقفه من العنصرين وتقديمه لما يراه محل العناية والاهتمام، وهو ما يظهر في عبارته المشهورة المذكورة سابقا «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهّمّانهم ويعنيانهم»<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن ابن جني وأستاذه أبا علي الفارسي لم يأخذا بالعلة التي ذكرها سيبويه بشأن التقديم والتأخير<sup>(4)</sup>، وإنما قصدًا ذلك التقديم الذي لا يقتضي المقام حصوله، بخلاف التقديم الذي نبه إليه

(1) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص169-170.

(2) \_ المصدر نفسه، ج3، ص170.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص34.

(4) \_ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص295.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

سيبويه، والذي يقوم على ما في نفس المتكلم من معنى، وما هو أهم لديه وهو به أعنى.

ويظهر أنّ عبد القاهر الجرجاني أيضاً لم يستحسن علة العناية والاهتمام التي جعلها سيبويه سرّ التقديم في التراكيب فقال: «واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام...»<sup>(1)</sup>.

والحق أنه لم يقدم بديلاً كما لم يقدم تفسيراً إلا بما نقله عن النحاة، إضافة إلى ذلك أن سيبويه لم يعتمد فقط - كما سبق وأن أشرنا - على العناية والاهتمام وإنما تعدّى ذلك إلى شرح ملابسات الحال المصاحبة التي تفسّر وجه العناية ومحل الاهتمام كما ذكرنا أيضاً في الأمثلة السابقة، كما جعل سيبويه علة التقديم والتأخير أيضاً راجعة إلى غرض تنبيه المخاطب وتأكيد الكلام إذ يقول: «فإن بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني على الفعل أنه في موضع «منطلق» إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأوّل وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»<sup>(2)</sup>.

كما أشار النحاة إلى الترابط بين أجزاء الجملة سواء أكان الثاني جملة أم لا، وذكروا أن ما يحتاج إلى رابط أحد عشر نوعاً: وهي الجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، الجملة الموصول بها الأسماء، والواقعة حالاً، والمفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، وبدلاً البعض، وبدل الاشتمال، ومعمول الصفة المشبهة، وجواب اسم المرفوع بالابتداء، والعاملان في باب التنازع، وألفاظ التوكيد المعنوي، كما تناولوا العطف بين أجزاء الجملة الواحدة، كعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، وعطف الجمل.

ثم فصلوا القول في أنواع الروابط بين أجزاء الجملة، كالجملة الواقعة موقع المفرد، حيث الضمير هو الرابط الأصل فيها<sup>(3)</sup>، والأكثر شيوغاً والإشارة وأل، وكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى<sup>(4)</sup> والروابط الأخيرة كلها للجملة الواقعة خبراً.

### هـ\_ تمام الجملة:

وإذا كان تقرير ترتيب الجملة وترابطها قد تمّ للنحاة، فإنهم عرضوا لمسألة تمام الجملة بحثاً عن

(1) \_ الجرجاني، الدلائل، ص 107. وينظر: ص 108.

(2) \_ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 80-81.

(3) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 551.

(4) \_ المصدر نفسه، ج 2، ص 551، وص 555.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

أحد مطلوبات أجزائها غير الملفوظ به، سواء كان هذا المطلوب مطلوباً معجمياً (التعدي والزموم)، أو مطلوباً نحويًا كخبر المبتدأ أو المبتدأ نفسه، وحذف الفعل وحذف الفاعل، أو استتاره وحذف الموصوف أو الصفة... وغيرها من المطلوبات نحويًا.

وسنعرض لظاهرة الحذف التي تجلّى فيها دور نظرية السياق في توجيه معانيه وأسبابه وأغراضه عند النحاة بشكل واضح.

### - ظاهرة الحذف وفاعلية السياق:

لقد كان نظر النحاة في تمام الجملة أولاً منصباً حول ما يضمّر أو يظهر من الأفعال أو الأسماء، فذكروا في الفعل أن إضماره وإظهاره ثلاثة أضرب: «ظاهر لا يحسن إضماره ومضمّر مستعمل إظهاره، ومضمّر متروك إظهاره»<sup>(1)</sup>.

قال ابن السراج: (ت 316هـ): «الأول الذي لا يحسن إضماره، ما ليس عليه دليل من لفظ [السياق اللغوي]، ولا حال مشاهدة [سياق الموقف] لو قلت: "زيداً" وأنت تريد: «كَلِّمْ زيداً» فأضمرت ولم يتقدم ما يدلّ على "كَلِّمْ"، ولم يكن إنساناً مستعداً للكلام لم يجز، وكذلك غيره في الأفعال»، والثاني المضمّر المستعمل إظهاره، هذا الباب لا يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما يضمّره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول: «زيداً، ورأسه، وما أشبه ذلك: تريد: «اضرب رأسه»، وتقول في النهي: "الأسد الأسد" نهيته أن يقرب الأسد»<sup>(2)</sup>.

والمثال الأخير فيما هو متروك إظهاره.

يلاحظ أن ما ترك إظهاره وما أضمر، وإظهاره مستعمل أو الظاهر الذي يحسن إضماره إنما تحكّمها الحال المشاهدة كما سمّاها ابن السراج.

وحذف الفعل أو غيره سبيله أن توجد القرينة الدالة على المحذوف من خارج النص أو الجملة وهي الحال كما يقول ابن جني (ت 398هـ): «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة،

(1) \_ ابن السراج، الأصول في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط (1406هـ-1986م)، ج2، ص247.

(2) \_ المصدر نفسه، ج2، ص247. وهو كلام: سيبويه، الكتاب، ج1، ص296-297.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»<sup>(1)</sup>. وإذا كان كلام ابن جني عامًّا فإن بعض الأمثلة والنماذج التي نسوقها فيما يأتي تكشف عن أن الحذف إنما كان لدليل من سياق النص أو الموقف.

فمن ذلك قول سيبويه: «ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: ﴿وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّكِرَاتِ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(2)</sup>، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه»<sup>(3)</sup>.

كما أورد الزجاج في كتاب "إعراب القرآن" بابًا بعنوان: «هذا باب ما ورد في التنزيل من إضمار الجمل» يتضح فيه أن السياق اللغوي كان أساس الدراسة النحوية، في مسألة التقدير والحذف يقول: ومن حذف الجملة قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجْرَ فَأَنْفَجَرَتْ﴾<sup>(4)</sup> أي فضرب فانفجرت، نظيره في الأعراف والشعراء، "فضرب فانجست"، "فضرب فانفلق". ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾<sup>(5)</sup>، أي فمن اضطر فأكل وهو في صلة "من" و"غير" حال من قوله اضطرَّ»<sup>(6)</sup>.

فلا يخرج المقدّر عندهم عن المفهوم من السياق، بل كثيرا ما قدّروا المحذوف من نفس مادة المذكور في السياق.

كما أن الحال أو المشاهدة كما يسمّيها ابن جني هي على درجة من الأهمية في الإبانة والتعريف بالمراد، فإن قول أحدهم: «أَنَا لَا أَحْسِنُ أَنْ أُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الظُّلْمَةِ»<sup>(7)</sup>.

وقول الآخر: «رُبَّ إِشَارَةٍ أُنْبِغُ مِنْ عِبَارَةٍ»<sup>(8)</sup> لها ما يبرّرها، فالأول افتقد عنصرًا من الموقف وهو هيئة المخاطب، ورد فعل الكلام عليه واستجابته له، وافتقد الاستعانة لهيئته من حركة يديه ووجهه،

(1) \_ ابن جني، الخصائص، ج2، ص140.

(2) \_ سورة: الأحزاب، الآية:35.

(3) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص74.

(4) \_ سورة: البقرة، الآية:60.

(5) \_ سورة: الأنعام، الآية:145.

(6) \_ ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص13.

(7) \_ ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص247.

(8) \_ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص247.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

بسبب الظلام الذي لم يُتيح لعين المخاطب أن تلتقط حركة يدي وتعبيرات وجه المتكلم، والآخر يرمي بثقل التبليغ على الإشارة غير اللفظية، وهي لن تتعدى ملابسات الحدث وقدرات الإبلاغ غير اللغوية من إشارات الوجه وحركة اليدين... الخ.

وقد يكون في دلالة الموقف ما يجعلها تنوب مناب اللفظ حتى تصبح في حكم الملفوظ به، قال ابن جني: «من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، (فأصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ»<sup>(1)</sup>.

كما أن هيئة المتكلم واحدة من مكونات سياق الموقف أولها النحاة عنايتهم، فانظر إلى "ابن جني" وهو يصف حال المتكلم فقال حول حذف الصفة ودلالة الحال عليها: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حذفت الصفة فيه لما دلّ من الحال على موضوعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل، لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم مما يقوم مقام قوله: «طويل» أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملت. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: «كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ «والله» هذه الكلمة، ولتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك.... وكذلك إذا ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيمًا أو حُرّاً أو مبخلاً أو نحو ذلك»<sup>(2)</sup>.

وفي هذا النص ما فيه من إشارات على قدرٍ من الأهمية الكاشفة عن مصاحبات اللفظ من الأحوال الصوتية: كالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم والتمطيط أو الاستهزاء، مما فيه دلالة على معنى اللفظ المحذوف.

ومثل هذا نجده عند الرضي الاسترابادي، فقد عالج أسباب الحذف في الأساليب وأرجعها كلها إلى الخفة والإيجاز والاقتصاد في الكلام إن دلّ دليل على ما يحذف، وقسم القرائن التي تجوّز الحذف إلى قرائن لفظية (verbal Inference)، وأخرى معنوية (Abstract Inference) حيث قال: «القرينة

(1) \_ المصدر نفسه، ج 1، ص 285.

(2) \_ المصدر نفسه، ج 1، ص 372.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص: من أضرب؟ فتقول: زيدا، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصداً لضرب شخص، فتقول: زيدا... وعلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علّة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال، بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى<sup>(1)</sup>.

"والرّضي" في نصّه هذا لا يقسّم القرائن فحسب، وإنما يقسّم الأساليب أيضا إلى سماعية وأخرى قياسية وهذا أمر طبيعي يكاد كل النحاة قديمهم وحديثهم يتفقون عليه.

وفي حديثه عن جواز حذف عامل الحال في بعض الأساليب النحوية يطالعنا بمصطلح "حضور معناه"، ليقف بديلا لما سمي اليوم "بسياق الموقف"، يقول: «فقرينة ما حُذِفَ جائزا: حضور معناه كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، أي سر راشداً، أو تقدّم ذكره، إما في استفهام كقولك: قائما في جواب من قال: كيف خلّفت زيدا؟ أو غير الاستفهام كقوله تعالى: ﴿يُحَسِّبُ الْإِنْسَانَ أَن لَّنْ نَّجْمَعَهُ عَظَامَهُ﴾<sup>(2)</sup> بل قدّرين على أن نسوي بانه<sup>(3)</sup>، أي بلى نجمعها قادرين<sup>(3)</sup>. فميّز بين دليلين أو قرينتين:

**الأولى:** مقامية تمثلت بمصطلحه «حضور معناه».

**والثانية:** مقالية أو سياقية تمثلت باسم الاستفهام "كيف" في قوله: كيف خلّفت زيدا؟، والفعل «نجمع» في الآية الكريمة.

عموما، إذا كان هذا بعض شأن النحاة من السياق بنوعيه، وإدراكهم له وتحويلهم عليه، فإنه لا بدّ من الإشارة إلى أن التعويل على السياق بنوعيه في تحليل الجملة عند النحاة العرب لم يكن منصبا على الجمل التامة أو الكاملة، وإنما كان يتجه إلى الجمل الناقصة، ولم يكن اللغويون معيّنين إلا بما يقدّمه في الكشف عن معنى المتعدد والمحتمل من الألفاظ المفردة، وإذا كان السياق بنوعيه يؤدي إلى القدرة على تقدير الناقص، وتحديد المتعدّد، فإن ذلك يفسّر أن إشارات النحاة للسياق، أو القرينة الدالة أو

(1) \_ الرّضي الإسترابادي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشرى مصري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1 (1417هـ-1996م)، القسم 2، مج 1، ص 397.

(2) \_ سورة: القيامة، الآية: 3-4.

(3) \_ الرّضي الإسترابادي، المصدر السابق، القسم 2، مج 1، ص 683.

قرائن الأحوال إنما ظهرت بشكل جليّ في "باب الحذف" (1).

### -التعريف والتنكير:

التعريف يرتبط دلالياً بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام والتسمية، أمّا التنكير فيرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعيينه أو تحديده، فهو ضد البيان والوضوح (2).

ويعد مفهوم التعريف والتنكير واحداً من المباحث النحوية التي عني بها النحويون وكانت له أهمية في تفسير كثير من الأحكام النحوية، وهي مما سُمي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنهم عدّوا النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها، قال سيبويه: «واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة» (3). والسبب في ذلك أوضحه المبرّد بقوله: «وذلك لأن الاسم المنكّر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس وحائط، وأرض. وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مميّز منه إذا كان الاسم قد جمعهما» (4).

وهذا ما أكّده ابن السّراج بقوله: «كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سُمي نكرة من أجل أنك لا تعرّف به واحداً بعينه إذا ذكر...» (5).

وقد أدرك سيبويه أن للسياق دوره وأثره في ظاهرة التعريف والتنكير وبخاصة سياق الحال بعناصره، إذ من خلاله تتحدد صفة التعريف والتنكير، لأنهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساس في تعريف الاسم وتنكيهه إذ: «... إنّ التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه

(1) \_ ينظر على سبيل المثال: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (1418هـ-1998م)، ج1، ص369، 470، 487، 488.

(2) \_ ينظر: أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي-دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعرابياً وبناء- دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1 (1999م)، ص19.

(3) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

(4) \_ أبو العباس المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3 (1415هـ-1994م)، ج4، ص276.

(5) \_ ابن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص148.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

المخاطب، فيكون منكورًا، كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستان، وعندى صديق لي، وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان»<sup>(1)</sup>.

ولذلك نجد سيويه وغيره من النحاة - في أغلب مباحث النحو ومسائله - من ذلك في تحديد النكرة والمعرفة يجعل من السياق لمختلف عناصره أدواتٍ تحليلية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة وغيرها من مسائل النحو.

و خلاصة الأمر أن النحاة كانت لهم معرفتهم بالسياق بنوعيه، و أحيانا ببعض عناصره بشكل متفرق، كالإشارات الجديرة بالذكر عند سيويه، والموقفة عند ابن جني، مع غضّ الطرف عنه في أحيان أخرى، لأنه ليس مطلبًا نحويًا ملحًا في ظلّ فكرة العامل والمعمول، الأمر الذي يجعلنا نقول أنّ غير التّحويين من البلاغيين والمفسّرين والأصوليين - كما سأشير في مباحث لاحقة - كانوا أكثر ذكرا للسياق وتعويلا عليه مقصودا في تحليل النصوص وبيان أغراضها ومقاصدها.

### \_ النحو وسياق الموقف:

حين تصدّى النحاة لوصف الظواهر النحوية ورسم حدود العربية، صدورا عن ملاحظة اطّراد الظواهر الذاتية للغة في الأمثلة والشواهد، ومن ثمّ قعدوا للغة في ميادين النحو والصرف، والصوتيات... وحاولوا تفسير هذه الظواهر عن طريق ملاحظة علاقة العناصر اللغوية باعتبار هيئاتها الشكلية ومواقعها، كما أنّهم عدّوا المعنى ملحظا ضروريا في استكمال التحليل وعمل المعربين، ولحظوا مستوى البنية الصرفية، وصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم، وذلك أمرٌ مذكور لأولئك النحاة، ولكنهم تجاوزوا فوق هذا في رسم معالم النظام اللغوي حدود النص الذاتية، ومادة العبارة الكلامية إلى محيط الحدث الكلامي أو السياق الاجتماعي، والمتغيّرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام، واعتبروه أصلاً من أصول وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها<sup>(2)</sup>. وهذا ما يسمى بالسياق غير اللغوي.

فإذا كنا سنجهد أنفسنا في تحليل بعض النصوص للتدليل على صحة هذه المقولة، فإننا في

(1) \_ أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط1 (2008م)، ج2، ص338.

(2) \_ ينظر: نهاد الموسى وآخرون، برنامج التربية (علم النحو1)، مكتبة فلسطين للكتب المصوّرة، ص5-11.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

نصوصٍ أخرى لا نحتاج لمثل هذا الجهد، كون النحاة قد قرروا فيه - صراحة - صدورهم عن هذا الأصل فحين يعرّفون الكلام. يقولون: «هو ما تحصلُ به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأً أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال»<sup>(1)</sup>. ومؤداه واضح، فإنّ تحليلات الكلام لديهم أربعة: اثنان ينتسبان إلى المستوى اللغوي الخالص وهما اللفظ والخط، واثنان ينتسبان إلى المحيط الخارجي (سياق الحال) الذي يكتنف موقف الخطاب، وهما الإشارة ووقائع الحال، وقد أشار ابن جني إلى أهمية الإشارة في فهم الدلالة بقوله: «فلو كان استماع الأذن معنيًا عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا: "ربّ إشارة أبلغ من عبارة"، وقال لي بعض مشايخنا -رحمهم الله- أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة»<sup>(2)</sup>.

وفي هذا استحضار لتأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة وما يصاحبها من حركة اليدين أو إيماءات الوجه أو دقات المشاعر المتمثلة في دعة أو ابتسامة أو غيرها.

ويعدُّ سيوييه من الأوائل الذين أولوا السياق عناية فائقة في التحليل اللغوي، ومن عنايته ببيان الحال المصاحبة للتركيب، أو ما يسمى بملايسات المسرح اللغوي (The Ambiguity Of Linguistic Theatre) وما يترتب على ذلك من المفاضلة بين التراكيب، أو الحكم على العبارة بالحسن أو خلافه، كما في قوله: «وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمّر، وإنما يضمّر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت من أنت؟ قال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»<sup>(3)</sup>.

فاختلاف الموقف الذي قيل فيه التركيب أدى إلى ظهور حكّمين مختلفين عند سيوييه، الأول يصف الجملة بالخطأ، والثاني يرى أنها صحيحة، وهذا يرجع إلى نظرته للنحو على أنه انتحاء كلام

(1) \_ ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان - ط1 (1422هـ - 2001م)، ص20.

(2) \_ ابن جني، الخصائص، ج1، ص247.

(3) \_ سيوييه، الكتاب، ج2، ص80-81.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

العرب في الاستعمال وليس تلك النظرة التي تراه قوالب جامدة معزولة عن موقف استعمالها، كما يفرّق سيبويه بين تركيبين نتيجة لاختلاف الموقفين: «فأنت تذكر أداة النداء -إذا أردت أن تنادي شخصاً- إن كان هذا الشخص غير منتبه إليك، وتتركها إن كان مقبلاً عليك منصتاً إليك»<sup>(1)</sup>، فسبويه بحق من رواد هذا النوع من الدراسات الاجتماعية فقد كان لكثير من النحاة العرب عناية بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية فجعلوها أساساً معرفياً لتحليلهم النحوي، وتعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المعنى التداولي إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، لكن المتأخرين كانوا أكثر عناية بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي الاسترابادي<sup>(2)</sup>.

ولعلّ من اهتمام سيبويه بملايسات الكلام أن وضع اعتباراً للحواس الخمسة وما تقوم به كعوضٍ عن غياب جزء من الجملة يقول: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ أو المسك، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين بارئاً بوالديه، فقلت: فلانٌ والله»<sup>(3)</sup>.

فالحواس الخمس، أو ما شاع وتعارف بين الناس من صفات التصقت بفلان كلها عنده تقوم مقام ركن من أركان الجملة أو تعني عنه. وكل هذا يدخل في سياق الموقف أو ما يعرف بملايسات الكلام. وما يعزّز عناية النحويين بسياق الموقف مقولة سيبويه: «لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر»<sup>(4)</sup>، فمعرفة الأول بأمر مجهلها الآخر كانت سبباً في تفضيل الأول من حيث إدراكه لمعنى النصّ على الآخر، وتمييز سيبويه بين الأول والآخر يقرب من تمييز ابن جني بين المخبر والمعانين<sup>(5)</sup>، فليس الخبر كالمعانية.

(1) \_ المصدر نفسه، ج2، ص208.

(2) \_ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، دط، ص205. و ينظر: عرفات فيصل المتاع، السياق والمعنى - دراسة في أساليب النحو العربي - مؤسسة السيّاب، لندن، ط1 (2013م)، ص48-49.

(3) \_ سيبويه، المصدر السابق، ج2، ص130.

(4) \_ سيبويه، الكتاب، ج2، ص130.

(5) \_ ابن جني، الخصائص، ج1، ص248.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

أما النحاة بعد سيبويه فيجد المتصفح لكتبهم هذا المنهج متبعا أيضا في التقعيد والتحليل والتعليل، فالمبرد مثلا قد صرح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) في نصوص كثيرة منها قوله: «لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار، لأن الفعل إنما يضمّر إذا دلّ عليه دال»<sup>(1)</sup>، وقوله: « فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل»<sup>(2)</sup>.

أما عند ابن جني (ت392هـ): فقد اتضح اعتماده على سياق الحال إلى جانب السياق اللغوي، إذ جعله ضابطا نحويًا مسوّغا للحذف نائبًا مناب الأفعال الناصبة، وعقد بابا في ذلك سمّاه: «باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه»<sup>(3)</sup>.

وقال: « من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مُهَوِّ سيف في يده زيدًا أي اضرب زيدًا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به»<sup>(4)</sup>.

ونخلص من هذه النصوص وغيرها إلى القول بأن النحاة العرب لم ينظروا إلى اللغة على أنها قوالب جامدة تتعلمها بالحفظ والتكرار - كما زعم بعض المحدثين -، وإنما نظروا إليها على أنها جزء من السلوك الاجتماعي المتغير بتغيّر الظروف المحيطة به، ولذا فقد ركزوا تركيزًا واضحًا على اللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهذا واضح في الكتاب، إذ يرى سيبويه أن قولك: «مررت برجلٍ حمار» صحيح إن غلطت أو نسيت يقول في هذه الجملة: «فهو على وجه محال وعلى وجه حسن، فأما المحالُ فأَن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ المبرد، المقتضب، ج3، ص228.

(2) \_ المصدر نفسه، ج3، ص264.

(3) \_ ابن جني، المصدر السابق، ج1، ص284.

(4) \_ المصدر نفسه، ج1، ص284-285.

(5) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص439.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وهذا كما هو واضح لا يحدث في اللغة المكتوبة، لأنه لا يمكنك إثبات ما أخطأت فيه، أو استدراكه كتابةً.

إن العناية باللغة المنظومة Spoken Language يستدعيها الاهتمام بالعملية التواصلية التي تنشأ بين المرسل (Sender) والمستقبل (Receiver) في أي حوار أو خطاب بين طرفين.

ويمثل الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللغة ملحظاً إضافياً في ضبط قواعدهم، فقد يغني عن مرجع الضمير وهو الاسم الظاهر المتقدم في المعتاد من سنن العربية، فإنه إذا كان المرجع مفهوماً بالعرف المتحصّل لدى أبناء اللغة استقام مجرى العربية أن يستعمل الضمير ابتداءً، وإن لم يتقدم ذكر مرجعه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(1)</sup>. أي القرآن، وقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾<sup>(2)</sup>، أي الشمس، وقولهم: «ما عليها أعلم من فلان» أي الأرض.

ولعلّ توجيه "ابن هشام" لمسألة "الزيادة" في القرآن، وصدور هذا التوجيه عن معطيات غير نحوية، يعدّ مثلاً واضحاً للوجهة الاجتماعية لدى النحاة الأوائل، يقول: «وينبغي أن يتجنب العرب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى أنّه زائد، لأنّه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه منزّه عن ذلك»<sup>(3)</sup>.

وقريب من هذا المعنى ما قرّره سيبويه من أنه لا يجوز لك أن تقول: الحمد لزيد، فإنه ليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجلّ يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين»<sup>(4)</sup>.

وجدير بالذكر أن ملاحظات اللسانيين الاجتماعيين حول تخصيص ألفاظ وتراكيب معلومة بمواقف دينية أو تقليدية معلومة هي أشبه ما يكون بهذه الملاحظة.

ولعلّ من مقايسة الحقيقة اللسانية بالحقيقة الكونية الخارجية أيضاً ما نجده عند أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية من قوله: «وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف: أرايتم قولكم: خلق الله الزمان، وهل يدلّ هنا على زمان قلته؟ فإن قلتم لا فسد الوصف، وإن قلتم يدلّ، فقد ثبتم زماناً قبل»،

(1) \_ سورة: القدر، الآية: 1.

(2) \_ سورة: ص، الآية: 32.

(3) \_ ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الأعراب، تح: علي فودة نبيل، جامعة الرياض، دط(1399هـ-1989م)، ص108.

(4) \_ سيبويه، المصدر السابق، ج2، ص69.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك أن اللفظ فيه قد جرى عندهم الآن مجرى ما يتخاطبون به ويتعارفون»<sup>(1)</sup>.

وهذا المثل شاهد على ضرورة توافق الحقيقة اللسانية مع الحقيقة الكونية الخارجية عند النحاة ومثله كثير<sup>(2)</sup>.

### \_ السياق ومعيار الاستقامة والإحالة:

اعتنى النحويون بمسألة تركيب الألفاظ مع بعضها، فتطرق سيويه إلى قضية الاستقامة والإحالة في الكلام فقال: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، وأما المحال: فأنت تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس، وأما المستقيم الكذب: فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه... وأما المستقيم القبيح، فأنت تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيتُ وكى زيداً يأتيتك، وأشبه هذا، وأما المحال الكذب فأنت تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس<sup>(3)</sup>.

ويلاحظ من كلام -سيويه- أن مذهباً يتكئ على معيار الصدق والكذب يُفترض أن يجمع حسن التركيب إلى حسن التوافق مع الواقع الخارجي (الموقف).

كما يلاحظ أن هذا المعيار يشير تركيبياً إلى أمرين مهمين:

أولهما: التطلب اللفظي الذي يمليه أحد الألفاظ على الألفاظ الأخرى في الجملة، كما هو الحال في صحة التطلب بين (أتيتك) وأمس، وسأتيك وغداً) في المستقيم الحسن، وهذا يقود إلى التسليم بأن مطلب التوافق الدلالي بين الألفاظ يُعدُّ مطلباً رئيساً في الأداء اللغوي السليم<sup>(4)</sup>.

والآخر: إلماح سيويه إلى قضية التوافق بين التركيب اللغوي والواقع الخارجي في مثاليه عن المستقيم الكذب في مثل: (حملت الجبل، وشربت ماء البحر) وهو يدعو إلى أن التركيب اللغوي

(1) \_ أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تح: علي جابر المنصوري، جامعة بغداد، العراق، ط2 (1982م)، ص74.

(2) \_ ينظر: خلود العموش، دور السياق في نظرية النحو العربي - قراءة جديدة - جامعة المنيا، كلية دار العلوم، 2005م، ص18.

(3) \_ سيويه، الكتاب، ج1، ص25-26.

(4) \_ ينظر: ردة الله بن ردة الطلحي، دلالة السياق، ص63.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الصحيح نحوياً ليس بالضرورة يشير إلى معنى صحيح دائماً، بل يقود إلى التباس في عدم التسليم بصحة الدلالة للتناهي العقلي بين صحة التركيب ومقولات الواقع، والأخيرة ناتجة عن تجربة اجتماعية غير لغوية، والتي تؤدي دورها كذلك في رفض أو قبول دلالة تركيب ما<sup>(1)</sup>.

وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس (ت395هـ): «إلى أن الخبر واجب وجائز وممتنع بناءً على مقولات الصدق والكذب، فالواجب مثل: النار محرقة والجائز مثل: (لقي زيداً عمرًا)، والممتنع مثل: (حملتُ الجبل)»<sup>(2)</sup>.

والواقع الملموس يؤكد أن النار محرقة، كما يجوز أن يلتقي عمروٌ بزيدٍ أو أن يلتقي غيرهما، وامتناع أن يكون الجبل محمولاً.

ويلاحظ أنه مما يتحكم في صحة التركيب استقامة وقبحا أن يكون بين ألفاظه توافقاً في مستوى البنى الصرفية، ومستوى الدلالة المعجمية للألفاظ في التركيب، هذا التوافق مبنيٌّ على تطالب سياقي داخل التركيب، ثم توافقاً مع الواقع الخارجي المصاحب له، وهو اعتماداً على السياق بنوعيه.

### -السياق وعنصر الإبلاغ:

كما يتبدى عنصر الإبلاغ في الخطاب كملحظ أساسي في قبول الجمل أو ردّها، فتصبح فائدة المخاطب أو السامع معياراً لصحة الكلام، فقد قيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم: لتبّغ، قيل: أ فكانت توجز؟ قال: نعم، ليُحفظ عنها<sup>(3)</sup>.

إن الإيجاز والإطالة وهما صفتان كميّتان علّهما "أبو عمرو بن العلاء" (ت154هـ) بالحفظ والإبلاغ، فالحفظ اقتضته الضرورة الحضارية لأمة أمّية، أما البلاغ فقد اقتضته المواقف التي تتطلب التوكيد والإبانة.

فالسامع يمثّل عنصراً من عناصر الموقف، وكانوا يراعون حال هذا المخاطب في صياغة العبارة أو الجملة، فقد لحظ النحاة ما يكون من تغبّر الخطاب وعناصره وفقاً لمنزلة المخاطب والأحوال التي

(1) ما لم يكن مجازاً أو مبالغة مقبولة بلاغياً.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان- ط1 (1418هـ-1997م)، ص132.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص83.

تعتريه<sup>(1)</sup>.

ويتمثل هذا في قول المبرّد: «وكذلك لو قلت للخليفة: أنظر في أمري، أنصفني، لقلت: سألته، ولم تقل: أمرته، لأنك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه»<sup>(2)</sup>، كما تتدخل حال المخاطب في تحديد الاختيار النحوي، كما يتوقف النحاة كذلك عند حقيقة المتكلم وحاله، ويكشفون عن علاقتهما بحقيقة الكلام وأحواله، واستقصوا تواتر الأساليب الكلامية وفقاً لجنس المتكلم وحاله كما في أسلوب الندبة مثلاً، واستقصوا أعراضاً لحال المتكلم في مواقف الخطاب، وحتى ما يعتريه في ذاكرته من توقف. ومن ذلك ما قرّره الزمخشري تحت "حرف التذكّر" في مفصّله، وهو -عنده-: «أن يقول الرجل: في نحو: قَالَ وَيَقُولُ، ومن العام: قَالًا، فيمدُّ فتحة اللام ويقولون في العامي إذا تذكّر ولم يرد أن يقطع كلامه»<sup>(3)</sup>.

ومثل هذا نجده عند -سيبويه- في أثناء شرحه وتعليقه لبعض الظواهر التركيبية في عدد من الأساليب إذ قال في باب إعمال ظن وأخواتها وإغائها إذا تأخّرت: «وإنما كان التأخير أقوى، لأنه إنما جيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: "عبد الله" صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدرى، فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأيتُ زيداً»<sup>(4)</sup>.

فإن إرادة المتكلم وثبته هي التي تُعمل أو تلغي عمل هذه الأفعال فإن أراد الشك أعملها، وإلّا فقد ألغاهما، لأنّ قصد المتكلم من حديثه هو الذي يعيّن حالة إعرابية دون أخرى.

كما اعتنى النحاة كذلك بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن "قد" أنّها جواب لمن قال: "لما يفعل" فتقول في الجواب: قد فعل. «وزعم الخليل أن هذا الكلام يقوم ينتظرون الخبر»<sup>(5)</sup>.

فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، ولا بدّ أن يراعي المتكلم حال المخاطب، فيستعمل "قد"

(1) - نجاد موسى وآخرون، برنامج التربية (علم النحو1)، ص16.

(2) - المبرّد، المقتضب، ج2، ص130.

(3) - الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان -الأردن- ط1(1425هـ-2004م)، ص343.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1، ص120.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج4، ص223.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

التي تفيد التأكيد مع الماضي وقد سأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(1)</sup>. وعن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ تُفْعَلُونَ عَلَى النَّارِ﴾<sup>(3)</sup>. فقال الخليل: «إن العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام»<sup>(4)</sup>.

### 2- السياق عند البلاغيين، والمفسرين، و الأصوليين:

#### أ- السياق عند البلاغيين:

إن نظرية السياق التي يعدها المحدثون من المفاخر اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غائبة ولا خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فحين نعيد النظر في تراثنا البلاغي القديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني مجسدة في مقولتين: «لكل مقام مقال» و«مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، وهي من أوضح ما قال به البلاغيون في سياق الموقف.

يقول التهانوي: «والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال مثلا: كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معللة بالأحوال»<sup>(5)</sup>.

إذ تضمن المقام عندهم كل من المتكلم والمخاطب وما يكتنفه من ظروف وملابسات، كالغرض من الكلام وزمانه ومكانه، فضلا عن التناسب بين تركيب الخطاب أو نص الخطاب مع مقامه فلا

(1) \_ سورة: الزمر، الآية: 73.

(2) \_ سورة: البقرة، الآية: 165.

(3) \_ سورة: الأنعام، الآية: 27.

(4) \_ سيبويه، المصدر السابق، ج3، ص103.

(5) \_ محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص616-617.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

يحدث الشخص المجنون مثلما يحدث العاقل، ولا يُتكلم مع الكبير مثلما يُكلم الصغير، وعندما يكون المقام مقام فرح يختلف الكلام فيه عن الكلام مقام الحزن وهكذا...

يقول السكاكي: «مقام التشكر يبين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يبين مقام التعزية، ومقام المدح يبين مقام الذم، ومقام الترغيب يبين مقام التهيب...»<sup>(1)</sup>.

يقول تمام حسان: «وحيث قال البلاغيون لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد السواء، ولم يكن «ماليونفسكي» وهو يصوغ مصطلحه الشهير سياق الحال Context of situation يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها»<sup>(2)</sup>.

فكرة مراعاة المقام هذه كانت شاخصة لدى البلاغيين بشكل واضح لا يشوبها غموض، ولكن بعض الباحثين كان له رأي آخر في ذلك. ف"كمال بشر" يرى أن البلاغيين قد وُفقوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام ولكنهم، - كعادتهم - طبقوه بطريقتهم الخاصة، فلقد كانت عنايتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها، ولهذا كانت نظرهم إلى المقام أو مجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية<sup>(3)</sup>.

كما أشار "حلمي خليل" إلى أن فكرة السياق (سياق الحال) فكرة قديمة، أحيائها "فيرث"، فهي فكرة تنبّه إليها "أفلاطون" وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرث استطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التقت في بعض جوانبها مع آراء القدماء، إلا أنها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل، إذ إن المقام عند هؤلاء (يقصد أصحاب النظرية السياقية) هو كل ما يعين على فهم الحدث اللغوي ويساعد على إبراز المعنى سواء أكان متصلاً بالسمع أو المتكلم أو علاقة كل منهما بالآخر أو الأشخاص الآخرين المشتركين في الكلام أو حتى غير المشتركين ممن لهم علاقة من قريب أو بعيد بالحدث اللغوي أو الزمان أو المكان الذي يتصل بالحدث اللغوي وغير ذلك كثير، مما يتمثل بالظروف

(1) \_ أبو بكر بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - 2(1407هـ-1987م)، ص168.

(2) \_ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص372.

(3) \_ ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص256-257.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الاجتماعية والبيئية والنفسية والثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام<sup>(1)</sup>.

ولكننا نرى أن فكرة المقام ومقتضى الحال في البلاغة العربية تعدُّ أصلاً وجذوراً لنظرية السياق الغربية، وإن اختلفا في المنهج والتحليل والتطبيق فعلاً، وهذا يعزّزه رأي تمام حسان حين قال مفتخرًا: «لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»<sup>(2)</sup>.

فإذا أردنا الموازنة بين فكرتي المقام عند البلاغيين والسياقيين وجدنا أن:

- 1- كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقام والمقال.
- 2- كلتا الفكرتين تراعيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.
- 3- كلتا الفكرتين هدفهما: المعنى إلا أن وسيلة البلاغيين المطابقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة الغربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى<sup>(3)</sup>.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق الفصاحة، والغربيون تبدأ نظرتهم بالحال أو الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتضح ذلك بالمخطط الآتي<sup>(4)</sup>:

فكرة مقتضى الحال: المقال مطابقة المقام = البلاغة.

فكرة سياق الحال: الحال تحليل النص = المعنى.

وقد بدأ البلاغيون اهتمامهم بالسياق من خلال تفريقهم بين معاني الكلمات مجردة وبين معانيها داخل سياق معين، فلا توجد كلمة - من وجهة نظرهم - لا تحمل أكثر من معنى خارج السياق، ثم إن الفضل والمزية لا يكون لها وهي مفردة مجردة عن سياقها. قال الجرجاني: «ليس من فضل ومزية إلا بحسب

(1) \_ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص 135.

(2) \_ تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص 337.

(3) \_ ينظر: أسعد خلف العوّادي، سياق الحال في كتاب سيبويه - دراسة في النحو والدلالة - دار حامد، عمان - الأردن - ط1 (1423هـ - 2011م)، ص 29.

(4) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 29.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤمُّ. وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعمل منها الصور والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تمهّدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبير في أنفَس الأصباغ، وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدّد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر، والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول (النظم)»<sup>(1)</sup>.

فهي خارج هذا السياق لا يمكننا أن نطلق عليها صفة الحسن أو القبح، لأنها ألفاظ تحمل مجموعة من المعاني المستقلة، فإذا ما دخلت في تركيب معين أخذت صفتها منه. «ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر...»<sup>(2)</sup>.

فقد كان الجرجاني موقفاً إلى حدّ بعيد في توضيح ما يسمى بالسياق اللغوي، فقد عني بتعبير "النظم" ما عناه المحدثون بالسياق اللغوي، فإذا كان السياق اللغوي يتمثل في الأصوات والكلمات والجمل كما تتابع في حدث كلامي معين أو نص لغوي فإنّ عبد القاهر الجرجاني يوضّح النظم بقوله: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمتَ علمًا لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس... وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبته، ما معناه، وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خيراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجميعاً باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً.....»<sup>(3)</sup>.

غير أن هناك فرقا جوهريا بين السياق اللغوي عند المحدثين وما قصده عبد القاهر الجرجاني باصطلاح "النظم" إذ العلاقة بين الوحدات اللغوية في السياق اللغوي أساسها البحث عن الدلالة، فالسياق عامل أساسي في توضيح الدلالة إذا ما كان هناك لبس أو غموض في المعنى المعجمي لكلمة

(1) \_ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87-88.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 46.

(3) \_ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ما، بينما النظم عند الجرجاني هو إدراك تلك القوانين النحوية التي تنظم العلاقة الأسلوبية بين الوحدات اللغوية من منطلق قضية الصواب والخطأ<sup>(1)</sup>.

ثم يمضي "عبد القاهر" ليوضح دور الحروف في موضوع النظم فيقول: «وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك من خاص معناه... ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلاً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»<sup>(2)</sup>.

وهو بذلك يتخطى مرحلة الدراسة السياقية، إذ إن معرفة المعاني الدلالية لهذه الأدوات تأتي عن طريق السياق، الأمر الذي دعا "ابن هشام" أن يضع هذه الأدوات في سياقها ليخلص إلى دلالتها<sup>(3)</sup>.  
ومن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى ما يأتي:

1- إن عبد القاهر الجرجاني قد تمسك فيما أبداه من آراء نحوية بالتركيب، وهو ما لم يهتم به كثيراً النحاة العرب أنفسهم حيث كانت عنايتهم منصبه أكثر على الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ وجزم والتي هي أساس الدراسة النحوية عندهم كما ذهب أحد الباحثين حين يقول: «لقد حدث الشقاق ويتحمل تبعته النحاة المتأخرون، حينما غفل النحويون عن دراسة الظواهر النحوية متصلة بالتركيب اللغوي وقصروا مهمتهم على البحث في ضبط أواخر الكلمات ولم ينتهوا إلى البناء وقيمتها الفنية»<sup>(4)</sup>.

وفي الحقيقة هناك كثير من اللفظات التي تنم عن النظرة التركيبية عند سيبويه في كثير من المواضع، كما سبق وأن أشرت بل العناية بعناصر السياق وملايساته، إلا أن عبد القاهر الجرجاني - وإن لم يكن نحوياً - فقد اتجه بالدراسة النحوية وجهة جديدة هي تلك التي تقترب كثيراً من الدراسة السياقية في الدرس اللغوي الحديث.

2- لقد ربط عبد القاهر النحو العربي من الوجهة السياقية بالدلالة وهو يتفق في ذلك مع أصحاب النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث وهو ما لم يركّز عليه النحويون قبله فالمعنى الدلالي

(1) \_ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص172.

(2) \_ الجرجاني، المصدر السابق، ص82.

(3) \_ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص36-38، ص92، ص105، ص124، ص127.

(4) \_ رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، ص143.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

عنده عبارة عن النظم أو طرق التعليق بين الكلم، بالإضافة إلى المعاني الوظيفية للوحدات اللغوية على مستوى التركيب، يقول: «واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معانٍ كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضَرَبَ وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق»<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن دراسة المعنى عند عبد القاهر مرتبط بالنظم أي إنّه محصلة النظم<sup>(2)</sup>.

وللألفاظ داخل التركيب ترتيب ونظام، فليس الكلام مجرد رصٍّ لمجموعة من الكلمات كيف جاء واتفق، وإنما هناك قواعد وعلاقات ثابتة لكل لغة تحكم أماكن الألفاظ في التركيب وهذه هي النظرة المثالية التي افترضها النحويون لكل أسلوب وعدواكل ما يخالف القاعدة أو القواعد أحد أمرين، إما أن يكون خطأً أو أن يكون خرقاً لقواعد اللغة، فالأول كرفع المفعول ونصب الفاعل، وهذا من المسائل التي لا يغتفر الخطأ فيها، والثاني وهو الابتعاد عن الأصل الذي افترضوه، فهذا جائز عندهم كالتقديم والتأخير والوصل والفصل والحذف وغيرها<sup>(3)</sup>.

وما يعنينا هنا هو الثاني، لأنه واحد من أبرز مظاهر العدول في التركيب اللغوي والتي خرجت عن معناها الحقيقي الذي وضعت له إلى معانٍ أخرى لم تكن موضوعة لها في الأصل، وقد استخلصها البلاغيون من خلال السياق اللغوي وسياق الحال (المقام)، وهذا ما لاحظته الجرجاني من قبل وأكدته من خلال تمثيله بثلاثة أساليب خبرية وهي<sup>(4)</sup>: «زيد منطلق» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد».

إلا أن الجرجاني يؤكّد هنا قصد المتكلم وحال المخاطب في التمييز بين هذه الأساليب، فالمتكلم يراعي فيها حال المخاطب، فإن كان خالي الذهن من أي حكم جئنا بالأسلوب الأول، أما الأسلوب الثاني فنأتي به عندما نريد حصر الانطلاق في زيد دون غيره، وإما إن كان المخاطب قد رأى فعلاً

(1) \_ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 412-413.

(2) \_ ينظر: السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، ص 292.

(3) \_ ينظر: عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي، ص 62-63.

(4) \_ ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 177، 178، 186.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

شخصاً منطلقاً ولكنه لا يعرف من هو، فإننا نأتي بالأسلوب الثالث<sup>(1)</sup>.

إذا كانت نظرة الجرجاني إلى التقديم والتأخير في هذه الأساليب الخبرية نظرة خارجية فاعتنى بالمخاطب وحال الخطاب فإن "هادي نحر" نظر إلى نظامها الداخلي وما يؤدي التغيير فيه إلى تغيير في الدلالة، وهي نظرة تهتم بالنص وتبعد ما سواه من متكلم ومتلقي لأن أي «تغيير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغيير الدلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر»<sup>(2)</sup>.

والذي يظهر لي -بحسب النظرية السياقية اليوم- أن الأخذ بكلا السياقين هو الأقرب والأجدي نفعا في التحليل مع التأكيد على أننا نبدأ أولاً بالسياق اللغوي للأسلوب، ثم نتقل إلى أثر السياق غير اللغوي في بيان المعنى، مع مراعاة عدم وجود تضارب بين المعنى القريب (Near Meaning) الذي يُنتجُه التركيب، والمعنى البعيد (Remote Meaning) الذي تنتجُه المواقف والأحداث غير اللغوية.

كما يظهر أثر النظرية السياقية عند البلاغيين أثناء حديثهم عن معنى "الفصاحة"، حيث قسّموا الفصاحة إلى مستويين، مستوى الأفراد ومستوى التركيب، أما المستوى الأول فهو مرتبط بالسياق الصوتي، والمستوى الثاني وهو مستوى التركيب مرتبط بالسياق اللغوي حيث نظروا في اللفظ المفرد وموقعه من العبارة أو الجملة، هل اكتسب الفصاحة بهذا الموقع بين الألفاظ السابقة واللاحقة؟.

فإن كان ملائماً لما قبله وما بعده من الوحدات اللغوية كان فصيحاً أو بليغاً، وإلا فهو غير كذلك، لأن فصاحة الكلمة تتعلق بنظم الحروف على مستوى الكلمة بحيث لا يؤدي هذا النظم إلى التنافر والثقل وهذا يحدده -كما ذكرت- السياق الصوتي إذ هو النظم اللفظي للصوت في إطار الأصوات الأخرى على مستوى الكلمة، أو هو تلك السلسلة من الأصوات المتتابعة حسب نظام لغوي معين<sup>(3)</sup>.

وأما السياق اللغوي عند المحدثين فهو لا يعدو عن كونه نظم الكلمة في الجملة وموقعها من ذلك النظم -كما سبق في التعاريف- وهو عند البلاغيين أساس البحث عن جودة السبك وحسن الصياغة، كما ترتبط بالدلالة إذ البلاغة من ناحية أخرى هي: «إيصال المعنى إلى القلب مع أحسن صورة من

(1) \_ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص192.

(2) \_ ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1(1994م)، ص250.

(3) \_ ينظر: ابن سنان الحفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط1(1402هـ-1982م)، ص64.

اللفظ»<sup>(1)</sup>.

فحديث البلاغيين عند الفصاحة على مستوى التركيب هو أقرب إلى السياق اللغوي منه إلى التركيب والتأليف حيث نظروا إلى الكلمة على أنها جزء من وحدة أكبر هي الجملة أو العبارة، فكان حكمهم بالفصاحة أو عدمها على هدي من ذلك، وهذا يتضح من خلال حديثهم عن إعجاز القرآن في سياقه اللغوي من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾<sup>(2)</sup>. حيث تساءلوا عن فعل الأكل هل هو الأنسب أم فعل الافتراس لأن الافتراس هو الشائع عند الذئب؟.

يقول الخطابي: فأما قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ فإن الافتراس معناه في فعل السبع القتل وحسب، وأصل الفرس دق العنق، والقوم إنما ادّعوا على الذئب أنه أكله أكلاً، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه فلم يترك مفصلاً ولا عظماً، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باق منه يشهد بصحة ما ذكروه، فدفَعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة. والفرس لا يعطي تمام هذا المعنى، فلم يصلح على هذا أن يعبر عنه بالأكل، على أن لفظ الأكل شائع الاستعمال في الذئب وغيره من السباع»<sup>(3)</sup> ومن هنا كان تعبيره سبحانه وتعالى بـ «أَكَلَهُ» أكثر ملاءمة وترابطاً مع السياق من الفعل «افترسه» كما يتلاءم مع السياق الاجتماعي أيضاً (سياق الحال).

وهكذا جاء حديث البلاغيين عن الفصاحة على مستوى الكلمة وعلى مستوى التركيب يقترب في كثير من جوانبه من حديث اللغويين المحدثين مما يسمى بالسياق الصوتي متمثلاً في الفصاحة على مستوى الكلمة، والسياق اللغوي متمثلاً في الفصاحة على مستوى التركيب.

ومن هنا نستنتج أن البلاغيين كانوا أشد عناية من غيرهم بالسياق بكل أنواعه بل اعتمدوا عليه، اعتماداً كبيراً وصريحاً للحكم على الكلام بالجودة أو الرداءة من خلال عبارتهم الشهيرة: "لكل مقام مقال"، وفكرة: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، فلا يُذكر مفهومُ البلاغة في غنى عن هتين العبارتين.

(1) \_ أبو الحسن علي بن عيسى الزباني، التكت في إعجاز القرآن-ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن-، تح: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، ص75-76.

(2) \_ سورة: يوسف، الآية: 17.

(3) \_ ينظر: سليمان بن إبراهيم الخطابي، بيان إعجاز القرآن-ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- ص37.

### ب- السياق عند المفسرين:

التفسير هو العلم الذي يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه»<sup>(1)</sup>.

وكان المفسرون من أسبق العلماء الذين اهتموا بالسياق واستعانوا به وسيلة مهمة من وسائل الكشف عن المعنى المراد للشارح الحكيم، وسنشير في هذا المبحث لموقف هذا الفريق وحدود السياق اللغوي والموقف عندهم.

ويختص التفسير ببيان مراد المشرّع لكنه ينصبُّ على نص خاص، وللمفسرين في البحث عن المراد أو المعنى في القرآن طريقتان هما نوعا التفسير: التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي.

فأما التفسير بالمأثور فمعمده القرآن والسنة وأقوال الصحابة<sup>(2)</sup>.

وهذه الطرق الثلاثة في التفسير بالمأثور تعتمد في معظمها على السياق بنوعيه، فهي تعتمد استقراء النصوص (سياق القرآن) فإنه يفسر بعضه بعضا، أو السنّة وهي وإن لم تكن فعلاً أو تقريرا فلا شك هي قول أي نص، ففي هذين الطريقتين يتجلى سياق النص، يقول الشنقيطي: «واعلم أن السنّة كلها تندرج في آية واحدة من بجره الزّآخر (يعني القرآن) وهي قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾<sup>(3)</sup>.

أما سياق الموقف فيبدو في أقوال الصحابة في التفسير، لأنهم شاهدوا القرائن والأحوال والأحداث، وهذه القرائن والأحوال تتمثل أولاً في أسباب النزول، فكثير من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها، وليس هنا مجال لسرد كل أسباب النزول وإنما الإشارة إلى أهميتها عند المفسرين بوصفها معينا على فهم المراد من الآية، قال ابن تيمية: «ت728هـ): «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»<sup>(4)</sup>.

(1) \_ بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدمياطي، مصر، دط(1427هـ-2006م)، ص22.

(2) \_ ينظر: إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، بيروت-لبنان- ط1(1420هـ-2000م)، ج1، ص10.

(3) \_ سورة الحشر، الآية: 07. وينظر: محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1(1426هـ) ج8، ص38.

(4) \_ تقي الدين بن تيمية، مجموعة الفتاوى، مقدمة في التفسير، دار الوفاء، المنصورة، ط3(1426هـ-2005م)، ج13، ص47.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ولعل ما يروى عن مروان بن الحكم حول فهمه لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>. حين قال: «لكن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبًا، لنعذبن أجمعون، حتى بين له ابن عباس رضي الله عنه أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سأهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكنتموه إياه وأخبروه بغيره، وأروه أنهم أخبروه بما سأهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه»<sup>(2)</sup>.

وأما التفسير بالرأي فهو عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد، بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها واستعانتها في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوعه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ... وغير ذلك»<sup>(3)</sup>.

وهذا النوع من التفسير مختلف فيه، بين مؤيد له وناه عنه، كما يقسم إلى جائز ومذموم<sup>(4)</sup>. والذي يعيننا في هذه الدراسة أن كثيرا من المفسرين ذهبوا إلى القول بحاجة من يقدم على تفسير القرآن إلى عدد من العلوم ذكر أبو حيان الأندلسي منها سبعة وهي: علم اللغة وعلم النحو والبلاغة وعلم الحديث وعلم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم القرآن<sup>(5)</sup>.

### - الاختلاف في التفسير:

إن تناول المفسرين للقرآن من الناحية اللغوية والدلالية منها بوجه خاص أفضى إلى الاهتمام بتحليل النص (الآية- السورة- السور) تحليلا نصياً يعتمد المعطيات اللغوية من تركيبية (صوتية - صرفية ونحوية) ودلالية (لفظية وتركيبية أسلوبية) وهذا النمط من التحليل لم تحض به نصوص أخرى غير القرآن الكريم. ولقد أكد المفسرون أهمية السياق في فهم القرآن، وأنه لازم في التفسير. يقول ابن تيمية مشيراً إلى أن الخلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل، ومنه ما يعلم بغير ذلك إذ العلم إما نقل

(1) \_ سورة: آل عمران، الآية:188.

(2) \_ جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، دط، ج1، ص191.

(3) \_ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دط، ج1، ص183.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص183 وما بعدها.

(5) \_ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص14\_20.



مصدّق، أو استدلال محقق...»<sup>(1)</sup>.

ثم فصل في الثاني، وهو المختلف في تفسيره فيما يعلم بالاستدلال فقال: «أكثر الخطأ فيما يعلم بالاستدلال يأتي من جهتين حدثنا بعد تفسير السلف صحابة وتابعين وتابعيهم بإحسان... هاتان الجهتان فيما يعلم بالاستدلال واللّتان يدخل منهما الخطأ هما<sup>(2)</sup>:

1/ قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

2/ قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريد به بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير

نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب عليه.

فانتقد الأولين بقوله: «الأولون راعوا المعنى الذي رأوا من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن

من الدلالة والبيان»<sup>(3)</sup>.

وانتقد الآخرين بقوله: «والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي (هكذا)

من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام»<sup>(4)</sup>.

وهذا يعني أن التفسير في نظر ابن تيمية يحتاج إلى:

1/ دلالة الألفاظ على المعاني (من لغة العرب).

2/ مراعاة المتكلم بالقرآن.

3/ مراعاة المنزل عليه.

4/ مراعاة المخاطب.

5/ مراعاة سياق الكلام.

وكل هذه الشروط في حقيقة الأمر هي عناصر سياقية تصاحب العملية التفسيرية.

(1) \_ تقي الدين بن تيمية، مجموعة الفتاوى، مقدمة في التفسير، ج13، ص185.

(2) \_ المصدر نفسه، ج13، ص190-191.

(3) \_ المصدر نفسه، ج13، ص191.

(4) \_ المصدر نفسه، ج13، ص191.

### -مراعاة الزمان والمكان كعناصر سياقية:

ولعلّ أوضح ما يصلح لبيان أن المفسرين اعتنوا بالمخاطب وحاله، واعتباره في التفسير حديثهم عن المكي والمدني، وهو حديث تناول بالإشارة أماكن نزول الآيات، وإذا كان يفهم من المكي والمدني المكان فإنه يفهم أيضا حال المشمولين (أهل مكة، أهل المدينة)، كما يفهم منه زمان نزول القرآن باعتبار الهجرة وما قبلها.

وقد كان مصدر المفسرين في معرفتهم للمكي والمدني طريقان نقلهما السيوطي في الإتيان<sup>(1)</sup>، وهما: الأول: منهما سماعي، ومعرفته كمعرفة أسباب النزول.

الثاني: منهما قياسي، وهو مبني على دراسة نصية موضوعية لما ضمّه المسموع من المكي والمدني، فلما عرف موضوعهما سماعًا قيس مالم يسمع على أسلوب ما سمع، بعد تحليله من حيث الصياغة والمضمون.

ويشير علماء القرآن إلى بعض الضوابط القياسية لكل من المكي والمدني والتي تنصب على المضمون والأسلوب<sup>(2)</sup>.

ولتحليل الخلاف بين المكي والمدني في الموضوع يتضح أن سياق الحال بين مكة والمدينة مختلف، فأهل مكة قبل الفتح كانوا كافرين جاحدين بنبوّة محمد ﷺ، وأهل المدينة - في الأغلب - كانوا مؤمنين به مصدّقين برسالته، فافتضى حال الرسول ﷺ مع أهل مكة تسليته وتثبيتته على الدعوة بذكر ما لقيه الأنبياء قبله الذين أرسلوا إلى الأمم السابقة من العنت والمشقة والعناد مع أقوامهم، ومجادلة المشركين في أمور الوحدانية والبعث والجنة والنار... كما كان الأمر بداية متعلق بأمور العقيدة وترسيخ الإيمان في القلوب والإشارة إلى وجوه الإعجاز القرآني المتكون من الحروف ذاتها التي ينطقون بها، وبيان قضية التحدي في عجزهم عن الإتيان بمثله.

بينما كان حال أهل المدينة مقتضيا تبعا لإيمانهم وتصديقهم قبول أمور التشريع والاطمئنان إليها من عبادات ومعاملات شخصية ودولية، كما اقتضى الوجود المكاني لأهل المدينة المجاور لفريقين من غير

(1) ينظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج1، ص108-109.

(2) لمزيد من التفصيل في هذه الضوابط: ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص132-133.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

المؤمنين بالرسالة الحمديّة، وهم المنافقون وأهل الكتاب أن يكون فيه (أي المدني) ذكر لمواقفهم وإنكارهم، وتجنّهم على نبوة محمد ﷺ.

إن الفرق بين المكّي والمدني هو فرق خطابي يعتمد أساسًا على الموضوعية التي تعتمد بدورها على الأحوال المكانية والزمانية في المسموع مكان أو زمان نزوله، ويبدو في هذا إشارة واضحة عميقة إلى سياقي النص والموقف عند المفسرين، الذين وصل بهم الحد في البحث عن دلالات النصوص والاستنباط منها أن عبّروا عنها بلفظ "التفجير"<sup>(1)</sup>.

وطريقة تفجير النصوص عند ابن تيمية لا تعتمد على خيال فلسفي، أو رأي قياسي ولا غير ذلك من المبتدعات...<sup>(2)</sup>. فلم يبق بعد ذلك إلا الفهم المبني على المعرفة اللغوية وسياقات النصوص، قال ابن تيمية في فهم الصحابة والتابعين وفقههم بالحديث: «هم أعلم الأئمة بحديث الرسول ﷺ، وسيرته ومقاصده وأحواله»<sup>(3)</sup>.

ومن الوجهة التطبيقية للتحليل النصي (للآية والسورة أو السور) سأشير إلى العناية بالقرآن من الناحية اللغوية في دراسات اللغويين والنحويين، من العناية باللفظ من حيث المعنى والغرابة أو التفسير النحوي لما أشكل إعرابه مما لا يتفق مع ما طردته القاعدة النحوية... غير أننا نجد عددًا من المفسرين كانوا أبعد نظرًا فلم يقفوا على معاني الألفاظ وإعرابها، وإنما تجاوزوا ذلك التحليل النصي الكامل للآية ليصل الحديث إلى قضية التناسب بين الآيات أو بين السور، ويتضح ذلك بجلاء فيما نقله السيوطي: «يحكى أن أعرابيا سمع قارئًا يقرأ: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(4)</sup>. فأنكره، وقال: كان هذا كلام الله فلا يقول كذا، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ ينظر: تقي الدين بن تيمية، نقض المنطق، تح: سليمان الصنيع، القاهرة، دط(1370هـ-1951م)، ص80.

(2) \_ المصدر نفسه، ص81.

(3) \_ المصدر نفسه، ص82.

(4) \_ سورة: البقرة: الآية: 209، وصحتها «إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

(5) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، التعبير في علم التفسير، دار الفكر، بيروت- لبنان- دط(1421هـ-2001م)، ص116.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

إن هذا التناسب الذي بحثه المفسرون وبعض البلاغيين ليس إلا ربطاً بين أول الآية وآخرها ربطاً سياقياً تجاوز المعنى المعجمي في موضعه إلى العلاقة بين الكلمات معجمياً.

ولقد لقي هذا الضرب من النهايات للآيات القرآنية عناية خاصة يشملها موضوع "التناسب"، إلا أنها فصلت في علوم القرآن في نوع خاص هو: «معرفة الفواصل ورؤوس الآي»<sup>(1)</sup>.

وأياً ما كان فإن بحث الفاصلة القرآنية يتجلى فيه السياق بنوعيه على المستوى اللغوي (التطالبي التّصّي) وعلى مستوى الموقف من حال المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، على النحو الذي قال به الأعرابي عندما سمع آية السرقة يخطمها القارئ بقوله: «والله غفور رحيم» فقال: «هذا إغراء بالسرقة، فقرأ القارئ: «والله عزيز حكيم» فقال الأعرابي: «هذا كلام الربّ، عزّ وحكم»<sup>(2)</sup>.

وهنا نشير إلى ما أفضى إليه الكشف عن السمات البلاغية في الفاصلة القرآنية من علاقة نصية (معجمية) بين الفاصلة والآية قبلها تتمثل فيما سمّوه<sup>(3)</sup>: «التمكين، والتوشيح، الإيغال، والتصدير» وكلها تنصبّ حول تطلّب السابق (لفظ الآية أو مضمونها) لخاتمة خاصة توافقها على وجه من الوجوه السابقة. كما تجاوز المفسرون العلاقة بين الآية والآية إلى القول بالتناسب بين السور، ولقد توصل السيوطي في كتابه «تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور» إلى التناسب بين البقرة وآل عمران مثلاً منطلقاً من قاعدة عامة قرّرها بقوله: «إن القاعدة التي استقرّ بها القرآن أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناج لإيجاز، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن طويلها وقصيرها»<sup>(4)</sup>.

ويبدو من كلام السيوطي -من غير ذكر للأمثلة التي أوردتها- لأن المقام لا يتسع لذلك، أن علاقات التناسب بين السورتين إنما تنطلق ابتداءً من المفاهيم التي تحملها الآيات والسور، وعلاقات كل مضمون آية أو سورة بمضمون ما سبقها، وإن تجاوز ذلك إلى الإشارة إلى أن علاقات المضامين بين السور متكررة يتراوح على النحو الذي يكون فيه مضمون فواتح السورة الأولى هو مضمون نهايات السورة الثانية.

(1) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص50.

(2) ينظر: عز الدين بن عبد السلام، فوائد في مشكل القرآن، دار الشروق، جدّة، ط2 (1402هـ-1982م)، ص116.

(3) ينظر: مفاهيم هذه المصطلحات: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت - دط، ص333. وينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 (1987م)، ج1، ص77.

(4) ينظر: جلال الدين السيوطي، تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1406هـ-1986م)، ص65.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وهذه الإشارات التناسبية المبنية على مضمون الآية أو السورة إنما تكون بعد تحليل الآيات والسور نصياً وفق الاعتبارات اللغوية (سياق النص)، ووفق الاعتبارات الخارجية (أهل مكة - اليهود - النصارى...) على النحو الذي أشرنا إليه أثناء الحديث عن المكي والمدني.

وذكر بعض الباحثين في بيان أهمية السياق عند المفسرين أن كثيراً من الآيات الكريمة لا يقف فيها المفسرون عند المعاني المعجمية للألفاظ لبيان المراد من هذه الآيات بل تعدّوا ذلك إلى كثير مما يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بسياق الحال أو السياق الاجتماعي، فهم في كثير من الأحيان لا يتمسكون بمطلق مدلول اللفظ، وإنما يتجهون إلى السياق العام بكل أبعاده وعناصره يستنتقون النصوص ليصلوا بذلك إلى المعنى الدلالي الكامل غاية علم التفسير عندهم، وقد ذكر أثر السياق في قضاياهم التفسيرية من خلال<sup>(1)</sup>:

- 1/ اختلاف المعنى الدلالي عن المعنى المعجمي لبعض الكلمات بحسب السياق الذي ورد فيه اللفظ.
- 2/ اشتمل اللفظ اللغوي الواحد على أكثر من معنى دلالي بحسب السياق اللغوي الذي ورد فيه اللفظ.
- 3/ الحكم بالزيادة على بعض الأدوات بحسب السياق اللغوي الذي وردت فيه.
- 4/ تبادل الوظائف الصرفية لبعض الصيغ بحسب السياق اللغوي الذي وردت فيه.

ومن أمثلة الوجه الأول في اختلاف المعنى الدلالي عن المعنى المعجمي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

فقد فسر الرسول ﷺ الظلم هنا بمعنى الشرك، والفرق بعيد بين المعنى المعجمي لهذه الكلمة والمعنى الدلالي في الآية، فالمعنى في القاموس اللغوي لكلمة "ظلم" وضع الشيء في غير موضعه والاعتداء، وبذلك يكون المعنى المتبادر الذين ءامنوا ولم يخلطوا إيمانهم بشيء من الظلم والاعتداء على النفس أو الغير، وكثير من الناس يتّصف بهذه الصفة بل معظم البشر لذلك قال الصحابة في هذه الآية: «أئینا لم یظلم نفسة» حتى فسرها النبي ﷺ بمعنى الشرك استناداً إلى السياق اللغوي في آية أخرى: ﴿الشِّرْكَ

(1) - ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 203.

(2) - سورة: الأنعام، الآية: 82.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

لَظَلَمَ عَظِيمٌ ﴿١﴾. والخبر كما هو معروف نفس المبتدأ في المعنى، فكان الظلم هنا بمعنى الشرك<sup>(٢)</sup>.

أما الوجه الثاني فهو اشتغال اللفظ اللغوي الواحد على أكثر من معنى دلالي بحسب السياق اللغوي الذي ورد فيه: «فلقد نظر المفسرون إلى الألفاظ القرآنية الكريمة على أنها متفاعلة مع الواقع، ومفسرة لوقائع الحياة الاجتماعية التي نزل من أجلها النص الكريم، فلم يتمسكوا بالمعنى المعجمي إذا كان لا يتفق مع السياق الاجتماعي أو السياق اللغوي الذي ورد فيه، يقول السيوطي في الإتيان: «وقال الزركشي في البرهان ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإن خالف أصل الوضع لثبوت التجوُّز»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فقد سجلوا لكثير من الألفاظ أكثر من معنى دلالي بحسب السياق الذي وردت فيه.

كما حكموا بتبادل الوظائف الصرفية لبعض الصيغ بحسب السياق اللغوي الذي ترد فيه. فهناك صيغ صرفية ذات دلالات خاصة كدلالة صيغة: "فَعِيلٌ" على الكثرة أو المبالغة، ودلالة صيغة: "مُفْعُولٌ" على من وقع عليه الفعل، وكذا دلالة: "فَاعِلٌ" على من قام بالفعل، غير أن المفسرين رصدوا لهذه الصيغ تبادلات في الوظائف الدلالية بحسب السياق، مثال ذلك: قد تأتي صيغة "فَعِيلٌ" بمعنى "مُفْعِلٌ" كقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد تأتي صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول" كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾<sup>(٥)</sup>. أي مأمونا فيه.

وعلى ذلك فقد اعتمدوا على السياق اللغوي في تحديد الوظيفة الصرفية للصيغة ولم يعتمدوا كلية على الشكل الصرفي لها.

(١) \_ سورة: لقمان، الآية: 13.

(٢) \_ ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، مصر، دط(1427هـ-2006م)، ج 1، ص 22.

(٣) \_ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 6، ص 2318.

(٤) \_ سورة: الأنعام، الآية: 101.

(٥) \_ سورة: العنكبوت الآية: 67.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وبذلك أدرك المفسرون أن الكلمة خارج سياقها تحتمل أكثر من معنى، فالسياق اللغوي هو الذي يحدد معناها داخل النص بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ممثلة في سياق الحال بكل عناصره. ومن هنا نستنتج أن المفسرين لم يهملوا السياق بنوعيه في دراستهم التفسيرية، فلقد كانت عناصر النظرية السياقية منبثقة في كثير من قضاياهم.

### ج- نظرية السياق عند الأصوليين:

لقد درس كثير من العلماء اللغة العربية وأولوها عناية خاصة، سواء منهم من درسها لذاتها، أو من درسها وسيلة للوصول إلى مباحث أخرى قد تكون لها صلة بالبحوث اللغوية من قريب أو بعيد، من بين هؤلاء علماء أصول الفقه إذ نجد في كثير من قضاياهم الأصولية كثيرا من القضايا اللغوية التي هي في صميمها دراسات لغوية نظرا لارتباط البحث الأصولي باللغة ارتباطا وثيقا.

فعلم الأصول أو أصول الفقه هو: «إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية...»<sup>(1)</sup>.

ومن ثم كانت العلاقة بين علم اللغة وعلم الأصول: «وأما علم العربية فليتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحذف والإضمار والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والإشارة والتنبيه والإيماء وغيره كما لا يعرف في غير علم اللغة العربية»<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك فقد اعتمد الأصوليون في البحث عن الدليل عن طريق اللغة، ومن ثم الحديث عن نشأتها، فلا ينفك أصولي من تقرير الخلاف في هذا الموضوع بين أهل التوقيف والاصطلاح في نشأة اللغة<sup>(3)</sup>، وبخاصة في مسائل الوضع اللغوي التي تعالج الدلالة اللغوية وتعددتها اشتراكا وترادفا وتضادا...

(1) \_ محمد علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، القاهرة، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط1 (1421هـ-2000م)، ج1، ص59.

(2) \_ علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، الرياض - المملكة العربية السعودية-، ط1 (1424هـ-2003م)، ج1، ص21-22.

(3) \_ ينظر: ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، دط، ج1، ص29 وما بعدها.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وإنما كان ذلك كله بهدف البحث عن الدليل وتحليله باعتباره "لغة"، بعد أن بحث باعتباره كتاباً أو سنّةً، ليتحقق لهم فهم النصوص وتفسيرها، الأمر الذي جعل الأصوليين يَعُدُّون علم العربية ذا أهمية بالغة بالنسبة للأصولي، وقد أشار الرّازي أثناء بحثه في اللغة إلى مسائل غاية في الأهمية والسبق منها<sup>(1)</sup>:  
أولاهما: وظيفة اللغة واجتماعيتها.

2/ اقتصادية اللغة بإزاء العلامات الأخرى، وهذه الأخيرة من أهم المبادئ عند المحدثين.

ثم بيّن اجتماعية اللغة ووظيفتها الاتصالية بقوله: « اعلم أن الإنسان لما خلق بحيث لا يمكنه أن يستقل وحده بإصلاح جميع ما يحتاج إليه، فلا بدّ من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضاً، حتى يتم لكل واحد منهم ما يحتاج إليه، فاحتاج كل واحد إلى أن يعرف صاحبه ما في نفسه من الحاجات»<sup>(2)</sup>.

- كما تحدّثوا في كثير من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية التي لها ارتباط كبيرٌ بالدلالة، وحاول كثير منهم وضع تعريفات لكثير من المصطلحات اللغوية كاللفظ والاسم والحرف... كما اعتنوا بالدلالة الكاملة للوصول إلى الحكم الشرعي ولم يقصروا هدفهم على نطاق المعاني اللغوية للكلمات منفصلة عن سياقها العام - شأن كثير من الباحثين - بل ربطوا تلك المعاني بكل ما يحيط بها من ظروف تساعد على إبراز المعنى الدلالي الكامل، ومن هنا ارتبط الدرس الأصولي بنظرية السياق وظهرت خيوط هذه النظرية في كثير من البحوث الأصولية.

وقد كان أول من أشار إلى السياق من الأصوليين "الشافعي" أن الذي يعدُّ أول من أَلّف في الأصول في معرض كلام له في الرسالة "حول اللسان العربي": «... إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامّاً ظاهرّاً يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعامّاً ظاهرّاً يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعامّاً ظاهرّاً يراد به الخاص، وظاهرًا يعرف في سياقه أنّه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره»<sup>(3)</sup>.

(1) \_ ينظر: فخر الدين الرّازي: المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فيّاض العدواني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - ط2 (1412هـ - 1992م) ج1، ص193.

(2) \_ المصدر نفسه، ج1، ص193.

(3) \_ الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده، مصر، ط1 (1357هـ - 1938م)، ص51-52.



## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

ويواصل "الشافعي" في توصيف لنسق التواصل اللغوي عند العرب، فيشير إلى قضية مهمة من قضايا السياق هي "سياق النص" أو السياق اللغوي « حين يشير إلى مفهومه وإن لم يصرح به في قوله: «وتبتدئ (أي العرب) الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيها عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله»<sup>(1)</sup>.

وهذا الإدراك المبكر لفكرة السياق عند الشافعي يعني أن علم الأصول كان يعدّ السياق قيمة مرجعية لفهم النص، الأمر الذي يحتّم عليه تتبّع مظاهر هذه المرجعية والكشف عن أهميتها عند الأصوليين.

كما أشار الغزالي إلى طريق فهم المراد من خطاب الشارع بعد أن قرّر تقد المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة بقوله: « ثم إن كان (الخطاب) نصّاً لا يحتمل كفى معرفة اللغة، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ »<sup>(2)</sup>.

وهذه القرينة عنده واحد من ثلاثة<sup>(3)</sup>:

1/ إما لفظ مكشوف كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(4)</sup>. والحق هو العشر.

2/ وإما إحالة على دليل العقل: مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(5)</sup>.

3/ وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بإدراكها المشاهد لها فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن من ذلك الجنس أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً يفهم المراد أو توجب ظناً...».

و يؤكد الشاطبي أهمية للسياق بقوله: « المسافات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان والذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام

(1) \_ الشافعي، الرسالة، ص52.

(2) \_ أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان-ط1(1431هـ-2010م)، ج2، ص22.

(3) \_ الغزالي، المستصفى، ج1، ص339-340.

(4) \_ سورة: الأنعام، الآية: 141.

(5) \_ سورة: الزمر، الآية: 67.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

وآخره بحسب القضية، وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها ولا في آخرها دون أولها فإن القضية وإن اشتملت على جمل بعضها متعلق ببعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن ردّ آخر الكلام على أوله وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاختصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإن صحّ له الظاهر على العربية رجع إلى نفس الكلام... وقد يعينه على هذا القصد النظر في أسباب التنزيل فإنها تبين كثيرا من المواضع التي يختلف في مغزاها على الناظر<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من هذا القول أنه يحوي إشارة إلى أن الفهم يختلف باعتبارات متعددة يمكن إجمالها كالاتي:

1/ الفهم من خلال النص باعتباره لغة، فلا محيص من ردّ آخر الكلام على أوله وأوله على آخره، وهي قضية أشار إليها الشافعي - كما أشرت سابقا-.

2/ إن هناك نوعين من الفهم بحسب السياق وما يقتضيه بالنظر أولا إلى ما يسمى "بفهم المستمع"، الذي يتسم بفهم إضافي أو نسبي قد يوافق المتكلم وقد لا يوافقه.

3/ أما النوع الآخر من الفهم بحسب السياق وهو بحسب مقصود المتكلم وهو عند الأصوليين غاية البحث الأصولي، لأن مقصود المتكلم هو غرض التشريع، أو هو الحكم الذي يسعى إلى الوصول إليه البحث الأصولي.

أما من الناحية التطبيقية فيمكن أن نجمل أسس النظرية عند الأصوليين بإيجاز فيما يأتي:

4/ عنايتهم بـ "الدلالة" التي هي واحدة من الأسس التي تقوم عليها النظرية السياقية، إذ قام الأصوليون بتقسيم الدلالة باعتبارات عدة إلى أقسام متعددة، فبالنظر إلى المتكلم والسامع تنقسم الدلالة إلى حقيقية وهي ما يقصده المتكلم بالأحداث اللغوية، ودلالة إضافية وهي ما يفهمه السامع أو المخاطب، وباعتبار المعنى الموضوع له اللفظ تنقسم الدلالة إلى دلالة المطابقة ودلالة التعيين ودلالة الالتزام، وباعتبار شمول اللفظ لأفراده، فهناك العام والخاص والمشارك، والخاص يشمل المطلق والمقيّد كما

(1) \_ أبو إسحاق الشافعي، الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1 (1417هـ-1997م)، ج4، ص666.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

يشمل الأمر والنهي، أما بالنظر إلى الاستعمال وشيوعه وتغير المعنى من زمن إلى زمن، أو من بيئة إلى بيئة فهناك الحقيقة والمجاز، ومن حيث الوضوح والخفاء فهناك الواضح والغامض، والغامض ينقسم إلى مشابه ومشكل ومجمل وخفي، والواضح ينقسم إلى واضح ونص ومفسر ومحكم، ومن حيث طرق الدلالة فهناك دلالة بعبارة النص وبإشارته وبفحواه وباقتضائه.<sup>(1)</sup>

ونستطيع أن نخرج من قراءة هذا النصّ بنتيجتين:

الأولى: الاعتبارات التي قسمت عليها الدلالة وهي:

- 1/ اعتبار المتكلم والسامع (وهي من العناصر الأساسية في النظرية السياقية بوجه عام).
- 2/ اعتبار كمال المعنى مطابقة وتضمنا والتزاما.
- 3/ اعتبار الشمول والحصص.
- 4/ اعتبار الاستعمال.
- 5/ اعتبار الوضوح والخفاء.

الثانية: مبدأ الاحتمال وعدمه في الدليل اللغوي، والقول باحتمالية الدليل اقتضى من الأصوليين العناية بالسياق عناية واضحة على مستوى الإشارات النظرية، وعلى مستوى التناول التطبيقي للأدلة المحتملة من عام ومطلق، وأمر ونهي ومجاز... الخ.

- إذا كان السياق اللغوي بمعناه العام لا يقتصر على الجملة أو العبارة بل يتعدى ذلك إلى الفقرة كاملة أو الكتاب كله، فإن الأصوليين اهتموا إلى ذلك أيضا، ويظهر ذلك عند تفسير الإمام الشافعي لكلمة "الإحصان" في مظاهرها بمعانٍ مختلفة مستندا في ذلك على السياق اللغوي<sup>(2)</sup>.

- لا يقتصر حديثهم في البحث عن الدلالة على المعنى المعجمي للكلمة بل كثيرا ما استندوا إلى ما يسميه المحدثون بالسياق الاجتماعي والثقافي والظروف التي تحيط بالحدث الكلامي بداية<sup>(3)</sup>. كما أكد الشاطبي هذا المعنى وهو بصدد الحديث عن دلالة العموم إن قصد الاستغراق: «يعلم بعلم ضروري

(1) \_ ينظر: طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، دار الجميل للنشر والتوزيع، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1(2001م)، ص12\_15.

(2) \_ ينظر: الشافعي، الرسالة، ص135-137.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص51-52. وينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، تح: هاني الحاج، دار التوفيقية للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، مج4، ص9-10.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

يحصل على قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة من عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس، ولا ضبطها بوصف بل هي كالقرائن التي بها خجل الخجل ووجل الوجل وجبن الجبان، ويعلم قصد المتكلم إذ قال: «السلام عليكم» أنه يريد التحية أو الاستهزاء واللّهو...»<sup>(1)</sup>.

غير أن الغزالي قد اعتمد على جملة القرائن المستوحاة من السياق ليدل على أن ظاهر اللفظ هو الأقوى يقول: «إلا أن جملة من القرائن عضدت الظاهر وجعلته أقوى في النفس من التأويل...»<sup>(2)</sup>.

- حديث الأصوليين عما يسمى بفحوى الخطاب والقصد، وعرف الاستعمال فيه ذلك حديث عن سياق الحال أو السياق الاجتماعي، إذ فحوى الخطاب عندهم الوصول إلى الدلالة اللفظية لا من حيث صيغة اللفظ، بل من حيث فحواه وإشارته، كذلك كانوا يتجهون إلى ضرورة الاستعانة بالسياقين اللفظي والحالي أو ما تسميه نظرية السياق بالموقف الكلامي بجميع عناصره.

يقول طاهر حمودة: « ويبلغ الاعتماد على السياق بمعناه الواسع مدى كبيراً في بحث الأصوليين بطرق الدلالة، لا سيما ما يسمى بفحوى الخطاب أو مفهوم الموافقة حيث يفهم من العبارات معاني أكثر مما يدل عليه ظواهر ألفاظها، وإعمال هذا المفهوم منوط عند الأصوليين بالسياق، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٌ﴾<sup>(3)</sup>. يفهم منه النهي عن كافة أنواع الأذى بالنسبة للوالدين وليس النهي عن قول "أف" فقط، والذي يبيّن ذلك هو سياق الآيات التي تأمر بالإحسان إلى الوالدين ومخاطبتهما بالقول الكريم، وتنهى عن انتهارهما وإيذائهما... هذه العبارة نفسها هي سياق آخر قد لا يفهم منها أكثر مما تدلّ عليه ألفاظها إذ يمكن أن لا يفهم منها نهي عن أي نوع من الأذى»<sup>(4)</sup>.

- أما القصد وعرف الاستعمال فهو من قبيل السياق الاجتماعي، فكثيراً ما نجدهم يعولون عليه في إبراز المعنى الدلالي، وذلك واضح في حديثهم حول ما يسمى بالحقيقة العرفية إذ يقصدون بها الدلالة الاجتماعية التي تعارف عليها المجتمع.

(1) \_ الغزالي، المستصفى، ج2، ص115-116.

(2) \_ المصدر نفسه، ج2، ص195.

(3) \_ سورة: الإسراء، الآية: 23.

(4) \_ طاهر حمودة، دراسة في المعنى عند الأصوليين، ص299.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

يقول الأمدي حين عرّف تقسيم الاسم إلى حقيقة ومجاز: « وأما في اصطلاح الأصوليين فاعلم أن الأسماء الحقيقية التي يطلقها الأصوليون على لغوية وشرعية، واللغوية تنقسم إلى وضعية وعرفية... وأما الحقيقة العرفية اللغوية فهي اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي<sup>(1)</sup>.

ومن هنا كان العرف أو العادة واحدة من القرائن غير اللفظية لتخصيص العام.

كما لاحظوا ما يسمى بالتطور الدلالي للكلمة انطلاقاً من قضية مهمة وهي قضية وضعية اللغة وعرفيتها، ومن ثم أدركوا عنصرًا أساسياً من عناصر السياق، من خلال تتبعهم للتطور الاجتماعي الذي يصيب الأمة، وضرورة الوقوف على مراحل هذا التطور تمهيداً للتحليل الأصيل للنص بما يبيّن قدرات اللغة وإمكاناتها وتعبيرها عن الفكر مهما اختلفت ألوانه وأشكاله واتجاهاته، وما استقر عليه اللفظ في بيئة المتكلمين باللغة العربية واصطلاح عليه بينهما حتى يمكن تحديد الحكم المراد فهمه وطريقة تطبيقه<sup>(2)</sup>.

- أما قصد المتكلم وهو عنصر له أهميته من عناصر السياق، إذ المتكلم واحد من العناصر الأساسية للسياق الاجتماعي، فقد كان له نصيب كبير في الدراسة الأصولية، فلا يمكن الوقوف على الدلالة الكاملة للفظ دون الأخذ في الاعتبار قصد المتكلم أو الشارع، وهذا ما نصّ عليه الأمدي والشاطبي في الموافقات<sup>(3)</sup>.

هكذا جاء حديث الأصوليين عن السياق، بكل جوانبه من منطلق البحث عن الدلالة - أساس البحث الأصولي -، وصولاً إلى الحكم الشرعي الذي تستقيم معه الحياة الاجتماعية؛ ومن ثم فقد عرضوا للكلمة على مستوى اللفظ المفرد، وعلى مستوى التركيب الذي هو أساس السياق اللغوي، آخذين في الاعتبار كثيراً من الجوانب التي تستين بها الدلالة، كالعموم والخصوص والحقيقة والمجاز، والمناسبة وقصد الشارع واجتماعية اللغة، فجمعوا بذلك جلّ عناصر النظرية السياقية التي ينادي بها المحدثون.

يقول طاهر حمودة: «... يبدو واضحاً في الدرس الأصولي بعامة إدراكهم للسياق بشقيه اللغوي والاجتماعي واعتمادهم عليه في الفهم والاستنباط، وتصوّره الدقيق لعناصره المختلفة التي تشمل الموقف

(1) ينظر: الأمدي، الإحكام، ج1، ص46.

(2) أحمد السيد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط(1996م)، ص62.

(3) ينظر: الأمدي، المصدر السابق، ج1، ص39-40. والشاطبي، الموافقات، مج2، ص07 وما بعدها.

## الفصل الأول..... مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي

الكلامي بأسره، وهم في ذلك يتفقون في الجوهر مع نظرية السياق بل إن فريقا من الأصوليين يكادون يشبهون غلاة السياقيين المحدثين»<sup>(1)</sup>.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) \_ طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص 233.

الفصل الثاني:  
أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي  
الأنرلسي:

من المعلوم من الناحية المنهجية أنه لا يمكن بحال أن نوصّل لأي علم أو فكر ما منفصلاً عن سياقه التاريخي والأيدولوجي والثقافي والاجتماعي وحتى الطبيعي له، إذ تسهم هذه العناصر مجتمعة في تشكيل هذا الفكر تشكيلاً يتوافق وإياها، ويستمدّ منها خصائصه ومميزاته، لذلك فقد طبع الفكر النحوي الأندلسي بطابع خاص تبعاً للحال السائدة في هذا القطب الآخر من أقطاب الفكر اللغوي العربي، ولقد أسهمت عدة عناصر ومؤثرات سياقية في تكوينه، أولها: تأثير المذهبيين البصري والكوفي النحويين كرافد أول من روافد الفكر النحوي العربي، وثانيها: اشتغال الأندلسيين بالعلوم العقلية ومدى تأثير ذلك على فكرهم النحوي في نظرهم إلى الأصول والفروع النحوية، وثالثها: تأثير المذهب الفقهي الظاهري كسياق إيديولوجي ذاع صيته في الأندلس، وأسهم بشكل كبير في تشكيل الفكر الأندلسي عامة والنحوي بشكل خاص، وأما رابع هذه المؤثرات فيتمثل في: النزعة التعليمية لنحاة الأندلس وميلهم إلى التيسير والتسهيل، مستمدين ذلك من طبيعة البيئة الأندلسية وإفرازاتها. وسأتمثل لكل هذه العناصر والمؤثرات السياقية ببعض أعلام النحو بحسب الطابع الغالب عليهم، لرصد التنوع الموجود على مستوى المذهب النحوي الواحد. هذا التنوع والاختلاف خاضع لا محالة لسياق معيّن.

وقبل الخوض في ذلك ينبغي التعرّف على البدايات الأولى للنشاط النحوي في الأندلس إلى أن صار نحواً ناضجاً ومستقلاً، بشكل موجز من باب التأميل لا التفصيل.

### – النشاط النحوي في الأندلس:

انشغل الفاتحون العرب في أول أمرهم بنشر الإسلام وغرس مبادئه في نفوس الناس، ولذا فإن اهتمامهم بالعلوم والفنون قد تأخر نسبياً، أضف إلى ذلك فإن الداخلين إلى الأندلس منهم في بداية الفتح لم يكونوا من ذوي الثقافات العليا، فقد كان معظمهم من الجند والبربر، ولم يكن اهتمامهم بالعلوم قد بدأ إلا بعد أن هدأت الأوضاع، وقدم من المشرق مهاجرون جدد كان فيهم العلماء والفنانون، وقد كان الفاتحون الأوائل متعصّبين لدينهم حائفين عليه في بيعته الجديدة، فكانوا يرون ألا علم إلا ما جاء في القرآن والسنة، لذلك فقد حالوا دون انتشار العلوم العقلية، وعلى رأسها الفلسفة، يقول ابن خلدون: «إنه لما فتحت أرض فارس- وكان أهلها يشتغلون بالفلسفة- وجدوا فيها كتباً كثيرة، كتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب ليستأذنه في شأها وتلقينها للمسلمين، فكتب إليه عمر أن



## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

اطرحوها في الماء فإن يكن فيها هدى فقد هدانا الله بأهدى منه...»<sup>(1)</sup>، وهكذا طرح الأندلسيون علوم الفلسفة وغيرها من العلوم العقلية الأخرى في بداية عهدهم، وركزوا على تعليم الناس العلوم الدينية من قرآن وحديث وسير وفقه، يقول شوقي ضيف: «لا تكاد تمضي في عصر بني أمية بالأندلس (138-422هـ) حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص والأشعار، يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن، وسلامة لغته وتلاوته، بذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات ويعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها، كما يسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية»<sup>(2)</sup>.

ومن أجل ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهوري هؤلاء المؤدبين يعنون بالتأليف في القراءات يتقدمهم أبو موسى الهواري وهو كما يقول الزبيدي: «أول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل (138-182هـ) فلقى مالكا ونظراء من الأئمة ولقي الأصمعي وأبا زيد ونظرائهما، وداخل الأعراب في محالها: وله كتاب في القراءات»<sup>(3)</sup>.

وكان يعاصره: «الغازي بن قيس، الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل مثله إلى المشرق وأخذ عن مالك الفقه وعن نافع بن أبي نعيم مقرر أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم، وأقرأ بها في قرطبة، ولقي الأصمعي ونظراءه»<sup>(4)</sup>.

وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي هو "جودي بن عثمان المورودي" (ت198هـ)<sup>(5)</sup>، الذي رحل إلى المشرق وتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف في النحو على مذهبهم، وظل يدرس النحو الكوفي لطلابه حتى توفي، وبعده ظهر "مفرج بن مالك" المعروف بالبغل الذي وضع شرحا على كتاب الكسائي<sup>(6)</sup>، وبعده جاء "أبوبكر بن خاطب

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 249-250.

(2) شوق ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص 288.

(3) أبو بكر الحسن الزبيدي، طبقات النحويين اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، ص 253.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 253-254.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 256-257.

(6) وينظر ترجمته في: المصدر نفسه، ص273، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، ج2، ص296.

المكفوف" الذي وضع كتابا في النحو على مذهب الكوفيين<sup>(1)</sup>.

مما تقدّم يتّضح أن دراسة النحو في الأندلس قد بدأت على المذهب الكوفي، وظلّت على مدارسته قرابة قرن من الزمن، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث وجدنا "الأفشنيق" محمد بن موسى بن هاشم المتوفي سنة (307هـ) يرحل إلى المشرق ويلتقي بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب "سيبويه" رواية، ويقرئه بقرطبة لطلّابه، ثم أخذه عنه جمع من المؤدّبين والمعلّمين، وأخذوا في مدارسته وتدرّيسه.

ثم يرحل إلى المشرق محمد بن يحيى المهلي الرّياحي الجيّاني<sup>(2)</sup>، المتوفى سنة (358هـ)، ليلتقي بمصر أبا جعفر النّحاس، ويأخذ عنه كتاب "سيبويه" رواية، وعاد إلى قرطبة يُقرئه لطلّابه، شارحا له ومفسرا تفسيراً مبيناً، تسعفه دقة نظره، ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات، والغوص على العلل نظراً لما تفقه من الفلسفة والمنطق وعلم الكلام قبلاً<sup>(3)</sup>.

كما قدم من بغداد إلى الأندلس "أبو علي القالي" (ت356هـ) سنة 330هـ، وحمل إليها معه ذخائر اللغة والشعر والنحو، وكان من أهم ما حمله معه كتاب "سيبويه" الذي أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، وكان ينجح إلى المذهب البصري، وينافح عنه مناظراً ومجادلاً<sup>(4)</sup>.

ثم خلفه هو والرّياحي جيل من التلاميذ مضى يعكف على مدارسة كتاب سيبويه، وكتب غيره من البصريين والكوفيين، من أهمهم ابن القوطيّة (ت367هـ) -تلميذ القالي-، ومحمد بن الحسن الزبيدي (379هـ) تلميذ القالي أيضاً، وصاحب طبقات النحويين واللغويين، وله مصنف في النحو سمّاه "الواضح"، وأبو عبد الله بن عاصر العاصمي (ت372هـ) تلميذ الرّياحي، وكان لا يقلّ عن أصحاب

(1) ينظر: صلاح رّواي، النحو العربي - نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله - دار غريب، القاهرة، دط، 2003م، ص 676.

(2) يقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ نحو الأندلس: «لم يكن عند مؤدّبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم (بالعربية) حتى ورد محمد بن يحيى عليهم،....» ينظر: الطبقات، ص 335. ويقول عنه القفطي: «لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبة) أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلّمون طريقة، واعتمدوا ما سنّه من ذلك». ينظر: جمال الدين أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 (1406هـ - 1986م)، ج3، ص 229. وجلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 262.

(3) ينظر: صلاح رّواي، النحو العربي - نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله - ص 677.

(4) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 290. وصلاح رّواي، المرجع نفسه، ص 677.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

المربد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية، وأحمد بن أبان (ت 382هـ)، كما يلقانا في أوائل عصر ملوك الطوائف نحاة مختلفون أمثال: ابن الإفيلي (ت 441) وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم كتاب سيبويه رواية عن العاصمي تلميذ الرّياحي، وأشهر منه ابن سيده الضير (ت 458هـ)، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني "المخصّص"، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة، ويعلن ذلك في أوائل كتابه: «ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التعبير والممدود والمقصور والتأنيث والتذكير وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا وما يبذل من حروف الجر بعضها مكان بعض»<sup>(1)</sup>.

ويصرّح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية - كثيرة يقول: «أما ما نثرث عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبو علي الفارسي: الجليات، والبغداديات والأهوازيات والتذكرة والحجة والأغفال والإيضاح... وكتب أبي الفتح عثمان بن جني كالمعرب، والتمام وشرحه لشعر المتنبي والخصائص وسر الصناعة والمتعاقب»<sup>(2)</sup>.

وفي ذلك دلالة بينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي، ويكون بذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمّقوا في مصنّفاته على مر العصور وتعمّقوا في اتجاهاته<sup>(3)</sup>.

ومن هنا نخلص إلى أن هذا التقييم الذي ارتضاه بعض الباحثين هو تقسيم بحسب المذهب النحوي المعتمد، فاعتبر أن الدرس النحوي قد استمر كوفيا حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ثم بصريا كوفيا أوائل القرن الخامس الهجري، ثم بغداديا خلال القرن الخامس الهجري ثم استقل مذهبها منفردا بعد ذلك<sup>(4)</sup>.

وهناك من قسّم النحو الأندلسي إلى مرحلتين: مرحلة التلمذة والتقليد: وقد امتدت حتى نهاية القرن الرابع الهجري وجزء من القرن الخامس، وامتدت المرحلة الثانية وهي مرحلة النضج والاستقلال حتى

(1) ينظر: أبو الحسن بن سيده، المخصّص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، مقدمة الجزء الأول، ص 10.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 13.

(3) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 292.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 288-292.

نخاية الحكم الإسلامي بالأندلس سنة (891هـ)<sup>(1)</sup>.

وقسم آخرون تطور الدرس النحوي في الأندلس إلى مراحل ثلاث: المرحلة الأولى وهي مرحلة التكوّن والبناء، وتمتد من فتح الأندلس (سنة 92هـ) إلى نهاية القرن الثالث الهجري، أما المرحلة الثانية فهي: مرحلة الشباب والنضج وتشمل القرن الرابع الهجري، وتمتاز بازدياد العناية بالدرس اللغوي والنحوي بشكل كبير، وأما المرحلة الثالثة فهي: مرحلة الكهولة والاستقلال، وتبدأ بانتهاء القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس الهجري تقريبا، وتنتهي بنهاية الحكم الإسلامي في الأندلس وسقوط غرناطة في أيدي الإفرنج سنة (891هـ-1492م)<sup>(2)</sup>، وخلال هذه المرحلة نضج الدرس اللغوي والنحوي واكتمل وبرزت شخصية الباحث الأندلسي فيه أكبر، ونهج الأندلسيون لأنفسهم منهجا متميزا في النحو.<sup>(3)</sup> وهذه المرحلة الأخيرة هي التي ستنصب عنايتنا بها في هذه الدراسة لأنها المرحلة التي اكتمل فيها العقل الأندلسي، وتميز عن غيره بخروجه من مرحلة التقليد إلى مرحلة النضج.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية عبر عصور تطور النحو الأندلسي، وهو أن الدرس اللغوي والنحوي في الأندلس لم ينفصل عن الدرس الديني خاصة والأدبي، وذلك على مر العصور، خاصة في العهود الأولى، أي إنّ الغاية من دراسة اللغة والنحو هي خدمة الدرس الديني في الأندلس خوفا منهم على ضياعه في بيئة غريبة لذلك نجد نخاة الأندلس يستشهدون بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أكثر من احتجاجهم بالشعر وكلام العرب، وهذا ما جعل علماء الأندلس علماء موسوعيين، فالنحوي لغوي وأديب وفقه وفيلسوف كذلك. وذلك السبب جعل الزيدي يجمع في طبقاته بين اللغويين والنحويين الأندلسيين، ولم يقسمهم إلى نحويين ولغويين كما فعل مع علماء البصرة والكوفة<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> \_ ينظر: ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1769م، ص 09.

<sup>(2)</sup> \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 09.

<sup>(3)</sup> \_ محيي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهي، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م، ص 11- ص 18.

<sup>(4)</sup> \_ إذ عنوان بقوله: «الطبقة الأولى من اللغويين والنحويين من أهل الأندلس»، ص 253.

المبحث الأول: أثر المذهب البصري والكوفي التحويين في النحو الأندلسي، وهل للأندلس مذهب نحوي مستقل؟-

حتى يتسنى لنا أن نحكم على وجود مذهب نحوي أندلسي مستقل له مميزاته وخصائصه، ينبغي الإشارة إلى الكيفية التي أفاد بها من الدرس البصري والكوفي وكيف كانت اختياراته لتأسيس فكر نحوي مختلف عنهما، وهما يمثلان عنصرين سياقيين، يمثلان السياق الثقافي الذي استمد منه هذا الفكر النحوي المتأخر تحصيلاً وتأصيلاً.

### 1 - أثر المذهب البصري:

لقد تأخر دخول كتاب سيبويه إلى الأندلس - كما أشرت سابقاً - مقارنة بكتاب الكسائي، إلا إن أهل الأندلس قد عنوا عناية فائقة به واغترفوا من معينه، وبالتالي كان لهم أثر كبير في النحو الأندلسي، ولا أدل على ذلك من هذا الاهتمام الفائق بالكتاب، فقد اشتهر جماعة من النحويين بحفظه، ومن أقدم ما وقفنا عليه ممن حفظوا كتاب سيبويه: هو حمدون النحوي المتوفى بين المائتين، وفي القرن الثالث كان من أشهر حفاظه الأفشين القرطبي (ت 307هـ)، فقد أخذه عن "أبي جعفر الدينوري رواية"<sup>(1)</sup>.

ولمنزلة الكتاب لسيبويه في نفوس الأندلسيين قرروا: أن من لم يقرأ هذا الكتاب فهو لا يعرف شيئاً، وقد عابوا على أحمد بن عبد النور (ت 702هـ) أنه لا يقرأ كتاب سيبويه، وكيف لا يعنى الأندلسيون بالكتاب وهو قرآن النحو كما سماه القدماء؟<sup>(2)</sup>.

فقد استطاع سيبويه أن يوفق في تسجيل أصول النحو وقواعده تسجيلاً تاماً في كتابه، كما أنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا وأتقنها فقهاً وعلماً وتحليلاً<sup>(3)</sup>.

ولأهمية هذا الكتاب العظيم اعتنى به العلماء بعد سيبويه، فدرسوه وشرحوه ومنهم علماء الأندلس، الذين لم يدخروا جهداً لدراسة هذا الكتاب وشرحه لطلاب العلم من مختلف الأعمار

(1) - مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، مصر، ط1، ج2، ص 282.

(2) - ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط3، (1430هـ-2009م)، ص 73.

(3) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 06.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

والفئات، وبسبب هذه العناية الفائقة بالكتاب جعل بعض الدراسين يعتقدون أن ذلك كان عاملاً في إضعاف العناية بالنحو الكوفي، وبخاصة "كتاب الكسائي" مع أنه الأسبق لأنهم وجدوا فيه ضالتهم النحوية العظيمة، لا ينافسه في ذلك إلا كتاب "الجملة" للزجاجي، على الرغم من أنه دخل الأندلس بعده كتب كثيرة كالمقتضب للمبرد، والإيضاح لأبي علي الفارسي، والخصائص لابن جني، وكل هذا كان نابعاً من الشهرة العظيمة للكتاب في المشرق، وانتقال تلك الشهرة إلى الأندلس، وقد تحدّث السيوطي عن هذه الشهرة والاهتمام فقال: «إن أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت 708هـ) عندما خرج من مالقة»<sup>(\*)</sup>، ترك هناك من طلبته أربعة يقرؤون كتاب سيويه»<sup>(1)</sup>.

كل هذا الاهتمام بكتاب سيويه وبالنحو البصري بشكل عام جعل النحو الأندلسي يُطبع بطابع بصري وإن كان متأخراً - كما تذكر جلّ المصادر -<sup>(2)</sup>.

### - أثر المذهب البصري في أصول النحو الأندلسي:

أ/ السماع: يعني بالسماع ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت<sup>(3)</sup>.

فأما القرآن الكريم فقد استدلّ به علماء النحو في إثبات قواعدهم، بل وحتى ما شدّ من القراءات، يقول السيوطي في هذا المقام أيضاً: «فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد...»<sup>(4)</sup>.

(\*) مالقة: مدينة بالأندلس، هي على ساحل بحر الحجاز المعروف بالزقاق، وقد نسب إليها جماعة من أهل العلم. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، دط، (1397هـ-1977م)، ج 05، ص 43.

(1) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 292.

(2) ينظر: فادي صقر أحمد عصبية، جهود نخبة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2006م، ص 15.

(3) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط 1، (1310هـ)، ص 17.

(4) المصدر نفسه، ص 17.

ولا يتسع المقام لمناقشة الآراء حول جواز الاحتجاج بالقراءات الشاذة عند النحويين لأن الحديث عنها ليس هو موضع اهتمامنا.

وكذلك بالنسبة للحديث النبوي الشريف، فلم يعتن به نحاة المشرق عناية واسعة، لأسباب كثيرة أرجعها أغلب الدراسات إلى جواز الرواية بالمعنى، وكذلك تفتّشي اللحن فيما روي من أحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب<sup>(1)</sup>.

أما كلام العرب من شعر ونثر فقد نظر إليه من جوانب عدة، وهو ما يصحّ أن نسمّيه بالاعتبار المكاني والزمني، فقد قسم الشعراء إلى جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين ومحدثين، وتذكر أكثر المصادر أن الكوفة كانت أكثر عناية بأمر السماع، ومرّد ذلك أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن وخرج منها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين، كما ازدهرت كذلك في الكوفة رواية الأشعار، والأخبار، فكانوا أعلم بالشعر من أهل البصرة<sup>(2)</sup>، فكانوا يسمعون عن الأعراب الموثوق بهم، ولم يقتصروا على ذلك، بل أخذوا بمختلف البيئات اللغوية واللهجات التي تثبت عندهم سلامة وفصاحة عريبتها.

ونقل صاحب معجم الأدباء عن أبي زيد «قدم علينا الكسائي البصرة فلقني عيسى بن عمرو الخليل وغيرهما وأخذ منهم نحو كثيراً، ثم صار إلى بغداد فلقني أعراب الحطمية، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله»<sup>(3)</sup>.

أما أهل البصرة فلا ينقلون عنهم، ولا يروون، لعدم وثوقهم بهم وفي ذلك يقول السيرافي: «ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا» أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي<sup>(4)</sup>.

أما نحاة الأندلس فقد اهتموا بأمر السماع واستندوا إليه في كثير من المسائل، بوصفه جزءاً أصيلاً من الأصول النحوية، وقد اشترطوا في الزاوي أن يكون ثقة، فإذا توافر فيه ذلك، كان ما جاء به حجّة

(1) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 20-21.

(2) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 387.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء-إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب-، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، (1993م)، ج 4، ص 1744.

(4) أبو سعيد السيرافي (368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط 1، (1374هـ-1955م)، ص 44-45.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفقه النحوي الأندلسي

قاطعة لا تردّ، والنحاة جميعهم اعتمدوا على المسموع بالرواية من اللغة الفصحى، وإن كُتِبَ لم نعرف لهم اتّصالا مباشرا بلغة الكلام الحيّة إلا ما كان من مشافهة أعراب القبائل من خلال المناظرات واللقاءات والدراسات ثم يحوّلون ما سمعوه إلى نص مكتوب.

وبالنظر إلى المصادر النحوية- نجد أن النحاة كانوا ينظرون في أمر الفصحى، وغير الفصحى بمعايير سياقية متمثلة في المعيار الزماني والمكاني والمعياري الاجتماعي، وكلها معايير مقامية للكلام وذلك على النحو الآتي:

**أولاً:** الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي: الذي يختار منه المسموع، وقد اختار النحاة اللغة الأدبية لأنها تبدو واحدة على ألسنة العرب، إضافة إلى أنها لغة القرآن والحديث والشعر، فإذا كان النحو نشأ للحفاظ على القرآن، فالأولى أن يستخرج من القرآن.

**ثانياً:** الانتقاء المكاني لعدد من القبائل في أواسط جزيرة العرب، وأفصح العرب: عليا هوزان وسفلى تميم<sup>(1)</sup>، ولكن النحاة تجاوزوا ذلك واختاروا قيساً وأسدًا وطيبًا وهذيل.

**ثالثاً:** الانتقاء الزماني لعصر يسمّى عصر الفصحاة، يجب فيه السماع من نصوصه والاستشهاد بها، لذا يسمّى عصر الاستشهاد.

من خلال هذا السرد يتضح لنا أن السماع موزع بين القرآن، والحديث، وكلام العرب من شعر ونثر، ولم يخرج نحاة الأندلس عما سار عليه الأقدمون في الاعتماد على المسموع من كلام العرب في أصولهم النحوية<sup>(2)</sup>.

فراهم يرجّحون كثيرا من الآراء لمجيئها من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر، كما نراهم يرجّحون رأيا لمجيئه في القرآن.

كما نجد نحاة الأندلس-أيضا- يقولون برأي دون غيره لوروده في كلام العرب، ويردّونه إذا لم يُسمع عنهم شاهد لذلك الرأي، كما فعل "ابن خروف" في إجازته ترخيم المستغاث مطلقا<sup>(3)</sup>، كما في

(1) \_ السيوطي، المزهري في علوم اللغة، تح: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط (1406هـ-1986م)، ج1، ص211.

(2) \_ ينظر: تمام حسان، الأصول- دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- عالم الكتب، القاهرة، دط (1420هـ-2000م)، ص88-89.

(3) \_ ينظر: ابن خروف الإشبيلي، شرح الجمل للزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، دط، (1419هـ)، ج2، ص745.



قول الشاعر:

تَمَّأني لِيُقْتُلني لُقَيْطُ أَعَام لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعْدِ<sup>(1)</sup>

فاستغاث بعامر من غير زيادة ورحمه.

أما ما رده لعدم السماع، فمنه ما رآه ابن مالك في عدم إجازته التوسّع في الظرف عندما يكون عامله متعديا لثلاث لقوله: «لم يُسمع من ذلك شيء في باب "أَعَلَمَ" فلا يحكم فيه بجوار ذلك المجاز لعدم سماع ما يترتب عليه»<sup>(2)</sup>.

ب/القياس:

المراد بالقياس القاعدة النحوية ومدى أطرافها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، وتقويم ما يشدّ من النصوص اللغوية عنها<sup>(3)</sup>.

وقد وصل القياس إلى كامل نضجه، وتمام قوّته على عهد الخليل وسيبويه، ثم تطور على يد ابن جني وأبي علي الفارسي في منتصف القرن الرابع الهجري، حتى إذا وصلنا إلى الأندلس وجدنا نحاتها جعلوا قواعدهم، وكل ما يجري على نسق هذه الأقيسة من كلام العرب السليم.

إن القدر القليل في الدراسات النحوية التي أسهم بها نحاة الأندلس لا يمنع من أن يكون لهم منهجا خاصًا يلتزمون به في آرائهم النحوية واتجاهاتهم، ذلك أن القياس عندهم أصل من أصولهم النحوية. ولو ألقينا نظرة على نحو المتأخرين من الأندلسيين، نجد أنهم لم يلزموا أنفسهم إلزامًا تامًا بالمذهب البصري في القياس ولا الكوفي، بل كانوا يأخذون ما يصحّ دليله، ومالم يصحّ لا يأخذون به.

فابن مالك الجبّاني (ت672هـ) بالأندلس قيل عنه في نفخ الطيب: «إنه عارف بدقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات»<sup>(4)</sup>.

(1) لم يعرف قائله، ونسبه سيبويه لابن شرح الكلاي. ينظر: الكتاب، ج2/238، وابن خروف، شرح الجمل، ج2، ص745.  
(2) ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، (1410هـ-1990م)، ج2، ص246.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1 (2006م)، ص27.

(4) أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط (1388هـ-1968م)، ج2، ص223-224.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

فقد ظهرت روحه الاستقلالية في كتبه ومذهبه وكان يأخذ من الاتجاه النحوي البصري في النحو ما يقوي دليله، ويرفض منه ما لم تؤيده الحجّة أو يدعّمه برهان، فابن مالك كان يراعي السهولة في أقيسته، ولم يتشدّد كما تشدّد البصريون، بل كان يحترم المسموع وقيس عليه، حتى لو كان بيتا واحداً، لأن رواة الشعر لم يتعمّقوا في معرفة لهجاتهم ولغاتهم حتى يردّوا ذلك المسموع»<sup>(1)</sup>.

فلم يفرّق ابن مالك بين المسموع القليل أو الكثير، بل كانت له آراؤه وأفكاره واستنباطاته، سيما وأن النحو لديه طبع بطابع تعليمي يميل إلى التيسير والسهولة، وذلك - في رأبي - مراعاة لدواعي سياقية متعلّقة بالسياق الزماني (التاريخي)، كون النحو الأندلسي متأخراً من الناحية الزمنية، وكذلك بالسياق الاجتماعي وذلك متعلّق بطبيعة المجتمع الأندلسي كونهم بعيدين عن اللغة الحيّة من جهة، ومن جهة أخرى كان النحو بالنسبة إليهم هو وسيلة من وسائل فهم القرآن الكريم، فكان الغرض ديني في الأصل. لذلك مال النحو لدى ابن مالك وغيره إلى التيسير، والتبسيط، والابتعاد عن الأقيسة المنطقية والأدلة العقلية.

أما أبو حيان الأندلسي فكان متأثراً بكتاب سيبويه في تكوين آرائه النحوية، ولم يخرج عن الكتاب إلا قليلاً، وتفسير هذا - عند بعض المؤرخين - هو أن أبا حيان وفد إلى مصر وهو على مذهب الظاهرية<sup>(2)</sup>.

ومعنى ذلك أن هذا المذهب له بصمات واضحة في اتجاهات أبي حيان النحوية. وسأنتظر إلى هذا المذهب وأثره في آراء الأندلسيين النحوية، فأبي حيان كان مقلّداً ومردّداً لآراء سيبويه، ومقتفٍ لآراء المتقدمين يتعصّب لهم، ويلتمس لهم الدليل والحجّة، ولكن هذا لا يعني أنه مقلّد من غير وعي ولا تفكير، فالذين ترجموا لأبي حيان وجدوا أن له نظرات فاحصة في النحو، تدلّ على أنه استوعب مسأله بطريقة تؤهله للمجادلة والمناقشة بطريقة المنطق والبرهان، كما أنه لا يلجأ إلى القياس إلا إذا كانت هناك أدلة وشواهد كثيرة تعضّده، بحيث تكون أساساً للقياس الذي تبنى عليه القواعد وتصحّح به المسائل، فكان لا يقيس على الشاذّ والنادر وفاقاً للبصريين حتى لا تلتبس الدلالات ولا تختلط الموضوعات<sup>(3)</sup>.

(1) \_ السيوطي، الاقتراح، ص 102.

(2) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، مقدمة ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م)، ج1، ص 18.

(3) \_ ينظر: خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385هـ-1966م)، ص 401.

كما أن أبا حيان لا يهتمّ بعلّة القياس، بل يهتمّ بالقياس من حيث هو، لأنّ القياس عنده ليس أمرًا عقليًا يعود إلى المنطق والتفكير، وإنما مرجع القياس هو كثرة الشواهد واتّساع السماع، فإذا كان القياس واجبًا بناءً على هذا ولم يُعمل به، فلا بد من معرفة بسبب المخالفة لهذا القياس.

أما ابن مضاء القرطبي فقد طالب بإلغاء القياس، وإن كان لم يصرّح بذلك قولاً في ثورته تلك... (1).

أما محمد عيد فيرى أنه يقبل القياس النحوي ويرفض القياس العقلي معتمداً في رأيه هذا على احترام النص اللغوي (2).

ومعنى هذا أنه أنكر قسمًا من الأقيسة التي لا يتوافر فيها ما يصحّ به القياس حيث قال: «إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع» (3).

### ج- التعليل:

التعليل يمثل عنصرًا أساسًا في الدرس النحوي عند العرب، فالكتاب لسيبويه في أغلبه مبني على التحليل، كما تذكر الروايات أن ابن أبي اسحاق الحضرمي هو أول من شرح العلل.

ثم أخذ التعليل يتطوّر حتى صار غاية من غايات الدرس النحوي وجعل النحاة يؤلّفون في العلل كما فعل الزجاجي في كتابه: «الإيضاح في علل النحو» مثلًا (4).

والتعليل ظاهرة اقتضاها البحث النحوي لبيان أسباب الحكم النحوي أو القاعدة النحوية، أو ما يشدّ عنها، ذلك أن منهج النحاة قام على استقراء اللغة لاستنباط الأحكام ووضع الأصول والفروع،

(1) ينظر: ابن مضاء القرطبي، مقدّمة الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 (1366هـ-1947م)، ص 37.

(2) محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، (1410هـ-1989م)، ص 99.

(3) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 156.

(4) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3 (1399هـ-1979م)، ص 64 وما بعدها.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

لكنهم لم يجدوا في تلك النصوص التي استقرؤوها عللاً لتلك الأحكام التي أتضحت لهم، لذا اجتهدوا في تعليل الظواهر والأحكام بما اعتقدوا أنه علة صحيحة.

وقد قال ابن جنيّ ذاكراً قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ): «إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، فهم يدركون مواطن الصّحة ومواطن اللّحن في كلامهم، إلا أنهم لم يتحدّثوا بتلك العلل على نحو ما وصل إلينا في الكتب النحوية، ومع ذلك ذكرت المصادر روايات تدلّ على تعليلهم شيء ما نطقوا به، فقد روى الأصمعي (ت 216هـ) عن أبي عمرو بن العلاء ت (154هـ) أنه قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلا لُغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم، أليس بصحيفة؟»<sup>(1)</sup>.

فقد حمل هذا الأعرابي لفظ كتاب على معنى الصحيفة وأثته لما بين الاثنين من وشائج معنوية.

وقد أكثر النحاة من التعليل وتفنّوا في وجوهه بعد أن أصبح الدرس النحوي حاجة ماسّة يسعى المتعلمون إلى تعلّمه، ولاشكّ في أن التعليم يعتمد الإيضاح، وبيان أسباب كل ظاهرة والإجابة عن استفسار كل متعلّم عما يشكل عليه، لذا كانت تلك العلل ترتبط بالقائلين بها من الشيوخ والعلماء، وهي وإن نُسبت أحياناً إلى مدرسة نحوية أو إجماع نحوي، إلا أنّها في حقيقة الأمر اجتهادات فردية قد تتلقّى القبول والاستحسان فتعمّم وتشيع، وقد لا يستسيغها الآخرون فتبقى لصيقة بقائلها<sup>(2)</sup>.

ولقد تميّز طابع التعليل - بادئ الأمر - عند الخليل وسيبويه بالرّسوخ والتوظيف الملحوظ المبني على خلفية مؤسّسة على تصوّر شامل للعلّة، لا يخلو بناؤها من الإحكام والانسجام المدقق الأهداف والغايات، وهي عندهم لم تجانب سمة البحث العلمي الأصيل، بملاحظة الظواهر اللغوية، فتصنيفها فاستظهار الضوابط الجامعة المطردة ثم صوغ القاعدة، وقد تميز - كما أسلفت الذكر - بطابع فطري، وأتسم كذلك بالسّمة العقلية التي عكست البيئة الثقافية العربية والإسلامية، ومناخ التوجه العقلي المعتمد من علماء الأصول في علمي الفقه وعلم الكلام.

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 249.

(2) ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان-الأردن، ط 1 (1427هـ-2006م) ص 102.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفقه النحوي الأندلسي

وتعدّ العلة من أركان القياس إلى جانب "الأصل والفرع والحكم" عند علماء الأصول، ومادام النحاة قد تأثروا بهم، فإنهم درسوا هذا الركن بتركيز ووضعوا لها شروطا على نحو ما قام به هؤلاء العلماء منها<sup>(1)</sup>:

1/- يعلّل النحويون للأحكام الإعرابية بعلة ظاهرة ولا يرضون بالرفع أو النصب وغيرهما ما لم تكن هناك علة ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة هو السبب لديهم في تقدير الحذف في الأساليب الإعرابية ففي قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(2)</sup>، فلما كانت العلة الظاهرة منعدمة في نصب "خيرا" قدروا لها فعلا محذوفا تقديره: "أنزل خيرا"، فإسناد هذه الأفعال هي العلة التي يجب أن تكون ظاهرة.

2/- المناسبة: فإذا كان علماء الأصول يشترطون أن تكون مناسبة بين الحكم والوصف الذي اعتبر علة، فالقتل علة الميراث.

3- التعدي: وهو أن تتعدى العلة، ولا تكون قاصرة على موضوع الحكم، فالسفر مثلا يرخّص فيه الإفطار والقضاء بأيام آخر، وهذا لا يصح أن يكون علة لعدم أداء الصلاة لأن الوصف مقصور على الموضوع، إلا أن ما استوفى شروط الوصف كالإسكار الذي هو وصف يتعدى ويوجد في أشياء كثيرة، فإن التحريم لا يظلّ مقصورا على شيء واحد بل يتعدى لكل الأشياء التي اشتملت شروط الإسكار. ولما كان تعدي العلة أساسا في القياس عقد له ابن جني بابا خاصا سماه «باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصح»<sup>(3)</sup>.

4- الطرد والعكس: وذلك بأن تكون العلة مطردة منعكسة، إن وجدت وجد معلولها وإن انتفت انتفى، فتحريم الخمر يُعلّل بالإسكار، وهو علة مطردة كلما وجد في شيء ترتب عليه التحريم، والنصاب في الزكاة كلما ملك وحال عليه الحول فهو علة وجوب الزكاة، وهي علة مطردة ولكنها تنعكس بانتفاء النصاب.

وكان اختلاف النحاة في ذلك تابعا لاختلاف علماء الأصول (أصول الفقه).

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار البيروتي، ط2، (1427هـ-2006م)، ص 113 وما بعدها.

(2) سورة: النحل، الآية: 30.

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص169.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

كما أن النحو تأثر أيضا بعلم الكلام<sup>(1)</sup>، ونعلم أن علم الكلام استمدّ أسس مدرسته في البحث والبرهنة من القرآن الكريم لاعتبارات منها<sup>(2)</sup>:

- 1- اشتغال القرآن الكريم على الجدل الديني كما هو مبثوث في مواضع كثيرة.
- 2- انتشار الإسلام في بيئة نضجت فيها المدارس الفلسفية وأحكمت فيها النظريات العقلية التي أخذ بعضهم فيها بآراء أفلاطون وأرسطو وغيرهما من السفسطائيين<sup>(3)</sup>، والرواقيين<sup>(4)</sup>، وغيرهم.
- 3- مستويات الإعجاز في القرآن الكريم لا تُتصور إلا موجّهة إلى قوم يدركون ويفقهون فإذا كانوا قد برعوا في اللغة فإنها وعاء الفكر.

4- جادل القرآن الفرق المختلفة للإسلام في مواضيع مختلفة كالحرية واختيار الإنسان وغيرها..

أما عن صلة النحو بالمنطق فلم يقدّم لنا التاريخ فيه دليلا ماديا على ذلك، لكن على الرغم من ذلك فإنه يصعب نفيه من المناخ العام السائد، و"التعليل" من الأدلة الواضحة على اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي، فإذا كان التعليل عنصراً مهماً أساسياً في المنهج الأرسطي فلأنه يرتبط بالمعرفة عموماً، ومعنى ذلك أن لكل شيء علّة، والعلّة تقتضي البرهان في المعرفة العلمية.

وخلاصة القول أن التعليل النحوي أصل أساسي من أصول البحث النحوي عند النحاة الأوائل لكنه تطوّر بعد الخليل وسيبويه، واتّصل بالتعليل الكلامي والفقهية، ثم بالتعليل الأرسطي إلى أن صار غاية من غايات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما بعده<sup>(5)</sup>.

### - موقف نحاة الأندلس من التعليل النحوي:

أخذت العلة النحوية تنمو وتتطور حتى استقرت على يد الخليل بن أحمد وسيبويه، والقواعد

(1) ينظر: مصطفى أحمد عبد العليم بحيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر، القاهرة، ط1، (1433هـ-2012م)، ص 27 وما بعدها، وص33، و ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 71 وما بعدها.

(3) السفسطة: هي القياس المركّب من الوهيمات، ويجيء في لفظ المغالطة، ويطلق على فرقة ينكرون الحسّنات والبدهيّات وغيرها، والحقائق عندهم كسراب، وليس لها ثبوت أصلا. ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 957.

(4) الرواقية تطلق على الفلسفة التي أنشأها "زينون" بمدينة أثينا اليونانية أوائل القرن الثالث قبل الميلاد، تمتاز بالزعة الإرادية التي تطرح "المثالية" وتجعلها صورا ذهنية مجردة. ينظر: عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مطبعة التأليف، القاهرة، دط (1464هـ-1940م)، ص 6-5.

(5) ينظر: مصطفى أحمد عبد العليم بحيت، المرجع السابق، ص 224.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

النحوية التي سجّلها الكتاب لسيبويه اعتمدت كل الاعتماد على التعليل، واستفحلت بعد ذلك العلة في الدراسات النحوية، وبدأت تتجه اتجاها فلسفيا منطقيا مما جعل الدراسة النحوية تتعمّد.

لهذا كانت اختلافات النحاة، فمنهم من كان مغرماً بالعلل مدافعاً عنها كابن جني، ومنهم من ألغاهما ونفر منها كابن مضاء القرطبي، وبوجه عام رفض نحاة القرن السابع الهجري في الأندلس التعليل حتى أنهم وصفوه بأنه هذيان في القول وخروج عن منهج التعليم<sup>(1)</sup>.

وسوف آخذ موقف بعض نحاة الأندلس من التعليل على سبيل الوصف، لكنني سأسلط الضوء على هذه القضية- في مبحث لاحق- بشيء من التحليل حين أعرض لعلاقة التعليل بنظرية السياق في نحو الأندلس، ومن هؤلاء النحاة ابن حزم الأندلسي مؤسس المذهب الظاهري في الفقه، إذ كان مذهبه قائما على إنكار التعليل في الأحكام الفقهية.

كما يقرر أن العلل النحوية كلها فاسدة انطلاقاً من مذهبه الظاهري في الفقه، فكله لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة- البتة-<sup>(2)</sup>، ويعلل لهذا المذهب في رفض التعليل بقوله: «وإنما الحق في ذلك أن هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها»<sup>(3)</sup>.

كما كان ابن حزم يرى أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد وفضول لا منفعة فيه، كما كان متشدداً في التمسك بالظاهر، ويرى أنه لا سبيل إلى نقل اللفظ عن موضعه الذي رتبّ للعبارة عنه، «جميع الدلائل تبطل نقل اللفظ عن موضعه في اللغة ولا دليل يصححه أصلاً»<sup>(4)</sup>.

أما ابن خروف (ت609هـ)<sup>(5)</sup>، فكان يأخذ بالعلل الأول التي لا بدّ للمتعمّل منها ويرفض العلل الثواني والثالث، وكان من الرافضين للمناقشات والجدل، متأثراً في ذلك بالمذهب الظاهري الذي كان سائداً في الأندلس آنذاك، فلم يعتد بالعلل كثيراً، وإن رفضه للعلل الثواني والثالث إنما أراد به تهذيب

(1) عبد القادر رحيم الهبتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ط2، (1993م)، ص 189.

(2) ينظر: ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام: "باب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتعليل"، ج6، ص 21-22.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص 22.

(4) ينظر: سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، (1389هـ-1969م)، ص 34.

(5) ينظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 302. وياقوت الحموي، معجم الأديباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب-، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1 (1993م)، ج5، ص 1969.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

النحو من تلك المناقشات المؤدية إلى تعقيد النحو أمام المتعلمين، ويدخلهم في متاهات تقف حجر عثرة أمام معرفتهم لذلك العلم<sup>(1)</sup>.

كما نرى أبا حيان الأندلسي (ت745هـ)<sup>(2)</sup>، يعدّ علم العربية من الوضعيات والوضعيات لا تحتاج إلى تعليل، استناداً إلى كونه ظاهري المذهب والمذهب الظاهري - كما هو معلوم - يتحرّج من السؤال عن شيء ووجد لم يجد؟».

وقد أشاد أبو حيان بابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثالث، وقرّر أن النحاة أفسدوا النحو العربي بكثرة التعليقات فقال: «ولم أرَ أحداً من المتقدمين نبّه عن أطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب "المشرق في النحو" فإنه طعن على المعلّين بالعلل السخيفة وردّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك...»<sup>(3)</sup>.

ونتيجة لذلك فقد نفر أبو حيان من التعليل، وكمثال على ذلك ؛ تعليقه على نص لابن مالك في تعليقه عدم دخول تاء التأنيث على الفعل المضارع وفعل الأمر، إذ يقول: «وعلّل المصنّف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع فقال: للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلي، والاستغناء عنها بقاء المضارعة نحو: تفعل، ولأنها ساكنة، فالمضارع يُسكن في الجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان»<sup>(4)</sup>.

وهذه التعاليل هي تعليل لخصوصيات وضعية فلا حاجة إليها»<sup>(5)</sup>.

وقد علّق أبو حيان على تعليقات كثيرة لا يرى فيها منفعة، يطول ذكرها في هذا المقام، والواضح أن موقف أبي حيان من التعليل في مسائل النحو أمر بيّن، ودليل ذلك اختصاره لكتابه "التذليل والتكميل في شرح التسهيل" في كتاب "ارتشاف الضرب" بهدف تجميع أحكام التسهيل عارية - إلا نادراً - من التعليل<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص302.

(2) ينظر ترجمته في: السيوطي، المصدر نفسه، ج1، ص280-285. والمقري، نفع الطيب، ج2، ص535.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، مكتبة أضواء السلف، دط، (1947م)، ص231.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص16.

(5) أبو حيان الأندلسي، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دط، ج1، ص69.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، مقدمة ارتشاف الضرب، ج1، ص04.



## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

وأما ابن مضاء القرطبي<sup>(1)</sup>، فقد جعل إنكاره للتعليل وغيره ثورة عليه وعلى نظرية العامل والقياس، ونادى بإسقاط المسائل النظرية وترك كل ما لا يفيد في النطق، وكان في اتجاهه هذا متأثراً بمذهب الظاهرية، وقد أثبت فريق من الباحثين المحدثين أن "ابن مضاء" كان متأثراً على نحو المشاركة، ومن أولئك نذكر: شوقي ضيف، أحمد أمين، وأمين السيد وخديجة الحديثي.

وقد تأرجح تقويم الباحثين لموقف ابن مضاء، بين من يرى أنه قام بخطوة كبيرة في تطور النحو العربي وتيسيره<sup>(2)</sup>، وبين من يرى بأنه إنما أراد الشهرة لا غير<sup>(3)</sup>.

وسوف أتناول هذه المسألة المتعلقة بثورة ابن مضاء على أصول النحو العربي، وأثر المذهب الظاهري في ذلك، وكذلك عند الحديث عن مسألة التعليل والسياق، وفي مباحث أخرى موائية.

وخلاصة الأمر فيما يتعلق بقضية التعليل وموقف نخاة الأندلس منها، بأن التعليل بدأ فطرياً سهلاً توخى إيضاح الحكم النحوي باستجلاء أسبابه وعلله المستنبطة من معانيه، وسياقه اللغوي والحالي، لذا جاءت تعليلاتهم واضحة قريبة المآخذ. فهي كما وصفتها خديجة الحديثي عند حديثها عن علل سيوييه أنه كان يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تتركب العلل عنده وليس في كتابه علة إلا وتبين حكماً أصلياً يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح، بحيث نفيده المعنى الصحيح الذي نقصده وليس فيه ما يسمّى عند المتأخرين بالعلل الثواني والثالث، ولا يسأل عن علة لما علله من الأحكام مما لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير، كما اشتهر بذلك وكثر عند المتأخرين حتى أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية، والأحكام الإعرابية ونحوها بعيدة عن فهم المتعلم والمعلم على السواء<sup>(4)</sup>.

ويرى أحد الباحثين أن ما لحق البحث في العلة من في كتب المتأخرين سببه الإغراق في خلط مباحث المنطق بمباحث اللغة واقتباس مصطلحاته والخوض في أفكاره، ومرزجها بالمعاني النحوية، إذ

(1) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النخاة، ص 151 وما بعدها.

(2) أحمد أمين، ظهر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، (2012م)، ج3، ص 540.

(3) ينظر: أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، (1383هـ-1964م)، ص 289.

(4) ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد- الأردن، ط3 (1422هـ-2001م)، ص 92-93.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

تشعبوا في البحث في العلل فذكروا مسالكها وبحثوا في قوادحها كما ذكروا أقسامها وأنواعها وشروطها وأوصافها<sup>(1)</sup>.

وأنا أعتقد أن ما دفع الأندلسيين إلى رفض هذه العلل وبعض الأقيسة هو ذلك التعقيد الذي أبعد الدرس النحوي عن أفهام المتعلمين، وعن روح اللغة وطبيعتها، وكذلك بالنظر إلى البيئة الأندلسية المختلفة، وواقعها اللغوي، والاجتماعي والأيدولوجي، كما سأشير في مباحث لاحقة.

### 2- أثر النحو الكوفي في النحو الأندلسي:

لقد اتفق أهل التراجم على أن كتاب الكسائي سبق إلى بيئة الأندلس غيره من المؤلفات النحوية، ومن ثم فإن النحو في الأندلس قد كان كوفي النزعة بسبب اشتهاار كتاب الكسائي أولاً، وعناية أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما جاء "الأفشنيق"، وارتحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر، وحمله معه إلى الأندلس ونشره فيها، فتأثر النحو الأندلسي تأثراً بالغا بالنحو البصري، لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك<sup>(2)</sup>.

كما أن هناك إشارات متناثرة في بحوث بعض متتبعي الدرس النحوي في الأندلس تؤكد أن النحو الكوفي لم يكن الأسبق إلى الأندلس من نظيره البصري فحسب، بل إن تأثيره تواصل وامتد حتى بعد أن عُرف المذهب البصري واشتهر بالأندلس، ومن هذه الإشارات ما ذكره صاحب كتاب "تاريخ الفكر الأندلسي" في قوله: « وكانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم تفسير الحوفي لكتاب الكسائي »<sup>(3)</sup>.

والمتتبع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يبعد في أي فترة من الفترات عن ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية بالأندلس، مع الإقرار بأن هذا التأثير يبرز حيناً حتى كأنه هو المؤثر الأبرز، ويخبو أحياناً حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدارسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذب هذا الزعم<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: كريم حسين الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 113.

(2) عبد القادر رحيم الهيثي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 39-40.

(3) أنخل بلانثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ص 185.

(4) محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، (1427هـ-2003م)، ج 1، ص 56-57.

وأولى بوادر التأثير بالمذهب الكوفي- كما ذكرنا سالفًا- ظهرت مع "جودي بن عثمان"، ثم تواصلت في صور عدّة منها تعاقب الشروح على كتاب الكسائي، مثل مفرج بن مالك النحوي المعروف بالبغل<sup>(1)</sup>. حيث ألف كتابا شرحه فيه<sup>(2)</sup>، وكذا عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف الملقب بـدُرِّيُوْد (ت 382)، إذ له شرح على كتاب الكسائي في ستّة أجزاء وغيرها<sup>(3)</sup>.

### -أسباب سياقية في عناية الأندلسيين بالنحو الكوفي:

إنّ جلّ أسباب عناية الأندلسيين بالنحو الكوفي وتقديمه أحيانا على النحو البصري تعود بالدرجة الأولى إلى مبرّرات سياقية تنطلق من السياق الاجتماعي والحالة الثقافية للبيئة الأندلسية أهمها ما يأتي<sup>(4)</sup>:

1- نشأة المدرستين- البصرة والكوفة- فالمدرسة البصرية: وجهت عنايتها بالدرس النحوي قبل المدرسة الكوفية بنحو مائة عام تقريبا، فحين كانت المدرسة قد اكتملت آراؤها النحوية وأصبحت منتشرة في البلاد، ولما جاء الأندلسيون إلى المشرق لطلب النحو وجدوا النحو الكوفي في بدايته، والآراء النحوية عندهم بسيطة بعيدة عن التعقيد، فأخذوا بها، لأنهم وجدوا فيها سهولة ويسرا يناسب مستواهم العلمي في مجال النحو، وكذلك كانت المدرسة الكوفية وآراؤها البسيطة محطّ عناية الأندلسيين للمبتدئين في هذا العلم.

2- كثرة الرواية عن العرب: والمعروف عن المدرسة الكوفية أن علماءها كانوا أهل رواية وشعر، لذلك ابتعدوا إلى حد كبير عن القوانين المنطقية والأقيسة العقلية، في حين أن علماء البصرة لم يكونوا على الدرجة نفسها من علماء الكوفة في الشعر وأخبار العرب، ونتيجة لذلك تشدّدوا في القياس، وبسبب هذا التشدّد في القياس، والاعتماد على المنطق نفر الأندلسيون المبتدؤون من النحو البصري وتعميداته وأنجّحوها إلى النحو الكوفي المعتمد على السّماع.

3- اعتماد الكوفيين على السّماع والتقليل من القياس: وهذا الأمر أقرب إلى الواقع، لأنهم لم

(1) ينظر ترجمته: في الزبيدي، الطبقات، ص 273. والسيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 296.

(2) ذكر صاحب كتاب: "البلغة" أن له كتابا في شرح الكسائي. ينظر: الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، (1461هـ-2000م)، ص 296.

(3) ينظر: ترجمته في: الزبيدي، المصدر السابق، ص 298، والسيوطي، المصدر السابق، ج2، ص 44.

(4) ينظر: فادي صقر أحمد عصبدة، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 413.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

يكثرثوا بالقلّة أو الكثرة، ولا يرى الكوفيون أي سبب لتفضيل لهجة على أخرى أو قبيلة على أخرى، فهم يحترمون كل ما جاء عن العرب، فكان هذا التيسير لافتا لعناية الأندلسيين في أخذ النحو فتوجهوا نحو المسموع الميسر.

4- طبيعة الكتب التي درسها الأندلسيون: ففي البداية كانت سهلة بسيطة وبخاصة الكتاب الأول الذي دخل الأندلس على يد "جودي بن عثمان" هو كتاب: "المختصر في النحو" للكسائي، وهو كتاب يعطي الفائدة المرجوة بإيجاز دون توسّع في القياس، فكان خير وسيلة تعليمية لقوم حديثي عهد بعلم النحو، فهم بادئ الأمر القاعدة التي تعينهم على فهم كتاب الله تعالى، وفهم اللغة العربية بشكل عام.

وغني عن البيان أن الإفادة من المذهب الكوفي النحوي لم يكن مصدرها عند الأندلسيين الإفادة المباشرة من كتب الكوفيين أنفسهم فحسب، بل تعدّت لتشمل كذلك الإفادة من الكتب التي عنيت بنقل مذاهبهم مثل: أصول ابن السراج، وكتب الفارسي، وابن جني، وجمل الزجاجي، وغيرها كثير مما اشتهر شهرة واسعة بين المعنيين بالدرس النحوي واللغوي في الأندلس، فتناولوه بالشرح والإيضاح واعتمدوه في إلقاء الدروس وتعليم الطلاب، فكان مصدرا مهمّا سمح للأندلسيين بالاطّلاع على آراء الكوفيين والموازنة بينهما وبين آراء البصريين<sup>(1)</sup>.

يقول مهدي المخزومي مشيرا إلى احتواء كتاب "الأصول" لابن السراج، وكتاب "الجمل" للزجاجي على كثير من مذاهب النحو الكوفي: « وبالرغم من غلبة المذهب البصري، وبسط سيطرته على بيئات الدرس، وحظوته بتشجيع الحكام والأمراء، ومؤازرتهم إياه، بقي المذهب الكوفي محتفظا بأصالته، مؤثرا حتى في أعلام المذهب البصري فافرضا كثيرا من آرائه على عقول الدارسين، مشيعا كثيرا من أوضاعه ومصطلحاته في حوار الدارسين وكتاباتهم، ويكفي أن تتصفح كتاب "الأصول" لابن السراج، وكتاب الجمل للزجاجي، وغيرها من مؤلفات المعاصرين لهما لتقف على مدى تأثير هذا الدرس الأصيل في الدارسين الذين ميزوا أنفسهم بانتسابهم إلى البصريين»<sup>(2)</sup>.

(1) محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج1، ص 67-68.

(2) مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، دار الراشد العربي، بيروت، -لبنان، ط2، (1408هـ-1987م)، ص 85-86.

ثم يوضح بعد ذلك أن هذا التأثير يعود في الأساس إلى تلمذة هؤلاء العلماء لبعض أعلام الدرس الكوفي، وإفادتهم منه كثيرا، بخاصة أولئك الذين أحاطوا علما بأصول المذهب الكوفي، وأصول المذهب البصري، وكانوا قدوة أعلامها في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين<sup>(1)</sup>، «إلا أنهم كانوا أميل في دراستهم إلى الكوفيين<sup>(2)</sup>».

### - تأثير المذهب الكوفي في النحو الأندلسي من خلال المسائل النحوية:

إن المطلع على مدونات النحو التي ألفها أهل الأندلس يقف -لا محالة- على الثراء الذي يميز الدرس النحوي متأثرا بنحو الكوفة، حيث تعدّ مدونات علماء الأندلس النحوية مثل: مؤلفات السهيلي وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والشاطبي وغيرها كثير، مراجع أساسية لا يمكن لدارس النحو العربي الاستغناء عنها.

ومن مظاهر عناية الأندلسيين بهذا الدرس ما تميّزت به مؤلفاتهم من عناية كاملة بنسبة الآراء إلى أصحابها، والاستدلال للأقوال والتعليل لها، وبيان الأصول التي يستند إليها هذا النحوي، أو ذاك في تقرير رأيه، وغير ذلك من مظاهر تدلّ على الثراء الكبير الذي تميّز به الدرس النحوي بالأندلس.

لقد تميزت الحواضر الأندلسية بنشاط علمي لا يقل ثراء عن نظيره في الحواضر المشرقية، كما كان التفاعل كبيرا بين الحركة العلمية في الأندلس بشقّي فنونها، ونظيرتها في المشرق، حيث كان التفاعل كبيرا والتأثر والتأثير متبادلا.

ولعلّ من الوسائل المعينة على اكتشاف مظاهر هذا التأثير وخطوطه، هو تتبع آراء نخاة الأندلس الفرعية للوقوف على موقفهم من نخاة الكوفة موافقة أو معارضة، نصرا أو تفنيدا، وسأكتفي بأهمّ الأبواب النحوية لأن المقام لا يستدعي الوقوف على كثير منها، وسأختار منها ما يخدم بحثي في مجال السياق وأثره في فكر نخاة الأندلس، ومنهج البحث يقتضي التعرّف على طبيعة الفكر الأندلسي، وتأثيرهم وتأثيرهم حتى أستطيع استخلاص التجليات السياقية في بحوثهم النحوية.

مع ملاحظة أن الموافقة في بعض المسائل الفرعية تستتبع عادة موافقة في الأصول المستند إليها في تقرير هذه المسائل والتي سأنتقل إلى توضيحها في المبحث الموالي.

(1) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 79.

(2) ينظر: مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 86.

أ/ باب النكرة والمعرفة:

اختلف النحويون في النكرة والمعرفة أيهما الأصل، وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، قال سيبويه: «واعلم أن النكرة أحقّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكّناً، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به»<sup>(1)</sup>.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن النكرة والمعرفة كلاهما أصل<sup>(2)</sup>، وتابعهم ابن الطراوة<sup>(3)</sup> من الأندلسيين.

واستدل من ذهب إلى أن النكرة هي الأصل بما يأتي:

1- إن نسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص، والعام مقدّم على الخاص<sup>(4)</sup>.

2- ما من مسمى باسم خاص إلا ويتقدّمه اسم عام ولا يوجد إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقلّ أولى بالأصالة<sup>(5)</sup>.

أما من قال بأصالة النكرة والمعرفة معا فقد استدللّ بأن من "الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: "مررت بزيد وزيد آخر"، وما التنكير فيه قبل التعريف<sup>(6)</sup>.

وهذا مرجعه السياق اللغوي وسياق الحال كذلك في التمييز بين المعارف والنكرات.

ولكننا نجد أبا حيان الأندلسي يوافق رأي سيبويه ومن ذهب مذهبه فيما نقله عن أستاذه أبي علي القالي: «لم يلتفت سيبويه هنا إلى حال الوجود لا ما تحيّل الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً، لأن الأجناس هي الأولى ثم الأنواع، ووضعها على التنكير، إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض، بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله سيبويه صحيح لا اعتراض عليه، إذ

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص22. وينظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص280-281.

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص186. وينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص906.

(3) ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج1، ص186.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص186. وأبو حيان الأندلسي، المصدر السابق، ص906.

(5) ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج1، ص186.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، المصدر السابق، ص906.

الذي حصل فيه التعريف تناوله التنكير قبل...»<sup>(1)</sup>.

### ب-باب العلم:

- حالات اللقب مع الاسم: من العلم اللقب ويتلو اسم من لقب به، وقد اختلف النحويون في حالات اللقب مع الاسم إذا كانا مفردين نحو: "سعيد كرز"، وذلك على قولين:

1- يجب إضافة الاسم إلى اللقب، وعلى ذلك جمهور البصريين<sup>(2)</sup>.

2- يجوز إضافة الاسم إلى اللقب، كما يجوز الإتيان نحو: جاء سعيد كرز، ورأيت سعيدا كرزاً، ومررت بسعيد كرز، كما يجوز كذلك القطع بالنصب على إضمار الفعل "أعني"، أو بالرفع على إضمار مبتدأ، وهذا قول الكوفيين<sup>(3)</sup>، و وافقهم في ذلك من الأندلسيين ابن مالك<sup>(4)</sup>.

ولكن الأرجح - بالنسبة لي - الإتيان وجواز الإضافة، وذلك يفرضه الواقع اللغوي، لأن أكثر ما سمع من العرب في هذا الباب إضافة الأول إلى الثاني:

فَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا<sup>(5)</sup>

حيث قدّم ضمير "مطعم" المتأخر، فاتصل بالفاعل "مجدّه" المتقدم.

وقول آخر:

جَزَى رُبُّهُ عَيِّي عُدَيَّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ<sup>(6)</sup>

حيث اتصل "ضمير المفعول المتأخر "عديّ" بالفاعل المتقدم "رُبّه".

(1) \_ أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل، ج22، ص 105-106.

(2) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص294.

(3) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 965.

(4) \_ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص173.

(5) \_ البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، (1414هـ-1994م)، ص 235.

(6) \_ البيت لأبي الأسود الدؤلي، الديوان، تح: محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط2، (1418هـ-1998م)، ص 401.

وينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص294. وينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام

هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4(1418-1997م)، ج1، ص277. وينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة

الطباعة المنيرية، مصر، دط، ج1، ص 76.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

وبدليل قياسي آخر، وهو القياس على مواضع أخرى نصّ النحويون على إجازتها، وقد عاد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فقد علل ابن مالك لمذهب المجيزين بقوله: «لأن جواز نحو: ضرب غلامه زيداً، أسهل من جواز ضربي وضربت الزيدين، نحو ضربته زيداً... وقد أجاز الأول البصريون وأجيز الثاني بإجماع.... وكلاهما فيه ما في: ضَرَبَ غُلامَهُ زيداً»<sup>(1)</sup>.

ويترجح من خلال هذه الأدلة المساقاة أن ذلك جائز في الشعر دون النثر، مما يخرجها من باب الضرورة إلى الجواز، يقول أبو حيان: «فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، والأحوط جوازه في الشعر دون سائر الكلام»<sup>(2)</sup>.

ثم إن المعنى في هذه الشواهد وما شاكلها لا يلتبس، وإن عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومرجع ذلك هو فهمها في سياقها اللغوي وحال المتكلم والمخاطب ووضعها في سياقها المقالي.

أما التأويل لكل الشواهد الواردة والمشملة على هذه الظواهر فهو أمر غير متيسر في كل الأحوال كما ذهب أبو حيان فقال: «وقد رام بعض النحويين تأويل ذلك كله والتأويل فيه بعيد»<sup>(3)</sup>.

### ج-باب الموصول:

-نوع الجملة التي تدخل عليها "ما" المصدرية:

تدخل "ما" المصدرية على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾<sup>(4)</sup>، واختلف

النحويون في دخول "ما" المصدرية على الجملة الاسمية، وذلك على قولين:

الأول: لا توصل "ما" المصدرية إلا بالجملة الفعلية، وذلك قول سيبويه<sup>(5)</sup>، وجمهور النحويين<sup>(6)</sup>.

الثاني: يجوز وصلها بالجملة الاسمية، كما جاز وصلها بالجملة الفعلية، وذلك رأي الكوفيين<sup>(7)</sup>، و

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 161.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل، ج2، ص 265.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص 265.

(4) سورة: العنكبوت، الآية:45.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص116.

(6) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص281.

(7) وخص من الكوفيين "الفراء". ينظر: الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي وآخرون، دالر المصرية للتأليف و الترجمة،

ط1، ج2، ص400.



## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

واقفهم من الأندلسيين الأعلام الشنتمري<sup>(1)</sup>، وابن مالك<sup>(2)</sup>، وابن خروف<sup>(3)</sup>.

يقول ابن مالك: «فإن النظر يقتضي أن تكون "ما" مصدرية لكثرة استعمالها، غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكى»<sup>(4)</sup>.

وقد استدل ابن مالك والكوفيون بما سمع من الشعر:

أَحْلَاؤُكُمْ لِسَقَامِ الْجُهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفِي مِنَ الْكَلْبِ<sup>(5)</sup>  
حيث التقدير: "كشفاء دمائمكم".

والذي يظهر لي أن القول الأظهر في هذه المسألة: إن "ما" المصدرية تدخل على الجملة الفعلية كثيرا، كما يجوز أن توصل بالجملة الاسمية وإن كان دخولها على الفعلية أكثر.

### د- باب المبتدأ والخبر:

-رافع المبتدأ والخبر: اختلف النحويون في عامل الرفع في المبتدأ والخبر وذلك على قولين:

أولاً: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ برفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان<sup>(6)</sup>، وتابعهم على هذا القول أبو حيان الأندلسي، الذي قال بعد ذكر مذاهب النحويين في هذه المسألة: «الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر»<sup>(7)</sup>.

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء<sup>(8)</sup>، وذهب سيبويه

(1) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، شرح جبل الزجاجي، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1419هـ-1998م)، ج1، ص115.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص228.

(3) ينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص265.

(4) ابن مالك، المصدر السابق، ج1، ص228.

(5) البيت للكفيت بن زيد الأنصاري، الديوان، شرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، (2000م)، ص19.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص195. وينظر أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق- سوريا، دط، ج1، ص44.

(7) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج1، ص85.

(8) اختلفت أقوال النحويين في معنى "الابتداء": فقيل: إنه التجرد من العوامل اللفظية وقيل: هو وقوع الاسم أولاً موقع الفعل، وأجمع ما قيل فيه هو ما ذكره ابن مالك: «والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسنداً إليه خبر، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر» ينظر: ابن مالك، المصدر السابق، ج1، ص269.

إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ<sup>(1)</sup>.

أما الكوفيون فقد استدلوا لمذهبهم بدليل التلازم السياقي، وتفصيله أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه<sup>(2)</sup>، ومادام كل واحد منها مؤثراً في صاحبه معنى، وجب أن يؤثر فيه لفظاً كذلك، لأن المؤثر في المعنى مؤثر في اللفظ، ومما قوّوا به مذهبهم قولهم: إنه من غير المستنكر أن يوجد عاملان يؤثر أحدهما في الآخر، ويتأثر به ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾<sup>(3)</sup>، ف "أيًا" منصوب "بتدعو"، و "تدعو" مجزوم بأي، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة<sup>(4)</sup>.

#### - تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في المصطلحات:

المصطلح هو اتفاق طائفة معينة على إخراج اللفظ اللغوي عن معناه اللغوي الأصلي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما، لبيان المراد<sup>(5)</sup>.

- وكما هو معلوم- فإن كثيراً من المشكلات والمصاعب التي تواجه الباحثين في العلوم ناتجة عن عدم تحديد مفهوم كل مصطلح، واشتباه المصطلحات هو الذي يؤدي إلى الخلط بين العلوم والفنون فلعلّ علم مصطلحاته الخاصة به، فإن لم تعلم لم يتيسر الاهتداء إلى فهمها.

وللنحو مصطلحاته الخاصة به كغيره من الفنون، وكما كان للنحو الذي نشأ وازدهر بالبصرة مصطلحاته الخاصة به، فإن لأهل الكوفة كذلك مصطلحاتهم التي نشأت واستعملت في مراحل الدرس النحوي.

وللحديث عن تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في مجال المصطلح النحوي، سأشير إلى هذا التأثير في مصطلحات الإعراب والبناء، ثم مصطلحات الأبواب النحوية، ثم في مصطلحات الأجناس النحوية

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص406. وج2، ص127.

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص44-45.

(3) سورة: الإسراء، الآية:110.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص84-85. وينظر: جلال الدين السيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص312.

(5) ينظر: محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، ص27. والتهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص212.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

ثم في مصطلحات الحروف، وسأكتفي بالانتقاء فقط، مع الإشارة إلى أن اختيار الأندلسيين لمصطلحات دون أخرى راجع إلى اقتناعهم بصحة دلالة هذا المصطلح على المعنى المقصود، أي إنّ اختيارهم كان باعتبار الدلالة.

### أ- مصطلحات الإعراب والبناء:

إن الكوفيين لم يكونوا يفرّقون بين ألقاب الإعراب والبناء، فيذكرون ألقاب الإعراب في البناء والعكس، والظاهرة نفسها نلاحظها عند اطلاعنا على مدونات النحو عند البصريين إلا في فترة متأخرة، فمع أن سيبويه فرّق نظرياً بين ألقاب الإعراب والبناء، كما في قوله في باب: "مجازي أواخر الكلم من العربية"<sup>(1)</sup>.

فمع هذا التفريق النظري إلا أنه لم يلتزم ذلك في كتابه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب: النداء، حيث يقول: «والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد موضعهما واحد»<sup>(2)</sup>.

فقد عبر عن الضمّ بالرفع، والأمر نفسه يلحظ عند المتبرّد<sup>(3)</sup>، مما يدل على أن التزام هذه المصطلحات على الوجه الدقيق الذي يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء، لم يكتب له الاستقرار إلا عند البصريين المتأخرين، حيث ظلّ الخلط في استخدام هذه المصطلحات واردا عندهم في بعض المواضع جرياً على ما اعتاده أسلافهم الذين لم يخصّصوا هذه المصطلحات<sup>(4)</sup>.

ومن المصطلحات التي لها صلة بمصطلحات الإعراب والبناء مصطلح "الخفض"، وهو ما يقابل "الجر" عند البصريين، وإنما سميت حروف الخفض كما قال الزجاجي: «لأنخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين»<sup>(5)</sup>.

وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند كثير من الأندلسيين، ولعل مراد ذلك اقتناعهم بصحة دلالة

(1) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 182-183.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 182-183.

(3) \_ ينظر: المراد، المقتضب، ج3، ص 10. وج4، ص 83، وص 20.

(4) \_ ينظر: محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج2، ص 813.

(5) \_ ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 93.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

هذا المصطلح على المعنى المقصود ومن استعمله من الأندلسيين الزيدي<sup>(1)</sup>، ومكي بن أبي طالب القيسي الذي يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُن لَّهُمَّ ﴿۲﴾﴾، «رحمة مخفوضة بالياء وما زائدة للتوكيد، وقال ابن كيسان: ما نكرة في موضع خفض بالياء، ورحمة بدل من ما أو نعت لها»<sup>(3)</sup>.

كما استعمل المصطلح نفسه ابن خروف الذي يقول في باب حروف الخفض: «تقدّم أن الخفض من خواص الأسماء، وله أدوات، حروف وأسماء ظروف وغير ظروف، ومنها ما يلزم الإضافة، ومنها ما لا يلزمها والأصل في الخفض للحروف مظهرة ومقدرة في الإضافة»<sup>(4)</sup>.

### ب- مصطلحات الأبواب النحوية:

من المصطلحات النحوية الكوفية، مصطلح "التفسير"، وهو يقابل مصطلح "التمييز" عند البصريين، يقول أبو حيان: «يطلق على التمييز التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر»<sup>(5)</sup>. وأول من أطلق عليه هذا الاصطلاح: الفراء<sup>(6)</sup>.

ومما يدلّ على إفادة بعض نحاة الأندلس من هذا المصطلح الكوفي ما ذكره مكي بن أبي طالب القيسي من أنه إذا كان التمييز في الأعداد، فالأفضل في الاستعمال مصطلح التمييز، وفي غيره يصحّ التعبير بالتفسير والتمييز والبيان<sup>(7)</sup>.

ومن استعمل هذا المصطلح أيضاً: ابن خروف إذ يقول:

«وتفسير المركب والمعطوف بواحد منصوب... وتفسير المائة والألف بواحد مخفوض، لأنه اجتمع فيه ما فُسر بالجمع المخفوض والمفرد المنصوب»<sup>(8)</sup>، ويقول: «وقد جاءت صفة المفرد مفسرة على المعنى

(1) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزيدي وآثاره في النحو واللغة، مكتبة لسان العرب، مطبعة الآداب، دط (1395هـ-1985م)، ص 167-169.

(2) سورة: آل عمران، الآية: 159.

(3) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 216.

(4) محمد بن علي بن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عرب، مكتبة الملك فهد، جدة، دط، (1419هـ)، ج 1، ص 473.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1621.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 75، وص 225.

(7) ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 192.

(8) ابن خروف، المصدر السابق، ج 2، ص 634-635.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

في مثل ما ذكرنا... وقد جاءت المائة مفسرة بجميع وكذلك مفسر الألف في موضع جمع»<sup>(1)</sup>.

— ومن المصطلحات الكوفية أيضا مصطلح: "النسّق"، يقول ابن يعيش: «وسمي عطفًا بحرف، وسمي نسقًا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين»<sup>(2)</sup>.

ومن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين ابن خروف، إذ يقول: «وهو أي العطف- في عبارة النحويين على وجهين: عطف، بيان، ونسق»<sup>(3)</sup>، وابن مالك<sup>(4)</sup>، كما استعمله أبو حيان إذ يقول في باب عطف النسق: «تابع بأحد الحروف ولا يحتاج إلى حدّ، والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه: باب "الشركة"»<sup>(5)</sup>.

— ومن المصطلحات الكوفية الأخرى: "الكناية" و "المكّي" وهو يقابل مصطلح الضمير والمضمر عند البصريين، ولعلّ تسمية الكوفيين مردها ما يلحظ من معنى الخفاء والاستتار في الضمير، وهي تسمية مقبولة، وعند تأمل مصطلحي الكوفيين والبصريين، يمكن الخلوص إلى أن البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله، فعبروا عنه بهذا المصطلح، لما لاحظوا فيه من ضمور لفظه حال الظهور، واختفائه أحياناً أخرى على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي، حيث تعدّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، فعبروا بالكناية والمكّي<sup>(6)</sup>.

وقد أكثر نحاة الأندلس من استعمال هذا المصطلح، منهم الزبيدي<sup>(7)</sup> كما استعمله القرطبي في تفسيره في حديثه عن قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾**<sup>(8)</sup>.

فقال: «أي لا يعذب كعذاب الله أحد ولا يوثق كوثاقه أحد، والكناية ترجع إلى الله تعالى»<sup>(9)</sup>.

(1) — ابن خروف، شرح الجمل، ج2، ص834.

(2) — ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص74.

(3) — ابن خروف، المصدر السابق، ج1، ص319.

(4) — ينظر: ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل، ج2، ص343.

(5) — أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص1975.

(6) — ينظر: المصدر نفسه، ص911.

(7) — ينظر: نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة، ص171.

(8) — سورة: الفجر، الآية: 25.

(9) — أبو بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، (14127هـ-2006م)، ج22، ص283.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

كما ذكر ذلك أبو حيان على عادته في الإشارة إلى مصطلحات نحة المذهبين، في بداية الأبواب النحوية<sup>(1)</sup>.

ومن المصطلحات الكوفية أيضا مصطلح "العماد" ويقابله عند البصريين "الفصل"، يقول أبو حيان: «والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادًا وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة»<sup>(2)</sup>.

ويعلل ابن عصفور للتسميتين بقوله: «وتسمية أهل البصرة له فصلا، خلافا لما سماه بقوله: «وتسميته أهل البصرة له فضلا، خلافا لما سماه أهل الكوفة، لأن الفصل عندنا هو البيان، أو لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر وأيضا فإنهم يستغنون عنه بالبدل، والتأكيد، فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أنه أريد به التأكيد مع تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول»<sup>(3)</sup>.

وعلل للثاني بقوله: «وإنما يسميه أهل الكوفة عمادًا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني ليس بتابع للأول، فإن قيل إنك إذا قلت: "أنت القائم"، معلوم أن الثاني ليس بصفة للأول، فالجواب: أنه لما اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه، كما أن العرب لما حذف الواو من "بعد" لعلّة، حملوا «أعد ونعد» عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة»<sup>(4)</sup>.

ومن استعمل هذا المصطلح من الأندلسيين- إضافة إلى أبي حيان وابن عصفور- كما مرّ آنفا ابن خروف، وابن مالك الذي يقول: «من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادًا.... وسمي عمادًا لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان»<sup>(5)</sup>.

كما استعمله القرطبي في تفسيره، منفردًا حينًا، ومقترنًا بالمصطلح البصري حينًا آخر من ذلك ما ذكره في إعرابه لقول الله تعالى: **قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾**<sup>(6)</sup>، حيث قال: «زعم

(1) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص 1975، وص 1621 وغيرها.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 951. وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 51. وابن الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص 567.

(3) ابن عصفور، شرح الجمل، ج 2، ص 161. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 110.

(4) ابن عصفور، المصدر نفسه، ج 2، ص 161.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 167.

(6) سورة: البقرة، الآية: 85.

الفراء أن "هو" عماد، وهذا عند البصريين خطأ لامعنى له، لأن العماد لا يكون في أول الكلام»<sup>(1)</sup>.

### ج- أمّا مصطلحات الحروف:

سبقّت الإشارة إلى بعض المصطلحات الكوفية التي لها صلة بالأبواب النحوية، وفي الوقت نفسه لها صلة بمصطلحات الحروف، منها مصطلح (الخفض) الذي يعني بحروف الخفض المعروفة ومصطلح (النسق) الذي له صلة بحروف النسق المعروفة.

ومن المصطلحات النحوية الكوفية حروف الجحد، ويقابله عند البصريين حروف النفي.

وكان اختيار الأندلسيين من هذه المصطلحات ما له فائدة في إنشاء الدلالة، وتكثير المعاني داخل السياق.

### - تأثير نخاة الكوفة في نخاة الأندلس في الأصول:

أ- في العامل النحوي: العامل النحوي هو ما أحدث الأثر الإعرابي في الكلمة لفظاً أو محلاً، ظاهراً أو مقدراً<sup>(2)</sup>.

ولقد ارتبط العامل النحوي في نشأته بنشأة النحو، ثم تطوّر بتطوره، وكانت العوامل النحوية وأثرها في المعاملات موضع عناية النحويين على اختلاف عصورهم، إذ ما لبثت فكرة العامل أن ظهرت جليّة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(3)</sup>، ثم ازداد وضوحها عند سيبويه الذي صرّح بفكرة العامل في أكثر من موضع في كتابه<sup>(4)</sup>، ثم ما لبثت فكرة العامل أن أصبحت الفكرة الرئيسة في النحو العربي، وفي ضوءها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى يومنا هذا.

ولقد اعتمد الكوفيون كذلك على العوامل في نحوهم، ومن مظاهر عنايتهم به تقسيم العوامل إلى لفظية وأخرى معنوية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبتدأ يرفع الخبر

(1) \_ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 241.

(2) \_ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص3108، مادة: (ع،م،ل).

(3) \_ ينظر: مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، دط، 1960م، ص239.

(4) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص13، وج1، ص72-73 وغيرها.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

والخير يرفع المبتدأ، فهما عندهم مترافعان، ومن تابعهم على ذلك من الأندلسيين "أبو حيان"<sup>(1)</sup>.  
وأما العوامل المعنوية فإن المذهب الكوفي عني بها، وتبعهم في ذلك كثير من نخاة الأندلس، نذكر  
مثالا على ذلك رافع الفعل المضارع، حيث ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع مرفوع  
لوقوعه موقع الأسماء<sup>(2)</sup>، وهذا عامل معنوي.  
وذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع مرفوع بحروف المضارعة اللاحقة به<sup>(3)</sup>، وهو عامل لفظي.  
ولكن الفراء ذهب إلى أنه مرتفع لتعريه من عوامل النصب والجزم<sup>(4)</sup>، ونسب لأكثر الكوفيين،  
وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف وابن مالك<sup>(5)</sup>، وهو عامل معنوي وإن كان مخالفا لقول البصريين  
وذهب "ثعلب" إلى أن المضارع ارتفع لمضارعة الاسم واستحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم<sup>(6)</sup>، وهو  
عامل معنوي كذلك.

وذهب الأعمى الشنتمري إلى أنه ارتفع بالإهمال<sup>(7)</sup>، وهو الآخر عامل معنوي.

وقد احتج كل فريق لما ذهب إليه بحجج تبدو كلها منطقية ومعقولة مستعملة في اللغة، ولكن  
يبدو أن منهج الكوفيين في هذه المسألة أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة، لأن  
تأويلهم للمسألة بعيد نوعا ما.

فحظ العامل من المنطق عند الكوفيين، ومن تأثر بهم في منهجهم-سواء كان تأثرا كاملا أو  
جزئيا- كما ذهب مهدي المخزومي- مما عليه الأمر عند البصريين ومن ارتضى منهجهم إذ يقول:

«أما نخاة الكوفة فهم- بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي- كانوا أقل من البصريين إمعانا في

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1085.

(2) ينظر: سيويه، الكتاب، ج3، ص 09 وما بعدها. والمبرد، المقتضب، ج2، ص 01.

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 437. والسيوطي، مع الهوامع، ج1، ص 526.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 53.

(5) ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ج1، ص 273. وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص 05-06. والسيوطي، مع  
الهوامع، ج1، ص 526.

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 12. والسيوطي، المصدر نفسه، ج1، ص 526-527.

(7) ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج1، ص 527.



فلسفة العامل، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة»<sup>(1)</sup>.

ولعل مردّ ذلك إلى طبيعة البيئة والثقافة السائدة التي تربّى عليها نخبة الكوفة، كما أن طابع الرواية هو أهم ما طبع الحياة العلمية في الكوفة، فلا غرابة أن يتأثر جملة من النحويين الأندلسيين بما سار عليه الكوفيون في نظرهم إلى العامل النحوي، فتقافة الأندلس كذلك اصطبغت بصبغة الرواية والأثر، تحتكم إليها وتقوم على أسس منها في الأصول والأحكام، ولأمر ما كثر بينهم القراء والمحدّثون، وشاع في دراستهم المناداة بالسماع، والدعوة إلى التعويل عليه قبل غيره في مختلف العلوم<sup>(2)</sup>.

### ب-التعليق:

سبق وأن أشرت في مبحث سابق إلى ميل الأندلسي عن كل ما يمتّ إلى المنطق والبحث الفلسفي بصلة، حيث اتّسم المناخ الفكري بالأندلس بعوائده -النسي- للفلسفة والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة، ويمكن أن نلمس ذلك من مواقف كثيرة عرضت لأهل الأندلس من نحويين وغيرهم، من ذلك ما أصاب أبا حيان عند قدومه إلى مصر من تعجّب، بسبب اشتغال كثير من أهلها بالفلسفة والمنطق، لأنه لم يكن أحد في عصره يجراً على أن ينطق بالمنطق وإنما كانوا يسمونه "المفعل" خفية<sup>(3)</sup>.

ولعلّ في هذا الإطار تنزل دعوة ابن مضاء إلى إسقاط العلل الثواني والثالث حيث قال: «وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن «زيد» من قولنا: "قام زيد": لم يُرفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم يُرفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك، وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حُرّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»<sup>(4)</sup>.

(1) - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط2 (1377هـ-1958م)، ص 263.

(2) - ينظر: محمد بن عبد البر القرطبي، مقدّمة الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تح: محمد أحميد ولد ماديبك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض - البطحاء، ط1 (1397هـ-1978م)، ص 34-35.

(3) - ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6، ص 47.

(4) - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 34.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

ولكن هذا المسلك عند الأندلسيين، لم يمنع علماء آخرين -وبخاصة النحويين- من العناية بالعلّة النحوية، والمطلع على مصنفات النحو التي ألفها الأندلسيون يقف على هذه الظاهرة دون عناء، من هؤلاء الأعلام الشنتمري، فلم يقتصر على العلل الأول، بل تعدّى الأمر ليشمل ما يسمى بالعلل الثواني، فقد ذهب شوقي ضيف إلى أن الأعلام نصح نصحًا بارزًا لعامة الأندلسيين في الاهتمام بالعلل الثواني، يقول: «ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلام الشنتمري المتوفي سنة 476 للهجرة هو أول من نصح لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب»<sup>(1)</sup>.

ومن عُرف بالتعليل أيضا- كذلك- أبو القاسم السهيلي، حتى قال فيه ابن مضاء بعد حديثه عن الأعلام: «وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته- رحمه الله- يولع بها -أي العلل- ويخترعها، ويعتقد ذلك كملاً في الصنعة وبصراً بها»<sup>(2)</sup>.

فقد كان السهيلي يؤمن أن كل ما في اللغة من الصوت حتى التركيب يدخل في نطاق التعليل، ولقد ألف كتابه "نتائج الفكر في النحو" في هذا الغرض، وقال في المقدمة: «إن معظمه من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة»<sup>(3)</sup>.

وسياتي الحديث على ذلك في الفصل الموالي في الدراسة التطبيقية حول هذا الكتاب.

وعلى نحو ما عني السهيلي بالتعليل، اتجه ابن خروف الوجهة نفسها فرأى أن العلل النحوية موجبة مطّردة، يقول- بعد بسطه لعلل منع الصرف-: «... فهذه علل موجبة مطّردة، وهكذا مقصد النحويين-رحمهم الله... فإذا علم هذا جاز أن يبحث عن أصول تلك العلل لأي شيء صيرت عللاً، فإذا وُقّق لذلك ناظر فيه وعرفه، كان أعظم قدرًا، وأكثر تصرفًا، وأنبه خاطرًا، وأوفى علما من الأول،

(1) \_ شوقي ضيف، المدراس النحوية، ص 293.

(2) \_ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 160.

(3) \_ أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط2 (1404هـ- 1984م)، ص 35.

فكلاهما متبّع ما وجد من كلام العرب، متصرّف فيما تصرفوا فيه»<sup>(1)</sup>.

وَمَنْ عَنَّا بِالْعِلَلِ النَحْوِيَّةِ أَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنُ<sup>(2)</sup>، وابن عصفور الذي اهتم بالعلة اهتماما كبيرا، وكان يعلل لكل حكم نحوي<sup>(3)</sup>.

ولقد عد بعض الباحثين بعض مسالك نحاة الأندلس في التعليل من مظاهر تأثرهم بتوجهات النحو في مذهبه الكوفي، من ذلك ما أشار إليه مهدي المخزومي عن ابن مضاء في دعوته لإلغاء العلل الثواني والثالث بقوله: «... فإذا كان ابن مضاء قد سلك هذا المسلك، فإنما سلكه لأن النحو الكوفي كان قد عرف في بيئات الدرس الأندلسية قبل أن يعرف الدرس البصري فيها، وإذا دعا ابن مضاء إلى إبطال القياس وإلغاء العلل الثواني والثالث وإلغاء التقديرات، فذلك أن النهج الكوفي الذي عرفه قد لقي قبولا عنده، وصادف هوى في نفسه، واتفقا مع مذهب الظاهريين الذي كان ابن مضاء يمثله أتمّ تمثيل»<sup>(4)</sup>.

وما يمكن أن نلخصه في النحو الأندلسي وعنايتهم بالعلل أن النحاة في هذا الإقليم لم يسلكوا مسلكًا واحدًا في موقفهم من العلة النحوية، متأثرين في ذلك بالمنح الفكرية السائدة، فانقسموا إلى منتقدين ومؤيدين، وظهر ذلك جليًا في القرنين السادس والسابع الهجريين، فالأندلس كانت مسرح صراع في الفقه والفلسفة والنحو، فارتبط بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض.

### 3- هل كان للأندلس مذهب نحوي مستقل؟

بين الأندلسيين والمشرق علاقة من نوع خاص، فقد تعددت الوشائج التي تربط أهل الأندلس بالمنبع، وشد المشرق أنظار الأندلسيين بسياساته ومذاهبه وعلومه وذلك واضح، ليس عند من صرح بإعجابه وهيامه بالمشرق فحسب، بل ربما- بشكل أوضح وأوفى- عند من سعى جاهدا لإبراز الشخصية الأندلسية المتميزة، وحذر من الذوبان الكامل في ثقافة المشرق<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ابن خروف، شرح الجمل، ج2، ص 898-899.

<sup>(2)</sup> ينظر: أبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1413هـ-1993م)، ج1، ص 88.

<sup>(3)</sup> ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 31. وج2، ص 375. وج3، ص 145 وغيرها.

<sup>(4)</sup> مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 185.

<sup>(5)</sup> ينظر: صلاح روائي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، ص 678-679.

وإذا كان من العسير دائماً الوقوف على نقطة البداية لأي حركة اجتماعية أو فكرية إلا أنّ ذلك لا يمنع من الإقرار بأن اتصال الأندلسيين بنحو المشرق يبدأ مع بدايات بروز المذهب الكوفي النحوي، فتروي كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس هو "جودي بن عثمان" (ت 198هـ)، الذي رحل إلى بغداد وأخذ عن الكسائي والفراء، وغيرهما، وظلّ يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة وألف كتاباً في النحو<sup>(1)</sup>.

كما رحل قاسم بن أصبغ (ت 340هـ)<sup>(2)</sup>، إلى المشرق عام 274هـ فلقى المبرّد وثعلبا وابن قتيبة<sup>(3)</sup>، وانصرف بعلم كثير.

ومع سبق كتاب الكسائي للأندلس، إلا أن اللّافت أنه لم يحظ بالرعاية التي حظي بها كتاب "سبويه"، وبعض الكتب الأخرى مثل: كتاب "الجمال للزجاجي"، لعلوّ شأن "الكتاب" لسبويه وفضله. وأن الكتاب هو أصل علم النحو آنذاك، ولا يمكن أن يدرس النحو من غير أن تكون الدراسة في أصله وأساسه، ولكن الأسبق تاريخياً إلى الأندلس هو كتاب الكسائي، بل إن المذهب الكوفي لم يكن الأسبق فحسب، بل إن تأثيره تواصل وامتدّ حتى بعد أن عرف المذهب البصري واشتهر بالأندلس والدليل على ذلك إشارات كثير من الباحثين إلى هذه المسألة:

1- ما ذكره صاحب كتاب "تاريخ الفكر الأندلسي"، في قوله: «كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم "تفسير الحوفي" لكتاب الكسائي»<sup>(4)</sup>.

2- ما ذكره شوقي ضيف: «ويبدو أن الأندلس تأخّرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنها صبّت عنايتها أولاً على النحو الكوفي مقتدية بنحوها الأوّل جودي بن عثمان»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ اسم كتابه الذي ألفه "منبه الحجارة"، ولا يعرف تحديداً اسم كتاب الكسائي. ينظر: الزبيدي، الطبقات، ص 256. والسيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 490.

(2) \_ أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر... توفي سنة 340هـ. ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج 2، ص 251.

(3) \_ ينظر: الزبيدي، الطبقات، ص 183. والقفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 143، والسيوطي، المصدر نفسه، ص 32، و ص 63..

(4) \_ أنخل جنثالت بالثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 185.

(5) \_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 289.

## الفصل الثاني.....(أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي)

قول مهدي المخزومي: «أما النحو البغدادي (الكوفي) فقد انكمش ظله بعد أن انبسط في الأندلس زمنا طويلا، ولكنه لم يضمحل، فقد استطاع أن يثبت وجوده في أعلام من الدراسين ساءهم ما آل إليه أمر هذا الدرس حتى استطاع أن يظهر وهو ينبض قوة في دعوة ابن مضاء إلى إحياء هذا الدرس»<sup>(1)</sup>.

فالمتمتع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يُعد في أي فترة من الفترات عن ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية بالأندلس، مع الإقرار بأن هذا التأثير يبرز حيناً حتى لكأنه هو المؤثر الأبرز، ويخبو أحيانا حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدراسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذب هذا الزعم<sup>(2)</sup>.

وكما ذكرت سابقا من تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي هو الذي يبرز هذا التأثير الفعلي في توجه النحاة الأندلسيين، ولعل هذا التوجه لاعتماد كتاب الكسائي والتعاقب على شرحه هو ما حدا بـ "خطاب بن يوسف بن هلال الماردي"<sup>(3)</sup>، لوضع كتاب "الترشيح" يرد فيه الآراء التي جاءت في كتاب عبد الله بن سليمان بن المنذر المكفوف الملقب "بدرلود" (ت324هـ)<sup>(4)</sup>، الشارح لكتاب الكسائي، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير كان ينهج نهج الكوفيين، في حين كان خطاب الماردي ينتصر لسيبويه والبصريين<sup>(5)</sup>.

لما برز هذا التأثير في وصف بعض نحاة الأندلس بالميل للكوفيين ومذهبهم النحوي، كما حصل مع سعيد بن قدامة بن عبد الوارث البلوطي (ت من أهل قرطبة، الذي قيل عنه: كان يميل إلى مذهب الكوفيين)<sup>(6)</sup>.

(1) \_ مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 182.

(2) \_ ينظر: محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج1، ص 56-57.

(3) \_ أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطي الماردي، كان من النحاة المحققين والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان، تصدر لإقراء العربية طويلا، وصنّف فيها، له كتاب "التوشيح" كما اختصر كتاب الزاهر لابن الأنباري. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص553.

(4) \_ ذكره الزبيدي باسم: "درود". ينظر: الطبقات، ص 298، والسيوطي، البغية، ج2، ص442.

(5) \_ ينظر: حسن الشاعر، خطاب الماردي ومنهجه في النحو، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان، 79-80، ص 118.

(6) \_ ينظر: الزبيدي، المصدر نفسه، ص 299.

ولم يقتصر هذا الحضور للمذهب الكوفي النحوي على الفترات الأولى في الأندلس، بل تواصل في صور عدة طيلة التاريخ الأندلسي<sup>(1)</sup>.

أما المذهب البصري فكان رائده: محمد بن يحيى المهلبى الرّياحي (ت 353هـ) تلميذ أبي جعفر النحاس - كما سبق وأن أشرت إليه في المبحث السابق - وقد ذكرت أنه اشتهر بحذقه لعلم العربية ودقة نظره فيها، ولطف مسلكه في معانيها، فكان غاية في الاستنباط، عرف طرق المتكلمين وناظر الفقهاء وشارك أهل الطبّ والتنجيم، ولقد صحب عالمين كبيرين ساعده على تنمية مواهبه حتى بلغ ما يروم وهما: أبو جعفر أحمد بن محمد المشهور بالنحّاس، وعرف من فيض علمه الشيء الكثير، وهو الذي أخذ عنه رواية كتاب سيبويه، كما صحب عليّاً بن الحسن المصري المعروف بعلاًن (ت 337هـ)<sup>(2)</sup>، وهو من ذوي النظر والادقان في المعاني.

وهكذا أخذ الرّياحي الرواية عن النحّاس، وأخذ علم الدراسة عن "علاًن"، فرسم للأندلسيين منهجاً يرمي إلى تدبّر أصول هذا العلم، وعرض الآراء فيه على محكّ النقد المتحرّر، والحرص على حسن الاختيار. لقد كان الرّياحي -بحق- من ألمع اللغويين في المشرق، فلما دخل الأندلس بثّ فيها معارفه الواسعة باللّغة والأدب والشعر، ولقد وجد الرّياحي الدراسة النحوية قاصرة على المؤدّيين الذين يقول عنهم الزبيدي " ليس عندهم كبير علم... فكانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها"<sup>(3)</sup>.

فطلع عليهم الرّياحي بمنهج جديد متطوّر، حيث إنه:

أولاً: نقل إليهم كتاب سيبويه برواية متّصلة، ليعتمد أساساً ناسخاً لما عرفته الأندلس من قبل، من نحو الكوفيين أمثال الكسائي والفراء، ومن الملاحظ أن رواية الرّياحي صارت البضاعة التي ردت إلى

(1) ينظر: محمد بن عماد درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ص 58.

(2) ينظر: ترجمته في: الزبيدي، الطبقات، ص 22. وينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص 240. والسيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 157.

(3) الزبيدي، المصدر نفسه، ص 311.

المشاركة لأنها أشهر الروايات وعليها اعتمد طابعوا الكتاب ومصححوه<sup>(1)</sup>.

ثانياً: بيّن لعلماء الأندلس ما عليه أهل الشأن في المشرق، من استقصاء الفن بوجهه واستيفاء حدوده، فأعاد منهاج الدراسات والبحوث حتى شملت جميع أبواب النحو التي كانت شبه سهلة.

ثالثاً: أسّس سبيل النظر- كما يقول الزبيدي- أي إنّه أوضح قواعد لغة السماع، ومجالات القياس ودقائق التعليل، فكان دأبه الغوص على كل دقيقة يستخرجها ولطيفة يثيرها، وقياس يمدّه وأصل يفرّعه<sup>(2)</sup>.

فتأكد تأثيره في تلميذه "الزبيدي" ومن جاء بعده، وتأصل في مدرسته التعمق في البحث عن أوجه الأبنية، وعن أصول القواعد، وعن التعليل وجودة القياس.

كما كان لرحلة أبي علي القالي المشهورة إلى الأندلس أثرها البالغ في هذا التطور في مجال النحو، والذي بلغ ذروته عند "ابن سيده" صاحب "المخصّص والمتضمّن" لأهمّ البحوث النحوية لدى سيبويه إلى ابن جني<sup>(3)</sup>.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ وجود تيارين بينهما غير قليل من التباين في أسلوب الدرس النحوي بالأندلس:

1- تيار اتّسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق وبحوثهم، واعترف لهم بالفضل والرئاسة في علم اللغة والنحو، ففي إطار هذا الموقف مارس أصحابه نشاطهم العلمي، وفي ضوءه برزت اجتهاداتهم التي أضيفت إلى ما تضمّنته المصادر الأصلية للنحو العربي، ومن ثمّ لم يتجرّأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه على الطعن في سيبويه ومن سار على نهجه من علماء المدرسة العقلية، ولم يحاول نقض الأسس المنهجية أو رفضها باعتبارها عناصر ثابتة في الدراسة اللغوية وإنما أسهموا في تطويرها.

2- موقف امتاز بمحاولات الاجتهاد وفرض الشخصية الأندلسية، ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد في العلم إلى الطعن والقده في سيبويه وأتباعه، واتجهت المحاولة إلى رفض بعض الأصول التي ارتضاها النحو العربي بصفة عامة والبصريون بصفة خاصة.

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص54 وما بعدها.

(2) ينظر: الزبيدي، الطبقات، ص310.

(3) ينظر: صلاح روائي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارس، رجاله، ص677-678.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

ولقد فرض الاتجاه الأول "الربّاحي"، وثبتت أركانه أبو علي القالي ونقله إلى المغرب علماء كثيرون أنبهمهم: أبو بكر الخدب<sup>(1)</sup>، وابن هشام اللّخمي<sup>(2)</sup>، والعبدي<sup>(3)</sup>، وابن خروف... وغيرهم.

أما الموقف الثاني فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع، واستمرّ ضئيل الأثر خلال القرن الخامس، وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس على يد أبي الحسن المعروف بابن الطراوة (ت528هـ) وتلاميذه<sup>(4)</sup>. على أنه لا ينبغي للباحث أن يعلو ويصوّر الأمر على أنه صراع بين فئتين إحداهما تنافح عن سبويه وتذود عنه بكل ما أوتيت من قوة، والأخرى لا تجد سبيلا للطعن عليه إلا سلكته، فهذا بلا شك علوّ بجانب للصواب، إذ إن أصحاب الفئة الثانية لا يفتوون يذكرون دوماً باحترامهم لسبويه ومنهجه إلا أن ذلك الاحترام - في رأيهم - لا يمكن أن يحملهم دائماً على قبول كل ما ذهب إليه سبويه ومن وافقه، يقول ابن الطراوة: «ولا تثريب علينا فيما نلّم به من الخلاف على سبويه - رحمه الله - في السير من نظره، لا بشيء من نقله، لأن تقليد الصّادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمّت له التفرقة بين هاتين الحالتين عُوفي من إنزال الظنة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا»<sup>(5)</sup>.

وما كاد القرن الخامس ييزغ فجره، حتى وجدنا من علماء الأندلس من يأخذ بالمذهب البغدادي، وينتهج منهجه في الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، ولعلّ أشهر هؤلاء العلماء "ابن سيده الضير" صاحب "المخصص" و"المحكم"<sup>(6)</sup>.

(1) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي، المعروف بالخدب، من أهل إشبيلية، أحد النحاة المشهورين بالحدق، اشتهر بتدريس الكتاب، كما أن له تعليقا على الإيضاح للفارسي، توفي سنة (580هـ). ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج4، ص194. و السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص28.

(2) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي السبتي، تتلمذ لابن العربي، له تأليف مفيدة: كتاب الفصول، والجمل في شرح أبيات الجمل، ونكت على شرح كتاب سبويه للأعلم، وشرح الفصح، كان حيّا سنة 557هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص48-49.

(3) أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس العبدي النحوي، من أهل قرطبة، إمام في النحو، له شرح على جمل الزجاجي في عدة مجلّدات، وشرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات، توفي سنة 567هـ. ينظر ترجمته: في السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص147-148.

(4) ينظر: صلاح روي، النحو العربي، ص58-59.

(5) ابن الطراوة النحوي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط2، 1996م، ص18.

(6) ينظر: صلاح روي، المرجع السابق، ص677-678.



## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

أضف إليه أبا علي الفارسي وابن جني، ولعلنا لا نبعد إذا قلنا أن الأعلام الشتمري كان أول من نهج لنحاة الأندلس الاتجاه البغدادي في صمود وقوة، كما أنه أول من نادى بالعلل الثواني، كما شرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي، وأهم من ذلك أنه روى كتاب سيبويه عن ابن الإفليبي، وأقرأه لطلابه مبراً لهم بدقائقه، مذكلاً صعابه، محللاً مشاكله تحليلاً واسعاً، ويتوافر الأندلسيون من حوله ومن بعده على هذا الكتاب حتى يشتهر في العالم العربي أن بيئة عربية لا تبلغ بيئة الأندلس في تحرير نصه وكشف غوامضه، مما جعل الزمخشري يرحل في شببته من خوارزم إلى مكة لقراءته على نحوي أندلسي كان مجاوراً بها هو عبد الله بن طلحة المتوفي سنة 514هـ، وكان يعاصره ثلاثة من أعلام نحاة الأندلسيين عاشوا جميعاً في عصر المرابطين، وهم أبو محمد بن السيد وابن الباذن وابن الطراوة<sup>(1)</sup>.

وهكذا ظلّ علماء الأندلس يتوالون ويتتابعون، وينهلون من منابع النحو الثلاثة الكوفي والبصري والبغدادي، ويجمعون بينها فيما يدرسون ويصنّفون ويتعمّقون في فهم دقائق النحو، واستنباط أحكامه، وتعليل قضاياه، وحذق أصوله، والتبحر في فروعها.

وجدير بالذكر أنه لما فسدت السليقة بالبادية في أواسط القرن الرابع الهجري، وانصرف علماء المشرق إلى مدرسة ما حفظوه ودوّنوه من كلام العرب الفصحاء، دفع هذا علماء الأندلس أن يحدوا حدودهم في اجترائهم بما نقلوه ودوّنوه من ألسنة العرب وكلامهم الذي أخذوه رواية عن علماء المشرق، والقواعد التي تلقّوها عنهم، فلم يرتحلوا بعد ذلك إلى بلاد المشرق، وعكفوا على ما حصلوا عليه، وصدقوا العزيمة في تثمير ما تجمّع لديهم، ومن ثم فقد بدأت تظهر عند الأندلسيين نزعة الاستقلال عن المشاركة، والاعتماد على أنفسهم، فعدّلوا عن الأخذ ببعض آراء نحاة المشرق وخالفوهم في كثير من مناهج تعليم النحو وتدوينه، كما استدرکوا عليهم مسائل فاتّمّ التعرّض لها.

وبذلك بدأ نحاة الأندلس يستحدثون مذهباً رابعاً في النحو عرف فيما بعد بمذهب الأندلسيين أو مدرسة الأندلس النحوية، ظهرت بوادره من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعدّ بحق فجر الدراسات النحوية في الأندلس، ومنذ ذلك الحين أصبح رائدهم في دراسة النحو كتاب سيبويه، بل صار منطلقهم، ومرجعهم الذي يرجعون إليه<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 293-294.

(2) ينظر: صلاح روي، النحو العربي، ص 679. وينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص 220.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

ولم تلبث الحركة العلمية في الأندلس أن نمت وترعرعت، وكان قوامها القيام على كتاب سيبويه- حفظا وشرحا وتعليقا- وكثر العلماء، وتباروا في تصنيف المصنفات في النحو، ذلك العلم الذي حرموا منه زمنا، فحظي منهم بما حرمه غيره من العلوم الأخرى.

وما أن حلّ القرن السابع الهجري حتى تسلّم النحو الذروة العليا من عناية العلماء واهتمامهم، وفي هذا يقول ابن سعيد المغربي فيما نقله عنه المقرئ: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر<sup>(1)</sup>، كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدّة، وهم كثير، والبحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكّنا من علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحقّ للتمييز، ولا سالم من الإزراء»<sup>(2)</sup>.

وعلى مرّ الأيام، تكاثرت مسائل المذهب الأندلسي الجديد، وذاعت قواعده واطّرد نموه، حتى أن المشاركة بدأوا يسعون للأخذ عنهم، بعد أن ضعف شأنهم بسقوط بغداد في أيدي المغول، وانقطاع المدد من العراق، إذ نزح كثير من الأندلسيين إلى بلاد المشرق، إما لتأدية فريضة الحج، أو للإقامة بها، والتصدّر للتدريس والإفادة من مساجد المشرق ومدارسه، ومعهم مصنفاتهم ومؤلفاتهم كابن مالك، وأبي حيان وغيرهم<sup>(3)</sup>.

وينبغي في هذا المقام أن نشير إلى اعتراض بعض الباحثين على كون الأندلس مدرسة نحوية مستقلة لسبب أو لآخر، أو بمجرد أن لها بيئة مختلفة أو آراء نحوية مختلفة عن نحو المشاركة، وخاصة ما ذهب إليه شوقي ضيف من عدها مدرسة نحوية مستقلة حين جعل إدخال كتب النحويين ككتاب "سيبويه" البذرة الأولى في إرساء المدرسة الأندلسية في النحو، وهذه الجهود- كما يرى هذا الباحث- لا ترقى إلى تأسيس تلك المدرسة المزعومة، بل إنها لاتعدّ مقدمة لها.

كما أن مخالطة نحاة الأندلس لجميع النحاة السابقين لهم في المشرق من بصريين وكوفيين، وانتهاجهم منهج الاختيار من آراء الكوفة والبصرة وإضافتهم إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين لا يمكن أن ينعت بأنه يؤلف مدرسة نحوية مستقلة، لأنهم اختاروا من آراء النحاة السابقين لهم ما راقهم،

(1) يقصد القرن السابع الهجري.

(2) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 222. (نقلا عن نفع الطيب للمقرئ).

(3) ينظر: صلاح روي، النحو العربي، ص 679-680.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

دون أن يتعصبوا لهذا أو لذاك، ثم إن هذا الاصطفاء حدث قديماً وما يزال، ولو قال الناس في كل عصر إن هذا الاختيار يشكل نحوًا جديدًا أو مدرسة جديدة، فهذا يعني أن النحو العربي سيغدو في كل عصر مدارس لا حصر لها<sup>(1)</sup>.

كما أنه جعل من الأعلام الشنتمري (ت446هـ) أول من نهج لنحاة الأندلس الكلام على العلل النحوية (العلل الثواني والثالث)، وهذا لا يجعل منه نحوًا متميزًا لأن البحث في العلل قد استفاد في الكلام عليه غير عالم كالزجاجي في: "الإيضاح في علل النحو"، وابن الأنباري في "أسرار العربية"، وهذا لا يؤلف نحوًا جديدًا أو بذورًا لمدرسة جديدة.

ولو التفتنا إلى "ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ) ونقضه لفكرة العوامل المحذوفة سواء كان في أسلوب الاستفهام أو الاشتغال أو في تعليق شبه الجملة حين تقع خبرًا أو صلة أو صفة أو حالًا، فهذا يعدّ في باب الخلاف النحوي في تقدير المحذوف، ولا يعدّ من جهود مدرسة الأندلس، لأن ابن مضاء يلغي فكرة العامل المقدر نهائيًا تبعاً لمذهبه الظاهري، الذي حاول أن يطبقه على النحو العربي، فلاقى هذا المذهب القبول عند بعضهم على أن كثيرًا من أهل العلم ردّوا آراءه، ولكن أحدًا من معاصريه-يقول الباحث- لم يقل عن أفكاره إنها مدرسة جديدة<sup>(2)</sup>.

كما أن دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثالث والقياس لا ترقى إلى مستوى المدرسة، فمثلاً الأخص الأوسط كانت له آراء مستقلة خالف فيها أصحابه البصريين، كما أن ابن هشام الأنصاري كانت له من الآراء المستقلة ما يجعل منه مدرسة مستقلة، ولم يكن ذلك مدعاة لأن يجعل لكل فكر مستقل مدرسة خاصة به تتشعب وتتبع في كل عصر.

وبناء على هذه الآراء ذهب الباحث إلى أنه لاوجود لمدرسة نحوية في الأندلس، وإن النشاط النحوي في الأندلس لا يرقى إلى تكوين مثل هذه المدرسة، وهو في أعلى حالاته يمكن وسمه بالدرس النحوي في الأندلس وإن هذا الخلط بين الدرس النحوي في بلاد الأندلس والمدرسة الأندلسية ليس له من مصوغ<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: محمد موعد، مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 91، سنة 23، رجب 1424هـ، سبتمبر، 2003م، ص 12.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 18.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

كما قام سعيد الأفغاني بدراسة جادة في التحقق من أنه هل في النحو مذهب أندلسي؟، وقد قام بإحصاء تراجم نحاة الأندلس من كتاب "بغية الوعاة" للسيوطي، فوجد نحو (2450) ترجمة لعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، ووجد نحوًا من (712) ترجمة للأندلسيين، وهذه نسبة عالية جدا، أن يبلغ في هذا المصدر علماء هذا القطر القليل المساحة قريبا من ثلثي العالم الإسلامي كله.

-ويذكر ما لآراء ابن خروف (ت609هـ) وابن عصفور (ت663هـ)، والشلوبيني (ت645هـ)، وابن الضائع (ت614هـ) وغيرهم في الخلاف، إلى جانب أسماء المشاركة، إلى متصفحها-يقول- لا يجد فيها ما يميزها عن غيرها من التخرجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة، أو بعبارة أخرى ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصة<sup>(1)</sup>.

كما أنه يرفض أن يجعل من ابن مالك (ت672هـ) وأبي حيان الأندلسي (745هـ) علمين بارزين لمدرسة أندلسية كان لها أثر واسع في النحو وتعليمه في المشرق، ويقول: «وهذا ظن يروج ابتداء، لكنه لا يثبت عند النظرة الفاحصة الأولى، وحبّته في ذلك أن ابن مالك خرج من الأندلس صغيرا، ولم يذكروا له شيئا في النحو غير الشلوبيني الصفدي: «وصرف همّته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية»<sup>(2)</sup>.

وأمر أبي حيان قريب من أمر ابن مالك، فقد خرج من الأندلس وقرأ على بعض شيوخها ثم أتمّ قراءته وزاول الإقراء في المغرب والمشرق، وقد كان أثر التعليم الأندلسي في أبي حيان قليلا وفي ابن مالك أقل بكثير... أما كونهما ذوي أثر واسع في النحو وتعليمه في الشرق فهذا صحيح، ومرّد ذلك -كما يرى الأفغاني إلى شخصيتهما لا إلى أندلسيتهما<sup>(3)</sup>.

والحقيقة أن نظم مسائل العلوم وشرحها عند ابن مالك، وغيرته المخلصة الحارة في نشره العلم وإقراءه أغريا معاصريه وكان لهما أكبر الأثر في حياته، فانتفع الناس بعلمه، ومازال الله ينفع به إلى يومنا هذا، وهذا يجعلنا نقول غير مبالغين أنه يشكّل مدرسة متميزة في تعليم النحو وتعليمه، كما أن لأبي حيان الأندلسي آثارا لا تخفى في حواضر المشرق العلمية، وإن كان الغالب عليه العناية بعلوم الشريعة

(1) \_ سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، دط، ص 100.

(2) \_ ينظر: صلاح الدين خليل الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، (1400هـ-2000م)، ج2، ص 286.

(3) \_ سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص 101.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

أكثر من عنايته بعلم النحو، ما جعله يحوز على شهرة كبيرة خاصة بما يعرف بالمذهب الظاهري الذي امتد أثره إلى علم النحو عنده وتبعه في ذلك كثيرون.

كما أنه جعل تميّزهم في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف سنة من قبلهم من النحاة، وبهذا خالف زعم القائلين بأن الاحتجاج يمثله مذهباً أندلسياً، واستدل بقول للتسهيلي.

فنزعة الاحتجاج بالحديث إذن في نظر-سعيد الأفغاني-مشرقية قديمة وإنما سار ابن مالك وابن خروف سيرة من قبلهما من الأئمة المتبوعين في المشرق، يقول: «ومع جزئية هذه القضية ليس فيها مذهب أندلسي»<sup>(1)</sup>.

ولكننا نستدل بقول أبي حيان الأندلسي عن كون المشاركة لم يتوسّعوا في الاستدلال بالحديث الشريف في شرح التسهيل: «إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك، وخلف الأحمر وهشام الضير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك»<sup>(2)</sup>، وسأوضح هذه القضية في مبحث لاحق.

ولكن هناك من نظر إلى هذه المسألة نظرة جزئية وقال بوجود المدرسة القرطبية لا المدرسة الأندلسية، استناداً إلى أن إطلاق القول بوجود مدراس نحوية غير مدرسة البصرة والكوفة كان عند الباحثين قديماً وحديثاً ضرباً من التزيّد مادام لم يستند إلى أسس علمية واضحة، كهذه الأسس التي ذكرها تمام حسّان فلا مدرسة بغدادية ولا مدرسة مصرية ولا فيروانية، ولا إفريقية، ولا وجود لمدرسة أندلسية كذلك سوى المدرسة القرطبية التي وضع أصولها أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللّخمي القرطبي (ت 592هـ)<sup>(3)</sup>.

فالناظر في هذه المدرسة - كما ذهب عبد الأمير الورد- يجد منهجاً جديداً وأسساً وأصولاً مغايرة كلها لأسس كل من مدرسة البصرة والكوفة، ومنهج كل منهما وأصولها، مما يجزم معه الجزم القاطع بأن الذي يراه أمامه منهج جديد، واتجاه جديد في دراسة العربية.

(1) \_ سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 102.

(2) \_ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج 5، ص 467.

(3) \_ ينظر: ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 323.

ويمكن بأيسر نظر استخراج هذه الأصول، ودرجها فيما يأتي<sup>(1)</sup>:

- 1- لا عوامل نحوية، والعامل هو المتكلم بحسب ما يؤدي المعنى وهو من عناصر السياق وسأوضح هذه المسألة عند الحديث عن تجليات السياق في فكر الأندلسيين-وابن مضاء بشكل خاص-.
- 2- لا حذف ولا تقدير، إلا ما حذف للعلم به، وإن ظهر تمّ به الكلام ولم يختل نظامه.
- 3- لا تنازع بين الأفعال، بل توجيه لتعليق الفعل بالاسم.
- 4- طبيعة العائد في الاشتغال هي المحدد للإعراب.
- 5- لا علل ثواني ولا ثالثة، ولا علل للعلل.
- 6- المسموع من كلام العرب هو المأخوذ به، المقاس عليه، ولا تفرّيع على كلام العرب بما ليس من كلامهم.
- 7- إجماع النحويين ليس بحجّة على من خالفهم.

وبعد سرد بعض آراء الباحثين حول وجود مدرسة أندلسية في النحو يبدو لي -واستنادا على اطلاعي- على مصادرهم النحوية أنها لا تختلف من حيث الأصول التي قامت عليها مصادر النحاة القدماء، ومناهجهم من تعليل وقياس وعوامل، لكن طريقة التناول والتحليل لكثير من المسائل النحوية هي التي تختلف حيث اتّسمت بالإضافات والاستدراكات على ما توصل إليه النحاة قبلهم، كما قدّموا في كثير من الأحيان بدائل سياقية في فهم النصوص وتوجيهها نحوياً للوصول إلى المعنى المراد، بل إن هناك من اختلفت نظرتهم إلى الأصول والمناهج التي انتهجها القدماء من النحاة اختلافا كبيرا كما هو معلوم عند ابن مضاء القرطبي، حتى غدا رائد التجديد في النحو، وحذا حذوه كثير من الباحثين، كل هذا الاختلاف في طريقة التناول، وتوجيه السياقات المختلفة تشكّل فكرا مختلفا في فهم دقائق النحو، واستنباط أحكامه، وتعليل قضاياه، وحذق أصوله والتبحر في فروعها، خاصة في العصور المتأخرة أين انتقل النحو في الأندلس من مرحلة الجمع والتدوين إلى مرحلة التأليف والتحليل.

(1) ينظر: عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997م، ص 37-38.

المبحث الثاني: الاشتغال بالعلوم العقلية وأثره في الفكر النحوي الأندلسي:

تميز القرن الخامس الهجري بنضوج الدرس النحوي واللغوي، إلى جانب انتشار أصناف المعارف والعلوم الأخرى واختلاطها بالعلوم الدينية الإسلامية والسبب في ذلك أن هذه الفترة قد ساد فيها حكم ملوك الطوائف (422هـ-493هـ) المنشقين عن الدولة الأموية التي أسسها "عبد الرحمان الداخل" بالأندلس وهذه الفترة هي أخصب فترة عرف فيها الأدب والشعر رواجاً وتطوراً في قصور الملوك والأمراء، وكان حظ اللغة والنحو وافراً أيضاً إذ فيها ألفت أكبر المؤلفات على الإطلاق ككتابي "المحكم" و"المخصص" لابن سيده<sup>(1)</sup>.

كما اشتدّ ساعد اليهود والنصارى بالأندلس على أيام ملوك الطوائف، وقويت شوكتهم مما أتاح لهم الاستيلاء على ثغور كثيرة، واستطاعوا أن يؤثروا في المسلمين وأرادوا أن يزيّفوا الدين الإسلامي فشجعوا المسلمين على تعلّم تلك العلوم الفلسفية إلى جانب العلوم الدينية العقلية والعلوم اللغوية مما أدّى إلى مزج العلوم اللغوية على وجه الخصوص بالفلسفة والمنطق، وقد عرف هذا العصر من الفلاسفة بالأندلس "أبو بكر بن باجة" وتلميذه "أبو الحسن علي بن جودي" (ت 530 هـ) وغيرهما<sup>(2)</sup>.

وقد أدّى اشتغال الناس بالعلوم العقلية عامة، والفلسفة خاصة في عهد ملوك الطوائف إلى انتشارها أيضاً أيام المرابطين على الرغم من تشدّدهم تجاه مرتاديها، وقد أفرز عصرهم جيلاً درس الفلسفة والمنطق وتعمّق فيهما، وكان "ابن رشد" (ت 595 هـ) هو الذروة والمنتهى في ذلك، وله تصانيف كثيرة في الفروع والأصول والنحو والفلسفة وغير ذلك<sup>(3)</sup>.

فنحن إذن أمام عهد سادت فيه العلوم العقلية من فلسفة ومنطق، إذ أصبحت تؤثر بطريقة مباشرة على الدرس النحوي بعد أن أثرت فيه بطريقة غير مباشرة خلال القرون السابقة بالشرق، حتى أصبح أبرز العاملين في حقل اللغة في هذا العصر ممن يشتغلون بالفلسفة والمنطق<sup>(4)</sup>، فقد كان "أبو

(1) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 291-292.

(2) ينظر: محمد الأمين بلغيث، دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2009، ص 208-207.

(3) ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى المغربي، المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1964، ص 105.

(4) ينظر: ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 268.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

سعيد الوقشي الطليطي " من أهل الفكر الصحيح -على ما يذكر بعضهم- ومن أهل النظر الناقد والتحقق بصناعة الهندسة والمنطق مع مشاركته في اللغة والنحو<sup>(1)</sup> وكان "أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني عالما باللغة مشتغلا بعلوم الأوائل وخاصة المنطق<sup>(2)</sup>.

أما "ابن حزم الظاهري" (ت 456هـ) فقد كان مولعا بالغوص في دراسة القياس المنطقي والتأثر به، كما عرف عنه رفضه لقياس الأصوليين، وسأبين ذلك حين أتحدث عن أثر المذهب الظاهري كملحظ سياقي.

وسأتحدث الآن عن أثر العلوم العقلية في الفكر النحوي الأندلسي وأخص بالذكر علمين فقط لتمثيل هذا الاتجاه، وهما "الأعلم الشنتمري" و"ابن السيد البطليوسي". أما أبو القاسم السهيلي (ت 581هـ) فيمثل هذا الاتجاه أيما تمثيل لكنني سأخصه بدراسة مستقلة في الفصل الأخير من هذا البحث.

### 1- ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ):

هو عبد الله بن محمد بن السيد النحوي، يكتنّى أبا محمد البطليوسي، وبطليوس مدينة كبيرة غربي الأندلس<sup>(3)</sup>.

تلقى "ابن السيد" علومه الأولى على يد نخبة من العلماء في "بطليوس"، وقد أخذ القراءات عن "علي بن محمد بن حمدون" المقرئ البطليوسي<sup>(4)</sup> وأخذ أيضا عن "عاصم بن أيوب" المقرئ البطليوسي، وهو من أهل المعرفة بالآداب واللغات<sup>(5)</sup>.

كما ذكر ابن بشكوال أن من أساتذته أيضا "أبا سعيد الوزاق" وقد وصف ابن السيد بقوله: «وكان عالما بالآداب واللغات متبحرا فيها، مقدما في معرفتهما وإتقانها، يجتمع الناس إليه ويقرأون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 269.

(2) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 270.

(3) \_ ينظر: ابن بشكوال، الصلة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، اللبناني، بيروت، ط 1 (1410-1989)، مج 5، ص 443.

(4) \_ المصدر نفسه، ج 5، ص 443.

(5) \_ المصدر نفسه، ج 5، ص 443.

(6) \_ المصدر نفسه، ج 1، ص 292-293.



## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

وقد أقرّ "ابن السيد" الأخذ بالعلوم العقلية من فلسفة ومنطق وحديث وتفسير ولغة وأدب، وهو متقدم فيها جميعاً.

إذ يقول عنه "ابن خلكان" بعد أن ذكر مؤلفاته: «...وبالجملة فكل شيء يتكلم فيه فهو في غاية الجودة...»<sup>(1)</sup>.

إن ما تقدم من عرض حول أنواع العلوم والمعارف التي درسها "ابن السيد"، وأسلوبه في التأليف، ومناقشته للقضايا اللغوية وغير اللغوية التي تولاهها بالبحث كل ذلك يعطينا تصوّراً مسبقاً ومتكاملاً عن فكره النحوي.

لقد سلك "ابن السيد" سبيل معاصريه من حذاق النحاة الأكفاء معتمداً على معطياته من تلك العلوم والمعارف، وكذلك على ثقافته الفلسفية الجدلية مطبقاً ذلك في مجال النحو مدعماً آراءه بأمثلة وشواهد مقنعة.

كما يظهر تأثره بمنهج تلك العلوم العقلية النظرية في طريقته في "التعليل النحوي" بشكل خاص، معتمداً على آراء نحاة البصرة والكوفة وبغداد، فهو يعرض عللهم ثم يدلي برأيه الخاص، وقد يرجح رأي هؤلاء أو أولئك، لكنه في -أغلب الأحيان- يميل إلى مذهب البصريين العقلي القياسي<sup>(2)</sup>.

وسأورد بعض الأمثلة من تعليقات "ابن السيد البطليوسي" تؤكّد ذلك الادّعاء، وكيف أثر تلك العلوم العقلية وخاصة الفلسفة والمنطق في توجيه فكره النحوي:

### 1-علة تقديم خبر المبتدأ:

من المسائل التي استعان فيها ابن السيد بالتعليل المنطقي الجدلي مسألة تقديم الخبر على المبتدأ في مثل قولك: «أخوك زيد»، "زيد أخوك" وقد أورد أن من النحاة من لا يميز ذلك لعلتين<sup>(3)</sup>:

-إحداهما أن المعرفتين (أخوك وزيد) متكافئتان ليست إحداهما بأحق أن يسند إليها من الأخرى.

-والحجة الأخرى أنه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيهما المسند وأيها المسند إليه، فلما عرض

(1) \_ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص96.

(2) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهي، ص69.

(3) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص76.

فيها الإشكال لم يجوز التقديم والتأخير (أي لم يجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ) هذا هو رأي النحاة. أما "ابن السيد" فيرى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مخالفاً بذلك رأي النحاة، مستنداً على مذهبه بما هو جار عند أهل المنطق، حيث: «إنه في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً، والفائدة من كلا الحالين واحدة، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها<sup>(1)</sup>. وقد مثل لما ينقلب الموضوع فيه محمولاً والمحمول موضوعاً في المنطق بقوله: «ومثال المنعكس من القضايا قولنا: "لا إنسان واحد بحجر"، ثم نعكس فنقول: "لا حجر واحد بإنسان" فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولاً ومحولها موضوعاً، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة»<sup>(2)</sup>. وفعّل "ابن السيد" هذا الإجراء المنطقي يوحى لنا بأثر ثقافته الفلسفية المنطقية على فكره النحوي بشكل خاص.

### 2- علة العامل في "عمرو" في "ضرب زيد عمراً":

اختلف النحاة في عامل "عمرو" في جملة: "ضرب زيد عمراً"، فسيبويه يرى أنّ العامل فيه هو الفعل "ضرب" وقال "الفراء" أنّ العامل فيه هو الفعل والفاعل معاً، وذهب "خلف الأحمر" إلى أنّ المعنى هو العامل<sup>(3)</sup>، وقد أخذ ابن السيد برأي "سيبويه" وعلل ذلك بقوله: «ومما يدل على أنّ الفعل هو الناصب له اتفاق النحويين على تسمية عمرو في هذه المسألة ونظيرها مفعولاً به، ومعنى ذلك أنّ فعل زيد باشره ووقع به لأن عمراً ليس بمفعول لزيد على الحقيقة، وإنما المفعول على الحقيقة الضرب<sup>(4)</sup>. ويبدو هنا تأثر "ابن السيد" بمذهبه العقلي الفلسفي، بل إنه أضاف علة ثانية في أنّ جعل الفعل هو الناصب لعمرو لأن «النحويين متفقون على أنّ أصل العمل إنما هو للأفعال والحروف، وأنّ الأسماء لاحظ لها في العمل...»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ السيوطي، الأشباه والتظائر، ج3، ص76.

(2) \_ المصدر نفسه، ج3، ص76.

(3) \_ ينظر: ابن السيد البلبوسي، المسائل والأجوبة، تح: وليد محمد السراقي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط1 (1440هـ-2019م)، ص615.

(4) \_ المصدر نفسه، ص616.

(5) \_ المصدر نفسه، ص617.

فابن السيد ينتصر لمذهب سيوييه العقلي ويدافع عنه، معتمدا على مبدأ الأصل والفرع.

وعلى كلِّ فإنَّ عناية ابن السيد بالتعليل المنطقي لم يكن معتمده في جميع المسائل النحوية، فهو ينقل كثيرا علل نحاة المشرق، وهي ليست ذات مستوى واحد، ففيها العلل العقلية الجدلية، والعلل القياسية، والعلل التعليمية وهو لا يتعصّب لمذهب دون آخر، على الرغم من ميله إلى رأي سيوييه لكنه في غالب الأحيان يعتمد على العقل في ترجيح علة على أخرى، فمرة يميل إلى رأي البغداديين الجدلي، ومرة إلى رأي البصريين القياسي ومرة إلى رأي الكوفيين السماعي (1).

وما يعزز اتجاهه العقلي الفلسفي كثرة تأويلاته للعوامل والأوجه، من ذلك ما ورد عنه في مسألة ما الناصب "الأمانة" في قولهم «أمانة الله لأذهبن» (2).

قال: «إن المنصوب من أمانة الله ونحوها لا يخلو من ثلاثة أوجه لا رابع لها:

- إثمًا أن ينتصب بـ «أحلف» المضمر أو نحوه مما يتعدى بحرف جر.

وإثما أن ينتصب بـ "ألزم" ونحوه وما يتعدى بغير حرف جر

- وإثما أن ينتصب بسقوط الخافض من غير إضمار شيء (3).

فهذه تأويلات اعتمد "ابن السيد" في استنباطها على ضوء آراء النحاة القدماء، لكنه لم يقف عند هذا الحد بل أخضعها للعقل فوازن بين الأوجه الثلاثة حتى تبين له أنّ "أمانة" لا يجوز أن يكون "أحلف" المضمر هو الناصب له، لعلة أنه فعل لو كان ظاهرا لم يتعدّ إلا بحرف جر، فإذا كان في حال وجوده يضعف عن التعدي إلا بواسطة حرف الجر، فهو في حال عدمه أخرى بذلك، لأن حال وجود الشيء أقوى من حال عدمه، فإذا كان في أقوى حاله لا يتعدى إلا بواسطة، فكيف يتعدى في أضعف حاله بغير واسطة، وهل هذا إلا قلب الأصول وإدعاء ما لا يصحّ في نظر ولا عقل (4).

وفي حقيقة الأمر أن تحريجات "ابن السيد" وتأويلاته ما هي إلا تأويلية منطلقها سياقي، فمن جهة النظر إلى ما يقتضيه سياق النص من معطيات لغوية ومعنوية تتمثل في ظاهرة الحذف وقد سبق

(1) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين، ص 73.

(2) \_ ابن السيد البطليوسي، المسائل والأجوبة، ص 568.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 568.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 568.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

وأن بيّنا مدى تمثيل هذه الظاهرة لنظرية السياق بمختلف تجلياتها، ومن جهة أخرى اكتشف وجود ترابط بين مختلف الظواهر التي يتكوّن منها مجموع النّظام المتكامل للغة.

كما يتجلى السياق الثقافي "لابن السيد" بشكل جلي لنا في اعتماده على معطيات الفلسفة والعلوم الأخرى في جوانب كثيرة من تعليقه للمسائل النحوية كما بيّنا في الأمثلة السابقة وذلك واضح في أرجوزته الطويلة التي ضمّنها تعليقه لثلاث مسائل نحوية هي:

حمل الفروع على الأصول، وإعراب وبناء "لا بأس" وصرف المؤنث المنتهي بـ"اء" إذ يقول فيه(1):

ضَرَبْتُ هَا أُمَّتَاهَا بِنِظَائِرٍ      مِنْ الْحُسْنِ مِنْ عُقُولِهِنَّ تُتْرَجَمُ  
وَزِدْتُ أُمُورًا قَادَهَا الطَّبَعُ سَمْحَةً      وَسَاعَدَنِي فِيهَا الْقَرِيضُ الْمُنْظَرُ  
وَأَكْثَرُ أَهْلِ النَّحْوِ عَنْهُمْ نَائِمٌ      وَأَفْوَاهُهُمْ عَنْهُمْ تَكْبُورٌ وَتُكْهَمُ  
تَبِيحُهُ ذَهْنٍ صَاعٍ مِنْهُمْ حَلِيَّةٌ      تَحَلَّى بِهَا لِلْعِلْمِ حَيْدٌ وَمِعْصَمُ  
تُبَاهِي بَطْلِيُوسُ بِهَا كُلَّ بَلَدَةٍ      وَتَشْهَدُ أَيْ وَجْهْتُ وَتُكْرَمُ

ومهما يكن من أمر فإن لجوء "ابن السيد" إلى التعليل والتأويل والتوسع في البحث والتنقيب وإعمال العقل والمنطق لم يمنعه من القول بالسّماع ويروى أنه سبق غيره في إباحة الاستشهاد بشعر المولّدين، ولكنه مع ذلك قد احتج بالقراءات القرآنية احتجاج البصريين بها مع توسّطه واعتداله في ردّ طائفة منها وترجيح أخرى (2).

ويمكن تقسيم علل "ابن السيد" إلى خمسة أقسام (3):

- 1- علل فلسفية منطقيّة: تأثّر فيها بمناهج الفلسفة والمنطق الذين درسهما وقد طغت على العلل الأخرى.
- 2- علل جدلية: تأثّر فيها بأساليب الفقهاء وعلماء الكلام والمفسّرين ونحاة بغداد.

(1) \_ ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص198-199. وابن السيد، المسائل والأجوبة، ص530-535.

(2) \_ ينظر: ابن السيد، المصدر نفسه، ص99، وص224 و271، وص1858 وغيرها.

(3) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين، ص75-76.

3- علل قياسية: تأثر فيها بنحاة البصرة وخاصة سيويه.

4- علل تعليمية: تأثر فيها بنحاة الكوفة ومن نحوهم أمثال أبي علي القالي.

5- الاحتكام إلى السماع ورفض التعليل: وقد يكون له صلة بالمذهب الظاهري.

أما مسألكه في التعليل فأهمها القياس، كما هو واضح في النموذج الأول، وأيضا الحمل على المعنى كما في مسألة "ضرب زيد عمرا" وكذلك الحمل على الأصل.

## 2- الأعلام الشنتمري (ت476هـ):

هو يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم، سمي كذلك لأنه مشقوق الشفة العليا، و"شنتمرية" التي انتسب إليها هي مدينة غربي الأندلس<sup>(1)</sup>.

ويعدّ الأعلم من أبرز العلماء الذين عرفتهم الأندلس في تاريخها الزاهر، فقد أوتي من القدرات ما هيأه لأن يكون مقصد الطلاب من كل صوب وحذب يأخذون عنه النحو ويحفظون آراءه، كما استطاع بنشاطه النحوي والأدبي أن يجعل من "قرطبة" و"إشبيلية" معقلا لدراسة النحو حيث ذاع صيته بين الناس وعرفته قصور الأمراء ورددت كتب الأدب أخباره<sup>(2)</sup>.

يقول الدكتور شوقي ضيف: «ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنّ الأعلم الشنتمري المتوفى سنة (476هـ) هو أول من نهج لنحاة الأندلس...»<sup>(3)</sup>.

وكلّ ما يهتمنا من حياة "الأعلم" هو فكره النحوي وخصائصه وماهي المؤثرات السياقية التي شكّلت هذا الفكر. وسأعرض انطلاقا من ذلك لبعض آرائه في القضايا النحوية البارزة كالسماع والقياس والتعليل والعامل حتى يتسنى لنا أن نستشف تلك المميزات التي طبعت فكره النحوي:

أما عن السماع فقد اعتدّ بالقراءات القرآنية واستدل بها على القواعد النحوية، ولكن لم يقف احتجاجه بها عند حدود إقرار القواعد والقوانين اللغوية فحسب بل كان يستعين بها لإقرار الدلالات

(1) \_ ينظر ترجمته في: ابن شكّال، الصلة، ج3، ص976. وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص405. والسيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص356.

(2) \_ ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري (410-476هـ) في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الاسكندرية، ط1 (2000م)، ص29.

(3) \_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص293. وذلك في سياق حديثه عن منهج الأندلسيين في كثرة التعليلات.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

اللفظية أيضا ومن هذا الضرب في الاحتجاج بالقراءة القرآنية ما قاله في بيت "مساور بن هند العبسي":

سَائِلٌ تَمِيمًا هَلْ وَفَيْتُ فَايِّيَ      أَعْدَدْتُ مَكْرَمَتِي لِيَوْمِ سَبَابٍ<sup>(1)</sup>

يقال "وفى" و"أوفى" بمعنى واحد، وفي التنزيل: ﴿وَإِتْرَاهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾<sup>(2)</sup> بالتخفيف<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك أيضا احتجاجه بالقراءة في قول "سالم بن وابصة المرى":

سَلِيمٌ دَوَاعِي الصَّدْرِ لَا بَاسِطَ أَدَى      وَلَا مَانِعَ خَيْرٍ، وَلَا قَائِلَ هَجْرًا<sup>(4)</sup>

قال الأعلام: والهجر: الإفحاش في القول والهجر بفتح الهاء: الهديان ويقال في الأول: أهجر الرجل

وفي الثاني: هجر، وقرئ: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾<sup>(5)</sup>. و"تهجرون"<sup>(6)</sup> كما في بيت الشاعر:

فَهَلَّا مَنَعْتُمْ إِذَا مَنَعْتُمْ حَدِيثَهَا      خِيَالًا يُؤَافِنِي مَعَ اللَّيْلِ هَادِيًا<sup>(7)</sup>

وقوله "هاديا" أي "مهتديا" في ظلام الليل، يقال: هدى فهو "هاد" بمعنى "اهتدى" وفي التنزيل:

﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾<sup>(8)</sup> وغير ذلك.

كما أنه علاوة على ذلك يستدل بالقراءات القرآنية لإثبات قواعد النحو، من ذلك قوله عند

تعرضه لكسر همزة "إن" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(9)</sup>. وقد قرأها

أهل المدينة بالفتح (أنها) فعلق الأعلام على القراءتين بقوله: «فمن كسرهما، فقد تم الكلام بقوله: «وما

(1) \_ ينظر: الخطيب التبريزي، شرح الحماسة لأبي تمام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1(1421هـ-2000م)، ج1، ص303.

(2) \_ سورة: النجم، الآية: 37.

(3) \_ ينظر: شهاب الدين محمود الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، دط، ج27، ص66. والأعلام الشنتمري، شرح حماسة أبي تمام- حبيب بن أوس الطائي-، تح: إبراهيم نادق، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط، (1415هـ-1994م)، ج2، ص634.

(4) \_ ينظر: الخطيب التبريزي، المصدر السابق، ج1، ص705.

(5) \_ سورة: المؤمنون، الآية: 37.

(6) \_ ينظر: الأعلام الشنتمري، المصدر السابق، ج2، ص720. وينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر دط، ص446. وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي، ط2، ج2، ص96.

(7) \_ البيت لتوبة بن الحمير الخفاجي. ينظر: التبريزي، المصدر السابق، ج1، ص789.

(8) \_ سورة: يونس، الآية: 35.

(9) \_ سورة: الأنعام، الآية: 109.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

يشعركم» ثم أخبر الله عنهم لا يؤمنون ومن فتحها (أثما) فقد تمّ الكلام أيضا عند قوله: (وما يشعركم) ثم استأنف الكلام وأبهم أمرهم، ولم يخبرهم بإيمان ولا غيره، فقال: (أثما) على معنى (لعلها) وهذا قول النحويين الخليل والكسائي والفراء وغيرهم، وقد حكى سيبويه عن الخليل ما حكاه عن العرب يقصد: «إيتِ الشوقَ أنّك تشترى شيئاً» مما يدل على هذا المعنى<sup>(1)</sup>.

وإنما كرهوا أن يجعلوا (أثما) في صلة (وما يشعركم) لأن ذلك يصير كالعذر لهم، والإخبار بأنهم لا يؤمنون ولذلك أتى الخليل بالجملة: «وما يدريك أنه لا يفعل» مفتوحة الهمزة، وفيها الدلالة على أنه يغلب له الفعل ولذلك قالوا: إنها بمعنى (لعل)»<sup>(2)</sup>. وغير ذلك.

ومن هنا يمكن القول بأن الأعلام الشنتمري يعتدّ بالقراءات ويتخذها حجة له، سواء كانت مشهورة أو غير مشهورة.

أما عن الحديث النبوي الشريف فقد أكثر الأعلام الشنتمري من الاستشهاد به في مسائل اللغة، أكثر من استشهاده به في مسائل النحو، شأنه في ذلك شأن أغلب النحويين فلا يتعدى احتجاجه بالحديث ثلاثة مواضع في سائر مصنفاته<sup>(3)</sup>، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك ما يأتي:

في قول "عبد الشارق بن عبد العزى الجهني":

فَنَادَا يَا لِيَهْتَةَ يَوْمَ صَبْرٍ      فُقُلْنَا أَحْسِنِي مَلَأَ جُهَيْنَا<sup>(4)</sup>

قال الأعلام: «والملا هنا: الخلق، وهو اسم واحد في معنى الجمع، أي أحسنوا أخلاقكم، ومن هذا قول النبي لأصحابه ﷺ حين هموا بضرب الأعرابي الذي بال في المسجد: «أَحْسِنُوا مَلَأَكُمُ»<sup>(5)</sup> أي أَحْلَاقَكُمُ»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط، (1420هـ-1999م)، ج2، ص 385.

(2) \_ راجع هذه المسألة في: سيبويه، الكتاب، ج3، ص123. وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص614 وما بعدها.

(3) \_ ينظر: فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري (410-476هـ) في ضوء علم اللغة الحديث، ص345.

(4) \_ البيت من شواهد ابن منظور، في لسان العرب، ج3، ص715، مادة: (ج.ه.ن).

(5) \_ أورده: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، غريب الحديث، تح: عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، دط، (1425هـ-2004م)، ج2، ص270. والحديث بمعناه رواه: الحافظ بن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذكار،

تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، بيروت، ط2 (1429هـ-2008م)، ج1، ص288. كما أخرجه: مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تح: محمد محيي الدين الأصفري، مؤسسة الإشراف، الدوحة، ط2، (1419هـ-1999م)، ص315.

(6) \_ ينظر: الأعلام الشنتمري، شرح الحماسة، ج1، ص374.

وكذلك استشهاده بحديث «إِذَا أَنَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ»<sup>(1)</sup>.

وحديث «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»<sup>(2)</sup> أي أَوْلُكُمْ، وَالْفَارِطُ الْمَتَقَدِّمُ<sup>(3)</sup>.

أما عن استشهاده بأشعار العرب فقد احتج "الأعلم" بها في بعض مسائل اللّغة، وذلك في شرحه لبعض أبيات الجاهليين ولم يقف عند حدّ إثبات القواعد النحوية بل تجاوز ذلك لإثبات صحة الدلالات الخاصة بالكلمة المفردة، كما يلاحظ أن الأعلم في استشهاده بالشعر كان يسوقه لغرض نحوي ما<sup>(4)</sup> كأن يذكر سيبويه مثالا ولا يذكر له شاهدا، فيذكر الأعلم ذلك الشاهد، كقوله بعد ذكر سيبويه أن (ندي) يجمع على (أندية)<sup>(5)</sup>: هو شاذ فيما ذكره، ثم يقول: وقال الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطَّنْبَا<sup>(6)</sup>

كما اعتمد "الأعلم الشنتمري" كلام العرب المنشور أصلا من أصول الاستشهاد، بني عليه قواعده النحوية كما اعتمد عليه في شرحه لأبيات الشعراء الجاهليين وكذلك في شرحه لحماسة أبي تمام<sup>(7)</sup>.

وأما القياس فقد اعتمد عليه الأعلم الشنتمري لاستنباط القواعد النحوية ومن ذلك:

- عند تعرّضه لشرح شواهد سيبويه في باب "الهمز"، وذكر أنّ من العرب من يدخل ألفا بين الهمزة وألف الاستفهام قبلها، قياسا على قولهم "أخشينان"، و"أضربنان"، كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة واحتج بقول "ذي الرّمة":

(1) \_ الحديث رواه الطبراني، في المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، دط، (1415هـ-1995م)، ج5، ص261، ح رقم: 5261 وينظر: ابن ماجة، السنن، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دط، ج1، ص1223، ح رقم: 3712، كتاب: "الأدب".

(2) \_ الحديث رواه: ابن ماجة، في المصدر نفسه، ج1، ص1439-1440، ح رقم: 4306، كتاب: "الزهد".

(3) \_ ينظر: الأعلم، شرح الحماسة، ج1، ص315.

(4) \_ ينظر فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، ص354.

(5) \_ ينظر هذه المسألة في الكتاب لسيبويه، ج3، ص541.

(6) \_ البيت لمرة بن محكان. ينظر: السيراني، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، (2008م)، ج4، ص273. وينظر: الأعلم، النكت، ج2، ص271. وأبو علي المرزوقي، شرح الحماسة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، (2003م)، ج4، ص1093.

(7) \_ ينظر مثلا: الأعلم، شرح الحماسة، ج1، ص245.



أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَّالٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمَّ سَالِمٍ<sup>(1)</sup>

قال: أدخل الألف بين الهمزتين من قوله (آ أنت) كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين النونات من قولهم: "اضربنان" و"اخشينان" كراهية لاجتماعهما<sup>(2)</sup>.

وأما التعليل: فإن الداعي الذي جعل الدارسين يدرسون "الأعلم الشنتمري" على رأس المعللين للمسائل النحوية تعليلاً عقلياً هو ذلك الحكم الذي أحقه "ابن مضاء القرطبي" به عند حديثه عن فساد العلل الثواني والثالث في كتابه "الرد على النحاة" حيث قال: « وكان الأعلم - رحمه الله - على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل<sup>(3)</sup> ».

مع أن "محمد بن يحيى الرياحي" كان أسبق وأوغل في التعليل من الأعلم مع دمج المسائل النحوية بالعلوم العقلية<sup>(4)</sup>.

ومن هؤلاء الدارسين شوقي ضيف إذ يقول: « ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة (476هـ) للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم يُصب<sup>(5)</sup> ».

كما ضمت كتب النحويين المتأخرين آراء للأعلم تبين حدقه للنحو وتقدمه فيه، وتخرجه وتأويله لظاهرة الإعراب الواحدة على أكثر من وجه<sup>(6)</sup>.

ومن المسائل النحوية التي عللها تعليلاً عقلياً جدلياً أن جعل "الواو" أصلاً لحروف العطف، قال: « أصل حروف العطف الواو، لأن الواو لا يدل على أكثر من الجمع والاشتراك، أما غيرها فيدل على

(1) \_ البيت لذي الرمة، في الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1415هـ-1995م)، ص 273. وفي المبرّد، الكامل، ج3، ص43. و ابن جني، الخصائص، ج2، ص458. وابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص385.

(2) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

(3) \_ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 160.

(4) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهية، ص 78.

(5) \_ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 290.

(6) \_ ينظر مثلاً: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 126، 219، 244، 601، 601، 626، 632.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب، والمهلة والشك، والإضراب والاستدراك والتقي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب» (1).

كما كان يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، من ذلك ذهابه مذهب سيويه في المسألة الزنبورية: «كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ» وانتصر له معللاً ذلك تعليلاً جدلياً قال: «فإن كان -سيويه- قد أجاب بإِذَا هُوَ هِيَ، فقد أصاب لفظاً ومعنى، ولم تدخل عليه في جوابه شبهة ولا علة لمعترض لأن «إذا» في المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعليل بالخبر، فإذا اعتبرت المضميرين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك أن تقول: فإذا الزبور العقرب يرفع الأول والثاني أو اللسعة اللسعة أي مثلها سواء (2) فالضمير الثاني في المسألة مرفوع في رأي "الأعلم" لأن "إذا" ابتدائية متعلقة بالخبر. وهذه هي العلة الأولى، أما العلة الثانية في رفع الضمير المنفصل الثاني -كما يرى الأعلم- فهي أن "إذا" ظرف زمان، وظرف الزمان يكون مستقراً أو متعلقاً بالخبر وحده إذا كان المخبر عنه جثة مثل: زيد والزبور (3).

وأما العلة الثالثة فهي أن "إذا" مفاجئة للخبر "هي" لا للمخبر عنه (هو)، فأنت لا تستطيع أن تقف عند قولك: "إذا هو"، لأن الكلام لم يتم وتستطيع أن تقول: "خرجت فإذا عبد الله فتكتفي بذكر المخبر عنه دون الخبر (4).

هذه هي علل "الأعلم" للوجه الأول وهو رفع الضمير الثاني المنفصل، وهو مذهب سيويه على اعتبار أن الضمير الثاني "هي" خبر المبتدأ "هو" والخبر لا يكون إلا مرفوعاً.

وسوف أكتفي بهذين العلمين "ابن السيد"، و"الأعلم الشنتمري" في تمثيل هذا الاتجاه العقلي بوصفه عنصراً سياقياً أسهم في صناعة الفكر النحوي الأندلسي على تنوعه من نحوي أندلسي لآخر من جهة، وعن تميزه عن الفكر النحوي المشرقي من جهة أخرى، هذا الفكر المنفتح، والنّاقد، والمعلّل، والمستنبط في كثير من القضايا الدّقيقة، والمسائل اللّطيفة من مسائل النحو الواسعة.

(1) \_ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص97.

(2) \_ ينظر: أحمد بن محمد المقرئ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، (1388هـ-1968م)، ج4، ص79-80.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص81.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص82.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

ولكن تجدر الإشارة إلى أن "أبا القاسم السهيلي" يعدّ من الأعلام الذين يمثّلون هذا الاتجاه العقلي بكل تفوّق لشغفه بالأقيسة والتعليقات شغفا شديدا إذ كان يشغف بالعلل النحوية واختراعها على شاكلة الأعلام الشنتمري»<sup>(1)</sup>: «إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كاملا في الصنعة وبصرا بها»<sup>(2)</sup>.

و سأفرد له فصلا كاملا \_ موضوع هذه الدراسة \_.

(1) \_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 299.

(2) \_ ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ص 160.

المبحث الثالث: أثر المذهب الفقهي الظاهري في الفكر النحوي الأندلسي:

عرفنا سابقاً أن الدرس النحوي الأندلسي لم يفصل بحال عن الدرس الديني على مرّ العصور، فقد كانت الغاية من دراسة اللغة والنحو هي خدمة الدرس الديني خوفاً على ضياعه في بيئة غريبة، ونظراً لحاجة العلوم الدينية إليهما، فقد ارتبطا بأصول الفقه وعلوم الحديث وعلم الكلام غيرها، ولعل أبرز هذا التأثير هو ذلك الحاصل بين النحو وبين الفقه وأصوله، سواء كان ذلك في الأصول أو في الفروع (المسائل الجزئية)، الأمر الذي جعل علماء الأندلس علماء موسوعيين، فالنحويّ أديب ولغويّ وفقهه وفيلسوف، كما يعود كذلك إلى الخطوة التي خصّ بها الفقهاء في الأندلس، وعناية الحكام بهم، وبخاصة أصحاب المذهب الفقهي الظاهري، والذي يمثل بالنسبة إلينا سياق ثقافياً طبع الفكر الأندلسي بشكل عام، والفكر النحوي بشكل خاصّ، لأنه لا يمكن بحال أن ندرس هذا الفكر منعزلاً عن سياقه الثقافي والأيدولوجي.

- إنّ أوّل ما عرف الأندلسيون هو مذهب "الإمام الأوزاعي" (1) عن طريق الشام ثم تحولوا إلى مذهب "الإمام مالك" (2). والخصائص العامة التي يّتميز بها المذهب المالكي في بدايته مع الأندلسيين واستمرار اعتناقهم له متّصفاً بها هي أنه مذهب توفيقى يأخذ بالحديث والقرآن دون إعمال للرأي أو إجهاد للفكر، وأنه بقي عند الأندلسيين كما يقول ابن خلدون «غضّاً عندهم، ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب» (3)، وهو بذلك يختلف عن مذهب الظاهرية الذين يحترمون العقل ويدعون إلى الاجتهاد وإن كان اجتهادهم في حدود النص دون قياس أو تعليل.

وينسب هذا المذهب (الظاهري) إلى مؤسسه الأول: "أبي سليمان داود بن علي بن خلف" الأصفهاني نسبا، البغدادي مقاما، المولود بالكوفة سنة 200هـ وقيل سنة 202هـ، المتوفى سنة 270هـ (4).

(1) \_ ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، تح: محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط1، ج1، ص62.

(2) \_ ينظر: ترجمة الإمام مالك بن أنس في: المصدر نفسه، ج1، من ص82-139.

(3) \_ ينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص192.

(4) \_ ينظر: ابن حزم الظاهري (456هـ)، الصادع في الردّ على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل، الدار الأثرية،

عمان، الأردن، ط1، (1429هـ-2008م)، ص45.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النقوي الأندلسي

وقد عدّه بعضهم رابع مذهب فقهي بعد مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك، ومعنى ذلك أنه كان أظهر وأقوى من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، حتى إذا جاء القرن الخامس الهجري كثر أتباع المذهب الحنبلي، فزرح المذهب الظاهري عن مكانه وحلّ محله»<sup>(1)</sup>.

ولئن خبا المذهب الظاهري في المشرق، فإنه قد بعث من جديد في بلاد المغرب والأندلس على يد الإمام أبي محمد بن علي بن حزم (ت456هـ) فثبت قواعد وأسسه، وقوى دعائمه، والذي أهله لذلك هو سعة اطلاعه، وإتقانه لعلوم كثيرة لأن يكون باعثا هذا المذهب الذي امتد أثره حتى شمل الحياة السياسية في المغرب والأندلس<sup>(2)</sup>.

فعهد المرابطين امتاز بالعناية بعلم الفروع حتى أصبح في المسألة الواحدة آراء مختلفة حسب الظنون والأهواء. وإهمال النظر في كتاب الله وحديث رسوله، وتحمّد العقل عن الاجتهاد ما عاد الأمر كله للفقهاء وكتبهم، وبعبارة أخرى انصرفت عن النصوص إلى الظنون، وعن الإبداع العقلي في فهم القرآن والحديث إلى الجدل وقوة الحافظة في استيعاب كتب الفروع، تماما كما هو الحال في النحو التقليدي ودراساته<sup>(3)</sup>.

لذلك كان عهد الموحدين في القرن السادس عشر "ابن مضاء القرطبي" ردّ فعل لهذا الاتجاه التقليدي المتحمّد، وإذكاء لتلك الجذوة التي أوقدها "ابن حزم" (ت456هـ). وبانتصار الموحدين وتثبيت ملكهم في المغرب والأندلس على يد "عبد المؤمن بن علي" (ت558هـ) وأولاده تغير الأمر تماما من الناحية الفقهية، إذ طاردوا الفقهاء وأحرقوا كتب الفروع وكرهوا الفروض والظنون التي لا تستند إلى النصوص وفرضوا العودة إلى نصوص القرآن والحديث والاجتهاد في فهمها<sup>(4)</sup>.

وهكذا حقّق أمراء الموحدين خصائص المذهب الظاهري عمليًا مع اختلافهم في إخفاء ذلك وإظهاره، تلك الخصائص التي قوامها: العودة إلى النصوص لاستقراءها في عمق واجتهاد، وترك الآراء الشخصية والظنون التي لا فائدة فيها.

(1) \_ ينظر: محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته عصره آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، (1978م)، ص 261-262.

(2) \_ ينظر: المقري، نفع الطيب، ج2، ص 283.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص284.

(4) \_ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبع برميل، ط1، 1881م، ص 201-203.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفقه النحوي الأندلسي

لقد كان منهج "ابن حزم" يتمثل في الأخذ بظاهر النصوص وإنكار التقليد وإباحة الاجتهاد، لذلك ذهب ابن حزم إلى أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه ويدّعي أن ذلك حكم الله تعالى، وليس لأحد أن يتحدث عن الله تعالى غير رسول الله، وبذلك يكون قد سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل، فهو لا يأخذ إلا بظاهر النصوص (1).

مستدلاً في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا مَفْرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (2). إذ دلّ هذا النص على أن القرآن قد أبان الشريعة كلها وليس لأحد أن يزيد على ذلك، وكذلك بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (3).

إذ حصرت هذه الآية المصادر الشرعية وهي: الكتاب والسنة والإجماع.

وخلاصة منهج "ابن حزم الظاهري" أنه منهج يعود إلى النصوص أولاً وأخيراً، لأنها معقولة المعنى في ذاتها، أي إنها في الجملة صالحة للعباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يفكر في علة مستنبطة منه، ولا يبحث في عللها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ (4).

وإذا كانت أفعال الله تعالى لا تعلل، فليس في الشريعة بمعلل ولا يبحث عن علة لنص لأن البحث عن علة النص كالبحث عن علة فعله تعالى (5).

وبعد، وسواء كانت آراء "ابن حزم" ناجمة عن موقف سياسي اجتماعي كما يذهب البعض، أم كان يصدر فيها عن اقتناع بما أملاه عليه اطلاعه الواسع على أصول الشريعة، فإن الذي يهمنا من دراسة آرائه هو الوقوف على مدى تأثير هذه الآراء الفقهية في فكر الأندلسيين النحويين مع أن "ابن حزم" لم يفته أن يتناول النصوص اللغوية نفسها بالدراسة والمناقشة في ضوء المنهج الظاهري لدراسة

(1) \_ بنظر: أبو زهرة، ابن حزم، ص 378.

(2) \_ سورة: الأنعام، الآية: 38.

(3) \_ سورة: النساء، الآية: 59.

(4) \_ سورة: الأنبياء، الآية: 23.

(5) \_ بنظر: أبو زهرة، المرجع السابق، ص 391.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

النصوص، لأن دراسة اللغة وتراكيبها أول ما يطالب الفقيه بإتقانه حتى يصبح ذا ملكة قويّة تساعده على الفهم وأمن الخطأ. وإذا كان هذا شأن الفقيه بعامة مع اللغة فإن طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن تولي اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية لأنّ بناء هذا المذهب كان على تلك الدلالات، كما كان ردّ فعل لانسياق الفقهاء وراء الأقيسة والعلل وغيرها. «فجاء المذهب ليردّ إلى كل حرف من نصوص اللغة اعتباره الكامل ودلالته المحددة»<sup>(1)</sup>.

لذلك نجد أن "ابن حزم" قد حمل بشدّة على علل النحو، لأنّها في رأيه كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللّغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها»<sup>(2)</sup>.

ودليله على فساد العلل أنه يقول لمن قال: «إنما سميت الخيل خيلا لأجل الخيلاء التي فيها،... والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها والخاوية خاوية لأنها تخبي ما فيها، إنه يلزمك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما، البتة: أحدهما: أن تسمي رأسك خاوية لأن دماغك مخبوء فيه، وأن تسمي الأرض خاوية لأنها تخبي كل ما فيها... وأن تسمي البئر قارورة، لأن الماء مستقر فيه، وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلاء للخيلاء التي فيهم والوجه الثاني أن يقال: إن اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من الاستقرار والخاوية من الخبء، فمن أين اشتقت الخيلاء والاستقرار والخبء»<sup>(3)</sup>.

والحقيقة أنه لو وظّفنا نظرية السياق في هذا الموضوع وغيره حلّت كثير من المسائل اللغوية بكل سهولة، ولنسهل علينا تحديد مجالها واشتقاقها لأن اللغة ليست اعتباطية كما أن البحث في علل هذه المسميات وجه من وجوه البحث في الدلالة.

ولقد نقلت هذا النص للوقوف على منهج "ابن حزم" وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق، وهو المنهج الذي سأحاول أن أتلمّس بعض خيوطه عندما أتعرّض لأصول النحو عند الأندلسيين، وكيف تجلّى السياق الثقافي في فكرهم النحوي وتوجّهه في ظلال المذهب الظاهري في الفقه الذي امتدّت جذوره وامتدّ تأثيره في أصول النحو الأندلسي.

(1) \_ راجع: سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص 30-31.

(2) \_ ينظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج6، ص 22.

(3) \_ المصدر نفسه، ج2، ص 596-597.

1- أثر المذهب الظاهري في أصول النحو الأندلسي وملامح المنحى السياقي:

لا بدّ من الأخذ في الاعتبار أنّه ليس معنى كلمة الظاهر أن أصحاب المذهب قوم سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل، ويقفون عند الظاهر دون عمق ولا اجتهاد، بل معناه أنّهم يجتهدون في النظر للنصّ ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك مما أطلقوا عليه اسم "الرأي والظن"، فلا قياس ولا تعليل ولا تأويل، وينبغي التعرف على هذه الأصول عند أهل الظاهر باختصار حتّى يتسنى لنا التعرف على أثر هذه الأصول الظاهرية في البحث النحوي في النظرة إلى النصوص.

أ- القياس:

يرى أصحاب القياس النظر في الأمور التي لم يرد فيها نص ولا إجماع وقيسونها على ما ورد فيه عندهم نص أو إجماع لاتفاقهما في العلة، ويحكمون للأمور المقيسة بما حكم به لما قيست عليه، وقالوا في تأييد ذلك إنّ الناس محتاجون إلى القياس، وذلك لأن مسائل ونوازل ترد ولا ذكر لها في نص كلام الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ ولا أجمع الناس عليها فننظر لما يشبهها مما ذكر في القرآن أو السنة لنقيس عليها (1).

ولكن أهل الظاهر يرفضون القياس في الفقه بناء على نظرتهم التي سبقت فهم لا يعترفون إلا بالنص فقط، وقالوا كما جاء في الأحكام - لا يجوز الحكم البتة - في شيء - إلا بنص كلام الله تعالى أو بنص كلام النبي ﷺ أو إجماع من جميع علماء الأمة والإجماع عندهم راجع إلى توقيف من رسول الله ﷺ ولا يجوز غير هذا أصلاً (2).

والقياس عندهم إذن ليس بنص ولا إجماع، لذلك رفضوه أصلاً، يقول "ابن حزم": «فمما شغبوا به - أهل القياس - قالوا قال الله عز وجل: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَفِي﴾ (3). فوجب إذ منع من قول «أف»

(1) \_ القياس الأصولي هو حمل على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما أو هو إثبات حكم الأصل في الفرع لاجتماعهما في علة الحكم. ينظر علي بن محمد بن علي بن اللحام، شرح المختصر في أصول الفقه، شرح: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، كنوز إشبيلية، الرياض، ط 1 (1428هـ-2007م)، ص 593-594.

(2) \_ ينظر: ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، ج7، ص 53. باب: "إبطال القياس في أحكام الدين".

(3) \_ سورة: الإسراء الآية: 23.



## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

للوالدين أن يكون ضربهما أو قتلها أيضا ممنوعا لأنهما أولى من قول أفّ» قال ابن حزم «لو لم يرد غير هذه اللفظة لما كان فيها إلا تحريم قول "أفّ" فقط، ولكن لما قال الله تعالى في الآية نفسها: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا نَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا ٢٤﴾<sup>(1)</sup>. فبهذه الألفاظ وبالأحاديث الواردة في ذلك وجب برّ الوالدين بكل وجه وبكل معنى والمنع من كل ضرر وعقوق بأي وجه كان لا بالتّهي عن قول "أفّ"<sup>(2)</sup>.

والواضح أن "ابن حزم" قد اجتهد في ألفاظ الآية، فنظر إلى سياقها اللغوي بالسوابق واللاحق التي تعزّز الحكم بالنهي عن كل عقوق من أبسط صورته إلى أعلاها كما وظّف سياق الحال بالنظر إلى ما يعزز معنى الآية من أحاديث واردة في برّ الوالدين بكل أشكاله. إن القياس إذن عند أهل الظاهر قيمة فكرية مجرّدة يناقشونها عند من اعترفوا بها، لا وسيلة منهجية يعترفون هم بها، ويثبتون بها الأحكام، لأنه لا حاجة بالنصوص الدينية إلى اصطناع تلك الوسيلة ففيها وحدها لديهم الغناء.

### ب- التعليل:

كنت قد أشرت في مبحث سابق إلى مفهوم العلة عند النحويين بشكل عام وكيف اعتمد علماء الأندلس على العلة تأسيا بنحاة البصرة تارة ونحاة الكوفة تارة أخرى، وقد كان منطلقهم في ذلك سياقي محض، مستمد من طبيعة البيئة الأندلسية السياسية والفكرية التي كانت سائدة خاصة طوال القرنين السادس والسابع الهجريين وأواخر القرن الخامس، حيث مال نحاتها إلى التيسير والتقريب إلى أذهان المتلقين والمتعلمين بأيسر الطرق، فالغرض- كما أسلفنا- كان تعليميا أكثر منه تحليليا لذلك نفروا من كثرة التعليلات، وابتعدوا عن فلسفة النحو وتعقيداته، لتبسيط مفاهيمه لطالبيه بأسلوب يمكنهم من فهمه وإدراكه والتفاعل معه، ولكننا لاحظنا أن نظرة نحاة الأندلس إلى التعليل اختلفت من نحوي لآخر وسأكتفي بالإشارة إلى بعض النحاة ونظرتهم إلى التعليل في حدود القرنين السادس والسابع، إشارة من شأنها أن توضّح التوجه الفكري لنحاة الأندلس وتظهر الشخصية المميّزة له عن نحو المشرق.

(1) \_ سورة: الإسراء، الآية: 23-24.

(2) \_ ينظر: ابن حزم، الإحكام، ج7، ص 56-57-58.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

فقول "ابن حزم" بفساد العلل النحوية في كتابه الإحكام<sup>(1)</sup> لمحة تقضي على أكثر أجزاء النحو، ولكنه لم يفتر كيف يمكن أن يكون هناك نحو دون تلك العلل، وما كان "ابن حزم" في هذا الشأن إلا متأثراً بموقفه الظاهري من أهل القياس وإبطاله لأحكام العلية جميعها في الشرائع<sup>(2)</sup>، وأما الحملة على العلل النحوية والقياس فسوف تغدو موضوع "ابن مضاء القرطبي" في كتابه "الرد على النحاة" في عصر لاحق. كما لا تفوتنا الإشارة إلى مسألة مهمة وهي أن "ابن حزم" قد قرّر الأصول اللغوية التي أدت إلى الخلاف في بناء الأحكام، وجاء ابن السيد<sup>(3)</sup> وحصر هذه الأسباب الموجبة للخلاف في ثمانية أمور:

1- الإشتراك: اشتراك الألفاظ والمعاني.

2- الحقيقة والمجاز.

3- الأفراد والتركيب

4- الخصوص والعموم

5- الرواية والنقل

6- الاجتهاد فيما لا نص فيه

7- الناسخ والمنسوخ.

8- الإباحة والتوسيع

وأكثر هذه الأوجه ذكرها "ابن حزم" قبله، وبعضها من قبيل التوسّع في مدلولات التركيب، أو في عملية الاستدلال نفسها أو في الخطأ المترتب على جهل بالإعراب، فمن أمثلة الخلاف الحاصل بسبب وقوع اللفظة على أكثر من معنى، كلمة "القرء" وهي تعني الحيض كما تعني الطهر، وكلمة "أعفوا" من قوله "وأعفوا اللحي" فهي تعني وفروا وكثروا، كما تعني انقصوا وقصّروا، ولتعدّد الدلالة في اللفظة الواحدة يكون الحكم المبني موضعاً للاختلاف بين الفقهاء.

وهذا الاتجاه اللغوي الذي فتحه "ابن حزم" ارتبطت به اللغة والنحو ارتباطاً وثيقاً.

(1) \_ ينظر: ابن حزم، الإحكام، ج 8، ص 76 وما بعدها، باب: "في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين".

(2) \_ ينظر: أبو زهرة، ابن حزم، ص 393.

(3) \_ ينظر: ابن السيد البطلوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط3 (1408هـ-1987م)، ص 33. حيث ذكرها إجمالاً ثم فصل في الكتاب.

وقد كان منهج أهل الظاهر في مناقشة المعلّين من ناحيتين:

- الأولى: تخطئة فهمهم لمعنى العلل.

- والثانية: مناقشة هذا الفهم مناقشة عقلية منطقية.

لقد خلط أصحاب الرأي - في نظر أهل الظاهر - بين مصطلحي "العلة" و "السبب" مع أن هناك farkا بينهما فالعلة اسم لكل صفة توجب أمرا إيجابا ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول البتة ككون النار علة الإحراق أما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله (1).

والظاهرية ينكرون التعليل بالمعنى السابق، فليست علل الشريعة بهذا الإلزام الضروري كالظواهر الطبيعية، أما الأسباب بالمعنى السابق فيقبلونه على شرط أن تكون تلك الأسباب منصوصا عليها وإلا فإنهم لا يقبلونها مطلقا.

وقد ناقشوا المعلّين في فهمهم مناقشة عقلية منطقية وهذه الطريقة في مناقشة العلة هي ما انتهجه "ابن مضاء" في إنكار العلل الثواني والثالث - كما سيأتي - وأسباب العمل الإعرابي.

أما في اللغة فإن المذهب الظاهري يرى على لسان "ابن حزم" أن يقف الدارسون للغة عند ظاهر النصوص، ويعنون بمدلولات الألفاظ وحدها ولا يزيدون: «وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعديده إلا بنص أو إجماع لأن من فعل غير ذلك أفسد الحقائق كلّها والشرائع كلّها والمعقول كلّ» (2).

وعندما يجيء إلى علل النحو فإنه يرفضها لأنها «كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها وما عدا ذلك فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض فهو أيضا كذب...» (3).

عرفنا إذن أن "ابن حزم" قد سوى في حكمه بين التعليل في الفقه والتعليل في النحو، فرض الأول مطلقا ورفض الثاني بجميع صورته الفلسفي الجدلي المركب، والتعليمي البسيط، وهكذا يكون أوّل من

(1) \_ كما فعل ابن جني في التفرقة بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة وجعل العلة الموجبة هي التي لا تفارق المعلول.

والعلة المجوّزة ويقصد بها السبب المجوّز لا الموجب والمعلول الواحد لا يكون له أكثر من علة واحدة موجبة، ولكن قد يكون له أكثر من

سبب. ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 164

(2) \_ سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص 34.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 46.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفقه النحوي الأندلسي

طبق المنهج الظاهري الفقهي على النحو العربي وليس "ابن مضاء" حسب ما ذهب إليه معظم الدارسين (1).

ولم تمت دعوة "ابن حزم" إلى إبطال التعليل النحوي بعد مماته فقد أحيها نحاة كثيرون من أبرزهم على الإطلاق "ابن مضاء القرطبي" و"أبو حيان الأندلسي".  
ج-التأويل:

إن حفاوة أهل الظاهر بالنصوص واحترامهم لها تتضح في هذا الموضوع أيضا كما اتضحت فيما سبق من أفكار.

والآية التي يتفق أصحاب التأويل وأهل الظاهر على فهمها ثم يختلفون فيما يندرج تحت ذلك الفهم هي آية آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (2).

ولا حاجة للخوض في عرض آراء العلماء في الوقوف على "الراسخون في العلم"، لأن هذا ليست مهمة البحث، لكن الشيء الذي يختلف فيه الفريقان:  
الأولى: كمية المتشابه.

الثانية: فهم التأويل بناء على ذلك.

فأما أصحاب التأويل فيقولون: إن في القرآن آيات محكمات لا تحتمل التأويل، وفيه آيات متشابهات تحتاج إلى تأويل -ومنها- آيات التشبيه، وكثير من آيات الأحكام. والتأويل بناء على ذلك هو الصرف عن الظاهر إلى معان دقيقة خفية يوضحها الراسخون في العلم (3).

(1) \_ ينظر: خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385-1966)، ص 388.

(2) \_ سورة: آل عمران، الآية: 07.

(3) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط1، (2008)، ص 427 وما بعدها.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

وقد وضّح "ابن حزم" رأي أهل الظاهر بأن في القرآن متشابهات كما قالت الآية: ﴿ وَأَخْرُ  
مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ (1). فما هي تلك المتشابهات وقد حث  
القرآن على تدبره؟ وقد حصر "ابن حزم" المتشابهات في الحروف المقطعة التي في أوائل بعض السور،  
والأقسام في أوائل بعض السور، فهذان النوعان هما المتشابه الذي نُهي عن ابتغاء تأويله (2).

ومن ذلك يتضح رأي الظاهرية في هذه الفكرة فهم يرفضون القول بالتأويل في نصوص القرآن،  
وذلك أن آيات القرآن كلها محكمات ما عدا النوعين الذين أطلق عليهما اسم المتشابه، فله تأويل إذن  
في آيات القرآن، لأنه ليس فيه ما يجوجنا للتأويل وآيات القرآن يفهم من ظاهرها بمعرفة معاني ألفاظها  
دون صرفها إلى معان عقلية خارجة عن منطوق الألفاظ.

وبعد، فماذا يفيد هذا العرض لأثر المذهب الظاهري في النظرة إلى النص في هذا البحث عن  
أصول النحو؟

إنّ هذه الإشارات ضرورية في البحث للأمور الآتية:

الأول: أنّ مذهب الظاهرية ينادي بإعمال الفكر والاجتهاد في فهم النص ولهذه الطريقة أثرها في  
إطلاق الفكر من أسر الاتباع ومضغ آراء السابقين وأثر ذلك على الفكر النحوي في الأندلس وهذا ما  
نجده عند "ابن مضاء القرطبي" حيث اجتهد في أفكار النحاة وقدّم فيها آراء جديدة، متأثراً في ذلك  
بالنصوص الشرعية على مذهب الظاهرية كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً، تبعه في ذلك أيضاً على سبيل  
المثال "أبو حيان الأندلسي".

الثاني: أنّ الأصول الفقهية التي تقدّم فيها رأي "ابن حزم" -أصول الرأي والظن من قياس وتعليل  
وتأويل- هي نفسها الأصول التي ناقشها "ابن مضاء القرطبي" في النحو، وقد انفق إلى حد كبير مع  
طريقة "ابن حزم" في المناقشة بل في النتائج التي وصل إليها أيضاً كما سيأتي.

(1) \_ كما ذكر هذا المعنى في حديث: « الحلال بَيِّنٌ والحرام بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ... » أخرجه الحافظ الطبراني، في المعجم

الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، دط (415هـ-1995م)، ج3، ص 85، ح رقم: "1735".

(2) \_ ابن حزم، الإحكام، ج4، ص 123، باب: "المتشابه من القرآن والفرق بينه وبين المتشابه من الأحكام".

2- ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) وأثر المذهب الظاهري:

لم يحظ نحاة الأندلس عبر العصور المختلفة بالدرس مثل ما حظي به "ابن مضاء اللخمي الجياني القرطبي (513-592هـ)، والسبب في ذلك هو ما احتواه كتابه "الردّ على النحاة" مما وصف بأنه ثورة عنيفة على أصول النحو العربي، كما دأب الدارسون أن يردّوا ثورته هذه إلى انتمائه للمذهب الظاهري (1).

وهذا يدل على أثر السياق الثقافي والمذهبي في رسم فكر "ابن مضاء القرطبي"، إذ تروي كتب التراجم أنّ ابن مضاء كان ظاهريّ المذهب (2)، كما أن كتب التاريخ تروي بأنه -وباتنصار الموحّدين وتثبيت ملكهم في المغرب والأندلس على يد "عبد المؤمن بن علي" (3) (ت 558هـ) وأولاده "أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن" (4) (ت 580هـ) و"يعقوب بن يوسف" (5) (ت 595هـ) - قاموا بمطاردة الفقهاء وأحرقوا كتب الفروع، وكرهوا الفروض والظنون التي لا تستند إلى التّصوص وفرضوا العودة إلى نصوص القرآن والحديث والاجتهاد في فهمها (6).

وهكذا حقّق الموحّدون خصائص المذهب الظاهري عملياً، ولقد عاصر "ابن مضاء" أمراء الموحّدين الأربعة (7)، وولي رئاسة القضاء "ليوسف بن عبد المؤمن"، و"يعقوب بن يوسف" والثورة الفقهية في عنفوانها مع العلم بأن "ابن مضاء" كغيره من علماء الأندلس لم يكتف بعلم الفقه والحديث، بل امتدت يده إلى علوم أخرى من بينها علوم العربية (8).

انطلاقاً من آراء تاريخية متنوعة حول ظاهرية "ابن مضاء"، وولائه للموحّدين وانعكاس ذلك على فكره النحوي نستخلص أن هناك فرقا بين أن يكون "ابن مضاء" قد ألّف كتابه "الردّ على النحاة"، وبتّ فيه آراءه الجديدة لمجرّد إرضاء الخليفة وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة إصلاح النّحو

(1) \_ ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص323.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص323. وقال عنه الفيروز آبادي، في البلغة: "ظاهريّ في النّحو" ينظر: ص 74.

(3) \_ ينظر ترجمته في: عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 141.

(4) \_ ذكره وذكر ولايته وما يتعلق بها في: المصدر نفسه، ص 109.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 189.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 201-203.

(7) \_ هم: محمد بن تومرت الملقّب بالمهدي (ت 524هـ) وعبد المؤمن بن علي ت (558هـ) وأبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (ت

580هـ) ويعقوب بن يوسف (ت 595هـ).

(8) \_ ينظر: السيوطي، المصدر السابق، ج1، ص323.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

وتجديده، فرق بين أن يكون قد وضعه في غمرة إعجابه وتلبّسه بالمذهب الظاهري وشعوره بضرورة تطبيقه بخلافه على النحو العربي وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن استوحى منه الأصول التي تناسب القاعدة النحوية وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية علماً أنه ليس كل من تبنّى منهجاً أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب (1).

ونحن عندما نقرأ كتاب "الردّ على النحاة" قراءة فاحصة نجد أن "ابن مضاء" لم يكن مخلصاً كل الإخلاص للمذهب الظاهري ذلك لأنه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل كلها، ولا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون، وكما يزعم النحاة في العصر الحاضر، بل أقرّ العلة الأولى لفائدتها التعليمية وضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض إذ يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيدٌ لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب» (2).

ولعلّ أخطر ما في كتاب "الردّ على النحاة" هو دعوة صاحبه إلى إلغاء نظرية العامل، الأساس والركن الركين الذي بنى عليه النحاة القاعدة النحوية، إذ قسموها إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية (3). وقد بنى رفضه لها على أساس منطقي عقلي: يقول «أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضها فباطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها، فيما المقصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب "زيد" بعد "إن" في قولنا "إن زيدا" إلا بعد عدم "إن" فإن قيل: بم يردّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحیوان، وإمّا أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع» (4).

(1) \_ ينظر: بكرى عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص 37.

(2) \_ ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ص 151.

(3) \_ ينظر سيوييه، الكتاب ج 1، ص 12، ص 24، 23.

(4) \_ ابن مضاء القرطبي، المصدر السابق، ص 87-88.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

وهكذا اعتقد "ابن مضاء" أن العوامل ذوات والدّوات تحضر وتغيّب، وتحوّل من حال إلى حال، وليست العوامل النحوية من ذلك في شيء لأنّها لا تعدو أن تكون علامات تسهّل على المتكلم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة وفي ذلك يقول ابن الأنباري: «العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة إنما هي أمارات، وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء... وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التغيّر من العوامل اللفظية عاملاً» (1).

تلك هي وظيفة العامل عند النحاة، فلما كانت الأسماء تعترتها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ولم تكن في صورتها أبنية دالة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عنها ليتسعوا في الكلام ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، والمفعول به عند الحاجة إلى تقديمه (2).

أما القول: إن شرط العامل أن يكون موجوداً حينما يعمل بينهما لا يحدث الإعراب إلا بعد عدم العامل فهذا كلام مردود، لأن العوامل اللفظية تؤدي بجانب الإعراب مهمّة لا تقل أهمية عن الإعراب هي المعنى الذي تعطيه عندما تسبق الاسم أو الفعل فإذا قلت: "إن زيدا عالم"، فقد أفدت بواسطة تأكيد جملة "زيد عالم" فهل يختفي معنى التوكيد مع "إن" لأنني لا أنطق بزيد إلا بعد عدم "إن" وإذا كان الأمر كذلك فما فائدة أدوات التوكيد والتشبيه والتثني والشرط... (3).

فاللغة نظام، وأنا أعتقد أنه بإلغاء هذا النظام لا يمكننا تفسير الظاهرة اللغوية وأن نتصوّر المعاني التي يتضمنها أي كلام في العربية، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها ببعض وبدون وجود هذه الروابط تنفكّ العلائق في رصف الكلمات وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة. ولعلّ الغاية التي كان يريد الوصول إليها "ابن مضاء" عندما دعا إلى إلغاء العامل والأقيسة هو التنويه بالحركة الإعرابية وما لها من دور وفضل في توجيه المعنى، وكل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغنوا عنه لأن العلامة الإعرابية من عمل المتكلم، وليست أثراً من آثار العوامل (4).

(1) \_ كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، (1420هـ-1999م)، ص 73.

(2) \_ ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 70/69.

(3) \_ ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 126.

(4) \_ وقد تابع ابن مضاء ابن جني فيما ذهب إليه أن العامل الحقيقي في الكلام هو المتكلم نفسه لا شيء غيره. ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 110. لكن رأي ابن جني اجتهد عارض لم يضعه موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل.



فهو يدعو إلى تناول النص تناولا شكليا يقتصر على ظاهر الكلمة دون البحث عما اعتاد النحاة تقديره من عوامل لفظية ومعنوية ودون اللجوء إلى تأويل أو تعليل.

ولم يكن "ابن مضاء" إلا وقياً- في كل هذا- للمنهج الظاهري في أهم أركانه إذ سبق وأن أشرت إلى أنّ الظاهريين يلتزمون بحرفية النص لا يتجاوزونه في شيء، فلا يفكرون في علة مستتبطة، ولا يجتهدون في افتراضات لا علاقة لها بالنص، وقد جعل "ابن مضاء" من آرائه كلها منهجا فكريا التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو، ففي حديثه عن العامل مثلا يقول: «علقت ولا يقول أصلت»<sup>(1)</sup> وفي "الفاء" و"الواو" ونصب الفعل بعدهما يقول «الفعل يُنصب بعدهما ولا يقول نصبته»<sup>(2)</sup> وهكذا في كل ما قدّمه من آراء.

كما أنّ "ابن مضاء" يذهب إلى أن إجماع النحاة على القول بالعوامل في حاجة إلى إبداء الرأي فيه، وهنا أيضا نستحضر صورة ابن مضاء الفقيه الظاهري المذهب، والظاهرية لا يكادون يعترفون بالإجماع في الفقه، و"ابن مضاء" لا يعترف بالإجماع في النحو، ومنشأ هذا الموقف في كلا المظهرين - الفقه والنحو- هو التزام النص واحترام النطق، فلا حجّة للإجماع إذا خالف النص. وهذا ما صرح به "ابن جني" حيث قال بأنّ إجماع النحويين ليس بحجّة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدّمهم وهو أبو الفتح ابن جني في خصائصه: «اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على النصوص فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة»<sup>(3)</sup>.

وإن قول "ابن مضاء" بأن العامل هو المتكلم، وهو عنصر من عناصر نظرية السياق يتفق مع علم اللغة الحديث الذي يرى أن المتكلم هذا لا يتصرّف بحريته المطلقة، بل لا بدّ أن يتبع نظما يقتضيها العرف الاجتماعي للغة، حيث إن إنتاج الكلام لا يتم بالمتكلم مجردا عمّا يكتسبه هذا الأخير من عادات نطقية من المجتمع الذي يعيش فيه (السياق الثقافي).

(1) \_ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 107، "باب التنازع".

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 146.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 146. وابن جني، الخصائص، ج 1، ص 110.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

كما كانت "ابن مضاء" اجتهادات خاصة حول مسألة تقدير العوامل المحذوفة، ولقد اعترض عليها بشدة لأنها في رأيه تفسد النحو وتضعبه، ويرى أن الأخذ بالظاهر أيسر وأقرب إلى الأفهام معتمداً في ذلك على سياق الكلام من ذلك قوله في تقدير الضمائر المستترة في المشتقات في مثل هذه الجملة: "زيد ضارب هو عمرا": «فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً»<sup>(1)</sup>.

لأن "ضارب" في رأيه يدل على الفاعل غير المصرح به، وزيد يدل على اسمه "اسم هذا الفاعل".

كما له في تقدير الضمائر المستترة في الأفعال رأي آخر، أكثر يسراً وأسهل مخرجاً من تقدير النحاة في مثل جملة "زيد قائم". ضميراً مستتراً محذوفاً تقديره "هو" لتصبح الجملة: "زيد قائم هو"، إذ أنكر "ابن مضاء" هذا التقدير الذي لا دليل عليه لأن معناه مفهوم بلا تقدير، والفعل دلّ على فاعله ببنائه<sup>(2)</sup>.

لهذا رفض فكرة استتار الفاعل مع الأفعال لأنه «لا داعي لهذا الاستتار -حسب رأيه- سوى قول النحويين: «أن الفاعل لا يتقدم ولا بدّ للفعل من فاعل فالفعل يدل على الفاعل دلالة لفظية ونحن نعلم أن الفاعل من صيغة الفعل ولفظه»<sup>(3)</sup>. وما إلى ذلك فما الداعي إلى التقدير والتأويل ليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل؟ فإذا كان الفاعل معلوماً ومعروفاً فما الداعي إلى التعقيد والتأويل، فكما نقول: زيد قائم نقول: زيد قام، وكلاهما خال من الضمير المستتر، ومن هنا ذهب إلى أن "الألف" و"الواو" و"النون" في قولنا "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا" و"الهندات قمن" إنما هي علامات على التثنية والجمع المذكر والمؤنث لا ضمائر أو فواعل<sup>(4)</sup>.

وغيرها من المسائل المتعلقة بالحذف والتقدير وهي مسألة -كما سبق وأن أشرت- أشدّ تعلقاً بالسياق لأن المحذوف عند النحاة لا يخرج عن المفهوم من السياق، سواء السياق اللغوي أو سياق الحال، و"ابن مضاء" ينكر على النحويين جميع حالات الحذف لأن الحذف في اللغة ظاهرة موجودة لكنه أنكر عليهم بعض التقديرات البعيدة التي تفسد النحو -في رأيه- وتبعده عن الأفهام وعن طبيعة اللغة وجمالها، ولا تزيد المتكلم علماً بكلام العرب، ويجرّم القول بها في كلام الله تعالى والأفضل في رأيه

(1) \_ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 100.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 104. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 318.

(3) \_ ينظر: ابن مضاء، المصدر نفسه، ص 104.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 104-105 وينظر: خديجة الحديثي، المصدر السابق، ص 318.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

حمل الكلام على الظاهر إذ يقول: «ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطل قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن الكريم بغير علم وتوجّه الوعيد إليه»<sup>(1)</sup>. و«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَقَدْ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(2)</sup> كما قال الرسول ﷺ.

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾<sup>(3)</sup>. لا يرتضي تقدير "هكذا" ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ لأن ذلك يدخل في القرآن لفظاً زائداً عليه، وهو أمر محرم عند "ابن مضاء" إذ يقول: «فادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن، لكنه لا يتعلّق بذلك عقاب، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل منصوب إنما ينصب بناسب... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك»<sup>(4)</sup>. إذ يجب التزام النص كما نطقه المتكلم أما هذا المبدأ فهو من عمل الذهن وينبغي ألا يفرض على النص ما ليس منه".

وهذه النصوص وغيرها تبرز بقوة تأثر "ابن مضاء" بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزيادة في النص دون دليل ويقدّس النص اللغوي ويتمسك بحرفيته وعدم الخروج عن معانيه الظاهرة.

ونخلص من هذا المبحث المتعلق بفكر "ابن مضاء" وأهمية السياق الثقافي والتاريخي في بلورته والمتمثّل في الأوضاع التاريخية والتوجهات الفكرية التي طبعت عصره، إلى أنه وعلى الرغم من الهزّة الكبيرة التي أحدثها من خلال كتابه "الرد على النحاة" في منهج النحو العربي وأدواته معتمداً في ذلك على بعض الخلافات الخافتة صدرت من نحاة كثيرين في نظرية النحو العربي مثل "الفراء" (207هـ) الذي رفض العوامل في متعلّقات الظرف والجار والمجرور، وتقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، واعتبر "محمدًا" في قولك: "محمدًا أكرمته" مفعولاً به للفعل "أكرمته"<sup>(5)</sup>، وكذلك كثير من نحاة الكوفة الذين كانوا يعولون على السماع كثيراً، ويحتجّون على التصنيف في عصور الاحتجاج، محترمين النص اللغوي،

(1) \_ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 92-93، وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 321.

(2) \_ الحديث: رواه الطبراني في المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، دط (1415هـ-1995م)، ج8، ص 131، ح رقم: "8183".

(3) \_ سورة: التكوير، الآية:1.

(4) \_ خديجة الحديثي، المرجع السابق، ص 321.

(5) \_ ينظر: المرجع نفسه، 196 وما بعدها.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

إلى "ابن جني" ورأيه المتميز في العامل، إذ جمع "ابن مضاء كل ذلك لمواجهة كل من خالفوه ورأى في نفسه القدرة على قول ما لم يستطع غيره قوله.

إلا أن المحدثين قد تلقوا صنيع "ابن مضاء" بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصاً أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة، أمثال "شوقي ضيف" الذي قام بتحقيق كتاب "الرد على النحاة" إذ وجد في آراء "ابن مضاء" مدخلا لدعوته الصريحة إلى وجوب تجديد النحو وتخليصه من أعلاق الفلسفة<sup>(1)</sup>. وكذلك نجد "إبراهيم مصطفى" في كتابه إحياء النحو، وغيرهم. لقد كان "ابن مضاء" يمثل الدّورة في التمايز بين نحو المشرق والمغرب، وبهذا شدّ نظر الدارسين إلى أن ثمة اتجاهًا نحويًا يمكن أن يكون قطبا من أقطاب النحو التي كانت مدار البحث والاستقصاء في البصرة والكوفة وبغداد هي جهة المغرب والأندلس.

### 3- أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) وأثر المذهب الظاهري:

يكفي هذا المقام الإشارة إلى مذهب أبي حيان الفقهي، ثم أثره في توجيه فكره النحوي كعنصر سياقي هام خاصة فيما تعلق بالأصول العقلية كالقياس والتعليل وما جرّ ذلك من مسائل في النحو الصرف. يذكر السيوطي في البغية: «وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر من عمره حتى صار لا يدركه أحدٌ في أقطار الأرض فيهما غيره»<sup>(2)</sup>. غادر "أبو حيان الأندلسي" سنة 679 هـ ضاربا في عرض البلاد وطولها، ونزل بمدينة "سبتة" بالمغرب، واستقرّ بها زمنا يقرأ ويقرئ، ثم اتجه شرقا فدخل بجاية وأقام بها، ثم أقام زمنا بتونس فسمع بها وأقرأ، ودخل مصر سنة 695هـ. وقد عهد إليه بعد ذلك بتدريس النحو والتفسير وإقراء القرآن في القاهرة فتخرّج عليه خلق كثير<sup>(3)</sup>.

### ظاهرة أبي حيان في الفقه:

نصّ "أبو حيان" صراحة على اتباعه مذهب أهل الظاهر مفضّلا إيّاه على المذاهب الفقهية الأخرى فقد قال: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»<sup>(4)</sup>.

(1) \_ ينظر: شوقي ضيف، مقدمة الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ص 43، ص 47، 49 وغيرهما

(2) \_ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 281.

(3) \_ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، 320.

(4) \_ ينظر: السيوطي، المصدر السابق، ج 1، 281.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

وقد كان تمسّكه بالمذهب الظاهري وعدم قبول خوضه في مذاهب الفلاسفة والمناطق أحد الأسباب الرئيسة التي جعلته يغادر الأندلس (1).

وقد تمسّك في تفسير آيات القرآن الكريم بظاهر قول الله تعالى، من ذلك أنه كان يرى أن الأرض ليست كروية الشكل بدليل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ ﴾ (2). قال في ذلك: «وقوله مدّ الأرض يقتضي أنها بسيطة لا كروية، وهذا هو ظاهر الشريعة» (3)، وقد ردّ عليه الفخر الرازي، بقوله: «ثبت بالدليل على أن الأرض كرة، ولا ينافي ذلك قوله مدّ الأرض» وذلك أن الأرض جسم عظيم، والكرة إذا كانت في غاية الكبر كانت كل قطعة منها تشاهد كالسطح» (4).

يستنتج من ذلك أن "أبا حيان" يدين بالولاء للمذهب الظاهري الفقهي الذي أرسى أسسه "ابن حزم" وتابعه فيه "ابن مضاء" (5). ولكن ما مدى تأثير هذا المذهب في الفقه على مذهبه في النحو؟

### -الفكر النحوي عند أبي حيان وأثر المذهب الظاهري:

يرى فريق من الباحثين أن ظاهرية "أبي حيان" في النحو لا تتعدى اتّباعه للنحاة الأوائل وخاصة "سيبويه" وهو رأي قديم، ولكن هذا الرأي لا يمثّل في الحقيقة ظاهرية في النحو إضافة إلى ذلك فهناك نصوص تدل على عدم تقليده لنحاة البصرة أو غيرهم تقليداً عاماً.

وإن المنزلة التي حظي بها الكتاب لسيبويه لم تكن عند "أبي حيان" فحسب بل إن معظم نحاة الأندلس أولوا هذا الأخير عناية خاصة ومنزلة رفيعة يقول "أبو حيان" عن الكتاب: «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدي من معالمة ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس والحبي من رفاته ما رسم فجدير إلى من تافت نفسه إلى علم التفسير، وترقّت إلى التحرير والتحرير إلا أن يعكف على كتاب "سيبويه"، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات إليه» (6).

(1) \_ ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص281..

(2) \_ سورة: الرعد، الآية: 3.

(3) \_ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 5، ص360.

(4) \_ الفخر الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، ط1، (1401هـ-1981م)، مج19، ص 03-04.

(5) \_ ينظر: محيي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين، ص 191.

(6) \_ أبو حيان الأندلسي، المصدر السابق، ج1، ص03.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

كما عضد هؤلاء لرأيهم في أن ظاهرية "أبي حيان" إنما هي اتباعه لأسلافه بمعارضته للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كما عارض ذلك نحاة البصرة ومن نصح نصحهم من ذلك حملته على "ابن مالك الجبائي" الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث مخالفا في ذلك جمهور النحاة<sup>(1)</sup>، وكذلك بعدم قبوله الاحتجاج بلغات القبائل التي خالطت الأعجم التي تسكن أطراف شبه الجزيرة العربية مخالفا في ذلك منهج الكوفيين وابن مالك موافقا لمذهب البصريين ومن تبعهم<sup>(2)</sup>.

ولكن يمكن تنفيذ هذا الرأي بما ثبت في مؤلفات "أبي حيان" التي طبّق فيها المذهب الظاهري تطبيقا فعليا. وسأشرح هذا لاحقا. وكذلك ما يفيد هذا الرأي هو مخالفته للبصريين في كثير من المسائل كمسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنية والقياس والتمازين غير العملية<sup>(3)</sup>.

أما القراءات القرآنية فإن السبعة -عنده- كلها حجة وهي متواترة لا يمكن وقوع الغلط فيها وهو يرى أن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط<sup>(4)</sup>.

ولقد كان البصريون يخطّون القراءة حتى ولو كانت متواترة، إن كانت غير موافقة لأقيستهم وقواعدهم، فتصدّى لهم "أبو حيان"، واعتمد القراءات في استخلاص القواعد النحوية وتثبيتها، ومن القراءات التي دافع عنها ضد البصريين قراءة "أبي عمرو بن العلاء" بإسكان الهاء من "يؤده" في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾<sup>(5)</sup>.

وقد وصف "أبو إسحاق الزجاج" أن تلك القراءة غلطٌ بيّن، فردّ عليه "أبو حيان" بقوله: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء إذ هو قراءة في السبعة وهي متواترة وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي فصيح وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز

(1) \_ ينظر: جلال السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 44.

(2) \_ ينظر: خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385هـ-1966م)، ص 440-441.

(3) \_ التمازين غير العملية هي: مسائل لا تفسر صيغا نطق بها العرب، يقول ابن مضاء إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه» ينظر: ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ص 163 وهي مسائل غير مستعملة.

(4) \_ ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، (1996م)، ص 86.

(5) \_ سورة: آل عمران، الآية: 75.

مثل هذا»<sup>(1)</sup>.

وأما القياس فإن "أبا حيان" لم يكن يعتمد عليه بقدر ما كان يعوّل على السّماع، فيبني عليه الأحكام والقواعد وهو لا يستحسن القياس إلا إذا ورد به السماع.

إذ يقول: «والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما بعد تقرير السماع ويكون في الأقيسة إذا ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع»<sup>(2)</sup>.

وهكذا نرى أن منزلة القياس عند "أبي حيان" لا تكاد تذكر إلى جانب السماع وهذا مناقض لمذهب "سيبويه" والبصريين.

ونستنتج من كل ما سبق أن "أبا حيان" كان يأخذ بالأرجح ولم يكن ينحاز للبصريين، وبالتالي فإن القول ببصريته قول باطل، ولعلّ الناظر في دفاعه عن القراءات والسماع يجعله يقول بكوفيته، كما قال غيره ببصريته حينما نظروا إليه من خلال موقفه من الاستشهاد بالحديث ولغات القبائل التي خالطت الأعاجم<sup>(3)</sup>.

بل إن تقديمه السماع على القياس في كثير من المسائل النحوية والصرفية وكذلك اعتماده على القراءات القرآنية المتواترة يمثّل بشكل واضح ظاهرية "أبي حيان" وهي مسائل اتفق فيها مع "ابن مضاء الظاهري"، أما أتباعه للبصريين في مسائل كثيرة فخارج عن ظاهرية مناقض لها.

ومن الأمثلة على تقديمه السماع على القياس ردّه على "الفراء" عدم إجازة العطف على المضمّر المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَأَلْمَسِجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(4)</sup>. قال أبو حيان: «قاله الفراء... وذلك على مذهب البصريين ونقول: والعطف على المضمّر المجرور فيه مذهبان أحدهما أنه لا يجوز وهذا مذهب البصريين، والثاني أنه يجوز وهو مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ أبي علي الشلوبين، والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً لأن السّماع يعضّده والقياس يقوّيه»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ ينظر أبو حيان، البحر المحيط، (تفسير سورة آل عمران)، ج3، ص 221.

(2) \_ خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي (نقلا عن التذييل والتكميل)، ص 403.

(3) \_ ينظر محيي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهي، ص 195.

(4) \_ سورة: البقرة، من الآية: 227.

(5) \_ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص 147.

من ذلك أيضا ذهابه إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ففي قوله تعالى: ﴿

قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾<sup>(1)</sup>. برفع القتل ونصب الأولاد وجَرَّ الشركاء-وهي قراءة ابن عامر-.

ولقد ردَّ "أبو حيان" على ابن عطية والزمخشري في استهجانهما هذا الفصل وقال: «وهي مسألة مختلف في جوازها فجمهور البصريين بمنعونها متقدموهم ومتأخروهم... وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي المحض الآخذ بالقرآن من عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب لوجودها أيضا في لسان العرب»<sup>(2)</sup>.

كما يمكن لنا أن نبرهن على ظاهرية "أبي حيان" في النحو كسياق ثقافي طبع فكره المتميز من خلال عرض موقفه من التعليل النحوي.

#### -ظاهرية أبي حيان الأندلسي والتعليل النحوي:

إن موقف "أبي حيان" من التعليل النحوي هو امتداد لموقف "ابن مضاء القرطبي" و"ابن حزم" أقرب منه إلى موقف ابن مضاء فقد حدد ابن مضاء أنواع العلل التي طالب بإلغائها وهي -كما أشرنا سابقا- العلل الثواني والثالث، وأجاز العلل الأولى، أما "أبو حيان" فلم يحدد ما الذي يجب أن يسقط من تلك العلل، وذلك ما دعا إليه "ابن حزم" في الفقه، وذكر "أبو حيان" دعوة "ابن مضاء" لإلغاء العلل متأثرا به واصفا إياها بأنها سخيفة: «ولم أر أحدا من المتقدمين تبّه على إطرّاح هذه التعاليل إلّا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب "المشرق في النحو» فإنه طعن على المعلّين بالعلل السخيفة»<sup>(3)</sup>.

لقد كان موقف النحاة الظاهريين من رفض العلل النحوية نابعا عن مذهبهم الظاهري الذي ينادي بإلغاء العلل والأقيسة العقلية بما فيهم أبو حيان الأندلسي من جهة، ومن جهة أخرى دَلّل هذا الأخير على فساد تلك العلل انطلاقا من طبيعة اللغة بالتحديد إذ يرى أن أيّ لغة هي من الوضعيات

(1) \_ سورة: الأنعام، الآية: 137.

(2) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص03.

(3) \_ أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، في الكلام على ألفية ابن مالك، أضواء السلف، دط، 1947م، ص 231.



كالذين لا يحتاج فيه إلى تعليل.

فلا يقال «لم يقال للعين للطرف؟ ولليل الليل؟ ولا يقال: لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء...؟ فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكبه، فضلا عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات والوضعيات لا تعلق»<sup>(1)</sup>.

وأما المعتمد الثالث فهو السماع، وهو لاحق بالمعتمد السابق، وكثيرا ما كان "أبو حيان" يحتكم إليه ويرى أن التعاليل كلها معارضة له وأنه لا ينبغي أن يعول إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه، يقول في ذلك: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع»<sup>(2)</sup>.

أما المعتمد الرابع فراجع إلى واقع اللسان الأندلسي وتنوعه بوجود لغات أجنبية أخرى، وهو عامل بيئي متوفر بإقليم واحد، حيث استمد من ذلك، ولاحظ خلو هذه اللغات الأجنبية من التعاليل والأقيسة فأراد أن يكون الدرس العربي كذلك، يقول: «ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش، وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت من استقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب يحتاج فيه إلى نص من السماع وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان»<sup>(3)</sup>.

إن أكثر العلماء الذين تصدّى لهم "أبو حيان" وأنكر عليهم كثرة عنايتهم بالعلل "ابن مالك الجياني" فقد ردّ عليه في مسائل كثيرة مبطلا ما كان يذهب إليه من علل، من ذلك ما تعرض له عند حديثه عن التأنيث، يقول: «وعلل المصنف-ابن مالك- في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع، فقال للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: "افعلي" وللاستغناء عنها بقاء المضارعة نحو: "هي تفعل" ولأنها ساكنة فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان، وهذه التعاليل هي تعاليل

(1) \_ أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، ص 230. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 321.

(2) \_ أبو حيان، المصدر نفسه، ص 230.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 230-231. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 395.

لخصوصيات وضعية فلا حاجة إليها»<sup>(1)</sup>.

وقد وقف موقفا معارضا ناقما على تعليقات البصريين والكوفيين، ذاهبا إلى أن كثرة هذه التعليقات أدت إلى طول المسائل النحوية وتعقيدها، وسأذكر على سبيل المثال بعض الاعتراضات والرّدود على هذه التعليقات منها:

— أولى المسائل في هذا الباب مسألة: "هل الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال" <sup>(2)</sup>؟ حيث قال حول خلاف النحاة في هذه المسألة: «والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة» <sup>(3)</sup>.

أما مسألة اختصاص الاسم بالجر والفعل "بالجزم" والتي وقف عندها النحويون كثيرا واستنبطوا لها تعليقات كثيرة<sup>(4)</sup> فإن "أبا حيان" لم يقتنع بهذه التعليقات، وراح يهاجمهم بقوله:

«والصواب من ذلك ما حرّره بعض أصحابنا: إن التعرّض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم...وأشبه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم يكن ذلك؟...وعلة امتناع الأول أن الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل، وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة» <sup>(5)</sup>.

وواضح أن "أبا حيان الأندلسي" يميل إلى العلل البسيطة التي أساسها الاستقراء اللغوي واللجوء إلى السّماع، والالتزام بطبيعة اللغة وأصلها الوضعي كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور والشلوبين<sup>(6)</sup>، وهذا ما عبّر عنه بعبارة "أصحابنا".

(1) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج1، ص 69.

(2) \_ ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77 وما بعدها. وينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 834.

(3) \_ أبو حيان الأندلسي، المصدر نفسه، ص 834.

(4) \_ ينظر: الزجاجي، المصدر السابق، 102 وما بعدها.

(5) \_ نقل هذا القول جلال الدين السيوطي، في همع الهوامع، ج1، ص75-76.

(6) \_ ينظر: الصفحة (194) من هذا البحث.

والذي نراه أن "أبا حيان" قد سلك طريق "ابن حزم الظاهري" في إسقاط هذا المذهب على النحو، بل إن هذا المذهب الذي ينادي بإسقاط العلل وغيرها من الأصول العقلية قد طبع فكر "أبي حيان" بشكل جليّ وهو يمثّل في هذا البحث -عنصراً سياقياً هاماً- في صناعة فكر نحوي أندلسي متميز عن غيره، وحتى في إطار زمني أو مكاني واحد، ذلك أن "أبا حيان" كان يسلك في مؤلفاته مسلك الحذر من الوقوع فيما وقع فيه غيره من الجري وراء استنباط العلل البعيدة، بل وحتى أبسط العلل وأقربها إلى الواقع اللغوي، وهذا ما فعله في شرح مؤلفات "ابن مالك" و"ابن عصفور"، إذ عمد إلى إسقاط شواهد كثيرة، وكل ما فيه جدل أو احتجاج أو استطراد من تلخيصه لكتاب "المتع في التصريف لابن عصفور<sup>(1)</sup>، وكذلك فعل في "مختصر التسهيل" لابن مالك فيما سمّاه "التذليل والتكميل"، ومختصره "ارتشاف الضرب" فقد أخذ على نفسه فيه أن يبسطه، ولا يتقل كاهله بالتعليل وأن يجمع فيه أحكام التسهيل عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وكثيراً ما مرّ فيه بمسائل نظرية طالما ثار حولها الجدل والخلاف، فإذا هو يهملها لأنه لا نفع من ورائها<sup>(2)</sup>.

وهكذا يكون "أبو حيان" قد مثّل المذهب الظاهري في النحو الغربي بامتياز، وفي مرحلة متأخرة من مراحل الدرس النحوي، ولكن ذلك لم يكن ممزوجاً بالتعصّب لهذا المذهب، بل إن كتاباته توحى لنا بأنه كان يطيل النظر في المسائل النحوية، ومذاهب النحاة فيها لينتهي بإصدار الحكم فيها بما يراه صواباً، وهو بذلك يقوم بدور المحلّل والمحقّق ممّا أنتج فكراً نحويّاً متفرداً عن غيره باختلاف العصور وتفاوتها.

(1) \_ ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، مقدمة المتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1987م)، ج1، ص30.

(2) \_ ينظر: عبد الرحيم الهيثي، خصائص مذهب الأندلسي النحوي، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، (1993)، ص198.

المبحث الرابع: أثر النزعة التعليمية في الفكر النحوي الأندلسي:

عندما فتح المسلمون الأندلس شتّر علماؤها على سواعدهم يريدون أخذ علم النحو عن علماء المشرق، فلاحظوا صعوبة هذا العلم، وما علق به من شوائب، فعمل فريق منهم على تخلص هذا العلم مما أقحم فيه من فلسفات غريبة عنه، وكان مقصدهم من وراء ذلك هو التيسير على طلاب هذا العلم، ولكي تتمكن الشعوب المستعربة والجماعات العربية التي ابتعدت عن قواعد هذا العلم وأحكامه من فهمه بيسر وسهولة (1).

ويمكن أن نجد عدة عوامل دفعت علماء الأندلس إلى تيسير النحو وتخليصه مما علق به من شوائب عبر العصور، وأسهمت في بلورة هذه النزعة التعليمية والتي تعدّ عنصرا من عناصر سياق الحال، أي الحالة السائدة في الأندلس وطبيعة الواقع الأندلسي وصلتهم بعلم النحو وغيره، وكيف أسهم هذا العنصر في صناعة فكر ينجح إلى التيسير والتسهيل، أهمها:

أولا: اختلاف الأجناس التي كانت تسكن الأندلس في الدولة الإسلامية وصراع اللغات فيما بينها: فهناك العرب الفاتحون الذين جاءوا حاملين لغتهم ذات الصبغة اليمينية (2)، وقد استقروا في الأندلس بعد الفتح الإسلامي، وهناك أيضا البربر الذين كانوا يشكّلون النسبة العظيمة من جيش "طارق بن زياد" فاتح الأندلس، وقد ازداد عدد البربر بعد الفتح إلى أضعاف كثيرة وفي هذا يقول المقرئ: «وتسامع الناس من أهل برّ العدو بالفتح على طارق بالأندلس وسعة المغانم فيها، فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدورا عليه من مركب، فلحقوا بطارق، وارتفع أهل الأندلس عند ذلك إلى الحصون والقلاع وتهاربوا من السهل ولحقوا بالجبال» (3).

وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك عرب في جيش "طارق بن زياد" لكنهم كانوا أقلية قليلة، وكان هناك أيضا اليهود الذين كانوا موجودين قبل الفتح الإسلامي وقد رَجَبوا بالفاتحين ليخلصوهم من ظلم القوطية (4).

(1) \_ ينظر: فادي صفر أحمد عصيد، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ص 20.

(2) \_ ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 29.

(3) \_ المقرئ، نفع الطيب، ج 1، ص 259.

(4) \_ ألبير حبيب مطلق، المرجع السابق، ص 26.

كما كان هناك عجم الأندلس، أو هم السكان الأصليون الذين كانت لهم لغتهم الخاصة التي يقول عنها صاحب كتاب فجر الأندلس: «إنّ اللغة التي كانت تتكلمها أهل "إيبيريا" قبل القرن الحادي عشر الميلادي»<sup>(1)</sup> وهذه اللهجة العامية سماها العرب "العجمية" أو "عجمية أهل الأندلس"، وكل هذه القوميات تسعى إلى نشر لغتها بين القوميات الأخرى وإحيائها وبعث الحياة فيها، كما فعل اليهود عندما بعثوا اللغة العربية والأدب العربي تحت رعاية حكام المسلمين<sup>(2)</sup>.

لقد كان العرب يسعون لنشر اللغة العربية في الأندلس، لأنها لغة القرآن الكريم ولا يتعلم الدين دون تعلمها، لذلك وجد علماء الأندلس أنه من الواجب عليهم أن يقدموا اللغة العربية بشكل مبسّط وميسّر بعيد عن التعقيد، حتى تكون تلك اللغة محفزة لغير العرب من أجل تعلّمها وحفظ قواعدها، وكذلك لتنافس غيرها من اللغات، لذلك انبرى عدد من علماء الأندلس إلى تبسيط تلك القواعد ليسهل حفظها ونشرها.

ثانيا: البعد الجغرافي بين الأندلس والمشرق العربي مولد النحو: إذ خلق ذلك صعوبة في فهم قواعده، إذ لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى تبسيط تلك المصنفات النحوية المشرقية إما شرحها وتوضيح غريبها تارة، أو باختصارها والتعليق عليها تارة أخرى، كل ذلك حتى تنسجم تلك القواعد مع العقلية الأندلسية المتنوعة القوميات واللغات<sup>(3)</sup>.

ثالثا: دعوة عدد من العلماء في الأندلس إلى تبسيط النحو العربي وتيسيره على المتعلمين، لاعتقادهم أن النحاة قد أفسدوا النحو بتعليقاتهم وشروحاتهم، وكان من أشهر هؤلاء ابن حزم الظاهري الفقيه، والفيلسوف ابن رشد فقد دعا ابن حزم إلى تحليص علم النحو من العلل لأنها في رأيه - فضول لا منفعة فيه، بل هي مشغلة عن الأوكد<sup>(4)</sup>، كما سبق الحديث عن ذلك في المبحث السابق في أثر المذهب الظاهري.

(1) \_ حسين مؤنس، فجر الأندلس - دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية (711-756هـ)، دار الرشاد، القاهرة، ط2، (1420هـ-2008م)، ص 19.

(2) \_ ينظر: ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 26.

(3) \_ ينظر: فادي عصيدة صقر أحمد، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 24.

(4) \_ ينظر: سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص 45.

كما ذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك في دعواه إلى تيسير النحو، حين حدّد الكتب التي يجب على الطلبة دراستها، وذكرها بأسمائها: ككتاب الواضح للزبيدي، أو الموجز لابن السراج<sup>(1)</sup>.

وهذه الكتب التي اقترحها ابن حزم لتكون مادة تدريسية لعلم النحو كتب مسيرة وبسيطة بعيدة عن التعقيد خالية من العلل والأقيسة المنطقية التي لطالما نادى ابن حزم بضرورة التخلص منها.

أما ابن رشد فقد ظهر رأيه في تبسيط النحو في كتابه "الضروري في علم النحو" الذي ألفه وجعل غرضه: «أن يذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليماً وأشدّ تحصيلاً للمعاني»<sup>(2)</sup>.

وقد التقى ابن رشد في كتابه الداعي إلى تيسير النحو مع ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النحاة" إلا أن طريقة ابن مضاء تختلف عن طريقة ابن رشد، إذ كان ابن مضاء يتحرّك داخل بنية النحو العربي كما كانت منذ سيبويه، «مع إسقاط ما لا يفيد نطقاً»<sup>(3)</sup>.

وهذا يشترك فيه مع ظاهرية ابن حزم، أما ابن رشد فيريد أن يعيد بناء "النحو العربي" وفق الترتيب الذي هو مشترك بين جميع الألسنة<sup>(4)</sup>.

### 1- النزعة التعليمية في التعليل النحوي:

اتخذ التعليل في الأندلس طابعا آخر هو التعليل التعليمي الذي يتماشى وواقع اللغة. وقد سار التعليل الفلسفي الجدلي- كما ذكرت سابقا- جنبا إلى جنب مع التعليل التعليمي مدة طويلة، وكانت الغلبة فيها للتعليل الفلسفي الجدلي، وذلك حتى نهاية القرن السادس الهجري أين خفت حدة الطابع الفلسفي في الدرس النحوي، فأصبحت الغلبة للتعليل التعليمي الذي ساد وأصبح منهج النحاة المتأخرين<sup>(5)</sup>.

(1) \_ ينظر: سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص 44.

(2) \_ القاضي أبو الوليد محمد ابن رشد، الضروري في صناعة النحو (المقدمة)، تح: منصور علي عبد السميع، دار الصفوة، ط1، (1430هـ-2010م)، ص 01.

(3) \_ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 164.

(4) \_ ينظر: محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط- المغرب، 2002م، ص 01.

(5) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين، ص 102.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

وإنّ أبرز من مهدّ السبيل أمام التعليل التعليمي في الأندلس هو أبو الحسين بن الطراوة (ت528هـ) الذي صنّف: «المقدمات على كتاب سيبويه»، وكان يقابله كثيرا على كتب الكوفيين والبغداديين منحازا إليهم، أو -بعبارة أدقّ- متوسّعا في الاختيار من آرائهم<sup>(1)</sup>، أي إن نحاة الأندلس قد أصبحوا ينهجون منهج الكوفيين في ميلهم إلى السماع والاعتماد على النصوص، دون التوغّل في القياس والبحث عن أسرار اللغة واستنباط العلل.

وعن ابن مالك قال شوقي ضيف أيضا: «وفي كثير من المسائل التي ينفرد بها الكوفيون نراه يختار رأيهم»<sup>(2)</sup>.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها أنه تابعهم في حذف الموصول الاسمي في مثل قول حسان بن ثابت:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ<sup>(3)</sup>

والتقدير ومن يمدحه وينصره.... ومنها أيضا جواز منع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر، كذلك

مجيء "إذ" الظرفية مفعولا به مثل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ﴾<sup>(4)</sup>.

ومنها جواز مجيء "أو" العاطفة لمطلق الجمع، كالواو مثل: لنفسي تقاها أو عليها فجورها<sup>(5)</sup>.

ومما ذهب فيه مذهب "الأخفش سعيد بن مسعدة"، تلميذ سيبويه وأستاذ الكوفيين أن "من" الجارة تأتي زائدة مطلقا مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(6)</sup>، ومنه أن اسم "عسى"

قد يأتي بصورة المنصوب المتصل، مثل عساني وعسائك وعساه، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع الذي حل محله، ومنه أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءا من المضاف، أو مثل جزئه كقوله

تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(7)</sup>.<sup>(8)</sup>

(1) \_ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 296.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 312.

(3) \_ حسان بن ثابت، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 (1414هـ-1994م)، ص 20.

(4) \_ سورة: الأعراف، الآية: 86.

(5) \_ ينظر: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 312.

(6) \_ سورة: الروم، الآية: 04.

(7) \_ سورة: النساء، الآية: 125.

(8) \_ ينظر: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 311.

ومن أبرز من مثل هذا الاتجاه في الأندلس بعد أبي الحسين بن الطراوة: أبو علي الشلويني (ت 645هـ) في كتابه: "التوطئة"، و"شرح المقدمة الجزولية الصغير"، وابن مالك الجبائي (ت 672هـ) في "الألفية"، و"التسهيل"، وابن عصفور (ت 669هـ) في "المقرب". وسأكتفي بثلاثة أعلام من أعلام هذا الاتجاه التعليمي، وسأبين كيف أسهمت هذه النزعة التعليمية في بلورة فكرهم النحوي كعنصر من عناصر سياق الحال في الدرس النحوي الأندلسي.

## 2- ابن الطراوة: (528هـ) وأثر النزعة التعليمية:

هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي<sup>(1)</sup>، عاش بين سنتي (438-528هـ)، وهي فترة تتوزع بين حياة دولتين: دولة ملوك الطوائف (422-493هـ)، ودولة المرابطين (493-541هـ)، أما الفترة الأولى فقد شهدت نخضة فكرية لم تبلغها الأندلس في عصورها المختلفة، فقد حفلت بجمهرة من العلماء والشعراء والأدباء الذين عرفتهم قصور الخلفاء والأمراء، وكانوا محط اهتمام رواد المجالس التي كان يقيمها هؤلاء الأمراء... إضافة إلى الرعاية التي كان يحيطهم بها أمراء القصور، ومن أبرز علماء هذا العصر: "أبو محمد بن حزم (456هـ)"، و"أبو الوليد الباجي (474هـ)" هذا وقد شهد هذا العصر نشاطا لغويا يعد بحق امتداد لحركة علمية رعاها "المستنصر" (350-366هـ)، و"المنصور بن أبي عامر" (392هـ) من بعده، فكان ما يسمّى بمدرسة النحو على يد "أبي علي القالي" (ت 356هـ)، و"أبي علي الرباحي" (358هـ)، وهكذا عرفت الأندلس ومنذ منتصف القرن الرابع الهجري أجيالا من علماء النحو أصبحوا قبلة الطلاب ينهلون من علومهم ومعارفهم.

هذا ولم يكد ينتهي عصر الطوائف حتى كان "ابن الطراوة" وقرناؤه يقومون بواجب التدريس حيث اشتغلت المجالس العلمية في الإمارات بأرائهم، وتعقب بعضهم لبعض.

أما في الفترة الثانية-فترة دولة المرابطين- فقد شهدت حروبا مريعة كان لها أثرها على صعيد العلم والمعرفة، مع أن عهد المرابطين تميز بأنه عهد الفقهاء، هؤلاء الذين قريهم "علي بن يوسف بن تاشفين"، وآثرهم بالرأي والمشورة<sup>(2)</sup>. وعلى صعيد النشاط اللغوي، فالعلماء توزعوا ففتين، فئة شغلته الرواية والتدريس، وفئة أخرى اهتمت بالتصنيف والتأليف، ومن أعلام هذه الفئة الأخيرة "ابن الطراوة" إلى جانب "ابن السيد" و"ابن البادش"<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 602. والفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 149.

(2) ينظر: محمد الأمين بلغيث، دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2009م، ص 133.

(3) ينظر: ترجمته: في الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 79. والسيوطي، المصدر السابق، ج1، ص 338.



## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

ولقد استطاع ابن الطراوة أن يقدم أسلوباً جديداً للدرس النحوي ومنهجاً متميزاً في الكشف عن أسرار اللغة العربية، وطريق البحث فيها، وهذا ما جعل تلاميذه يتعلقون به، ويعلنون أنهم سائرون على نهجه<sup>(1)</sup>، ومن هؤلاء: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي المالقي المشهور بالسهيلي (ت 581هـ)، وهو موضوع هذا البحث وسأفصل في آرائه ومنهجه الذي - بلا شك - قد طبع على منهج أستاذه "ابن الطراوة"، وغيرهم من التلاميذ وهم على شاكلته علماء باللغة والنحو والأدب...

عُرف ابن الطراوة بأنه صاحب آراء في النحو والصرف جعلت من دارسي هذا العلم يقفون مذهولين أمام ما جاء به من جديد، سواء كان ذلك في إعرابات تميز بها، وشواهد كان يعتمدونها، أو ما جاء به من آراء في مسائل وقضايا نحوية<sup>(2)</sup>.

وكل ذلك نابع عن نزعة التعليمية وهدفه إلى تبسيط مسائل النحو وتذليلها للمتعلمين ومن هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر:

**- القصد إليه:** وهو عامل جديد من عوامل النحو، وهو عامل معنوي كالابتداء، وقد ذكر تلميذه "السهيلي" ما يمكن أن نتعرف به على هذا العامل متحدّثاً عن أقسام الحدث: «فالحدث إذن على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفعل مخيراً عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته.... وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو: سبحان الله! فإن "سبحان" اسم ينبنى عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك، ونحو: ويل زيد وويجّه»<sup>(3)</sup>.

هذا وقد عدّ "ابن الطراوة" أمثلة الاشتغال، والمفعول المقدم منصوبة بالقصد، وقد أشار إلى ذلك تلميذه السهيلي أيضاً بقوله: «ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيदा ضربته... وهو مذهب شيخنا

(1) \_ ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 602.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 602.

(3) \_ أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، ص 70.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

أبي الحسين، وكذلك زيداً ضربتُ بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقديماً، لأن المفعول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي....»<sup>(1)</sup>.

من قول "السهيلي" هذا نستخلص أن ما عدّه النحاة مفعولاً مقديماً ومنصوباً على الاشتغال، هو عند "ابن الطراوة" منصوبٌ بالقصد إليه ذكره، ولا علاقة له بالعوامل بعده، وهذا عامل معنوي يعود إلى ما يفهم من السياق وقصد المتكلم.

- في باب المنصوبات: ذكر السهيلي عن أستاذه ابن الطراوة حين سأله عن العامل في المفعول المطلق قال: «وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد، إذ هو في المعنى فما العامل فيه؟ فسكت قليلاً ثم قال: ما سألتني عنه أحد قبلك! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً، لأنه لو كان اسماً كان منصوباً بفعلت المتضمنة فيه»<sup>(2)</sup>.

وهو في ذلك يخالف سيبويه الذي جعل المصدر المؤكّد منصوباً بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل، وسدّ المصدر الذي هو معموله مسدّه كما سدّت "إيّاك" و"رويداً" مسدّ العامل فيهما، فصار التقدير: "ضربتُ ضربتُ ضرباً، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سدّ "ضرباً" مسدّها، وهو معمولها، وإنما يقدر عملها فيه على أنه مفعول مطلق لا توكيد<sup>(3)</sup>، ومع ذلك فإن السهيلي يأخذ برأي شيخه، يقول: «والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين»<sup>(4)</sup>.

ويلجأ إلى القياس ليؤكد ما ذهب إليه ابن الطراوة، فيقول: «فضربتُ يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمه فتقول: من كذب فهو شرٌّ له، أي فالكذب شرٌّ له، وتقيد به بالحال، فتقول: قمنا سريعاً، فسريراً حال من القيام، فكما جاز أن تقيد به بالحال، وأن تكّتي عنه بـ "هو"، جاز أن تؤكّده بـ "ضرباً"، كأنك قلت: "ضرباً ضرباً" ونصب الأول "ضرباً" الثاني، وبه يعمل في الثاني معنى فعلت»<sup>(5)</sup>.

وهما بذلك \_ التلميذ وشيخه \_ يخالفان ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة وغيرها تبسيطا وتسهيلاً.

(1) \_ أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، ص 71.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 358.

(3) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 128.

(4) \_ ينظر: أبو القاسم السهيلي، المصدر السابق، ص 358.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 359.

الحال: وقد ذهب ابن الطراوة في باب الحال مذهبا مخالفا لجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى تضعيف القول بمجيء الحال من النكرة، إذ يقول السهيلي يحكي كلام أستاذه ابن الطراوة: «أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً، وبينهما من الفرق ما تراه-فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتباً؟، وإذا كان كذلك فلا بدّ من الحال إذا احتيج إليها، وأما السماع، ففي الحديث «صَلَّى خَلْفَهُ رَجُلًا قِيَامًا»(1). (2).

-الفعل المتعدي: زعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي(3)، أن "استغفر" في قولنا: "استغفرت الله من الذنب" ليس أصلها التعديّة إلى الثاني بحرف الجر، بل إنّ الأصل أن يتعدى إليه بنفسه، وتعديته بـ "من" إنما هو بتضمينه طلب التوبة، والخروج من الذنب، وزعم "علي بن سليمان الأخفش" وتبعه "ابن الطراوة" أنه يجوز حذف الحرف إذا تعيّن، وتعيّن مكانه قياساً على تلك الأفعال، فأجاز «بريت القلم السكين، وقبضت الدراهم زيداً» فإن اختل الشرطان أو أحدهما مُنِع، نحو: رغبت الأمر لا يجوز، لأنه لا يعلم هل أردت رغبت في الأمر أو رغبت عن الأمر....»(4).

هذا وإذا تقدم معمولاً فعل من باب "ظننت" على فعلهما، فإن ابن الطراوة يوجب إلغاء الفعل في هذه الحالة، لأن من مذهبه أن المعمول لا يتقدم على عامله، فإذا تقدم أحد الاسمين منصوباً نحو: زيداً ظننت قائماً، فهو منصوب بالقصد إليه لا بالفعل المتوسط، فأما إذا تقدما، فإنه لا سبيل إلى نصبهما، لأن القصد لا يتوجه إلا إلى واحد منهما فقط، ولا مفر من رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء الفعل(5).

إلى غير ذلك من المسائل التي لا يتسع المجال إلى حصرها لأن المقام يستدعي التمثيل ببعضها حتى يتسنى لنا معرفة تميّز فكر "ابن الطراوة" عن فكر النحاة وبخاصة إمام النحو "سيبويه" فإن هذه

(1) الحديث في: الحافظ أبو العلي المباركفوري، تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي، مراجعة وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، القاهرة، دط، ج2، ص 348، ح رقم: "358". باب: "إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قُودًا".

(2) أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، ص 182.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 256 وما بعدها.

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص 2091.

(5) ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، ط1، (1400هـ-1980م)، ص 98.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

الآراء التي تفرّد بها استفاد منها كل باحث ودارس للغة العربية نحوها وصرّفها، إذ فيها كثير مما يعتمد فيه على القياس حيناً، والسماع حيناً آخر، بل إنه جمع منها بين السماع والقياس، وبذلك لم يخرج عمّا هو مألوف عند النحاة إلا بالقليل النادر، ومن هذا المنظور يمكن أن نعدّ النحوي "ابن الطراوة" علماً من أعلام اللغة في الأندلس وشيخاً لتلاميذ مشهود لهم في دراستهم لقواعد اللغة العربية وآدابها....<sup>(1)</sup>.

ومن خيرة هؤلاء التلاميذ "أبو القاسم السهيلي" موضوع هذا البحث، والذي - كما سنرى - اختص بفكر متميز ودكاء وفطنة منقطعة النظير مفيدا في ذلك من أستاذه، وإن اختلف عنه في مسائل كثيرة.

### 3- أبو علي الشلوبيني: (ت645هـ) وأثر النزعة التعليمية:

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، المشهور بالشلوبيني<sup>(2)</sup>، وهو من أعلام القرن السابع الهجري الذي يعد بحق القرن الذي شهد نضج الدراسات اللغوية، نتيجة لجهود علماء الأندلس منذ القرن الثاني للهجرة، والتي آتت أكلها طيباً في هذا القرن. ويعدّ "الشلوبيني" إمام العربية في زمانه بلا منازع في بلده "إشبيلية"، وذلك لجمعه بين العربية والأدب، وجلوسه للتعليم زمناً طويلاً<sup>(3)</sup>.

ولقد أسهم في بلورة فكر "الشلوبيني" النحوي عدة عوامل تعدّ - بطبيعة الحال - عناصر سياقية لها أثرها في صناعة هذا الفكر وتعزيز نزعته التعليمية وميله إلى التيسير أهمها:

- **مذهبه المالكي:** إذ لا يمكن بحال أن ننكر العلاقة الموجودة بين العلوم الإسلامية - ولا سيما الفقه وأصوله - والعلوم اللغوية ولا سيما النحو وأصوله، كما لا يمكن أن ننكر أن هذا التأثير كان بعيد الغور في الدراسات والتفكير النحوي الأندلسي، و"الشلوبيني" أحد هؤلاء الأندلسيين الذي تأثر بذلك إلى حد

<sup>(1)</sup> ينظر: مزيد إسماعيل نعيم، أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (438-528هـ)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق، سوريا، العدد (2)، 2005م، مج27، ص79.

<sup>(2)</sup> سمي الشلوبيني نسبة إلى بلدة "شلوبينية". ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص451، وياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص360. ويسمى "الشلوبين" دون باء النسبة ومعناه في لغة القوط الأندلسيين: الأبيض الأشقر. ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص224-225. وابن العماد، شذرات الذهب، مج07، ص402.

<sup>(3)</sup> ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج2، ص224-225.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

كبير، فيذكر "ابن فرحون" (1)، أنه كان مالكي المذهب، إذ من مظاهر تأثير المذهب المالكي في الدرس النحوي عامة وفكر "الشلوبيني" خاصة هو بعده عن التأويل المتكلف في إخضاع النصوص إضافة إلى بعده عن التعليل المبالغ فيه، الذي يتجاوز العلل الأولى إلى علل مستنبطة، وقد عرف المذهب المالكي بأنه مذهب الأثر، ومذهب أهل الحديث، وبأنه نشأ في الحجاز وأكثر أهلها هم أهل الحديث، على عكس أهل العراق الذين امتازوا بالميل إلى الرأي، إذ يذكر ابن خلدون ذلك فيقول: «إن الفقه انقسم إلى طريقتين: طريقة أهل الرأي والقياس وهم أهل العراق، وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز» (2).

ولقد أثر هذا المذهب الفقهي على فكر "الشلوبيني" من نواح عدة:

### - من حيث مصادر الاحتجاج:

يعدّ القرآن الكريم أول مصادر الاحتجاج عند "الشلوبيني" وكذلك قراءاته المختلفة بما في ذلك القراءة الشاذة، فقد احتضن بين يديه إرثاً أندلسياً ضخماً تمثل في هذا المنهج العام الذي سار عليه النحاة الأندلسيون في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وخاصة الشاذ منها، كما تأثر أيضاً بأستاذه السهيلي (ت 581هـ) بوصفه قارئاً لغوياً يعتمد القراءات أصلاً أساساً « فلم يسائر بعض النحاة في اعتراضهم على القراء، فاستشهد بالقراءات الثابتة، سواء كانت من المتواتر أم الشاذ» (3)، بالإضافة إلى أن أنه يرى أن الشاهد القرآني أقطع للحكم، واعتمده أصلاً في القياس (4).

وكمثال على استشهاده بالقراءات الشاذة-أي الشلوبيني- استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا

فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (5)، بنصب "يعفر"،

(1) \_ لم يصح ابن فرحون بمالكية الشلوبين، لكنه ذكر في موضع آخر في ديباجه أحد تلاميذ الشلوبين الذين أجازهم في الفرائض (علي المذهب المالكي) وهو إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري وكتب إليه مجيزاً "أبو الحسن بن طاهر"، وأبو علي الشلوبين... ينظر: ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج1، ص274. وج2، ص78-80. وذكر صاحب إنباه الرواة أنه ظاهري المذهب، ينظر القفطي: إنباه الرواة، ج2، ص334.

(2) \_ ابن خلدون، المقدمة، ج3، ص1046.

(3) \_ محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1429-2008م)، ص244.

(4) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص244.

(5) \_ سورة: البقرة، الآية: 284.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

و"يعذب"، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري<sup>(1)</sup>، وذلك على جواز نصب الفعل بعد الفاء، موافقا رأي سيبويه الذي أجاز ذلك، فنقل هذه القراءة دون أن ينسبها واتبع الخليل في قبولها<sup>(2)</sup>، وكذا فعل "الشلوبيني" فلم يجعلها شاذة، بل لم يلمح بأدنى اعتراض على هذه القراءة وإنما قبلها قائلا: «وقد قرئ ﴿وَأَنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُمْ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُوهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ بنصب فيغفر ويعذب، وليس من الأجوبة الثمانية، وجاز النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى»<sup>(3)</sup>. ويبدو من هذه العبارة أنه يشير إلى ما أورده "المبرد" حين تحدث عما ينتصب بعد الفاء، فذكر القانون العام الذي يحكم النصب وهو كل ما كان غير واجب ومثل عليه بالأمر والاستفهام<sup>(4)</sup>.

وغيرها من الأمثلة الكثيرة<sup>(5)</sup> التي توحى بنزعة الشلوبيني نحو الاعتداد بالمسموع والبعد عن التأويل المتكلف لكثير من القراءات طلبا للتيسير وعدم التعقيد على الرغم من أنه بصري المنحى في كثير من الأحيان، ويظهر ذلك من خلال مؤلفاته وشواهد وشروحاته، بل إنه قريب في هذا الاتجاه بأغلب نحاة الكوفة، فقد تمثل المنهج الأندلسي- كما أشرت- سابقا في الاعتداد بالقراءات بأنواعها بشكل واضح.

ومن حيث مصادر الاستشهاد كذلك فقد كثر عند أبي علي الشلوبيني -بشكل خاص- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف دون تخرج أو اشتراط ففي حواشيه على المفصل- وهو مصنف محدود الحجم- استشهد بثمانية عشر حديثا، كما استشهد لكثير من المسائل بحديث واحد لا غير<sup>(6)</sup>. وقد تابع الشلوبيني ابن الطراوة، مخالفا جمهور النحاة في اتصال "كان" بضمير خبرها<sup>(7)</sup>، مستشهدا بجزء

(1) ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، ( 1408هـ-1988م)، ج1، ص230.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3، ص90.

(3) ويقصد بما: جواب الأمر، والتمني، والحجر، والعرض والاستفهام والتضييق والدعاء». ينظر: أبو علي الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1413هـ-1993م)، ج2، ص466.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، ج2، ص13.

(5) ينظر مثلا آخر في: الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2 ص608 وص466، ج3/937.

(6) ينظر: إيمان عبد الله محمد حسنت، أبو علي الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2002م، ص59.

(7) ينظر: الشلوبيني، المصدر السابق، ج2، ص632-633.

من حديث: «كُنْ أَبَا حَيْثَمَةَ فَكَانَتْ»<sup>(1)</sup>.

كمن تجدر الإشارة إلى أن أبا علي الشلوبيني يكتن احتراماً شديداً للحديث النبوي الشريف عند استشهاده به، ففي شرحه لعبارة الزمخشري (ت 538هـ) في أنواع البدل، حيث قال هذا الأخير بأن من أنواع البدل (مالاً يصدر عن رؤية وفطانة)<sup>(2)</sup>، فردّ عليه الشلوبيني بقوله: «إذا كان المراد به الإضراب كما ذكر سيبويه فلا يمتنع أن يصدر عن رؤية وفطانة، ومنه قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَصْلِيَّ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ فَيُكْتَبُ لَهُ نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا، رُبْعُهَا، خُمْسُهَا، سُدُسُهَا، سَبْعُهَا، ثَمَنُهَا، ثَمَنُهَا، عَشْرُهَا»<sup>(3)</sup>. هذه كلها أبدال إضراب»<sup>(4)</sup>.

إلا أن "الشلوبيني" وإن كان مالكي المذهب، فإنه لم ينسق تماماً وراء التصوص، إذ كان -كغيره من نخاة الأندلس- نتاج مزيج من التأثيرات، فقد تعاورته اتجاهات متباينة جعلته -مع احترامه للمسموع- يحافظ على بعض المعيارية في الأحكام، فهو لا يقيس مثلاً على الحديث ولم يلتفت إلى الشاهد النبوي في رفضه لتوكيد النكرة مثلاً.

فبعد أن أورد قول الزمخشري لا يقع (كل) و(أجمعون) توكيدات للنكرات<sup>(5)</sup>، عتب الشلوبيني مؤيداً ومتابعاً له بقوله: «وكذلك العين والنفس لا يؤكد بهما النكرات»<sup>(6)</sup>.

#### -اعتماده القياس والتعليل:

على الرغم من احترام الشلوبيني للسمع وتقديمه على القياس، إلا أنه ما يلاحظ على مصنفاته أنه كان من أشهر من نحى منحى أهل البصرة من الأندلسيين<sup>(7)</sup>.

(1) \_ الحديث في: علاء الدين بن بلبان الفارسي (739هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، مصر، ط1، (2014م)، مج4، ص272، ح رقم: "3374"، باب: "صدقة التطوع".

(2) \_ الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، دط (1425هـ-2004م)، ص122.

(3) \_ الحديث أخرجه: ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مج3، ص48-85، ح رقم: "1885".

(4) \_ أبو علي الشلوبيني، حواشي المفصل للزمخشري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط (1406هـ-1982م)، ص400.

(5) \_ مخالفاً بذلك مذهب الكوفيين الذين استدّلوا بحديث عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ» الحديث في تقريب صحيح ابن حبان، مج3، ص383، ح رقم: "3584"، باب: "صوم الدهر".

(6) \_ أبو علي الشلوبيني، المصدر السابق، ص372.

(7) \_ ينظر: مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، (1987م)، ص181.

فلاستخدام اللغوي لا يعدُّ سماعاً إلا إذا توفر على صفة الكثرة، ومثل هذا السماع هو الذي يعتد به الشلوبيني ويقدمه على جميع أدلة النحو، ففيما ذهب إليه الكوفيون في جواز توكيد المثني بـ (أجمعان، أكتعان، أبصعان) إضافة إلى "كلاهما"<sup>(1)</sup>. قال الشلوبيني: «ما ذهب الكوفيون إليه إن كان قياساً فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعاً فهو ولا بد سماع قليله لأن البصريين قد استقروه فلم يجدوه، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد، والشاذّ القليل لا يعتد به»<sup>(2)</sup>.

كما يؤكّد "الشلوبيني" على شرط اطّراد العلة في عبارته الشهيرة: «إن الشاذّ لا يقاس عليه وعلته لا تطرد»<sup>(3)</sup>.

وانطلاقاً من منهجه التعليمي كان كثير الحرص على تعليل أحكامه دوماً خاصة وأنه جلس لتعليم ناشئة بلده نحو ستين سنة- كما سبق وأن ذكرت ذلك- كل ذلك كفيل بإبعاده عن مجالس الفلسفة النحوية والتعليل الجدلي النظري ولكن هذا لا يمنع من إيراد تلك العلل التعليمية<sup>(4)</sup>، التي تتوافق والوضع اللغوي مثل علة: الحفّة في القول، وعلة الاختصاص، وكراهة توالي الأمثال، وطلب الاقتصاد في الألفاظ بالاختصار، وهو يرى أن التعليل الأول يحتاج إلى تعليل آخر وإلا لم يتم الأول<sup>(5)</sup>.

لأن التعليل السليم- في رأيه- لا يتم إلا بالتعليلات التي تردفه.

### - من حيث التوسع والاختصار في المتون أو المؤلفات:

إنّ ما يلاحظ على منهج "الشلوبيني" في التأليف من تأثير هذه النزعة التعليمية بامتياز نجده طريقة المدرّس في الشرح الذي يكثر من الاعتراضات تمهيداً للردّ عليها وإضعافها فيما ابتدعه من أسلوب أطلق عليه مصطلح "الانفصالات"، لذلك نجده يكثر من قوله: «فإن قيل... قلنا... فإن أجاب»، وكذلك كانت طريقته في الاستدلال على صحة مسألة ما أو نفيها طريقة متدرّجة.

(1) ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم 1، مج 2، ص 1065.

(2) أبو علي الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 2، ص 679.

(3) المصدر نفسه: ج 2، ص 554.

(4) وذكر في التوطئة تعليلات أخرى مثل: علة الحذف، وعلة الشبه أو النظر، علة كثرة الاستعمال، وعلة الوصل وعلة الإضافة، وعلة رفع الالتباس أو الفرق، وعلة التقدير وغيرها، ينظر: أبو علي الشلوبيني، التوطئة، تح: يوسف أحمد المطوع، دط. (1401هـ-1981م)، جامعة الكويت، ص 87-122-131-151-215-233-118.

(5) ينظر: الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 1، ص 280.



- كما عمد إلى منهج الانتقاء من الأبواب النحوية ما يراه مستحقاً للتعليق، حيث لم تشمل تعليقاته كل المسائل المتضمنة المتون النحوية التي شرحها فقد تجاوز أبواباً كثيرة دون أن يعلّق عليها، وكان في أحيان كثيرة يطيل في الشرح والتعليق على مسألة واحدة، في حين يعمد إلى الإيجاز في مسائل أخرى.

- كما تعامل مع النصوص بمرونة، فقدم وأخر وفق ما رآه مناسباً كما فعل في شرحه للجزولية<sup>(1)</sup>.

وقد عمد الشلوبيني كثيراً إلى استخدام الانفصالات في تقوية رأيه على حساب آخر، مستخدماً في ذلك أسلوباً اعتمده، وهو أن يستنطق طرفي الخلاف بحجج تقوي بداية رأيه كل منهما منها ذلك الجدل بظهور حجّة أحدهما على الآخر فقد قال عن عبارتهم: «زيداً لن أضرب» به استدلال سيوييه رحمه الله على من قال في "الن" بالتركيب وهو الخليل، وعورض في ذلك بأن التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله، وإنما استدلال سيوييه - رحمه الله - بذلك لأن ينبه على كثرة الدعوى في قول الخليل - رحمه الله - لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى، وهو أن التركيب أحدث معنى لم يكن، وللخليل - رحمه الله - أن يقول: «مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها»<sup>(2)</sup>.

وما يمكن أن نخلص إليه في هذا الباب أن الشلوبيني ترك آثاراً ومؤلفات بعيدة الغور في الدراسة النحوية، حيث تأثر بأرائه أكثر أعلام النحو "كابن مالك" و"أبي حيان الأندلسي" و"السيوطي" و"ابن عصفور" وغيرهم، بل إننا لنجد آراءه أحياناً منقولة حرفياً.

#### 4- ابن مالك الجبّاني: (672هـ) وأثر النزعة التعليمية:

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبّاني، نسبة إلى مدينة "جبّان" بالأندلس موطن ولادته، بدأ دراسته في بلده بحفظ القرآن الكريم، ودراسة القراءات والنحو والفقهاء على مذهب الإمام مالك<sup>(3)</sup>.

وقدم "ابن مالك" إلى دمشق وهناك استكمل دراسته، واتصل بجهازة النحو والقراءات فسمع من "مكرم بن محمد القرشي"، و"علم الدين السخاوي" شيخ الإقراء في عصره، وغيرهم، ثم توجه إلى

(1) - ينظر: الشلوبيني، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص482، ج3، ص857 وغيرها.

(2) - المرجع نفسه، ج2، ص473-475.

(3) - ينظر: ترجمة ابن مالك في: محمد علي بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1427هـ-2006م)، ج2، ص159.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

حلب ولقي "ابن الحاجب"، وفيها تتلمذ لـ "ابن يعيش" أحد أئمة النحو في عصره، وجالس تلميذه "ابن عمرو" (1).

وقد هيات له ثقافته الواسعة ونبوغه في العربية والقراءات أن يتصدّر حلقات العلم في "حلب"، وأن تشدّ إليه الرّحال، ويلتفتّ حوله طلاب العلم بعد أن صار إماما في القراءات وعللها، متبحرا في علوم العربية، متمكنا من النحو والصرف لا يباريه فيهما أحد، حافظا لأشعار العرب التي يستشهد بها في اللغة والنحو، وهناك نظم "الكافية الشافية" (2)، واختصرها "بالألفية" المشهورة. ثم غادر حلب إلى القاهرة، واتصل بعلمائها وشيوخها، ثم عاد إلى دمشق، وتصدر حلقات العلم في الجامع الأموي، وظل بدمشق مشغولا بالتدريس والتصنيف حتى توفي بها.

وكان يضرب به المثل في معرفة دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات، وأشعار العرب، وألف المصنّفات المفيدة في فنون العربية من ذلك كتاب "التسهيل" الذي لم يسبق إلى مثله (3).

كما توسع في الاستشهاد في مصنّفاته، وبخاصة استشهاده بالحديث النبوي بعد القرآن الكريم، يقول الصّفيدي: «كان ابن مالك أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب» (4).

وإنّ ذكر هذه القضية في هذا السياق هو عنصر سياقي هام (سياق ثقافي) في بلورة فكر "ابن مالك" خاصة والفكر النحوي الأندلسي بشكل عام، ولعل هذه الكثرة في الاستشهاد بالحديث النبوي عند "ابن مالك" (5)، وعند نحاة الأندلس يرجع إلى الصّرخة التي أطلقها "ابن حزم"، فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالأعراب من الشعراء المتكلمين، ولم يعنوا بالحديث الشريف، ولم يجعلوه حجة في استنباط القواعد، فالنبي ﷺ أفصح العرب لسانا، وأقواهم بيانا وأحسنهم بلاغة.

(1) ينظر: صلاح الدين خليل الصفيدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ-2000م)، ج3، ص286. والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص130.

(2) وهي منظومة طويلة تقع في حوالي ثلاثة آلاف بيت من بحر الرجز تضم النحو والصرف، اقتبس تسميتها من مقدمتي شيخة ابن الحاجب في الكافية في النحو، و"الشافية في التصريف" وهي الأصل الذي اختصر منه الألفية. ينظر: الصفيدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص286.

(3) ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص379.

(4) ينظر: الصفيدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص159. وينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص134.

(5) استشهد ابن مالك ببضع وسبعين حديثا في "شرح الكافية الشافية" استمدها من كتب الصحاح، وفي "عمدة الحفاظ" استشهد بسبعة وأربعين حديثا، وفي شرح التسهيل استفاض في الاستشهاد بحوالي اثني عشر ومائتي حديث مضافا إليها أقوال الصحابة.

ويبدو لمن تتبع كلام "ابن مالك" حول هذه القضية وما شاع في الأوساط النحوية من وقوع الخطأ في لغة الحديث، حيث إنَّ "ابن مالك" لما هاجر إلى دمشق واستقر بها طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري فأجابهم إلى ذلك، وألّف فيه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، وهذا ما بيّن لنا علم ابن مالك بالحديث بما فيه من إشكالات نحوية وصرفية<sup>(1)</sup>.

### - النزعة التعليمية في فكر ابن مالك النحوي:

لقد وجد علماء الأندلس في نظم المتون النحوية والشعر التعليمي أسلوباً آخر من أساليب تيسير النحو وتسهيله حيث إنهم برعوا في هذا الأسلوب بشكل ملفت للنظر، وهذا ليس غريباً عليهم، فقد طوّروا الشعر العربي من خلال "الموشّحات"، التي تفننوا فيها، ووضعوا لها القواعد والأحكام، ولم يكن الشعر التعليمي في الأندلس أقل حظاً من غيره، ويذكر لنا الزبيدي أن "القفطاط محمد بن يحيى" (ت 302هـ) يعد من أشهر نحاة الأندلس الذين صاغوا قواعد النحو العربي شعراً، وذلك ليسهلوا على الطلبة فهم جزئيات هذا العالم<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من أن "لابن معطي" مجال السبق في الألفيات النحوية إلا أن ألفتته لم تلق ذلك الاهتمام أو تلك الحظوة التي نالتها ألفتة ابن مالك الجبالي، إذ يقول ابن مالك في مقدّمة ألفتته<sup>(3)</sup>:

وَتَقْتَضِي رِضًا بَعْدَ سَخَطٍ      فَأَتَقَدَّمُ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ  
وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلاً      مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلاً  
وَاللَّهُ يَفْضِلُ بَهَبَاتٍ وَافِرَةً      لِي وَأَلْفُهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

ولعل من أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار الشعر التعليمي في الأندلس<sup>(4)</sup>:

**أولاً:** الرغبة في التسهيل والتيسير: وهو أهم أسباب وضع المتون النحوية، فنظم القواعد شعراً يسهل حفظها، وهو وسيلة تعليمية.

(1) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1981م، ص

(2) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 278.

(3) ينظر: ابن مالك الأندلسي، مقدمة متن الألفية، دار الآثار، القاهرة، ط2، (1423هـ-2003م)، ص 30.

(4) ينظر: صافية كساس، نحاة الأندلس وجهودهم في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018م، ص

167، 168، 169.

ثانيا: ضبط أصول العلم بدقة وإحكام.

ثالثا: تعرض الأندلسيين للولايات والنكبات: فمن المعروف أن الإسلام حكم الأندلس "ثمانية قرون" مجيدة عاشها العرب المسلمون في الأندلس تحت راية التمدن وبنود التسامح وانسحب تمدنهم إلى جيرانهم الأوروبيين<sup>(1)</sup>، لكن هذا التمدن لم يدم للمسلمين خلال القرون الثمانية فقد سقطت بعض المدن والولايات في منتصف القرن الخامس الهجري مثل: "طليطلة" سنة (479هـ)<sup>(2)</sup>، فضاعت العلوم واندثرت المعارف، فوجد علماء الأندلس أنفسهم في مواجهة ما ضاع من الكتب سيما بعد السقوط المتوالي للمدن والولايات الأندلسية، فشرع هؤلاء ينظمون قواعد النحو العربي شعراً، وكان العلماء يقولون: "إن ضاعت الأندلس أرضاً ومباني فلا يجب أن يضيع العلم والمعرفة"، وإن أسهل الطرق لحفظ هذا الموروث هو التّظّم الشعري للقواعد العلمية والنحوية بشكل خاص، وكان الحفاظ على اللغة ليس من الضياع فحسب، بل من الغزو الجديد القادم إليها المتمثل في الفساد الذي أصاب الألسن، وانتشار اللّحن في شتى العصور والأماكن، لأن طباع أهل الحضر اللحن لاختلاطهم بالأعاجم.

رابعا: الحياة المترفة ورفي العقلية العلمية في الأندلس: فقد كان العرب في الأندلس على درجة كبيرة من التمدن والحضارة فهم يعيشون حياة الترف والرفن، فانتشرت عندهم الموسيقى والغناء وكل وسائل الترفيه والتسلية<sup>(3)</sup>، وكان لهذه الوسائل دورها في جعل حياة الأندلس مترفة متسارعة، وفي الوقت نفسه كان هناك إجلال وإكبار للعلماء، وإسباغ العطايا عليهم ما دفعهم للتأليف والتقدم في شتى العلوم والفنون، بما في ذلك "علم النحو" الذي قرّر علماءه أن يواكبوا هذه الحياة المترفة ويعيدوا الحياة لقواعد النحو الجافة، عن طريق نظمها شعراً موزوناً يسهل حفظه وفهمه.

ومن مظاهر التيسير ألفية "ابن مالك" التي كانت من أهم الوسائل التعليمية التي اتبعها العلماء من أجل تيسير تعليم النحو العربي وتسهيله، وتذليل صعوباته، لذلك كانت هذه الألفية وغيرها تهدف بالدرجة الأولى إلى التيسير على المتعلمين إلى جانب اتجاهه التجديدي في الوسائل التعليمية، فقد تأثر "ابن مالك" وغيره من العلماء الذين نظموا مثل هذا الشعر التعليمي "بابن حزم" و"ابن مضاء القرطبي"،

(1) مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دط، 1974م، ص 505.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 107. وما بعدها. والمقري، نفخ الطيب، ج4، ص 447 وما بعدها.

(3) مصطفى الشكعة، المرجع نفسه، ص 86 وما بعدها.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

وهذه الألفية محاولة هادئة للاعتراض على المؤلفات النحوية الطويلة والمعقدة، التي كانت سببا رئيسا لصعوبة علم النحو<sup>(1)</sup>، فقد اعترض على تلك المؤلفات وعلى أولئك العلماء الذين لم يستطيعوا أن يضيفوا شيئا بعد سيبويه، بل داروا في فلكه ولم يخرجوا عما خطّه لهم في كتابه<sup>(2)</sup>.

لذلك جاءت هذه الألفية لتخرج النحو من هذا الجمود وتعيد له الحياة من جديد وتسهّل على الطلبة حفظ قواعده وأحكامه، وفهم مصطلحاته وأمثله، وقد برز التسهيل في هذه الألفية من خلال "مسايرتها لأساليب البحث اللغوي المعاصر"<sup>(3)</sup>.

وأبرز مظاهر التيسير والتخفيف في ألفية "ابن مالك" بالمقارنة مع مثيلتها عند "ابن معطي" ما يأتي<sup>(4)</sup>:

1- الإيجاز والابتعاد عن الحشو والشرح الزائدين: فلو أردنا إلقاء نظرة على ألفية "ابن معطي" فإننا نجد أنه لم يحسن الإيجاز كما أتقنه "ابن مالك"، فهو حين تكلم عن تعريف الكلام وأراد أن يضع مثلا لذلك نجده يضع مثالين، في حين أن "ابن مالك" أوجز بقوله: "كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُّ"<sup>(5)</sup>، فمثال واحد يكفي- في نظر ابن مالك- ولا داعي للإكثار من الأمثلة والشروح.

2- الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط: وهذا كثير فيها، وهو من باب "التعريف" بالمثل، ومن ذلك قوله في باب الابتداء<sup>(6)</sup>:

وَلَا يُجْوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ      مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمَرَةً  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا حَلَّ لَنَا      وَرَجُلٍ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

3- بيان الحالات الأصلية والفرعية: كقوله في باب الفاعل<sup>(7)</sup>:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ      وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

(1) ينظر: ممدوح عبد الرحمان، المنظومة النحوية- دراسة تحليلية- دار المعرفة الجامعية، دط، 2000م، ص 08، و ص 37.

(2) ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج2، ص 135.

(3) ينظر: ممدوح عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 8.

(4) ينظر: فادي صقر أحمد عصبدة، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 158 وما بعدها.

(5) ابن مالك، متن الألفية، ص 03.

(6) المصدر نفسه، ص 16.

(7) المصدر نفسه، ص 23.

وقد جاء بخلاف الأصل وقد يجيء المفعول قبل الفعل.

وقوله في باب الابتداء (1):

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤخَّرَ      وَجَوُزُوا التَّفْهِيمَ إِذْ لَأَ ضَرَرًا

4- الوزن الذي تنبني عليه الألفية: لقد بنى "ابن مالك" ألفيته على "بحر الرجز" سواء كان كاملاً أو مشطوراً، والمعروف أن بحر الرجز هو أسهل البحور الشعرية وأفضلها لنظم الشعر التعليمي، فهو أقرب البحور إلى النثر لذلك كان "ابن مالك" أكثر توفيقاً من "ابن معطي" في اختيار بحر منظومته (2)، وهذه سمة واضحة من سمات التسهيل في الألفية لأن الموسيقى الشعرية ضرورية لفهم النص، ومن ثم حفظه واسترجاعه في أي وقت، فكانت ألفية ابن مالك ألصق بالنفس وأسهل للحفظ (3).

5- ترتيب الأبواب والفصول بشكل مرتّب ومنظّم: امتازت الألفية بترتيب فصولها، وقد جعلها "ابن مالك" ثمانين فصلاً مسبوقاً بمقدمة منتهية بخاتمة، أولها الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب الإدغام، وهذا الترتيب يكاد يكون أفضل لترتيب لأبواب النحو العربي، لأنه جعل كل باب وحدة مستقلة عن غيرها، وهو بذلك أبعد القواعد النحوية عن المزج والاختلاط فيما بينها ما أدى إلى الضبط والإتقان، وسهّل الحفظ والإمام، إذ كثرت الدراسات النحوية حول الألفية التي أثرت النحو العربي (4).

6- الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل، ونحو ذلك كقوله: في باب "المعرب والمبني" وهو يتحدّث عن الأسماء الستة:

أَبُّ أَحْ حَمٌّ كَذَلِكَ وَهَنْ      وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ  
وَفِي أَبِّ وَتَالِيهِ يَنْدُرُ      وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ (5)

(1) ابن مالك، متن الألفية، ص 16.

(2) إذ يقول ابن مالك في مقدمة الألفية:

تُقَرَّبُ الأَقْصَى بِلَفْظِ مُوجِزٍ      وَتَبْسُطُ البَدَلِ بَوَعْدِ مُنْجِزٍ  
وَتَقْتَضِي رِضًا بِعَرِّ سَخَطٍ      فَائِقَةُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطِي

ينظر: ص 03.

(3) ينظر: فادي صقر عصبدة، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 158، وينظر: صافية كساس، نخاة الأندلس

وجهودهم في الدرس النحوي، ص 173.

(4) صافية كساس، المرجع نفسه، ص 173.

(5) ينظر: ابن مالك، متن الألفية، ص 05.

- ابن مالك وأصول النحو:

كان "ابن مالك الأندلسي" يمتاز بالقدرة على الحفظ والمطالعة والاستيعاب، فوقف على مؤلفات سابقه النحوية المشرقية والمغربية على السواء، وتزوّد منها بزيادة كثير أضافه إلى رصيده مما ثقفه من العلوم الدينية، وكذلك علوم الأدب ثم طلع علينا بمنهج - بعدما قعد للتدريس مدة طويلة- ينحو فيه نحو التيسير والاختصار- كما أشرت سابقا-. منهج يخلو من الجدل النظري والتعليل الفلسفي، حتى أنه ليصرح- في كثير من المناسبات- بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل، لبعده عن التكلف والتعقيد، واسم "التسهيل" الذي عنون به أحد مؤلفاته النحوية أوضح دليل على اتجاهه العام في النحو، بل إن كتابته لمعظم مؤلفاته نظما- كالألفية- لدليل آخر على بعده عن التعقيد<sup>(1)</sup>.

- السماع والقياس: يذهب ابن مالك في السماع والقياس مذهب الكوفيين، فهو يحترم المسموع مهما كان قليلا ويقيس عليه دون تحرج، ولم يكن يراعي البصريين الذين وضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من النصوص، وأهملوا القليل منها وسمّوه شاذًا، فلم يقيسوا عليه، أو أولوه حتى تنطبق عليه القاعدة، فأكثرنا من التعليل الجدلي له<sup>(2)</sup>.

وهذا إن دلّ على شيء فإنما دلّ على فطنة "ابن مالك" ونظرته إلى أيّ لغة على أنّها ظاهرة اجتماعية يجري عليها ما يجري على الظواهر الاجتماعية الأخرى من تغير ونماء.

وما يلاحظ على الاستدلال بالمسموع عند "ابن مالك" في معظم المسائل النحوية أنه يأتي أولاً بجملة من الآيات القرآنية فيستدل في الموضوع الواحد بأكثر من آية تأكيداً لما يذهب إليه، ثم يتبعه بالحديث النبوي الشريف، ثم سلسلة من أشعار العرب وأقوالهم، فهو يبحث في تثبيت القواعد عن الشواهد القرآنية وهي الأصل الأول من أصول الاستدلال عنده، وكتابه "شرح التسهيل" خير دليل على أنه وضع القرآن الكريم في رأس المصادر التي يستدلّ بها، ومن الأمثلة التي تقصّد فيها "ابن مالك" اختيار مذهب الكوفيين:<sup>(3)</sup>

(1) ينظر: ابن مالك، مقدمة التسهيل المسمّى: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمان السيّد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، (1410هـ-1990م)، ص 01.

(2) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (1407هـ-1987م)، ص 205-206.

(3) ينظر: ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 371، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 40.

## الفصل الثاني.....أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي

مسألة جواز العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجاز: في قراءة حمزة للآية ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (1) بجر "الأرحام"، وكان قبلهم البصريون يردون هذه القراءة ويخطئونها، وقد ذكر ابن مالك والمجوزون شواهد من القرآن ثم من الحديث ثم من الشعر تؤيد هذه القراءة منها قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (2)، أي "وبالمسجد الحرام" أي بالإضافة إلى الآية السابقة، وبقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ﴾ (3)، أي: لمن لستم، ومن الحديث الشريف: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا» (4)، ومن الشعر قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَبْتِ مَهْجُونًا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (5).

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في "بك" من غير إعادة الجاز، وقول مسكين الدرامي:

تَعَلَّقَ فِي مِثْلِ السَّوَارِي بِسُيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ (6).

ما يلاحظ على "ابن مالك" والأندلسيين عامة- أنهم كانوا يقبلون القراءات الواردة عن القراء السبعة دون تأويل فيها، وهذا نابع عن اتجاهه النحوي-ابن مالك- في ميله إلى تيسير الدرس النحوي الذي سعى فيه إلى انتخاب الآراء النحوية البعيدة عن التأول الذي يسبب التعقيد.

كما أن إجازة "ابن مالك" للاستشهاد بالقراءات الشاذة أو الأحاد، والقياس عليها أمر محسوب له، لأن تلك القراءات -على قلتها- جاءت منقولة مروية، والرواية تبلغ بها عصر الرسول ﷺ، كما أنه يرى أنه لا ينظر إلى القراءة على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، وإنما ينظر إلى الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية إذا ثبت -عنده- لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة «لأن القراءة سنّة متبعة

(1) سورة: النساء، الآية: 1.

(2) سورة: البقرة، الآية: 217.

(3) سورة: الحجر، الآية: 20.

(4) الحديث: رواه البخاري، في صحيحه، ص 541، ح رقم: 2269. باب: "الإجازة إلى صلاة العصر".

(5) البيت لعمر بن معد يكرب، ذكره البغدادي، في: الخزانة، ج 5، ص 123، وابن الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص 372.

(6) البيت لمسكين الدرامي (79هـ)، في ديوانه، تح: عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، دار البصري-بغداد، ط 1، 1970م،

ص 53. وهو من شواهد ابن منظور، في لسان العرب، وعجزه فيه برواية أخرى: وَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غُوطٌ نَفَائِفُ ينظر: ص 3316،

مادة: "غ،و،ط". وابن الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص 372.



يلزم قبولها والمصير إليها»<sup>(1)</sup>.

كما يقول "ابن جني" معترفا بأن الشاذّ من تلك القراءات: «نازع بالثقة إلى قراءته، مخوف بالروايات من أمامه ومن ورائه، ولعلّه أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه»<sup>(2)</sup>.

كما أنه أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كمصدر سماعي ثان بعد احتجابه بالقرآن وقراءاته، إذ بلغ الذروة في هذا الاتجاه خاصة في كتابه "شواهد التوضيح" إذ ذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوها تبيّن أنّها من قبيل العربي الفصيح<sup>(3)</sup>، كما أكثر من الاستدلال به في كتابه "شرح التسهيل"<sup>(4)</sup> إكثارا ضاق به أبو حيان -شارح التسهيل- غير مرّة، فقال: «وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأينا أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره...»<sup>(5)</sup>.

وليس ما زعمه "أبو حيان" بشيء من تحامله على "ابن مالك"، فهذا الاتجاه يعدّ من حسنات "ابن مالك"، ويحسب له، فقد أضاف إلى الدراسات النحوية مصدرا ثريا من مصادر الاحتجاج. كما توسّع "ابن مالك" في قبول لغات العرب والقياس عليها، والتي لم يحتج بها البصريّون<sup>(6)</sup>، مثل لغة "لخم وخزاعة وقضاعة" وغيرهم، ومن ذلك ذهابه إلى إعمال "إنّ" مع دخول "ما" عليها، واحتج بقوله: «وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنّما زيدا قائم، فأعمل مع زيادة "ما"<sup>(7)</sup>.

أما القياس عند "ابن مالك" فكان يمتاز بالاعتدال في الاعتماد عليه في دعم آرائه واختياراته، مع

(1) ابن الجزري، (الحافظ محمد بن الدمشقي)، التشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج1، ص 11.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي، ط2، (1386هـ/1966م)، ج1، ص 32.

(3) إذ يحتوي هذا الكتاب على مائة وثمانين (180 حديثا) في واحد وسبعين بحث «. ينظر: طه محسن، مقدمة التحقيق لشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الأندلسي، مكتبة ابن تيمية، ط2 (1413هـ)، ص 13.

(4) إذ يحتوي على اثني عشر ومائتي حديث مضافا إليها أقوال الصحابة ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل.

(5) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 44. نقلا عن أبي حيان الأندلسي في التذييل و التكميل.

(6) احتجّ البصريون بلغات ست: وهي: قيس، وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ينظر: جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ص 47-48.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 38.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

العلم أن نحة الأندلس لم يدركوا عصور الاحتجاج ولم يسمعو اللغة من أفواه الناطقين بها، فحاولوا أن يعوضوا ذلك بالركن الثاني من أركان أصول النحو العربي ألا وهو القياس، والقياس عند "ابن مالك" وغيره من الأندلسيين لا يستعمل إلا إذا كانت هناك أدلة وشواهد كثيرة يمكن أن تكون أساسا للقياس، وهو يعد كثرة الاستعمال عند العرب وكثرة الدوران على ألسنتهم أساسا يبنى عليه القياس عنده، إذ يقول عنه الشاطبي: « إنه منقاد للسمع في قياسه ومذهبه، وهو صواب، لأن القياس آت من وراء السماع»<sup>(1)</sup>، وهو بذلك يقدم كثرة الاستعمال على قوة القياس.

أما عن التعليل فإنه لا يستعمله أصلا من أصول التقعيد وبناء الأحكام، لأن منهجه في الدراسة النحوية يميل إلى التيسير والتبسيط- كما أشرت- فكل أسلوب من أساليب الكلام- بالنسبة لابن مالك- إذا كان له أصل من القرآن قبله من غير تعليل، ويسير على هذا النهج في التعامل مع الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب كذلك، فإن لم يجد من هذه الأصول ما يسعفه حاول أن يستخدم مبدأ العلة وهو لا يستخدم هذا المبدأ إلا في قياس يقيسه أو في حمل فرع على أصل أو إلحاق نظير بنظيره<sup>(2)</sup>، لذلك تكاد مسالكه في التعليل تقتصر على أساسين هما الشبه أو التظير وكثرة الاستعمال أو السماع.

فمن المسلك الأول أورد السيوطي في "الهمع"<sup>(3)</sup>، عن "ابن مالك" أنه قال: «والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع، لكن اختلف في إعرابه، فقال البصريون إنما أعرب لمشابته الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه يصلح للحال والاستقبال، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور المذكورة في موضعها، كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير، ويتخصص بالتعريف، قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابته بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والأمر، والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه، لأنها دخلت بعد استحقاقها الإعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال. وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، وقال الكوفيون- كما قال ابن مالك- إنما أعرب- أي المضارع- لأنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة...»

(1) أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1428هـ-2007م)، ج5، ص309.

(2) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق، بيروت، دط، ص266.

(3) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص66.

## الفصل الثاني..... أثر النظرية السياقية في الفتح النحوي الأندلسي

فهذه هي علل إعراب المضارع يرويها "ابن مالك" عن البصريين والكوفيين، وهي الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه، وشبهه باسم الفاعل عند البصريين، ودخول المعاني المختلفة عليه عند الكوفيين، وقد رجّح "ابن مالك" ما ذهب إليه الكوفيون من أن وجه الشبه أن يعرض له (أي المضارع) بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يميز بينها إلا الإعراب، كما في مسألة: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، فلمّا كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فهذا جعل في الاسم أصلا وفي المضارع فرعاً... والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومشابهة اسم الفاعل، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها»<sup>(1)</sup>.

فإن اختيار "ابن مالك" لمذهب الكوفيين في إعراب المضارع معناه اختياره للأسهل والأقرب، موافقة لمذهبه في التيسير وتسهيل التعليم على المتعلمين.

كما جعل من كثرة الاستعمال-المسلك الثاني- مسلكاً لاحقاً بالسماع، وقد اعتمد عليه في مسائل نحوية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

- لزوم إضمار فعل المنادى: يقول ابن مالك في التسهيل: «المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي، لازم الإضمار، استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال»<sup>(2)</sup>.

- مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائبة والغائب: أجاز "ابن مالك" ذلك لكثرة وروده في أساليب العرب والقرآن الكريم: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ﴾<sup>(3)</sup>.

- مجيء "رب" للتكثير غالباً: يرى النحاة أن "رب" تفيد التقليل غالباً والتكثير نادراً، وخالفهم "ابن مالك" وصحح مذهبهم بقوله: «أكثر النحويين يرون أن معنى "رب" التقليل، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلّت شواهد النثر والشعر عليه، فمن النثر قوله ﷺ: «رَبِّ

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 34، 35، 36.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص 179.

(3) سورة: المرسلات، الآية: 11.

كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... أَوْ فِي الْآخِرَةِ» (1).

ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (2).

ومن الشعر قول امرئ القيس:

فَيَا رَبُّ يَوْمَ قَدْ هَوْتُ وَلَيْلَةٍ      بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ (3)

وما يلاحظ على آراء "ابن مالك" في أصول النحو وعلاقتها بنزعتها التعليمية أنه كان يراعي السهولة في القياس، وكان يحترم المسموع ويقيس عليه، وإن كان المقيس عليه قليلا لأن الرواة لم يحيطوا بكل لغات العرب ولهجاتهم (4)، كما أنه كان يميل إلى التعليل التعليمي البسيط الذي يتوافق وطبيعة اللغة وواقعها، لذلك سلك "ابن مالك" منهجا وسطا، فكان يعوّل على القليل من السماع إذا كان يشدّ أزره قياس قويّ، وكان تأويله سائغا لا تكلف فيه ولا تعسّف.

(1) \_ الحديث: رواه البخاري، في صحيحه، ص 1551، ح رقم: 6218، كتاب: "الأدب"، باب: "التكبير والتسييح عند التعجب».

(2) \_ سورة: الحجر، الآية: 2.

(3) \_ امرؤ القيس، الديوان، ص 29.

(4) \_ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 386،

# الفصل الثالث:

نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي  
النحوي وأثرها في فهم النصّ القرآني من  
خلال كتابه: "نتائج الفكر في النحو"

-نبذة عن الكتاب:

ذكره ابن كثير<sup>(1)</sup> وابن خلكان<sup>(2)</sup> والفيروز أبادي<sup>(3)</sup> والسيوطي في الطبقات<sup>(4)</sup> وكذلك ابن دحية-تلميذ السهيلي- بقوله: «وأملى عليّ -رحمه الله- كتاب نتائج الفكر وهو من عجائب الدهر»<sup>(5)</sup>.

وأما صاحب كشف الظنون فسمّاه «نتائج الفكر في علل النحو»<sup>(6)</sup>، كما عمد أحد الناسخين للكتاب أن سمّاه «نتائج الفكر في النحو»<sup>(7)</sup> إلى العنوان الأصلي "نتائج الفكر"، وسواء كانت هذه التسمية أو غيرها فإنهما لا يخرجانه عن كونه كتابا في التعليل النحوي وفلسفة اللغة العربية - كما يذكر أحد الباحثين في مجال الدراسات الأندلسية-<sup>(8)</sup>. إذ يقول السهيلي نفسه في مقدمة هذا الكتاب: «وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجازبة لأيدي الحدثان... على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنتها في خلس من الدهر معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة»<sup>(9)</sup>.

وقد قام بتحقيقه محمد إبراهيم البنّا، ونشر مرتين بليبيا سنة 1978م، والثانية بمصر سنة 1986، كما قام بتحقيقه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ونشر بلبنان، سنة 1992.

لكن الطبعة الأكثر تداولاً بين الدارسين هي التي بتحقيق "البنّا".

وقد عني هذا الكتاب بجوانب خمسة وهي: الدلالة، والعلة، ونظم القرآن، ونقد المصطلحات والتعريفات<sup>(10)</sup>.

(1) \_ ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص575.

(2) \_ ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص143.

(3) \_ ينظر: الفيروز أبادي، البلغة، ص182.

(4) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، ص481.

(5) \_ ينظر: ابن دحية الكلبي، المطرب، ص237.

(6) \_ ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، مج2، ص1924.

(7) \_ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 (1412-1992).

(8) \_ ينظر: محي الدين سالم، الدرس النحوي عند الأندلسيين، ص89.

(9) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص35.

(10) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنّا، مقدمة نتائج الفكر في النحو، ص22.

- مصادر الكتاب:

استعان السهيلي - كغيره من النحويين - بمصادر نحوية ولغوية وحتى فلسفية، وبخاصة الكتاب "السيبويه"، الذي جعله في الغالب مصدره الذي يعود إليه، وكذلك المقتضب للمبرّد والمعاني للفراء وجمل الزجاجي والخصائص لابن جني والإيضاح للفارسي وغيرها، لكنه لم يعن في "النتائج بذكر الآراء والتوجيهات النحوية، وإنما كان صاحب نظرة ذاتية في كل ما عرض له من مسائل الكتاب، ويظهر ذلك جليا في طريقة اختياره لمصادر الاحتجاج في كتابه، وخاصة القرآن الكريم الذي كان له مكانة خاصة في جميع مؤلفاته، فقد احتج في كتابه: "نتائج الفكر" بما يقرب ثمانين سورة، وما يقرب مائتين وأربعة وأربعين آية، وما يقرب الخمسين حديثا نبويا وأقوال الصحابة، وأما الشعر فقد أخذ نصيبه من الكتاب بجوالي سبعين بيتا شعريا، بالإضافة إلى الأمثال التي تجاوزت الثلاثين قولاً من أقوال العرب وغيرها.

- منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر السهيلي في مقدمة كتابه هذا أنه عزم على جمع نبد من نتائج الفكر وقال: «ومقصدا أن نرتبها على أبواب كتاب "الجمل" لميل قلوب الناس إليه»<sup>(1)</sup>.

وقد يفهم من هذه العبارة أن كتاب "نتائج الفكر"، شرح لكتاب "الجمل". والواقع أن كتاب "نتائج الفكر" لا يعدّ شرحاً له، بالمعنى الاصطلاحي لتلك الكلمة، بل إن فيه تعاليق على بعض المسائل التي احتواها الجمل، بل إنه كان يردّ عليه في كثير منها ويخطئه في أحيان أخرى وينقده النقد البتاء، من ذلك ما نجده في مسألة الإضافة، وقوله: «ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلاّ بالإضافة»<sup>(2)</sup>. هذا لا يلزم لأن نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فيلزم مثل ذلك في خفضها لو خفضت»<sup>(3)</sup>.

وقوله في المسألة نفسها: «ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه. صحيح من وجه الخبر، ساقط من جهة التعليل»<sup>(4)</sup>.

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 35.

(2) \_ ينظر: الزجاجي، الجمل، باب: "الإعراب"، ص 02.

(3) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 93.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 93.

والأرجح أن السهيلي اختار طريقة كتاب "الجمل" في ترتيب مسائله وأبوابه، لا بمعنى أنه أحصاها كلها وعلق عليها، بل بمعنى أنه التزم طريقة ترتيب الجمل فيما علق عليه منها، وكان السهيلي -رحمه الله- صاحب نظرة خاصة فيما يذكر من مسائل نحوية بعيدا عن الاختلافات والآراء الأخرى، بل له فيما يقرّر من مسائل رأيه الخاص الذي يسجل فيه مذهبه النحوي (1).

وتلك هي الميزة الغالية في جميع مؤلفاته، إذ يقول في الروض معبرا عن احتوائه على فوائد كثيرة من العلوم والآداب: «... ما هو مستخرج من نيف على مائة وعشرين ديوانا، سوى ما أتتجه صدري ونفحه فكري، ونتجه نظري، ولقنته عن مشيختي، من نكت علمية لم أسبق إليها، ولم أرحم عليها» (2).  
والنتائج للسهيلي ينبئ عن نظراته الخاصة، فتراه مفسّرا حين يتحدث عن أسرار آيات الله تعالى في كتابه العزيز، وتراه نحويا له فكره الخاص وتقريراته التي تنبئ عن عقلية فذة فيما يعرض له من قضايا.  
فيعد الكتاب ثمرة قريحة صافية وذهن قد أثقل بالعلم والفكر فكان منه "نتائج الفكر".

#### - موضوعات الكتاب:

إن المطلّع على كتاب "نتائج الفكر" يلاحظ أنه اشتمل على سبعة وسبعين مسألة نحوية تتردد بين الطول والقصر في تحليل المسائل المطروقة، وهي باب الإضافة (3)، ثم أقسام الكلام ثم التنوين والتصغير، ثم علامات الإعراب ثم باب الأدوات، ثم النعت ثم العطف، فالتوكيد، والبذل ثم العامل في النواسخ.  
وقد نهج السهيلي طريقة الأبواب التي تتفرّع إلى فصول ومسائل تتخلل تلك الفصول (4).

#### - طريقته في تناول المسائل:

إن الكتاب بالنظر إلى ظروف تأليفه له خصوصياته المنهجية التي تتركز على الوصف العلمي الدقيق لكل مسائله، وذلك لما يحتويه من معايير علمية، وأسس معرفية دقيقة، ونظرا ثاقبا ونقدا بناء، وآراء مبتكرة تعكس شخصية السهيلي العلمية ومنهجه النحوي المتفرد والمستمد من تلك العناصر

(1) \_ ينظر: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مقدمة نتائج الفكر، ص 15.

(2) \_ السهيلي، مقدمة الروض الأنف، ج1، ص 35.

(3) \_ أي إضافة الاسم إلى الله عز وجل، وفي الخصائص التركيبية لبسمة والصلاة على رسول الله ﷺ كما افتتح الزجاجي جملة.

(4) \_ ينظر فهرس موضوعات كتاب نتائج الفكر.



السياقية التي سندكرها في هذا الفصل مفصلة، كما تجسّد النتاج الحضاري والفكري الذي وصل إليه المجتمع الأندلسي الذي يقوم على الابتكار والإبداع، فإن نخاة الأندلس وفي مقدمتهم "السهيلي" قد اعتنوا بشرح مغاليق النصوص، وكشف أسرار الأساليب والأصول والأدلة التي اعتمدها النخاة السابقون. لكن ما يلاحظ على السهيلي أنه كان له رأي مخالف لغيره من نخاة الأندلس الذين اعتنوا بالشروح والتعليقات وذكر الآراء والتوجيهات كالأعلم الشنتمري<sup>(1)</sup> والبطلبيوسي<sup>(2)</sup> وغيرهما.

فقد انفرد -في الغالب- بآراء واختيارات لم يسبقه إليها أحد، سواء ما تعلّق منها باجتهاداته في مبحثي العلة والعامل -حيث أبدع فيهما أيما إبداع-، أو ما تعلّق بنظراته الخاصة للعديد من المسائل النحوية حيث وسم كل ذلك بطابعه الخاص وتحليلاته الفذّة، من ذلك أنه يرى "وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا تأنيثا مجازيا"<sup>(3)</sup> بخلاف النخاة القائلين بجواز ذلك<sup>(4)</sup>. كما كان له رأي خاص في إعراب الأفعال الخمسة<sup>(5)</sup>.

- كما يرى أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدلّ على معنى في غيره<sup>(6)</sup>.

- كما يرى أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه لا مبني<sup>(7)</sup>، ويميز مجيء الحال من النكرة مطلقا<sup>(8)</sup>، كما يرى أن العامل في الاسم المعطوف ليس هو العامل في المعطوف عليه، وإنما هو مضمّر، وهو في معنى العامل في الاسم الأول<sup>(9)</sup>. هذه بعض النماذج التي توحى بآرائه المتفردة وسأفصل ذلك وغيره عند تناول الملاحظ السياقية في مباحث الكتاب ومسائله.

(1) \_ له شروحات عديدة، منها: شرح جمل الزجاجي وشرح أبيات الجمل، وشرح أبيات الكتاب، ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج4، ص 65-67، و ص 221 من هذا البحث.

(2) \_ له كتاب "الإصناف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم"، وكتاب: "الحلل في أغاليط الجمل"، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" وغيرها. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 96.

(3) \_ ينظر: السهيلي، نتاج الفكر، ص 167. "مسألة" إلحاق علامة التأنيث بالفعل".

(4) \_ المصدر نفسه، ص 167.

(5) \_ المصدر نفسه، ص 109-110.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 74.

(7) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 111.

(8) \_ المصدر نفسه، ص 233-234.

(9) \_ المصدر نفسه، ص 239 وما بعدها.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

كما لم يقف السهيلي عند ذلك، فقد راح يفصل المباحث الصرفية كباب: "المثنى والجمع"، و"المذكر والمؤنث"<sup>(1)</sup>، و"ما لا يتمكن من الظروف"، وأدرك تلك العلاقة بين هذه المسائل والجوانب الصوتية وذلك تحرياً للدقة ومعرفة أهمية مستويات اللغة، منها مثلاً الفرق بين "الواو والياء"<sup>(2)</sup>، ومسائل الإبدال والفرق بينه وبين القلب<sup>(3)</sup>، والمراد بعلامات الإعراب والفرق بين الحرف والحركة<sup>(4)</sup>. وغيرها من المسائل التي لا يتسع المقام لتفصيلها.

دون أن ننسى علاقة تلك المستويات اللغوية بالمستوى الدلالي فقد اعتنى بالمسائل الدلالية أيضاً منها دلالة الفعل على الزمان، كدلالة المضارع على الزمان في "أن"، و"لن"، و"إذن"، و"كي"، و"لم" فالفتح يبنى عن السعة والكثرة والضم يبنى عن القلة والحقارة<sup>(5)</sup>، ولماذا كسروا ما بعد ياء التصغير وألف الجمع الأقصى<sup>(6)</sup>، وأن الحركة بعض حرف المد<sup>(7)</sup> ومظاهرة العلة والتعليل ونظرية العامل وقضايا الإعراب، ونقد المصطلحات والتعريفات.

كما لا ننسى أهم قضية اعتمدها صاحب الكتاب بل جعلها الغاية والمقصد لا مجرد وسيلة لإثبات القاعدة وهي العناية بنظم القرآن الكريم وتوجيه قراءته، فقد تأمل في بديع نظمه وتراكيبه، واستخراج مكامن الإعجاز في آياته، كما اعتدّ بالقراءات وقبلها، وراح يقوم بتوجيهها والاحتجاج لها إيماناً منه بأن معيار قبول القراءة هو موافقتها لوجوه العربية.

وسوف أشرح العلاقة بين ثقافة السهيلي وفكره النحوي ودورها في فهم نصوص القرآن الكريم وبيان إعجازه في هذا الفصل.

(1) \_ السهيلي، نتاج الفكر، ص 107-112.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 155.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 54.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 83.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 66، وص 120 وما بعدها.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 90.

(7) \_ المصدر نفسه، ص 100.

- اقتباسات من كتاب "نتائج الفكر":

### 1- السهيلي وكتاب ابن القيم "بدائع الفوائد":

يعد كتاب السهيلي "نتائج الفكر" وما اشتمل عليه من مباحث لغوية وتقارير نحوية، وبيان لأسرار آيات قرآنية قد ضمّنه ابن القيم في كتابه "بدائع الفوائد". فالقارئ لكتاب ابن القيم هذا يجد أن اسم السهيلي قد تردّد فيه كثيرا وفي مواطن كثيرة من كتاب البدائع، إذ يذكر المؤلف مسائل السهيلي، وفكره، وما استقل به من آثار نحوية جديدة بالاعتبار دون أن ينسبها إلى السهيلي، فبدائع الفكر في الحقيقة يرجع الفضل فيه للسهيلي في كتاب نتائج الفكر (1).

يذكر إبراهيم البنا أن ابن القيم استطاع أن يحذف مقدمة النتائج ثم يضمن مسألها في "البدائع" دون أن يشير إلى أنها من نتائج الفكر، وقد كان ابن القيم يذكر السهيلي أحيانا، ولكنه لم يلتزم هذا في جميع فوائده، كمسألة إضافة الصفة إلى الموصوف (2) فقد قعدّ السهيلي لهذه الإضافة بما ذكره ابن القيم، ويكاد يكون بلفظه (3). ومن ينظر في كتاب البدائع يظنّ أن هذه إحدى بدائع ابن القيم، وهي منه براء (4).

### 2- ابن الزملاكي والسهيلي:

وأما ابن الزملاكي وهو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت 651هـ) فهو - كما يرى إبراهيم البنا - أقدم المشاركة معرفة بالسهيلي وقد نقل عنه في كتابه: «التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» مباحث ثلاثة من نتائج الفكر دون أن يشير إلى السهيلي أو كتابه، وهذه المباحث هي:

1- سرّ ورود لفظ "سلام" منكرا في قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (5). ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ (6). ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ (7). ومعرفا في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمٍ وُلِدَتْ وَيَوْمَ أُمُوتِ﴾

(1) \_ ينظر: عادل أحمد موجود، وعلي محمد معوض، مقدمة نتائج الفكر، ص 16.

(2) \_ ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مج 1، ص 27.

(3) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 96-97.

(4) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط 1 (1405هـ-1985م)، ص 196.

(5) \_ سورة: الصافات، الآية: 19.

(6) \_ سورة: مريم، الآية: 15.

(7) \_ سورة: الصافات، الآية: 79.

وَيَوْمَ أُنْعَثُ حَيًّا ﴿ (1)(2).

وهذا المبحث تعرّض له السهيلي في نتائج الفكر في باب "الابتداء" (3).

وقد يكون الزملكاني قد تصرّف فيه لكن عند المقارنة ليس في كلامه ما يذكر له.

## 2- مبحث الفرق بين لن ولا:

قال السهيلي في النتائج في حديثه عن "الن": «ومن خواصها أنها تنفي ما قرب لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف لا، إذا قلت: لا يقوم زيد أبداً، وقد قدّمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها... فحرف لا لام بعدها ألف، يمتدّ بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها، "ولن" بعكس ذلك» (4).

ونصّ ابن الزملكاني في التبيان هو: «ليكن على خاطرك أن "الن" و "لا" وإن اشتركا في النفي إلا أن "الن" تنفي ما قرب، وأن لا يمتد معنى النفي فيها كما يمتد في النفي [كذا والصواب في النفس] وسرّ ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و "لا" آخرها ألف، والألف يمكن أداء [كذا، والصواب: امتداد] الصوت به بخلاف النون، فإنها وإن طال اللفظ بما لا يبلغ طوله مع "لا" فطابق كل لفظ معناه (5).

ولم يستطع الزملكاني-فيما يلاحظ من النصّين-أن يغالب السهيلي، ولم يخرج عن أفكاره، ولم يزد عليها (6).

## 3- مبحث أسباب التقديم والتأخير في القرآن الكريم:

عقد الزملكاني فصلاً في كتابه في معرفة أسباب التقديم والتأخير (7) وهذا الفصل بأكمله مقتبس

(1) \_ سورة: مريم، الآية: 33.

(2) \_ ينظر: ابن الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1 (1383هـ-1964م)، ص 53 و54.

(3) \_ ينظر: نتائج الفكر، ص 415 وما بعدها.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 130-131.

(5) \_ الزملكاني، التبيان، ص 84.

(6) \_ ينظر: إبراهيم البناء، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 198.

(7) \_ ينظر: الزملكاني، المصدر السابق، ص 147-153.

بلفظه من كلام السهيلي في النتائج<sup>(1)</sup>.

وهذه المسائل الثلاثة تبه إليها محمد إبراهيم البنّا لأنه هو من حَقَّق كتاب نتائج الفكر وقال بأن النص وغيره: «ليس غريباً عن كتاب التبيان فحسب بل هو غريب عن ملكات ابن الزمكاني واستعداده... وقد نتج عن عدم الإحالة على كتاب السهيلي أن نسب إلى ابن الزمكاني ما ليس له»<sup>(2)</sup>.

هذا وقد أفاد من أفكار السهيلي ومسائله في نتائج الفكر آخرون أمثال ابن هشام في المغني في مسألة مهمة ذكرها إبراهيم البنّا<sup>(3)</sup> وهي مسألة إضافة المصدر إلى الفاعل أولى مع وجود المفعول<sup>(4)</sup> وكلامه في هذه المسألة لا يخرج عن كلام السهيلي في "نتائج الفكر"<sup>(5)</sup>.

هذا ويعتقد إبراهيم البنّا أن هناك اقتباسات كثيرة لابن هشام في المغني عن النتائج، أو بعبارة أخرى أن آراء السهيلي في المغني تستحق بحثاً لا يتسع له هذا المقام<sup>(6)</sup>.

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 266-285، و ص 173 وما بعدها.

(2) \_ محمد إبراهيم البنّا، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 198-199.

(3) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 199-200.

(4) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 590-591 في "ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، الجهة الأولى، الشاهد رقم: "16".

(5) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 309-311.

(6) \_ ينظر: إبراهيم البنّا، المرجع السابق، ص 200.

### المبحث الأول: سياق الحال وأثره في فكر السهيلي النحوي:

سبقت الإشارة في الفصل النظري إلى أن السياق نظريةً لسانية تنقسم إلى قسمين سياق لغوي وسياق حالي، وهناك من زاد عليهما السياق الثقافي والسياق العاطفي<sup>(1)</sup> بعدّهما سياقين منفصلين عن سياق الحال أو الموقف.

أما السياق اللغوي فهو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة، ويتمثل ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، أو هو كما عبّر عنه "ستيفن أولمان" بشكل أوضح: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»<sup>(2)</sup>.

وأما سياق الحال فهو الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، وهي العصر ونوع القول وجنسه، واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ والعلاقة بين المرسل والمرسل إليه، من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

أما السياق الثقافي فقد عدّه "فيرث" - كما أشرنا- أساس نظرية السياق، وعنه تتفرّع بقية السياقات وهو عند "أحمد مختار عمر" يقتضي تحديد المحيط الثقافي، أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه اللغة، فدراسة أي لغة بمعزل عن محيطها الثقافي الذي نشأت فيه لا توصلنا إلى نتائج حقيقية، واللغة لها دور كبير من جانب آخر في الكشف عن طبيعة المجتمعات، وخصائصها، فاللغة ظاهرة اجتماعية، تسجّل لنا في دقة ووضوح الصور المختلفة المتعددة الوجوه من حضارة ونظم وعقائد واتجاهات فكرية وثقافية وعلمية وفنية واقتصادية، وغيرها، ممّا أدى إلى ازدياد عناية علماء اللغة بعلم الاجتماع بعدّه العلم الأكثر التصاقاً بعلم اللغة<sup>(4)</sup>.

لذلك فسيكون لنظرية سياق الحال المكوّنة من الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، طبيعية كانت أم اجتماعية دورها الهام في الكشف عن خصائص الفكر النحوي لدى السهيلي الأندلسي من خلال كتابه: "نتائج الفكر في النحو"، فلا يمكن بحال أن ندرس هذا الفكر منفصلاً عن سياقه المكاني والزّماني، أو سياقه الثقافي والعلمي والاجتماعي المتكامل.

(1) \_ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، من ص 68-71.

(2) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 68.

(3) \_ ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص 50-51.

(4) \_ ينظر: عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى-دراسة في أساليب النحو العربي-منشورات الاختلاف، ط1، (2013م)، ص 28-29.

1- السياق المكاني: (طبيعة البيئة الأندلسية و مظاهرها):

يعدّ السياق المكاني الذي تمثله البيئة التي عاش فيها السهيلي بكل مظاهرها وانعكاساتها ومميزاتها، عاملاً أساسياً في تشكيل شخصية السهيلي العلمية وتوجهاته الفكرية، وهو عامل سيسهم في دراسة فكره النحوي دراسة موضوعية.

تعدّدت الأوصاف التي وصف بها النحو الأندلسي، فمن قائل إنه نحو الثورة، أو نحو التيسير أو نحو التجديد، ومن قائل غير ذلك، لكن مهما تعدّدت الأوصاف وتباينت فإن هناك شبه اتفاق بين العلماء على أن النحو الأندلسي تكلم بلغة مختلفة إلى درجة كبيرة عن النحو العربي في بلاد المشرق، واتّسم بسمات لا نجد لها إلا في هذا النحو.

وبدأ هذا التميّز واضحاً على الخصوص، مع نحاة الأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، إذ عرف الدرس النحوي في الأندلس ازدهاراً كبيراً، و عناية واسعة في هذين القرنين، فقد عرف هذان القرنان اجتهادات نحوية أعطت للدرس النحوي في الأندلس خصوصية ونقّسا آخر، إذ برز في هذه المرحلة مجموعة من العلماء منهم: ابن الطراوة (ت 528هـ)، والسهيلي (ت 581هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) وابن رشد (595هـ).

وعلى الرغم من سهولة تسجيل مجموعة من مظاهر الاختلاف بين هؤلاء العلماء وغيرهم، إلا أنّ الذي يجمعهم هو أنهم أسهموا جميعاً في تجديد الدرس اللغوي، إذ كان لهم نظر وفكر نحوي مختلف عما هو معتاد ومعروف في النحو العربي المشرقي، غير أن تجديد النحو لم يكن له المعنى نفسه عندهم جميعاً<sup>(1)</sup>.

لقد عني كثير من الباحثين بالنحو في هذه البيئة المختلفة وحاولوا تحديد الأسباب التي وقفت وراء هذا النفس التجديدي الذي أشرب به، وهناك من الباحثين من قدّم عاملين أساسيين من العوامل المفترضة خاصة وأنهما لم يحظيا بالعناية اللازمة من قبل، ويتعلق الأمر بالتعدّد اللغوي بالأندلس ونشأة النحو

(1) \_ ينظر: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي-دراسة تحليلية لنظم المعرفة في الثقافة العربية- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط9، 2009م، ص 558-559.

- وقد أشرت في الفصل السابق (الثاني) إلى مظاهر الاختلاف بين النحاة أنفسهم في تمثل النحو العربي بالنظر إلى التوجه الفكري الذي أنتجه السياق المعرفي لهؤلاء: من طريقة النظر إلى المذهبين البصري والكويني النحويين، وأثر العلوم العقلية، والنزعة التعليمية والميل إلى التيسير وكذلك في سيطرة المذهب الظاهري الفقهي.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

بالأندلس. أما الأول -أي التعدّد اللغوي- فقد عرف المجتمع الأندلسي واقعا لغويا استثنائيا تميّز بتعايش ألسنة مختلفة في البيئة نفسها، فتشير المصادر مثلا إلى أن معظم الأندلسيين كانوا مزدوجي اللسان أو متعدّديه، ويظهر ذلك من خلال آثار كثيرة موثقة أدبية وغير أدبية، ونذكر على سبيل المثال ما عرفته الأندلس من ظهور فنون أدبية تمزج لغتين مختلفتين أو أكثر في النصّ نفسه، مثل فني الرّجل والموشّح<sup>(1)</sup>.

وما عرفته من عدم التردد في استعمال الأداء الدارج إلى جانب الفصيح، وما لوحظ على هذه المرحلة أيضا من عناية اللغويين والنحاة بلغات أخرى مثل العبرية واللاتينية إلى جانب العربية، وما وجدناه في هذه البيئة من ميل بعض العلماء إلى تخلص العربية من بعض المعتقدات الدينية المسلّم بها في التقليد السابق، ومن ذلك تفضيل العربية على غيرها والقول بأنها لغة أهل الجنة<sup>(2)</sup>.

ونلاحظ مما سبق أن هذا التعدّد في الاستعمال اللغوي والانفتاح على الآخر بكل أبعاده المعرفية وغير المعرفية، انعكس على شخصية الأندلسي، والسهيلي خير مثال على ذلك، كما انعكس ذلك أيضا على تمثله لمفهوم اللسان، ونلمس هذا التوجّه في كتابه نتائج الفكر من خلال بحث: "الممنوع من الصرف"، وهو باب من النحو متشعبٌ للغاية -بشهادة النحويين- ولكنه باب يخدم ما نسعى إليه من بيان ملامح التجديد في هذه البيئة المختلفة، لأن باب ما لا ينصرف يجمع لائحة من المعطيات المتنوعة، والظواهر اللّهجية (بتعبير حديث) كما أن الخوض فيه فرض على النحاة القيام باختيارات نظرية وتطبيقية تمسّ قوام النحو العربي، ومن ذلك تحديد مفهوم السماع في مقابل القياس<sup>(3)</sup>، والعربي في مقابل الأعجمي ومفاهيم أخرى مثل التعميم والتعليل والأصل والفرع<sup>(4)</sup>.

(1) \_ ينظر: عبد المنعم حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس من خلال باب ما لا ينصرف عند السهيلي والشاطبي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية، العدد 192، السنة الخامسة والثلاثون، ص 12، 13.

(2) \_ ينظر: المرجع نفسه، ص 13-14.

(3) \_ لأن هناك ما يمنع من الصرف قياسا، أي باعتماد القواعد المطّردة إذ يصدق على الثاني ما صدق على الأول، وما لم تطرّد فيه القاعدة ردّ إلى السماع.

(4) \_ ويقصد بالتعميم ما يكون مطّردا يحمل عليه غيره، أما التعليل فقد وضع النحاة للممنوع من الصرف علتين: ما يمنع صرفه لعله واحدة، وما يمنع صرفه لعلتين من الأعلام أو الأوصاف. أما قضية الأصل والفرع فيعتمد عليها في وضع الأصول والقواعد التي تنبني عليها هذه القضية، والفروع التي تلحق بها، كأن يقال: "الأصل في الأسماء الصرف والمنع فيها فرع". ينظر مثلا: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت- لبنان، دط، ج4، ص114. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص62.



لقد اقترح النحاة في هذا الباب أنماطا من التعليل بدءا بمفهوم شبه الفعل، وتعدّد العلل، وربطوا تعليلاتهم في الباب بسلوك عدد من المقولات مثل التأنيث بأنواعه<sup>(1)</sup> والجمع بأنواعه<sup>(2)</sup>، والعلمية<sup>(3)</sup>، كما تناولوا العلاقة بين مقولتي الاسم والفعل<sup>(4)</sup>.

جاء تناول السهيلي لباب ما لا ينصرف في نتائج الفكر في باب: "التنوين" ووظيفته<sup>(5)</sup>، وباب: "لماذا اختيرت النون" في التنوين<sup>(6)</sup>، وفي باب: "التنوين لا يجتمع مع الألف واللام، ولا مع معناها، ولا مع معنى الإضافة"<sup>(7)</sup>، وفي أبواب أخرى مثل: عدم صرف "سَحَر"، وما لا يتمكّن من الظروف<sup>(8)</sup>.

كما ورد حديثنا له عن الممنوع من الصّرف في كتابه "الأمالي" بشكل يؤصّل به لهذا المبحث بطريقة مغايرة لكل ما عهد حول الباب عند النحاة قبله، وأبان فيه عن ذكاء شديد وفطنة غريبة، ولكن لا يعيننا هنا نهمّ بسلامة منظوره النحوي أم لا، لكن ما يعيننا من عمله هو نظرته الجديدة إلى هذا الموضوع المختلفة عن سابقيه، ومحاولته بناء تصوّر آخر لتفسير الباب، وانتقاده المختلف لعلل النحويين.

لقد افترض السهيلي أن عدم الصرف (المنع من الصّرف) يؤول إلى علة واحدة، وهي "الانفصال" إذ يقول مؤصّلا في الأمالي: «فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متّصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكّن، كما ظنّه قوم، وأما ذهاب الخفض عنده فقلّا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم»<sup>(9)</sup>.

(1) \_ إذ يدخل المؤنث في المنع من الصرف بشروط، كالمؤنث المختوم بألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة، سواء كان وصفا أم علما. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 116.

(2) \_ وهو نوع من الجمع الدال على التكاثر كمفاعل أو مفاعل، أي كل اسم بعد ألف جمعه حرفان. ينظر: ابن هشام، المصدر نفسه، ص 116 وما بعدها.

(3) \_ وذكر السيوطي أنواع العلم الممنوع من الصرف، ينظر: الأشباه والنظائر، ج3، ص 79. وابن هشام، المصدر نفسه، ص 125-126. والسهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقّه، تح: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، دط، 1970م، ص 19 وما بعدها.

(4) \_ أي ما كان من الأسماء على وزن الفعل منع من الصرف، لأنّ الوزن الذي به الفعل أولى، لكونه مبدوء بزيادة تدلّ في الفعل ولا تدلّ في الاسم. ينظر: ابن هشام، المصدر نفسه، ص 126 وما بعدها.

(5) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 86، 87، 134، 194، 195.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 87-88.

(7) \_ المصدر نفسه، ص 376.

(8) \_ المصدر نفسه، من ص 375- إلى ص 386.

(9) \_ أبو القاسم السهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقّه، ص 29.

وقد فصل في معنى التنوين في النتائج بقوله: «التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجاتها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضاف احتاجت إلى التنوين تبيينها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور في الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا ينون بحال، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام»<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الباب تحدّث عن بعض الظروف وبرّر علل منعها من الصرف، مثل كلمة: "سحر" و"ضحوة"، و"عشية"، و"مساء"، ونحو ذلك، فأما كلمة: "سحر" فإن الذي منعها من الصرف عند السهيلي، أنه جعل ليوم الذي هو ظرف فإن تمكّن (صرف) خرج عن أن يكون من ذلك اليوم، لأن الظرفية كانت رابطة بينهما ومشعرة بأن السحر من ذلك اليوم، وذلك أيضا صادق على ضحوة وعشية نحوهما<sup>(2)</sup>.

ولقد فصل السهيلي في هذه الظروف تفصيلا شافيا، هذا التفصيل موافق لما كان قد أصّله في هذا الباب<sup>(3)</sup>.

وما من شك أن تعليقاته في هذا الباب مخالفة لما هو مشهور عند النحاة، ولكنه ليس معزولا كليةً عن مجمل التقليد النحوي، إذ يمكن أن نعدّه استعادة وتطويرا للرأي قديم في النحو العربي، وهو من تلك الآراء التي استبعدت أو أقصيت من النحو لعدم ملائمتها لمساره العام.

فقد قال بعض الكوفيين: «التنوين فاصل بين المفرد والمضاف وهو أحد المعاني التي يدخل التنوين من أجلها»<sup>(4)</sup>.

وقال العكبري في اللباب: «وإنما لم يجتمع التنوين والإضافة لوجهين: أحدهما أن التنوين في الأصل دليل تنكير، والإضافة تعرّف وتخصّص، فلم يجمع بينهما لتنافي معنيهما، والثاني: أن التنوين يمثّل دليلا

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 87، وينظر: ص 134 المعنى نفسه، وهو أنّ التنوين علامة للانفصال، و ص 194، و ص 376.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 379.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 375، 376، 377، 386....

(4) \_ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 97.

على انتهاء الاسم والمضاف إليه من تمام المضاف، فلو نَوّن الأول لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم وهذا معنى قولهم التنوين يؤذن بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال فلم يجتمعا»<sup>(1)</sup>.

وقد نسب الزجاجي قبل العكبري إلى الكوفيين<sup>(2)</sup>، غير أنّ الفكرة أخذت بعدا آخر عند "السهيلي" وذهب بالتعليل إلى نهايته، فقد قاده تأمله في هذا الباب إلى طرح تصوّر مهمّ حول المسائل النحوية المتعلقة به والوضع النحوي للاسم والفعل والظرف، والظاهر مما سبق أن الفكرة لدى السهيلي ترجع إلى الكوفيين، ولكن الحقيقة أنّ عمله يمتاز بالشمول والاطّراد، ويظهر ذلك في محاولته إثبات كون العلة الواحدة مطّردة ومنعكسة على معطيات الباب كلها (علة الانفصال)، وكذلك فإن السهيلي وإن كان قد استعاد رأيا كوفيا حول الظاهرة فهو قد انتشل هذا الرأي من طيّ النسيان، وطوّره بشكل ملحوظ، وقد حاول ربط الاتصال من جديد بالنحاة الأوائل، نحاة ما قبل هيمنة النحو التعليمي، وهذا النموذج خير دليل على ذلك، إذ يقول في النتائج في سياق حديثه عن مسألة التنوين: «إن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلاّ أشياء أغفلوها، منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف، ونتف في أبواب آخر، لعلنا - إن شاء الله تعالى - أن نكشف عنها، ونسفي منها»<sup>(3)</sup>.

وقد أصل - كما أسلفت - لهذا الباب في النتائج، وفصّل في كتابه "الأمالي" إذ يقول فيه: «زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعتة الفعل... وهذا الباب لو قصره على السّماع، ولم يعلّوه بأكثر من التّقل عن العرب لا تنفع بنقلهم، ولم يكتر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم... وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكّم وأنواع من التناقض... لأنّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها... وكالتضمّن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطّردا ومنعكسا... وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي، ولا إيجاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة، فصار أصلا ينبني عليه»<sup>(4)</sup>.

ويتبين من هذا النص نزوعه إلى العناية بجانب اللفظ أو الشكل، أو ما اقتضته اللغة، فهو يفهم الفصل الذي يحقّقه التنوين فصلا شكليّا أي على مستوى بنية النص، وهذا يفي بالردود الشافية والأجوبة عن

(1) \_ أبو البقاء العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، (1416هـ-1995م)، ج1، ص79.

(2) \_ ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص97.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص87.

(4) \_ السهيلي، الأمالي في اللغة والحديث والفقّه، ص19-20.

التساؤلات الناتجة عن إرهاب نحوي مسبق.

يضاف إلى ذلك احتفاؤه بمفهوم الإيجاب اللغوي في مقابل الإيجابين العقلي والشرعي، فالمسؤول عن وضع نحوي ما، ليس معطى منطقيا ولا أصلا دينيا، ولكن تفرضه اللغة نفسها، فتعليله هو أقرب إلى روح اللغة وأصالتها وواقعها.

ونخلص من هذا المثال الذي ضربناه للتدليل على أهمية السياق المكاني، في توجيه الفكر النحوي عند الأندلسيين وطبيعة البيئة التي أفرزت نوعا من الانفتاح على الآخر والنضج في تناول ظواهر النحو، وبخاصة فترة القرنين الخامس والسادس الهجريين، فلم يبق اللسان العربي في هذا السياق المتفرد منفردا في الاستعمال اللغوي، ولم يعد يمثل الأولوية والشرف فأضحى للأندلسيين بسبب ذلك الجرأة على مساءلة النحو ومراجعة أبوابه، لما بين النحو واللسان من ترابط قوي.

إذ يمكننا القول بأن موجة التجديد ما كان لها أن ترى النور سوى في هذه الرقعة من العالم الإسلامي لما ساد فيها من تفتح وقبول الآخر بلغته ودينه وتقاليد وفنونه<sup>(1)</sup>.

وقد شهدت هذه المرحلة في هذه البيئة بروز ظواهر عديدة لغوية وغير لغوية لا يمكن أن تفسر إلا من خلال هذه النظرة المتباينة للأندلسيين إلى اللغة لما كان عليه الأمر سابقا.

كما أن نسبة السهيلي إلى "ختعم" أثرت في فكره النحوي في البيئة التي نشأ فيها منسوباً إلى أبي رويحة الختعمي<sup>(2)</sup>.

إذ ذهب مذهبا مخالفا لمذهب سيبويه في مسألة "ذا صباح" الواقعة صفة لموصوف، وأنها لا تتصرف في

(1) \_ ينظر: عبد المنعم حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، ص 14.

(2) \_ ينتسب السهيلي إلى ختعم، وهو من ولد أبي رويحة الختعمي، وتؤكد كتب السيرة أن أبا رويحة قد استقر به المقام في الشام، وبعضها يحدد مقامه في فلسطين. ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3 (1410هـ-1989م)، ج2، ص 148.

وذكر ابن حزم أن "شدونة" هي دار ختعم بالأندلس. ينظر: أحمد بن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1982م، ص392.

ولعل هؤلاء من ولد أبي رويحة، فقد ذكر ابن القوطية (977هـ) أن أهل فلسطين نزلوا "شدونة". ينظر ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، (1410هـ-1989م)، مج2، ص44. وقد عرفنا أن فلسطين كانت منزل أبي رويحة وعقبة من ختعم، وعلى هذا يمكن أن نستنتج أن مقامهم أول الأمر كان "بشدونة" ثم انتقلوا في البلدان، فنزل أحد أجداد السهيلي إلى مالقة أو سهيل بلدة السهيلي.

لغة خثعم مستثنيا من هذه اللغة قول الشاعر:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ      لِأَمْرِ مَا يَسُوذُ مَنْ يَسُوذُ<sup>(1)</sup>

فالشاعر قد جرّها بالإضافة، ورتب على ذلك أنه يجوز أن يقال: "سِيرَ عَلَيْهِ ذُو صَبَاحٍ" أو يجوز فيه الرفع<sup>(2)</sup>.

وقد ردّ "السهيلي" أن يكون من لغة "خثعم" نحو هذا "فذو" في البيت ليست صفة لموصوف محذوف، مثلها: في "لَقَيْتُهُ ذَاتَ صَبَاحٍ"، وليست إضافة "ذِي صَبَاحٍ" من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وإنما "ذِي" في البيت بمعنى صاحب و "ذِي صَبَاحٍ" كناية عن موصوف هو اليوم، يقول: «وقول الخثعمي، وهو أنس بن مدرك: عزمت على إقامة ذي صباح، ليس هو عندي من هذا الباب، وإن كان سيويوه قد جعلها لغة خثعم، ولكنه على معنى إقامة يوم، وكل يوم هو ذو صباح، كما تقول: "مَا كَلَّمَنِي ذُو شَقَّةٍ"، أي متكلّم، و "مَا مَرَرْتُ بِذِي نَفْسٍ"، فلا يكون من باب "ذَاتِ مَرَّةٍ" التي تتمكن في الكلام»<sup>(3)</sup>.

وعلى ذلك فإنها تتصرف عنده إذا كانت بمعنى صاحب في لغة خثعم وغيرها، وأما إذا كانت واقعة موقع ذات، كما في لقيته ذا صباح، وأنت تعني ذات صباح أي صباحا، فهي غير متصرفة عند العرب جميعا، فلا يضاف إليها مصدر ولا غيره.

وقال السهيلي إنّ الحجة تكون قاطعة لو أن سيويوه سمع خثعم تقول: سرت في ذات يوم أو سير عليه ذات يوم، بالرفع فحينئذ لا يكون هناك مجال للاحتمال، وأما البيت فلا شاهد له فيه، ويختم كلامه بقوله: «وما أظن خثعم ولا أحدا من العرب يميز التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب»<sup>(4)</sup>.

ولكن توجيه السهيلي للبيت هو توجيه عقلي، وأما مراد الشاعر كما نقله صاحب الخزانة فهو البقاء إلى الصباح وليس إلى اليوم كلّ<sup>(5)</sup>، وهو فهم صاحب الكتاب، وعليه فليست (ذِي) بمعنى صاحب، وإنما هي الصباح ذاته، فقد صرفها الشاعر فأضاف إليها ثم إن الاستعمال العربي لا ينصره، فلم

(1) \_ البيت: لأنس بن مدرك، ينظر: البغدادي خزانة الأدب، ج3، ص 87، وهو من شواهد سيويوه، الكتاب، ج1، ص 227.

(2) \_ ينظر: سيويوه، الكتاب، ج1، ص 227.

(3) \_ السهيلي، الروض الأنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة لابن هشام، مطبعة الجمالية، مصر، دط، (1332هـ- 1914م)، ج1، ص 220.

(4) \_ المصدر نفسه، ج1، ص 220-221.

(5) \_ ينظر: البغدادي، المصدر السابق، ج3، ص 87-88.

نسمعهم يكتّون عن اليوم بذي صباح، ولم يستعملوه بهذا المعنى في غير هذا البيت.

وليس يهمننا في هذا المقام أيّ الرأيين هو الأصحّ، ما ذكره سيبويه أو ما ذهب إليه السهيلي بقدر ما يهمننا الدّراية التي يتمتع بها السهيلي في فهم اللغات وتوجيهها، إذ تبين لنا أنه ابن بيئته وابن لغته التي ينتسب إليها إذ يقول في هذا الباب مؤصّلاً له في النتائج في سياق حديثه عن الظروف غير المتمكنة وسبب عدم تمكنها (عدم صرفها) «... وكذلك كل ما كان من الظروف نعتا في الأصل نحو "ذا صباح" و"ذات مرة" و"أقمت طويلاً" و"جلست قريباً" لا يتمكّن ولا يخرج عن الظرف» (1).

ويكمل هذا المعنى في باب «تعدّي الفعل إلى الظرف» في النتائج إذ يقول: «... لأن "ذات" في أصل وضعها وصف للخرجة ونحوها، كأنك قلت: خرجت خرجة ذات يوم، أي لم تكن إلّا في يوم واحد، فمن ثمّ لم يجز فيها إلا النصب، ولم يجز دخول الجار عليها، وكذلك "ذا صباح" و"ذا مساء" في غير لغة خثعم» (2).

وأكتفي بهذا المثال في هذا دليلاً على وجهة السهيلي السياقية، وانطلاقه من روح البيئة، وعنايته باللغة العربية وانفتاحها على سائر اللغات في بيئة تختص بوضع لغوي يمتاز بالتعدّد.

أما فيما يتعلق بنشأة النحو في الأندلس فتشير أغلب المصادر إلى أن مساره يختلف بشكل كبير عن مساره في المشرق، بوجود مذهبين نحويين هما المذهب البصري والمذهب الكوفي الذين تعايشا منذ البداية ولهذا يمكن القول إن النحو العربي لم يكن في حقيقة الأمر سوى نتيجة لما كان من أخذٍ وردٍّ بين رواد هذين المذهبين (3).

غير أن الوضع في الأندلس كان مختلفاً إذ تحكي الروايات التاريخية أن النحو الكوفي استفرد ببلاد الأندلس لعقود طويلة لم يشاركه فيها النحو البصري ولا غيره، وهو الأمر الذي سمح له بأن ينضج في

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 379.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 390. ويبدو من هذا النص الذي في النتائج وهو الأسبق في التأليف على الروض الأنف أنه وافق سيبويه فيما ذهب إليه من منع "ذا صباح" ونحوها من الصرف في غير لغة خثعم، لكنه تدارك الأمر بعد ذلك في الروض، مشكّكاً في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم، ثم يقول: «وما أظنّ خثعم ولا أحدا من العرب يميز التمكّن في نحو هذا وإخراجه عن النصب» ينظر: الروض الأنف، ج 1، ص 221.

(3) \_ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 292.

غياب النحو البصري، ولهذا كانت له كلمته ورأيه وقراءاته الخاصة للنصوص المؤسسة للنحو العربي ككل، وقد أشرت إلى هذا في مبحث سابق حول النشاط النحوي في الأندلس. وأما النحو البصري فقد تأخر دخوله إلى بلاد الأندلس - كما ذكرت -، وقد انتبه شوقي ضيف على مسألة مهمة وهي أن آراء الكوفيين ظلت رائجة في الأندلس، رغم دخول النحو البصري، بل إن كتبهم حظيت بالعناية والشرح حتى وقت متأخر<sup>(1)</sup>.

وما يدل على ذلك - عند السهيلي - أنه كثيرا ما يستعيد آراء الكوفيين في مسائل كثيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن كتاب سيبويه لم يدخل الأندلس إلا وقد غمر بالشرح والتفسير والتأويل<sup>(2)</sup>.

لكن كل ما خلص إليه شوقي ضيف هو أن السمة الأساسية للنحو الأندلسي هي أنه جمع كل أنماط النمو السابقة البصري والكوفي والبغدادي) وشكل منها ما يطلق عليه "النحو الأندلسي"<sup>(3)</sup>.

وقد يكون هذا صحيحا لو أنّ النحو الأندلسي كان نسخة طبق الأصل للنحو في المشرق، ولكن اختلاف النحو الأندلسي، وتميّزه يفرض علينا أن نبحت عمّا هو مختلف فيه، إذ الخلطة النحوية الأندلسية استطاعت أن تأخذ من كل هذه المذاهب بطرف، بل إن هناك آراء فذة استفردت بها.

ولقد حذا السهيلي حذو نخاة الأندلس في الاقتباس من آراء البصريين والكوفيين، ولكن لم تكن عقليته الفذة تسمح له بأن يبقى دائرا في فلك هؤلاء النخاة، بل حاول التجديد في كثير من المسائل والقضايا بما يحقق خصائص هذا السياق المكاني المجدد، وسوف نأخذ أمثلة من نتائج الفكر تبين الطريقة التي أفاد بها السهيلي من هذين المذهبين، وبعض الآراء الفذة التي انفرد بها:

### أ- السهيلي والنحو البصري:

كان السهيلي ينزع إلى البصريين، إذ أكثر من الإحالة إليهم، وبخاصة كتاب سيبويه، فكان كثير الرجوع إليه، محتكما إليه، معجبا بأرائه أيما إعجاب<sup>(4)</sup>.

(1) \_ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 292، ومهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 182، وعبد القادر رحيم الهيثمي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص 39.

(2) \_ ينظر: صلاح راوي، النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، ص 677.

(3) \_ ينظر: شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 292.

(4) \_ ويظهر هذا الإعجاب في تفضيله لآراء سيبويه على الزجاجي في تقسيمهما للكلام، ينظر: السهيلي، النتائج، ص 61، كما فضل رأي سيبويه على رأي الأخفش في إحدى المسائل، ينظر: المصدر نفسه، ص 236 في مسألة "الحال من النكرة".

وما يلاحظ عليه أيضا أنه كان يذهب مذاهب خاصة غير مألوفة، لكنه كان يردّها بلطف إلى مذهب سيبويه، فقد ذكر مثلا أن سيبويه يذهب إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، ومن هنا منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما، واختلف العامل فيهما نحو: «جاء زيد وهذا محمد العاقلان»، أما هو فذهب إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو تبعيته للمنعوت إذ قال: «وليس فيه نقض لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما...»<sup>(1)</sup>.

كما كان يرجح أحيانا رأي الخليل على رأي سيبويه، فقد ذهب مذهب الخليل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾<sup>(2)</sup>.

و ذهب مذهب الخليل في كون "الن" مركبة خلافا لسيبويه القائل بإفرادها: «وأما لن فهي عند الخليل مركبة من "لا" و "أن" ولا يلزم ما اعترض عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان ب"أن" كما تقدم»<sup>(3)</sup>.

وما يعضد هذا الاعتداد بالمذهب البصري النحوي في مسائل النتائج نذكر على سبيل المثال:

- ذهب النحاة مذاهب مختلفة في الفعل والمصدر أيهما اشتق من الثاني، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واستدل كل فريق لمذهبه أما ابن طلحة فذهب إلى «كل من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر»<sup>(4)</sup>.

وأما السهيلي فكان بصريّ المذهب في هذه المسألة إذ ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر إلا أنه استدل على ذلك بدليل جديد لم يذكره البصريون، إذ رأى أن الحاجة إلى الإخبار عن الفاعل هي التي أوجبت اشتقاق الفعل من المصدر، إذ لم يمكن الإخبار عنه بالمصدر لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر

(1) \_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 231.

(2) \_ سورة: مريم من الآية: 69، «فقد ذهب الخليل إلى أنه محكي، كما يذهب إلى "أن" المعنى: لنقولن: أيهم أشد؟ وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره حيث لم يوصل بجمله، والتقدير عنده: أيهم [هو] أشد» وقال: «إنما المختار قول الخليل» ينظر: النتائج، ص 198.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 130.

وللتوسع في المسائل الخلافية بين سيبويه وشيخه الخليل، ينظر: فخر صالح سليمان، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 1990م.

(4) \_ جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73.



## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

إلا مضافا إليه، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوعا معنى مما أدى إلى الاشتقاق: «من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمن، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه»<sup>(1)</sup>.

وقبل السهيلي نَصَّ سيبويه في كتابه على أولية المصدر قائلاً: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية وجوها عدة استدلل بها البصريون على أن الفعل قد اشتق من المصدر وهذه الوجوه هي: «الوجه الأول أنه سمي مصدراً، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل، والوجه الثاني أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، والوجه الثالث أن الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء واحد، وكما أن الواحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل، والوجه الرابع: أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره، والوجه الخامس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الأجناس دل على أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر لا يتضمن الفعل»<sup>(3)</sup>.

ولقد رأى العكبري كذلك أن المصدر أصل وذلك لدلالته على الحدث فقط، إذ لا يدل على الزمان بلفظه، وأن الفعل فرع لدلالته على الحدث والزمان<sup>(4)</sup>.

- ذهب السهيلي إلى أن الفعل الماضي لا يكون في موضع الحال أبداً، وذلك لأنه منقطع عمّا

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 68.

(2) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

(3) \_ أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 171-172.

(4) \_ ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م)، ص 145.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

قبله، فقال: «والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله، إلا بدليل يربطه، وقربنة تضمه إليه وتجمعه، لذلك لا يكون في موضع حال البتة، لا تقول: «جاء زيد ضحك»، لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من "زيد" إذ لا جامع بينهما»<sup>(1)</sup>.

وقد ردّ على من قال بأن الفعل الماضي يجوز أن يكون في موضع الصفة من النكرة، فلم لا يكون في موضع الحال أيضا؟ فقال: «افتقار النكرة إلى الوصف وفرط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر هو الربط بين الفعل وبينهما، بخلاف الحال، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتماه»<sup>(2)</sup>.

وهذا مذهب البصريين الذين قالوا بأن الماضي لا يجوز أن يقع حالا، إلا إذا كانت معه "قد" أو كان وصفا لمخدوف فإنه يجوز أن يقع حالا، وحجتهم أن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجودا وقت الإخبار، أو محكيًا كقولك: «هذا زيد قائما» أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: «جاء زيد راكبا» ف"المجيء" ماض والراكب: حكاية حاله وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وذلك أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة؟»<sup>(3)</sup>.

ودليل آخر: «أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه: (الآن) أو (الساعة) وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالا»<sup>(4)</sup>.

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش «...وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(5)</sup>. على تقدير «قد حصرت» ويؤيد ذلك قراءة من قرأ «حصرة» بالنصب»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 143.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 144.

(3) \_ أبو البقاء العكبري، المصدر السابق، ص 386.

(4) \_ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 213.

(5) \_ سورة: النساء، من الآية: 90.

(6) \_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 67.

أما الكوفيون فقد جوّزوا وقوع الفعل الماضي موضع الحال استناداً إلى النقل والقياس (1).

والأمثلة كثيرة تعضّد النزوع البصري عند السهيلي، لكن المقام هنا لا يستدعي إلا تمثيلاً لا حصراً للتدليل على أن الدرس النحوي في الأندلس اتجه وجهة مختلفة عن سابقه في المشرق، وما ذلك إلا استجابة لسياق مكاني وبئني مختلف وللتوسع في مثل هذه المسائل ذات الوجهة البصرية عند السهيلي في النتائج نذكر بعضها إجمالاً:

- مسألة تقديم الخبر وذهاب الخليل إلى منع تقديمه مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح (2).
  - ذهب مذهب البصريين في أن "إلا" في الاستثناء موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها لا عاملة هي نفسها (3).
  - ذهب إلى أن العامل في المفعول معه هو الفعل بتقوية واو المعية كما عمل الفعل في المستثنى بتقوية إلا (4).
  - ذهب إلى أن العامل في الفاعل والمفعول به الرفع والنصب هو الفعل (5).
  - يرى السهيلي أنه لا يجوز إعمال "أن" مضمرة إلا بإحدى شرائط (6).
  - ذهب إلى أن الرفع للفعل المضارع معنوي (7).
- يتضح من هذه المسائل وغيرها أن السهيلي كان موافقاً لأئمة البصريين في كثير من الآراء، سواء كانت للخليل أو لسيبويه أو غيرهما، لكن تلك الموافقة كانت نابعة عن إعمال فكر، وعمق تأمل لا يخلو من التعليل والتدليل، وليست مجرد متابعة سطحية.

(1) \_ أما النقل فيقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، والفعل في موضع الحال وتقديره "حصرة صدورهم" بدليل قراءة «أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ» وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم، وكذلك يقول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُوبِي لَذِكْرًاكَ نَقْضَةً      كَمَا انْتَقَضَ العُصْفُورُ بِلَلَّةِ القَطْرِ

والبيت (لأبي صخر الهذلي. ولم أهدئ إليه في ديوان الهذليين. ينظر: البغدادي، الخزانة، ج3، ص 254-255-260. وابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 253.

والقياس يعضّد هذا النقل، ينظر: السيوطي، مع الهوامع، ج2، ص 253.

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 407.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 79.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 79.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 387.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 317.

(7) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 69، و ص 119، و ص 144.

ب- السهيلي والنحو الكوفي:

كان النحو في الأندلس أول الأمر كوفياً، إذ كان كتاب الكسائي أول كتب النحو وصولاً إليها، فاصطبغ نحوهم في البداية بصيغة كوفية ثم ما لبث أن اصطبغ بالصيغة البصرية، فنحاة الأندلس تأثروا بآراء الكوفيين أيما تأثر، ولم يضعف هذا التأثير بعد اطلاعهم على كتاب سيويه خاصة وكتب البصريين عامة، بل إن النحو الكوفي بقي مؤثراً في نحاة الأندلس حتى بعد ظهور النحو البصري والاتجاه البغدادي هناك، وإن لم ينقطع عنها حتى بعد ظهور مدرسة الأندلس النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين مثلاً في كثير من أعلام النحو هناك الذين كانوا يميلون-أحياناً- إلى آراء الكوفيين (1).

والسهيلي كان من هؤلاء النحاة الذين اطلعوا على المذهب الكوفي واستوعبوه استيعاب جيداً، إذ كان واسع التفكير رحب الأفق، ولم يكن ذلك يسمح له بأن يكتفي بآراء البصريين فحسب بل درس آراء الكوفيين درساً واعياً سمح له أن يذهب مذهبهم في كثير من القضايا النحوية التي وجدناها ماثلة في جلّ مؤلفاته وبخاصة في النتائج أهمّها:

-أجمع نحويو البصرة والكوفة على أنّ «إن وأخواتها» هي العاملة في الاسم النصب، واختلفوا في الخبر، فذهب البصريون إلى أنّها تعمل الرفع في الخبر أيضاً، أما الكوفيون فقالوا إنه باق على أصله في باب الابتداء، وتابعهم السهيلي قائلاً: «ويبقى الاسم الآخر مرفوعاً لم تعمل فيه، حيث لم تكن أفعالاً، كعلمت وظننت، فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تشبّثها بالجملة، فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأوّل، يدلّك على أنّها لم تعمل في الاسم الثاني، لأنه لا يليها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت لوليها، كما يلي كان خبرها ويلي الفعل مفعوله» (2).

وأما الكوفيون ومن تابعهم فاحتجوا بالقول: «أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم، وإنما تنصبه لأنّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كان فرعاً عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حد الفروع من الأصول، لأنّ لو عملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً

(1) ينظر: محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ص 56 وما بعدها

(2) السهيلي، النتائج، ص 34-34.

على رفعه قبل دخولها» (1).

- مال السهيلي إلى مذهب الكوفيين في "كلا" وهي أنها مثناة لفظاً ومعنى فأصل "كلا": كل. إذ قال: «كلاً يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ كل، وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء فمن ادعى أن "لام" الفعل "واو" وأنه من غير لفظ "كل" فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده» (2).

وقد قال ذلك ردّاً على البصريين الذين رأوا أن معنى "كلا" مخالف لمعنى "كل" لأن "كل" للإحاطة، و "كلا" تدلّ على شيء مخصوص، ومن ثم، فإن أحدهما مأخوذ عن الآخر» (3).

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس فأما السماع فقد استدلوا بقول الشاعر:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهِمَا سُؤْلَامِي زَائِدَةٌ      كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ (4)

«فأفرد في قوله "كلتا" فدل على أن كلتا مثنى» (5).

وأما القياس فقالوا «الدليل على ألفهما للتثنية» أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفا إلى مضمّر، ولو كانت ألف قصر لم تنقلب» (6).

أما البصريون فقالوا إن كلا وكلتا فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية واستدلوا على ذلك بالقول أنهما تارة يرد إليهما بالإفراد اعتباراً باللفظ وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى

قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (7). فردّ إلى اللفظ فأفرد (8).

(1) \_ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 153.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 284.

(3) \_ الزّراق، علل النحو، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2002م، ص 533.

(4) \_ البيت أوردته: البغدادي، في خزنة الأدب، ج1، ص 129 الشاهد: 13. والسلامي على وزن حباري وهي عظام صغار أطول أصبع في اليد أو الرجل.

(5) \_ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 288.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 288.

(7) \_ سورة: الكهف، الآية: 33.

(8) \_ ينظر: ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 286.

واحتجوا أيضا بالقول أن كلا وكلتا: «وإنما قلبت مع المضمّر لأنها أشبهت "إلى وعلى ولذا" فلما أشبهتها قلبت ألفها مع المضمّر ياء، كما قلبت ألفا إلى "إلى" و"لذا" مع المضمّر في إليك وعليك ولديك، ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم، أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع إلاّ مضافة إلاّ أن هذه الكلمة يلزم دخولها على الاسم وإنما قلبت في حالة الجرّ والنصب دون الرفع، لأن هذه الكلم لها النصب والجر وليس لها حال الرفع»<sup>(1)</sup>.

وتظهر شخصية السهيلي الناقد برده على حجج البصريين بالقول إن ثبات الألف مع المظهر، راجع إلى أنهم استغنوا عن قلبه بقلب ألف المضاف إليه فيقولون: «رأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك» يقول: «ولو قلت "رأيت كلي أخويك" كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد، لأنهما لا ينفصلان أبدا»<sup>(2)</sup>.

وأما في حال الإضافة إلى المضمّر فقد قلبوا ألف المثني، لأن المضاف إليه يثنى بالياء في نصبه وخفضه ويرى أيضا أن قولهم بإفراد كلا وكلتا لفظا يؤدي إلى تأكيد الاثنين بالواحد وذلك غير جائز فكان لا بدّ أن تكون مثناة لفظا لأنها تؤكد للاثنين، ولا يؤكّد الاثنان بواحد، ولا يوجد أيضا واحد في معنى اثنين ومن ثم يجب أن تكون مثناة لفظا»<sup>(3)</sup>.

يجب المطابقة بين الوصف والضمير كقوله ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِي هُم»<sup>(4)</sup>، وهذا مذهب الكوفيين لأنهم يعربون الضمير مبتدأ ولا يميزون رفعه على الفاعلية، وأصلهم في هذا أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر.

فلا يقال: (قام أنا)، والوصف مثل الفعل، وعلى ذلك لا بدّ من المطابقة كي لا يخبر عن المثني أو الجمع بالمفرد، فقد قالوا: «إن الوصف إذ وقع الفاعل السادّ مسدّد الخبر يجري مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 289.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 283.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 283.

(4) \_ الحديث: رواه البخاري في صحيحه، كتاب: "بدء الوحي"، ح رقم 03، ص 08.

(5) \_ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 309.

وقد ردّد السهيلي ذلك معللا في النتائج: «لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالفاعل، إنما يكون فاعلا إذا لم يمكن اتصاله به نحو: ما قائم إلا أنت، ونحو: الضاربة هو، ترى إلى قوله ﷺ لورقة بن نوفل «أَوْ مُخْرِجِي هُم؟» لم يروه أحد إلا بتشديد الياء لأنه خبر مقدم» وهم مبتدأ فجمع من أدل الضمير الذي في الخبر» (1).

وأما البصريون فيرون أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا وقد وردت لذلك شواهد كثيرة في القرآن الكريم وأشعار العرب، فلا مجال لإنكار ذلك، ولا يجوز أن تحمل على التقديم والتأخير (2).

### ج- آراء السهيلي الخاصة:

وكما كان للسهيلي اختياراته الكوفية والبصرية منطلقا من قراءة فاحصة وتمعنة وبنظرة مجدّدة تتماشى وواقع اللغة وروحها راجعا إلى الأصل مستدلا بأقوى النصوص وأكثرها حجة فقد كانت له آراؤه النحوية الخاصة الموسومة بطابعه الخاص وتحليلاته الفدّة، كمظهر من مظاهر التجديد في سياق بيئي مختلف، ووضع لغوي ونحوي أفاد من المذهبين ليرقى إلى النضج والاستقلالية، والسهيلي خير مثال على ذلك، إذ كشفت لنا مؤلفاته، وبخاصة نتائج الفكر عن عقلية متمرّسة، وفكر بارع في توجيه مسائل النحو وأصوله، ومن آرائه تلك:

1- وضع السهيلي أصلا للتعدية في اللازم والمتعدي، وأصله في اللازم هو «أن تنظر في كل فعل حصل منه في الفاعل صفة ما فهو الذي يجوز فيه النقل، لأن إذا قلت: أفعلته، فإنما معناه جعلته على هذه الصفة، وقلّما ينعكس هذا الأصل في غير المتعدي» (3). ويعني بالفاعل ما صار مفعولا بعد التعدية فإن أمكن أن يكتسب هذا المفعول صفة لم يكن عليها جاز النقل فشرطه يستلزم على هذا أن يكون الفعل صفة تقبل الإيجاد والاكْتساب من مفعول هذا الفعل الذي كان فاعلا ولم يتحدث عن الأفعال

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 426.

(2) \_ أراد ابن هشام إبطال مذهب الكوفيين بقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ

معصدا ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرِّهَيْمُ﴾ سورة: مريم، الآية: 46. ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 615.

(3) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 327-238.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

التي لم تدخل تحت هذا الأصل، فما كان مثلاً على شاكلة «قُبِحَ وحسن ونبل وسهل وغيرها» التي هي طبيعة في الشيء وخصلة فيه ولا يمكن أن تكتسب فلا تتعدى على أصلها بالهمزة<sup>(1)</sup>.

ومن كلامه في اللازم يتبين أنه قد اشترط في تعديته بالهمزة أن يحصل للفاعل منه صفة في نفسه غير خارجة عنه، وأن لا يظهر أثر الفعل في المفعول، فالأفعال «قتل وضرب وأخذ» لا تنقل عنده لأن الصفة التي من الأخذ والقتل والضرب واضحة، والأثر ظاهر بالمفعول، والفعل "يشرب" لا يعدى لذلك، ولكنه يجيز تعديته بمعنى آخر بينه بقوله: «إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاء الشارب له، وحصلت من الشرب صفة في الشارب، فيجوز حينئذ كما قال سبحانه ﴿وَإِذْ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا يحلل: أشربت الخبر اللبن؟، «لأن شرب الخبز للبن ليس كشرب زيد له»<sup>(3)</sup>.

2- يرى السهيلي وجوب تقديم الفاعل في نحو: «ضرب بعضهم بعضاً»، وهذا مما استدركه على النحاة، وقد مثل للمسألة أولاً بهذا المثال: «ضرب القوم بعضهم بعضاً» حتى يبين مرجع الضمير، والسر في وجوب التقديم أن الفاعل أهم وقد زاد اهتمامهم وتضاعف باتصاله بالضمير الذي لا بد منه ويبين أنهم لم يحدفوا من هذه الصورة الضمير من الفاعل، ويضيفوه إلى المفعول، فيقولون: «ضرب بعض بعضهم» لقرب الفاعل من مرجع الضمير، وأنه عمدة في الكلام، وأما المفعول ففضلة، فهو أولى بأن يحدف معه حتى إذا كان أحدهما مفعولاً والآخر مجروراً نحو: «خلطت القوم بعضهم ببعض» فالمفعول يجب تقديمه وإضافته إلى الضمير<sup>(4)</sup>.

و ورد ذلك في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾<sup>(5)</sup>، وقال تعالى أيضاً: ﴿

وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾<sup>(6)</sup> وقال جل شأنه: ﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾<sup>(7)</sup>، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا

(1) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 327.

(2) \_ سورة: البقرة، الآية: 93.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 329.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 174-175.

(5) \_ سورة: البقرة، الآية: 283.

(6) \_ سورة: آل عمران، الآية: 64.

(7) \_ سورة: العنكبوت، الآية: 25.



يَغْتَبُّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴿١﴾.

وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الرندي (ت684هـ) تلميذ السهيلي إذ قال: «ضرب القوم بعضهم بعضاً» لأن الفاعل مفسراً له»<sup>(2)</sup>. لكنه في الحقيقة مذهب السهيلي.

3- يرى السهيلي أنه لا يضاف المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل إذ قال وهو يضعف إعراب "مَنْ" فاعلاً بالمصدر في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(3)</sup>.

«ومما يضعف به ذلك القول، أن إضافة المصدر إلى الفاعل أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف إليه»<sup>(4)</sup>.

ويذهب كذلك ابن هشام مذهب السهيلي في تضعيف إعراب "مَنْ" فاعلاً من جهة المعنى والصناعة، إذ قال: «وأما الحمل على الفاعلية فمفسر للمعنى، إذ التقدير إذا ذاك «ولله على الناس أن يحج المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم»<sup>(5)</sup>.

4- أرجع السهيلي بدل البعض والاشتمال إلى بدل الكل، وكان سبيله في ذلك أن العرب تتكلم بالعلوم، وتريد الخصوص، فإذا قال القائل «رأيت القوم نصفهم» فإنه لم يرد كل القوم وإنما أراد بعضهم وجعل نصفهم تبييناً له، وإذا قال «نفعني عبد الله علمه» فإنه لا بد أن يكون قد عنى أمراً في عبد الله هو موطن النفع، يقول السهيلي: «لأن الاسم من حيث كان جوهرًا أو جسمًا لا يعجب ولا ينفع ولا يضُرُّ وإنما يتعلق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعلم ذلك ضرورة حتى استغني عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: «نفعني عبد الله» علم أن النافع فيه صفة وعرض مضاف إليه، فبيّنت ذلك العرض ما هو قلت: علمه أو رأيه»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ سورة: الحجرات، الآية: 12.

(2) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج1، ص1471.

(3) \_ سورة: آل عمران، الآية: 97.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 310.

(5) \_ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، (1422هـ-2001م)، ص 201.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 307.

ففي الأسلوبين عنده مجاز مرسل من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، ولا يفهم من كلامه أن بدل الاشتمال من قبيل الإيجاز بالحذف كما ادّعى عليه الصبان في حاشيته (1).

وقد رتب على هذا أن بدل الاشتمال لا يكون جوهرًا، لأنه لا يبدل جوهر من عرض ثم انتقد الفارسي فقال: «والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا الشأن ومالك عنانه يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ﴾ (2). إنها بدل من (الأخدود) بدل اشتمال والنار جوهر وليست بعرض ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود» (3).

5- يرى السهيلي أنّ "إنّ" الشرطية أصل "إنّ" النافية، وقد تعرّض لهذا وهو يوجّه وقوع لفظ الماضي بعد إنّ النافية مرادًا بها المستقبل، وقد أرجع ذلك إلى أنّها محمولة على "إن" الشرطية فقال عند قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (4). «ولو جعلت مكان "إن" ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا لأن الشرطية أصل للنافية كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول: إن كان كذا فعليّ كذا أو فأنا كذا، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب، وفهم المقصد فدخلت "إن" في باب للنفي والأصل ما قدّمناه» (5).

6- يرى السهيلي أنّ "الواو" تفيد التصديق في بعض المواضع، وهي بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وُثَامِنَهُمْ كَلْبَهُمْ﴾ (6). وهي التي يسمّيها بعض النحاة واو الثمانية، والذي يليق بها في هذا الموضع أن نعلم أنّ هذه الواو تدل على تصديق القائلين لأنها عاطفة على كلام مضمّر تقديره (نعم واثمهم كلبهم)، وذلك أن قائلًا لو قال: إنّ زيدًا شاعرٌ فقلت له: وفقيةٌ كنت قد صدّفته، فكأنك قلت: نعم هو كذلك وفقية أيضًا... وفي التنزيل: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ﴾

(1) \_ ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، المكتبة الأزهرية، مصر، دط، 1924م، ج3، ص 134-135.

(2) \_ سورة: البروج، الآية: 05.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 308.

(4) \_ سورة: فاطر، الآية: 41.

(5) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 151.

(6) \_ سورة: الكهف، الآية: 22.

﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾<sup>(1)</sup>. هو من هذا الباب»<sup>(2)</sup>.

7- فصل السهيلي أحوال حذف المنعوت على نهج لم يسبق إليه، وقسمه على خمسة أقسام<sup>(3)</sup>:  
- الأول: نعت لا يجوز حذف منعوته ومثله بنحو: جاءني طويل، ورأيت سريعاً، ولقيت خفيفاً  
وعلل ذلك بعموم الصفة، فلا يدري الموصوف بما ما هو؟ وقد ذكر أبو حيان أن ذلك جائز في  
الضرورة<sup>(4)</sup>.

- الثاني: نعت يقبح حذف منعوته ومع ذلك فهو جائز نحو: لقيت ضاحكا ورأيت جاهلا،  
وعلل جوازه باختصاص النعت بنوع معين من الأسماء لكنه لم يذكر وجه القبح، ولعله هنا عموم الفعل  
وعدم اختصاصه بنوع معين من المعمولات، ونجد أن سيبويه قد نصّ على قبح هذا الوجه إذ قال: «قبح  
مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ»<sup>(5)</sup>.

أما المبرّد فقد أجاز مطلقاً أن يقال: «مررتُ بطريفٍ ومررتُ بعاقِلٍ»<sup>(6)</sup>.

الثالث: نعت يستوي حذف منعوته وذكره، وقد انفرد السهيلي بالحديث عن هذا القسم، ومثله  
له بنحو: «أكلتُ طيباً، ولبستُ ليناً» و «ركبتُ فارهاً» وقد علل استواء الحذف والذكر باختصاص  
الفعل بنوع معين من الأسماء، وهذا النوع من الأسماء محتص بنوع من الصفات فالوصف في هذا النوع  
عام، ولكن دلالة الفعل أعانت على أن يحمل محلّ الموصوف يقول: «وقريب من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ  
ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾<sup>(7)</sup>. لدلالة الذرية على الموصوف بالصفة، وإن كان في الكلام  
حكم منوط بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغني عن ذكر الموصوف كقولك: مؤمنٌ خيرٌ من

(1) \_ سورة: البقرة، الآية: 126.

(2) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 170.

(3) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 209-210.

(4) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1938.

(5) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 122.

(6) \_ المبرّد، المقتضب، ج4، ص 218.

(7) \_ سورة: الصافات، الآية: 116.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

كافرٍ و: غنيٌّ أحظى من فقيرٍ و: المؤمنُ لا يفعلُ كذا، ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (1). «الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءٍ» (2).

لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف (3) وذكر أبو حيان أنه إذا كان الوصف لزمان أو مكان جاز حذفه دون شرط ومما مثل به: جلست قريبا منك، وصحبتك طويلا والتقدير: مكانا قريبا وزمانا طويلا (4).

الرابع: نعت يقبح ذكر موصوفه نحو: أكرم الشيخ ووقّر العالم، وعلل القبح بأن في ذكره حشوا، فالحكم متعلق بالصفة معتمد عليها، ولم يبنه أبو حيان على قبح ذكره وكل ما قاله أن الموصوف يحذف إذا أشعر الوصف بالتعليل نحو: أكرم العالم، وأهين الفاسق (5).

الخامس: قسم لا يجوز فيه الذكر البتة نحو: دابة وأبطح وأبرق وأجرع (للمكان) وأسود (للحية) وأدهم (للقيد) وأخيل (للطائر) فهذه الأصول نعوت وقد علل عدم الذكر بأنه هكذا نقل عنهم: « فنقف عندما وقفوا، وترك القياس إذا تركوا» (6).

8- ذهب السهيلي إلى أن المصادر لا تثنى ولا تجمع قولا واحدا، لا استثناء فيه وأن الذي يثنى ويجمع إنما هو الاسم وحده، أما الفعل وما هو في معناه فلا يقبل ذلك، وقد وجّه قوله هذا بأن المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل، والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها وهو بذلك يردّ قول النحاة الذين ذهبوا إلى أن ما جمع من المصادر راجع إلى اختلاف الأنواع فليس للمصدر على ما قاله السهيلي - أنواع حتى تختلف، أما المتقدمون فقد اعترفوا بوقوع بعض المصادر مجموعا فقال سيبويه: «إنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب» (7).

(1) \_ سورة: الأعراف، الآية: 44.

(2) \_ الحديث: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: "الأطعمة"، باب: "المؤمنُ يأكلُ في معيٍّ واحدٍ"، ح رقم 5393، ص 1374.

(3) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 209.

(4) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج 4، ص 1939.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج 4، ص 1938.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 210.

(7) \_ سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 401.

إلا أن السهيلي قد طرد القاعدة، وهي ألا يثنى المصدر ولا يجمع، وما يرى مجموعا فليس بمصدر في الحقيقة<sup>(1)</sup>. و غيرها من الآراء التي انفرد بها السهيلي، والمقام لا يستدعي شرحها كلها.

### 2- السياق الزماني: ( الحياة العلمية في عصر السهيلي وأثرها في فكره النحوي):

عاش السهيلي بين سنة 508-581هـ، وهي فترة من عمر الأندلس شهدت دولتين عظيمتين هما: دولة المرابطين [493-541هـ]، ودولة الموحدين [541-668هـ]، وقد خلف المرابطون أمراء الطوائف [422-493هـ] الذين بلغت الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها المختلفة، وذلك على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الإسلامية، وإنّ النشاط الفكري الذي عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعي لهذه النهضة، وإن كان أهم ما ينبغي أن نعرف به هو النشاط اللغوي، فإننا نقول: إنه في هذا العصر-عصر الطوائف- بدأت تتضح معالم الدراسة اللغوية وتكتمل، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب، وغدا من النادر أن نجد أندلسيا يطلب العلم في المشرق، ولا أدلّ على ذلك من أن أعلام اللغة والأدب مثل: ابن الإفيلي تلميذ الزيدي (ت 441هـ)، وابن سراج (ت 489هـ)، والأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، كل هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس، بل تلقوا العلم عن شيوخها.

ومن معالم هذه الدراسة اللغوية نشاط حركة التأليف في النحو واللغة والقراءات، وإقبال الطلبة على تعلم اللغة العربية على نحو يلفت النظر، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم، هذا إلى عنايتهم بتراث المشاركة<sup>(2)</sup>.

فكتب السيرافي والرّماني، والمبرد، وابن السراج، والنحاس والفراسي، وابن جني قد نظرها علماء الأندلس وعرضوها على ميزان النقد.

وإذا انتقلنا إلى عصر المرابطين- وهو العصر الذي أظّل السهيلي في مرحلة الطلب فإننا نجد الأندلس مضطربة بالثورات والحروب ضد النصارى، ومن ثم لم تعرف الأندلس الاستقرار على عهدهم إلا أعوامًا قليلة، وهذا ما قد يفسر لنا هجرة العلماء إلى خارج الأندلس، هذا إذا أضفنا إليه أنهم فقدوا ما لمسوه

(1) ينظر: السهيلي، النتائج، من ص 363-366.

(2) ينظر: محمد إبراهيم البنا، مقدمة نتائج الفكر للسهيلي، ص 09، 10.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع الأمراء وتكريمهم، هذه الهجرة لم تبدُ من قبل كما بدت في هذه الفترة، وأصبحت في ذلك سنة متبعة<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت الأندلس جماعة من أعلام النحو واللغة، عبرت عليهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين فأدركهم عصر المرابطين وقد فرغوا من الطلب، وقاموا بواجب التدريس والرواية والتأليف، وتخرج عليهم أعلام النحو واللغة في عصر الموحدين، وتمثل هذه الطبقة شيوخ أبي القاسم السهيلي، ومن هؤلاء ابن السيد البطليوسي (444-521هـ)، وابن الطراوة أستاذ السهيلي (ت 528هـ)، وابن الباذش (ت 528هـ)، وابن خلسة (ت 521هـ)، وابن الرمّك (ت 541هـ)، وابن الأبرش (532هـ).

وما يميز هذا النشاط النحوي كما يذهب ابن خلدون أنه كان ممزوجا بالدراسة النقدية، ويعدّ كتاب "نتائج الفكر" خير معبر عن اتجاه الأندلسيين وفهمهم للغة والنحو.

هذه صورة موجزة للحياة العلمية التي عاشها السهيلي في مرحلة الطلب، فإذا انتقلنا إلى الحياة العلمية في عصر الموحدين، وهو العصر الذي شارك فيه السهيلي أستاذا مرموقا، فإننا نجد الأندلس وقد استعادت مكانتها العلمية التي كانت عليها في عصر الطوائف، ويرجع ذلك إلى أنّ الموحدين كانوا يقدرّون العلوم والفنون، حتى كانت الدعوة إلى العلم أصلا من أصول داعيتهم محمد بن تومرت، هذا إلى أنهم أطلقوا حرية الفكر، فلم يشهد عهدهم الطويل (541-668هـ) ما حدث في عهد المرابطين من محاربة للفلسفة وكتب الأصول وسطع في عصرهم من الفلاسفة ابن طفيل، وابن زهر، وكان في هذا العصر من العلماء والمحدّثين ما لم تعرفه الأندلس من قبل ولا من بعد<sup>(2)</sup>.

وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية فقد شهدت معاهد الأندلس نشاطا لغويا متعدد الجوانب أقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والإجازة، وأضيف به إلى التراث اللغوي نصيب وافر من المصنّفات تتسم بالأصالة والجدة، والمقام يضيق لتعداد هؤلاء العلماء.

(1) ينظر: أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية درا العلوم، 1383هـ-1964م، ص 222.

(2) ينظر: محمد إبراهيم البناء، مقدمة النتائج، ص 12.

ويمكن أن نتبين اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر في عدة مظاهر:

أ- ميل النحاة إلى الشرح: حيث شرحوا كتاب سيبويه والجمل والتبصرة للصيمري، والإيضاح للفارسي وشرحوا غريب السيرة، وقد كان هذا المظهر باديا في العصور المتقدمة، لكنه برز في هذا العصر بروزا غير مألوف.

وأتسم بالإطناب والإفاضة، فمن ينظر كتاب الجمل للزجاجي والتبصرة والإيضاح يجدها مختصرات أعدت للمبتدئين في العربية، وقد شرحوها فأطنبوا، ويمكن أن يعدّ كتاب "نتائج الفكر" للسهيلي وقد قيل إنه يدور حول شرح الزجاجي<sup>(1)</sup> صورة شرح الأندلسيين وميلهم إلى الإطناب.

وسوف أتناول في هذا المضمون بعض المسائل النحوية الواردة في النتائج والتي عني السهيلي بشرحها، إذ كان هذا النوع من الاتجاه- الاتجاه نحو الشرح- مظهرا من مظاهر سياق العصر وما ميّز الحركة اللغوية فيه- كما أسلفت:

-قوله: «الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا»<sup>(2)</sup>.

ثم يورد السهيلي شرحه مبينا وجهته الخاصة بقوله: «لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى أو أراد به اللفظ الدال عليه، فإن كان أراد بالاسم المسمى -على مذهب من يقول ذلك- فعبارة صحيحة، إلا قوله «أو أدخل عليه حرف من حروف الخفض»<sup>(3)</sup> فإن حرف الخفض، لا يدخل على المسمى، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه وهو الاسم، وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى فظاهر

(1) \_ قام السهيلي في كتابه نتائج الفكر بترتيب الأبواب النحوية على ترتيب الجمل للزجاجي إذ يقول: «ومقصودنا أن نرتبها على أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه» ينظر: النتائج، ص 35 (وكما هو معلوم أن كتاب أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي الموسوم "بالجمل" حظي بإقبال المغاربة عليه حظوة تداني كتاب سيبويه عند المشاركة فتصدى كثير منهم لشرحه وشرح شواهد: ومن هذه الشروح نذكر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت 567هـ)، وكتاب: شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي (ت 609هـ)، وشرح ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ).

-أما السهيلي - كما يبدو في النتائج- فلم يعن بشرح مسائل الجمل، كما هو معتاد في الشروح الأخرى، ولا يمكن أن نقول أنه شرح كامل بكل معنى كلمة الشرح، ولكن قصده أنه عازم على ترتيب مسأله على ترتيب أبواب الجمل حتى يستفيد بها من يريد أن يدرس الكتاب ولكن عند اطلاعنا على كثير من هذه الأبواب نجد السهيلي يصدر هذه المسائل بقول "الزجاجي"، ثم يفصل فيها آراء ناقدا أو مؤيدا أو شارحا، فكان شرحه لأقوال الزجاجي يمتاز بالتظرة الذاتية، وعلى طريقة الانتقاء فقط.

(2) \_ ينظر: الزجاجي، الجمل، ص 18.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 17.

عبارته أيضا الفساد لأن الذي يكون فاعلا أو مفعولا في الحقيقة إنما هو المسمّى دون الاسم» (1).

لأنه أشار قبل إلى هذه القضية في الفرق بين الاسم والمسمّى بشيء من التفصيل وخلص إلى أنّ الاسم ليس هو المسمّى، رادّا بهذا الأصل على المعتزلة في مسألة: أن كلام الله تعالى محدث مخلوق، وسوف أتناول هذه القضية في موضع آخر وهي آراء السهيلي في العقيدة وانتصاره لمذهب أهل السنة.

ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو كيف كان شرح السهيلي لأقوال الزجاجي، ولقد رأينا في هذه المسألة يلتمس العذر للزجاجي في الخلط بين معنى الاسم والمسمّى بقوله: «والعذر له -رحمه الله- أنه تسامح إرادة للتقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطّاعن، وتلك عاداته في أكثر هذا الكتاب، وليس مذهبا له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمّى، ولكنه أراد به الكلمة الدالة» (2).

### -مسألة في التصغير:

قوله: - يقصد الزجاجي - «تفرد الأسماء بالتصغير» (3).

«والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمّى وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك».

والسهيلي في هذا المقام يشرح معنى التصغير الذي اكتفى الزجاجي في جملة بذكر الأشياء التي تصغر من: الاسم الثلاثي، فالرباعي فالخماسي فما فوقه، ثم تصغير الظروف والأسماء المهمة (الضمائر) بعد ذكر أبنية التصغير، دون أن يعلّل أو يعقّب، والسهيلي الذي أغرم بالتعليل لم يترك شيئا في هذا الباب يحتاج إلى شرح وتوضيح وتعليل إلاّ أوردته، إذ يفترض السؤال ويضع الجواب بقوله: «فإن قيل ما الحكمة في أن ضمّ أوله، وفتح ثانيه، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في التصغير ضروب من التغيير غير هذا؟

فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المصعّر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جمع على "فَعَالِل"،

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 63.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 63.

(3) \_ ينظر: الزجاجي، الجمل، ص 245.



لأنه ضده وقد زيد في جمع "فَعَالِلٍ" ألف ثالثة، فزيد في التصغير ياء ثالثة في أضعاف الكلمة...»<sup>(1)</sup>.

ولا يهمنا في هذا المقام أن نورد كل النصوص التي علّل بها السهيلي لهذه الظاهرة المشهورة عند العرب، ولكن ما يلاحظ على طريقة شرحه لنصوص الزجاجي أنها تمتاز بالإطالة، إذ كان يسعى بكل ما في وسعه أن يستوفي جوانب المسألة، وبخاصة الدقيقة منها ليفرض لها تعليلات عدة، مستمدًا ذلك من روح هذه اللغة، كما تكشف في جوهرها عن ذكاء وحسّ غريبيين، لم نجدهما عند غيره من النحاة.

#### -مسألة: في علامات الإعراب:

وقد اتبع في هذه المسألة طريقة المحققين المتكلمين، إذ راح يشرح هذه العلامات التي ذكرها الزجاجي في الجمل<sup>(2)</sup> عارية عن أي تعليل أو تعقيب، راح يشرح مقاصدها بعقل منطقي دقيق: «قوله في هذا الباب: وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء، وذكر الحروف والحركات، والحذف والسكون، وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنهما عبارتان عن معدوم والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم، وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المدّ أبعاض، والحروف أصوات، وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض<sup>(3)</sup>،... والعرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم»<sup>(4)</sup>.

#### -مسألة من باب البدل: [في باب النكرة من المعرفة]:

علّق السهيلي على استشهاد الزجاجي في هذا الباب<sup>(5)</sup> بقوله عز وجل: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا

بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾<sup>(6)</sup>

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 89.

(2) \_ الزجاجي، الجمل، ص 21.

(3) \_ لقد اتخذ السهيلي من ألفاظ هذا النص مادة للردّ على التّظّام المعتزلي في مسألة "خلق القرآن" وهو من أئمة المعتزلة، سميت فرقته "النظامية": ينظر: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2 (1413هـ-1992م)، ص 47.

إذ ذهب النظام إلى أن: «الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم، ويقرّع أجزاء الهواء فيتموّج الهواء بحركته ويتشكّل بشكله... ويقول: الكلام حركة في جسم لطيف على شكل مخصوص...» ينظر: الشهرستاني، نهاية الأقدام في علم الكلام، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 (1430هـ-2009م)، ص 318. والملل والنحل، ص 49.

(4) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 112.

(5) \_ الزجاجي، المصدر السابق، ص 35-36.

(6) \_ سورة: العلق، الآية: 15-16.

وفي هذا الموضوع تظهر شخصية السهيلي التفسيرية ومعرفته بأسباب النزول، استعانة بها على بيان المقصود من قوله تعالى، وعنايته بالألفاظ وما يطرأ عليها من أحوال في النصّ القرآني، وسأتناول مسائل كثيرة في بيان أهمية السياق الثقافي ووجهة السهيلي التفسيرية في مبحث لاحق إن شاء الله.

أما جوابه عن التساؤل الافتراضي: «ما فائدة البدل من المعرفة وتبينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟ يقول: «فالجواب أن تقول: الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهل، ثم تعلق حكمها بكل من اتّصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختصّ الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه، وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة<sup>(1)</sup>، وإلا لم يقع بها فائدة ولا كانت بياناً لما قبلها»<sup>(2)</sup>.

ثم يضرب مثلاً آخر في الموضوع ذاته، ويسترسل في شرحه وبيان سبب مجيء البدل النكرة من النكرة بقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾<sup>(3)</sup>. ثم قال «شيئاً» على البدل من «رزقاً» ورزق هي أبين من شيء، لأنه أخص منه، والأخص أبين من الأعم، وقد علل لوقوع ذلك من أجل تقدّم النفي، لأن النكرة تفيد بعد النفي، يقول: «فلما اقتضى النفي العام الذي هو أنكر النكرات وقعت الفائدة به، من أجل النفي، صلح أن يكون بدلاً من «رزقاً»<sup>(4)</sup> وهذا في نظره لا يخلّ بالكلام، مع أن المفسرين قالوا: «إن شيئاً» ههنا مفعول بالرزق، وأن الرزق مصدر»<sup>(5)</sup>.

والأشهر عند السهيلي أنه اسم لأنه على وزن الطّحن والدّبح، وأنه لو أراد المصدر لفتح الراء، ومثل لذلك بقول الشاعر<sup>(6)</sup> في عمر بن عبد العزيز:

(1) \_ ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب، ج4، ص 1962: أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدل من المعرفة قال: «وتبعهم السهيلي على ذلك» وينظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص 295.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 298.

(3) \_ سورة: النحل، الآية: 73.

(4) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 298.

(5) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص 500-501.

(6) \_ هو عريف القوافي، من قصيدته التي يرثي فيها عمر بن عبد العزيز، وهو من شواهد: المبرد، في الكامل، بتقديم العجز على الصدر، يقول المبرد: «ويقال: رزقه يرقه رزقاً، والاسم الرزق». ينظر: الكامل، مج، ص 290.

وَأَقْصُدْ إِلَى الْحَيْرِ وَلَا تَوَقَّعْهُ وَأَرْزُقْ عِيَالِ الْمُسْلِمِينَ رِزْقَهُ

-مسألة: في أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة:

وهي مسألة في وقوع النكرة بدلا من المعرفة، وقد استشهد بها الزجاجي في جملة جملة دون شرح ولا توضيح، ولكن السهيلي بحسب الإعجازي، ونفسه التفسيري ينظر إلى التراكيب نظرة مقاصدية، وبذلك يعلل سبب وقوعها بهيئة معينة دون غيرها، إذ يطرح أسئلة كثيرة، ويجب عنها بإسهاب مفرعا هذه الأسئلة إلى أسئلة أخرى، لأن كثرة التعاليل والإجابة على هذه الأسئلة في نظره هي التي توصل إلى المعنى المراد والسر في اختيار لفظ دون آخر، أو تركيب دون غيره، بشيء من الإسهاب (1).

-في أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ﴾ (2).

ذكر السهيلي أن الزجاجي استشهد أيضا في باب البدل بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ﴾

ولقد وجّه وقوع المصدر "الحرام" مضافا إلى المفعول، كما يضاف إلى الفاعل كقوله تعالى: ﴿عِشَّةٍ

رَاضِيَةٍ﴾ (3)

في أحد الأقوال (4). حتى إذا تم له ذلك، صحّ البدل في قول عمر رضي الله عنه لفصحة: «لَا يَعْرُتُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِيَّاهَا» (5)، فقد وجه "حب" بدلا من الضمير "هذه" وإن لم يكن فعلا لها، وإنما هو واقع بها، كما أن القتال بدل من الشهر، وإن لم يكن فعلا له، وإنما هو واقع فيه. وبحسب تفسيري كان له توجيه آخر لسبب ذكر المبدل منه والأولى بالاهتمام والتقديم هو القتال الواقع هنا بدلا، إذ وجّه هذا السبب بقوله: «والجواب أن يقال إن هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع

(1) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، من ص 300- إلى ص 306.

(2) \_ سورة البقرة، الآية: 217.

(3) \_ سورة الحائنة، الآية: 21.

(4) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 182، والزنجشيري، الكشف، ج 4، ص 483.

(5) \_ الحديث: رواه البخاري في صحيحه، ص 1244، ح رقم: 4913 كتاب: «تفسير القرآن» باب: «تَبْتَعِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ».

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

القتال في الشهر، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قدّم في الذكر»<sup>(1)</sup>.

كما كان لوجهته الفقهية وعلمه بمسائل الأحكام دورها في توجيه إعادة ذكر "القتال" في هذه الآية، وكان القياس أن يعيده بلفظ المضر فيقول: «قل: كبير»، فيقول: «والجواب أن يقال: في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة، وهي عموم الحكم، ولو جاء بلفظ المضر فيقول: هو كبير، لاخصّ الحكم بذلك القتال الواقع في القصة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام»<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الموضوع لم نجراً على اجتيازه دون أن نذكر توجيه السهيلي للحديث: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ»<sup>(3)</sup>. بهذا اللفظ، إذ أبدع بما أملت عليه ثقافته الفقهية وإمامه بأحكام الشرع في الكتاب والسنة، إذ لم يقل ﷺ «نَعَمْ تَوَضَّؤُوا مِنْهُ» لئلا يتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمرّ الحكم فيه على العموم، ولم يتوهم قصره على السبب، وكذلك هذا حين قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>. فجعل الاسم المخبر عنه "قتال" وخصّصه بالمجرور الذي هو ضمير الشهر، فتعلّق الحكم به على العموم متى وقع، لأنّ اللفظ المضر لا تقتضي صيغته إلاّ تخصيص الخبر بما يعود عليه»<sup>(5)</sup>.

و يمكن إحصاء عدد الأبواب النحوية التي انطلق السهيلي فيها ممّا أصّله الزجاجي بما يثبت أن كتاب النتائج لم يكن عبارة عن شرح للجمل، بل لبعض أبوابه، معملاً فيها فكره الخاص بشكل مختلف عن باقي الشروحات، ومن هذه المسائل -غير التي ذكرتها-:

1- باب في التنوين<sup>(6)</sup>.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 313.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 313.

(3) \_ الحديث: رواه أبو داود، في السنن، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بيلي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، (1430هـ-2009م)، باب "الوضوء بماء البحر"، ح رقم: 83، ج 1، ص 62.

(4) \_ سورة: البقرة، الآية: 217.

(5) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 314-315.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 86.

- 2- باب في أحرف المضارعة (1).
- 3- باب " في " لم والفعل الماضي (2).
- 4- في الفاعل والمفعول (3).
- 5- باب في ياء المتكلم والنون (4).
- 6- باب في: التعريف بالإضافة (5).
- 7- في قطع النعت وفائدته (6).
- 8- في عطف النعوت بعضها على بعض (7).
- 9- في أم العاطفة (8).
- 10- باب التوكيد في [مواقع "كل" في الكلام وأصل "كلا"] (9).
- 11- أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (10)(11).
- 12- أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ﴾ (12) (13).
- 13- باب في: ترتيب مفعولي "اختار" (14).
- 14- باب في: «إثبات الجار وحذفه مع غفر واستغفر» (15).

- (1) \_ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 117.
- (2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 141.
- (3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 164.
- (4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 193.
- (5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 215.
- (6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 237.
- (7) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 238.
- (8) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 260.
- (9) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 276.
- (10) \_ سورة آل عمران، الآية: 97.
- (11) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 309.
- (12) \_ سورة البقرة، الآية 217.
- (13) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 312.
- (14) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 330.
- (15) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 332.

15- باب في: «تعديّة الفعل»<sup>(1)</sup>.

16- في عدم صرف "سحر"<sup>(2)</sup>.

17- في إعراب الوصف غير المعتمد<sup>(3)</sup>.

18\_ مسألة في عدم نعت الضمير<sup>(4)</sup>.

وما يمكن أن نخلص إليه في هذه الميزة التي امتاز بها عصر السهيلي من الميل إلى الشرح، والذي كان له أثره في وجهة السهيلي الفكرية وميله إلى الشرح وكثرة التعليقات والتعليقات ما يأتي:

- الميل إلى الإسهاب في غالب الأحيان لما عرض له من شروح، وكثرة التعليقات وتفريعاتها في المسألة الواحدة حتى، بتحليلات شافية كافية تكشف عن كل غموض أو لبس، بعقل منطقي، وحس لغوي، يبحث عن الأشياء ومسبباتها، ويخوض أغوار النصوص وأسرارها، بحثاً عن دلالتها ومقاصدها، لذلك اعتمد على طريقة الافتراض ثم الجواب.

- رأيناه وهو يوجه المسائل النحوية المتعلقة بالنصّ القرآني يوظف ثقافته الواسعة من فقه، وأصول وكلام، وفلسفة، وتفسير، مما جعله يخلص إلى آراء لم يسبقه إليها أحد، تدلّ على ذكاء غير مسبوق وبراعة غريبة لا تتأتى إلا لعالم ورع همّه البحث والتحقيق.

- وما ميّز شروح السهيلي في النتائج لآراء الزجاجي أنّها لم تكن بالطريقة المعتادة عند سائر شراح الجمل وغيره، وذلك بإيراد الآراء المتضاربة والاختلافات حول المسائل النحوية، بل إن شروحاته امتازت بالجدّة في الطرح، فكانت له آراؤه الفدّة، وتوجيهاته الخاصة التي لم تعهد عند غيره من الشراح، كما أنه لم يكتف بالشرح فقط متبنيًا آراء الزجاجي، بل كان يؤدي دور الناقد الجادّ، بأسلوب يقوم على إيراد الحجّة والدليل.

ومن مميزات هذا النوع من السياق اتجاه النحويين إلى النقد، وهكذا كان صنيع السهيلي كغيره من نحاة الأندلس:

(1) \_ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 352.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 375.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 425.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 213-214.

ب- الاتجاه إلى النقد: ويمكن تقسيم ذلك إلى اتجاهين<sup>(1)</sup>:

1- اتجاه عني بالنقد العام لمنهج النحاة، ويمثله ابن مضاء القرطبي في كتابه: «الردّ على النحاة»، وكتاب: «تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان» الذي ناقضه ابن خروف بكتابه: "تنزيه أئمة النحو عمّا نسب إليهم من الخطأ والسهو".  
وكان ابن مضاء - كما فصلنا في الفصل الثاني- متأثراً بالمذهب الظاهري، كما كانت هناك دوافع أخرى وراء هذه الثورة<sup>(2)</sup>.

2- أما الاتجاه الثاني من وجهي النقد: فهو ما كان بين النحاة أنفسهم، حيث ينتصر كل منهم لرأيه معرّضاً برأي غيره، وفي هذا لا يتقابل منهج ومنهج، وإنما يتناول النقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة، وقد عرفت مدارس الأندلس من قبل هذا اللون من النقد الذي لا يقتصر على المتعاصرين، بل يتناول آثار المتقدمين، فابن السيد مثلاً ينقد الزجاجي في كتابه الجمل، ويسمّي كتابه: «إصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وابن الطراوة يصنّف «الإفصاح في بيان ما وقع فيه الفارسي من الخطأ في الإيضاح»، وابن البادش (528هـ) الذي ينقد ابن النحاس في كتابه "الكافي"، ويخطّطه في مائة موضع.  
ولاشكّ في أن يكون لهذا أثره في نفوس التلاميذ، وأن ينمّي فيهم روح النقد والتحليل، وسنرى هذا بادياً في مصنفات السهيلي، وخاصة كتاب "نتائج الفكر"، فهو لا يتردد أن يعلن مأخذه على أعلام النحو كسيبويه وابن قتيبة<sup>(3)</sup>، والفرّاء<sup>(4)</sup>، وابن جني<sup>(5)</sup>، كما عارض الزجاجي في كثير من المسائل النحوية، أما الفارسي فكان أكثرهم تعرّضاً لنقده، وحمل على ابن سيده وبخاصّة في الروض الأُنْف<sup>(6)</sup>. كما دارت بينه وبين ابن خروف وغيره مناظرات حامية منها ما حفظه السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(7)</sup>.

(1) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنا، مقدمة نتائج الفكر للسهيلي، ص 12-13.

(2) \_ لا يستدعي المقام هنا التكرار، ينظر: الفصل الثاني من هذا البحث.

(3) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأُنْف، ج 1، ص 7، ص 59.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 39، ص 175.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 22.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 69 وسأكتفي بنقده لبقية النحاة لورود هذا النقد في كتابه: النتائج.

(7) \_ دار بين السهيلي وابن خروف مناظرات في مسائل مختلفة: منها مناظرة في مسألة «أكل ذي ناب من السباع حرام» ومسألة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ مِنْهُمْ الْفَرْدَ قُلُوبًا وَالْحَنَازِيرَ﴾ [المائدة: 60] حيث رمى السهيلي ابن خروف في إحدى هذه المسائل بالجاهل الجاف المقلد. ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 3، ص 219 وما بعدها.

1- نقد السهيلي لإمام النحاة سيبويه:

إن الملاحظ على السهيلي أنه كان كثير الرجوع إلى سيبويه في أغلب آرائه، بل يعدّه المصدر النحوي الأوّل، إذ يراه الأقرب إلى روح اللغة وواقعها. فكان كثير الإحالة عليه بشكل يربط فيه الدرس النحوي بالأصل، وكثيرا ما كان يتعد عن النحو ذي الطابع التعليمي، وليس ذلك غريبا عن فكر ينجح إلى التحليل والتعليل والبحث عن مقاصد الألفاظ، ودلالات التراكيب.

ونظرا لما ساد في هذا العصر الذي عاش فيه السهيلي من ميل النحاة إلى النقد-مرحلة اكتمال الدرس النحوي في الأندلس ونضجه كما ذكرنا، وكذلك جرأة نحاته على النصوص، وانفتاحهم، وعدم التقيّد بمذهب دون آخر، أو نحوي عن غيره، أو لأسباب أخرى تعود إلى طبيعة العصر والبيئة - فلم يدّخر السهيلي جهدا في نقد إمام النحاة سيبويه مع ميله إليه في كثير من المسائل، لكن هذا النقد لم يكن إلا في نادرا في النتائج، بشيء من التورّع أحيانا، إذ يقول في إحدى المسائل: «ولولا الوحشة من مخالفة الإمام [أبي بشر] لنصرت قول الأخص نصرًا مؤزّرا، وجلوت مذهبه في منصّة التحقيق مفسّرا، ولكنّ النفس إلى نصرة سيبويه أميل» (1).

وقد أحصيت المواضيع التي أحال السهيلي إلى سيبويه في النتائج فوجدت حوالي ست وثلاثين موضعا، منها موضعان فقط انتقده فيهما.

-أما المسألة الأولى: فتتعلق بمجيء الحال من النكرة، إذ ذهب النحويون -بما فيهم سيبويه- إلى تضعيف هذا المذهب لاختلاف اللفظ من غير ضرورة، فالنكرة يتقارب المعنيان فيها والمعرفة يتباعد المعنيان لأن الصفة في النكرة مجهولة عند المخاطب حالا كانت أو نعتا، وهي في المعرفة بخلاف ذلك (2).  
لكن السهيلي ذهب مذهبا مغايرا لما ذهب إليه النحاة في توجيه قول الشاعر:

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 236.

(2) \_ وقد استدل سيبويه على جوازه في الشعر أكثر بقول ذي الرّمة:

وَحَتَّ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَنْظَلَةً      طَبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

ينظر: ذو الرّمة، الديون، أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، (1415هـ-1995م)، ص 116. وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 64.



لَمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّه خَلَّلُ<sup>(1)</sup>

حيث اتفقوا على جعل: "مُوحِشًا" حالا إذا كانت مقدمة على الاسم، إذ قال: «وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا «مُوحِشًا» حالا من «طَلَّلُ» وقائمًا حالا من رجل<sup>(2)</sup>، إذا قلت: فيها قائمًا رجلٌ وهو لا يقول بقول الأخفش (ت 215هـ)<sup>(3)</sup>... فلو قال بهذا القول عذرناه ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولا بدّ في خبر المبتدأ من ضمير يعود على المبتدأ، تقدّم الخبر أو تأخر، فلم تكون هذه الحال من ذلك الضمير ولا تكون من النكرة؟ وما الذي دعاهم إلى هذا؟»<sup>(4)</sup>.

ويرى السهيلي أنه لا أحد من الشارحين لكتاب سيبويه فطن لهذه القضية وأجاب عنها بجواب مقنع. ولقد أجاب عن هذه القضية المشكّلة وأجرى قياسا بينها وبين مسألة فقهية حتى يتسنى فهمها عقليا، ثم أردف ذلك بقوله: «فأنت إذا جعلت الحال من قولك: «فيها قائمًا رجل» من الضمير، لم يصحّ تقدير المضمّر، إلا مع تقدير فعل يتضمّنه، ولا يصحّ تقدير فعل بعده مبتدأ لأنّ معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلا، وإذا صار فاعلا بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدّم الفعل على الفاعل، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه، وهذا بديع في النظر... وإذا نويت به التأخير لم يصح وجود الحال مقدّمة على المبتدأ لأنها لا تتقدّم على عاملها إن كان معنويا، فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عند سيبويه، وفاعل عند الأخفش»<sup>(5)</sup>.

وفي هذا نقد لقول سيبويه ولبقية النحويين في إتيان الحال من الضمير، وعدم إجازتهم إتيانها من النكرة: «وهذا السؤال لا يلزم الأخفش على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ البيت لكثير عزة، الديوان، جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط (1391هـ-1971م)، ص 506 بيت رقم: 157. وهو من شواهد سيبويه، في الكتاب، ج 2، ص 123 وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 64.

(2) \_ يقول صاحب ارتشاف الضرب: «ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في هذا هو المبتدأ». ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 3، ص 1577.

(3) \_ ذهب الأخفش إلى أن "طلل" و"رجل" في هذا الموضع "فاعلا" بالاستقرار الذي تعلق به الجار (والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أحذق أصحاب سيبويه، وكان المرجع في فهم الكتاب). ينظر ترجمته في: القفطي، إنباه الرواة، ج 2، ص 36.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 235.

(5) \_ المصدر نفسه، ص 236.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 236.

ولكن نقده لسيبويه في هذه المسألة كان من باب النقد البناء المبني على أسس علمية، ومنطلقات لغوية معتمدها السماع والقياس<sup>(1)</sup>، وكان مع نقده ومخالفته له لطيف التوجيه، إذ يقول في ختام هذه المسألة: «ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر، لنصرت قول الأخفش نصرا مؤزرا، وجلوت مذهبه... ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل»<sup>(2)</sup>.

-وأما المسألة الثانية ففي باب: "تعدي الأفعال المتعدية وغير المتعدية إلى المصدر":

تتعدي هذه الأفعال إلى ثلاثة أنحاء: على أن يكون المصدر مفعولا مطلقا، أو توكيدا أو حالا، قال سيبويه: «وإنما تذكره لتبين أي فعل فعلت أو توكيدا»<sup>(3)</sup>.

وقد راح السهيلي يشرح هذا القول في النتائج، مبيّنا الأوجه الصحيحة - والتي خالف فيها سيبويه ونقده - مقيما على ذلك الحجة والبرهان ومن ذلك مخالفته سيبويه في هذه المسألة في موضعين:

-الموضع الأول: أنه اشترط في المصدر الواقع مفعولا مطلقا أن يكون منوعا أو في حكم المنعوت، فإن لم يتوفّر هذا الشرط كان توكيدا للفعل، لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدلّ عليه محددًا ولا منعوتا، إذ لا يؤكّد الشيء بما فيه معنى زائد على معناه، لأن التوكيد تكرر محض، وقد ردّ قول سيبويه بجواز وقوع "تكليما" في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(4)</sup>. مفعولا مطلقا وإن لم يكن منعوتا في اللفظ<sup>(5)</sup>، وذهب السهيلي إلى القول بأنها تأكيد للفعل، ولا يصحّ المجاز مع التوكيد<sup>(6)</sup>.

(1) \_ ذهب مذهب شيخه أبو الحسن بن الطراوة في جواز الحال من النكرة استنادا إلى القياس: أي أنه كما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها جاز كذلك في نعت النكرة والحال منها، مثل: "جاءني زيد الكاتب وجاءني زيد كاتباً".

ومن النكرة: "مررت برجل كاتب، أو برجل كاتباً". (وهذا صحيح في نظر السهيلي).  
وأما السماع فاستدل بقوله ﷺ «صَلَّى خَلْفَهُ رَجُلٌ قِيَامًا» فهو حال من «الوقوف» أي الإخبار وليس حالا من «الأمر» أي على سبيل الأمر والطلب. ينظر: السهيلي، النتائج، ص 234.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 236.

(3) \_ سيبويه، الكتاب، ج1، ص 117.

(4) \_ سورة النساء، الآية: 164.

(5) \_ يقول سيبويه: «فإن قلت: ضرب به ضربا ضعيفا، فقد شغلت الفعل بغيره عنه ومثله: سير عليه سيرا شديدا، وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سير، وضرب به ضرب، كأنك قلت: سير عليه ضرب من السير وسير عليه شيء من السير...» أي إن المعنى المراد هو نوع السير وليست صفته أو هيئتها. الكتاب، ج1، ص 299.

(6) \_ ذكر السهيلي أن القول بالمجاز في هذه الآية، أي إن تكليم الله موسى كان مجازيا هو قول القتيبي - ويقصد به ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) ردّا على المعتزلة، وقد نقل السهيلي كلامه عن كتابه: تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، دط، ص 111.

ووجه قول سيويه بأنه أراد جواز كونه مفعولا مطلقا وهو في حكم المنعوت، فكأنه أراد: تكليما. كما يقول السهيلي ردًا على سيويه: «فلا يكون في الآية حجة قاطعة، والحجج عليهم كثيرة لا يحتاج معها إلى الاحتجاج بالمحتملات»<sup>(1)</sup>.

-وأما الموضوع الثاني: الذي خالف فيه مذهب سيويه في هذه المسألة أيضا، وذهب مذهب شيخه ابن الطراوة فهو أن العامل في المصدر -إذا كان توكيدا للفعل- هو ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما، لأنه لو كان اسما، كان منصوبا بفعل المتضمنة فيه<sup>(2)</sup>.

إذ يقول بعد طول إمعان ونظر وتأمل في كلام سيويه، وذهابه إلى أن العامل في المصدر المؤكّد بفعل التوكيد على الحقيقة، واخترل ذلك الفعل، وسدّ المصدر الذي هو معموله مسدّه<sup>(3)</sup>: «والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسن، لأن الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكّد بها، وإنما يؤكّد بالألفاظ وقولك: ضربت فعل مشتق من المصدر، فهو يدلّ عليه، فكأنك قلت: فعلت الضرب، فضربت يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمه فتقول: «من كذب فهو شرّ له» أي فالكذب شرّ له... فكما جاز أن تقيده بالحال<sup>(4)</sup> وأن تكفي عنه بـ "هو" جاز أيضا أن تؤكّده بـ "ضربا"، وبه<sup>(5)</sup> يعمل في الثاني معنى فعلت. «<sup>(6)</sup>.

ويتضح من هذين المسألتين التي خالف السهيلي فيهما مذهب سيويه أن نقد السهيلي كان نابعا عن طول تأمل وتدبر في الكتاب، فكان في مسائل دقيقة لم يهتد إليها حتى شرّاحه، ويظهر ذلك في قوله: «وعرضت كلامه على نفسي وتأملت الكتاب»<sup>(7)</sup>.

## 2- نقد السهيلي للزجاجي:

وضّحت سالفا أن السهيلي لم يكن يشرح كتاب الجمل للزجاجي بالمعنى العلمي لكلمة شرح،

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 357-358. وقد يكون نقده لسيويه في هذا الموضوع فقط (في الآية).

(2) \_ لأن مذهب السهيلي هو القول بأن الفعل مشتق من المصدر. ينظر: المصدر نفسه، ص 67-68.

(3) \_ ينظر: سيويه، الكتاب، ج 1، ص 118، ص 299.

(4) \_ كقولهم "قمنا سريعا" فسريعا حال من القيام فيه تقييد للفعل.

(5) \_ أي: "بسبب الأول".

(6) \_ السهيلي، النتائج، ص 358-359.

(7) \_ المصدر نفسه، ص 358.

وإنما يقدم توضيحات وتعقيبات، ويبيّن في كثير من الأحيان وجوه الفساد بنقد آراء كثيرة للزجاجي في مسائل مختلفة منها:

-نقد تقسيم الزجاجي للكلام: في باب أقسام الكلام:

قال الزجاجي: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف»<sup>(1)</sup>.

وعقّب السهيلي بقوله: «وهذه العبارة -على طولها- واهية مردودة، وعبارة سيويه<sup>(2)</sup> -على إيجازها- صحيحة مفيدة»<sup>(3)</sup>.

وقد ردّ السهيلي عبارة الزجاجي من وجهين:

-أحدهما: أنّه عبّر بالكلام عن الكلم، الذي هو جمع "كلمة" إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد منها كلمة، وجمع الكلمة كَلِم كما تقول: لبنة ولبن، وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبّر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدلّ عليه العبارات وما يصطّح عليه من الإشارات، ثم قد يُسمّ اللفظ الدال عليه كلاماً، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء بالشيء إذا اتصل به أو كان سبباً له.

-والثاني: أنه قال: «أقسام الكلام ثلاثة، فنوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنساً جامعاً لها، فخرج من مضمون ذلك أنّ الاسم على حدته يسمّى كلاماً، وكذلك الحرف والفعل، كما أنك لو قلت الحيوان ينقسم قسمين: إنسان وبهيمة» لكان كل قسم من الحيوان يسمّى حيواناً، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس<sup>(4)</sup>.

ثم يعزّز السهيلي نقده بإعطاء البديل، وتصحيح عبارة الزجاجي بقوله: «الكلام ثلاثة أقسام: خبر، واستخبار وطلب، فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف»<sup>(5)</sup>.

هذا وما أخذه السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام، قد سبقه إليه أستاذه ابن الطراوة في كتابه الإفصاح، عندما ذكر تسامح النحويين في العبارة قال: «إنّما ينقسم الكلام إلى ثلاثة: الدعاء

(1) \_ الزجاجي، الجمل، ص 17.

(2) \_ عبارة سيويه: "الكلم: اسم وفعل وحرف" ينظر: الكتاب، ج 1، ص 02.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 61.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 61-62.

(5) \_ المصدر نفسه، ص 62.

والسؤال والخبر وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كالام» (1).

لكن السهيلي كان كثيرا ما يلتمس هؤلاء النحاة بما فيهم الزجاجي العذر، لأنه يرى أن ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين (2).

#### -نقد الزجاجي في مسألة التنوين:

يقول الزجاجي: «تفرد الأسماء بالخفض والتنوين» (3).

وقد نقد السهيلي هذه العبارة للزجاجي وغيرها من النحويين (4) بقوله: «التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر "نونت الحرف" أي ألحقته نونا، كما أن التنعيل مصدر «نعلت الرجل» إذا جعلت لها نعلا، وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردّها وهذا يطرد في الحروف، تقول سيئت الكلمة، أي ألحقت بها سينا و"كوفتها" أي ألحقت بها كافا...» (5).

والملاحظ على نقد السهيلي للزجاجي أنّ الغرض منه ليس مجرد المناقضة أو المعارضة، بل هو من قبيل النقد العلمي الدقيق، الذي يرمي إلى تحري الدقة في المصطلح والمدلول، وخاصة إذا تعلق الأمر بالنحو واللغة، لأنه يرى أن التغيير في المبنى هو تغيير في المعنى (6).

#### -نقد الزجاجي في مسألة "الاسم":

من قوله: «الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا» (7).

إذ وضّح السهيلي أنه أراد بالاسم المسمى، أو أراد به اللفظ الدال عليه، فإن كان قد أراد المسمى فعبارته صحيحة، وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى فظاهر عبارته صحيح أيضا.... لأن الذي يكون فاعلا أو مفعولا في الحقيقة إنّما هو المسمى دون الاسم.

(1) \_ ابن الطراوة، الإفصاح، ص 03.

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 165.

(3) \_ الزجاجي، الجمل، ص 18

(4) \_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 24، 25.

(5) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 86.

(6) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 211.

(7) \_ الزجاجي، المصدر السابق، ص 17.

ولكنه سرعان ما يلتمس له العذر بقوله: «والعذر له -رحمه الله- أنه تسامح، إرادة للتقريب ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطّاعن، وتلك عادته في أكثر هذا الكتاب وليس مذهبا له ولا لأحد من النحويين أن يريد الاسم بالمسمى ولكنه أراد به الكلمة الدالة»<sup>(1)</sup>.

أما عبارة: «ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا» فهو قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها<sup>(2)</sup>.

#### -نقده للزجاجي في مسألة: إعراب الوصف غير المعتمد<sup>(3)</sup>:

فقد حكى الزجاجي في هذا الباب قول بعض النحويين: «قائم زيد» أنّ «قائم» مبتدأ، وزيد فاعل<sup>(4)</sup>.

وأبطل السهيلي هذا المذهب بالقياس، لأن اسم الفاعل -في نظره- اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، لأن عمله متوقف على شرط تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية، نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ومعتمده في هذا هو السماع، لأنهم لم يحكوا عن العرب: «قائم الزيدان» ولا «ذاهب إخوتك» إلا بالشرط الذي ذكره، يقول: «فإذا لم يكن مسموعا، وكان بالقياس مدفوعا، فأخلق به أن يكون باطلا ممنوعا»<sup>(5)</sup>.

وإذا ثبتت هذه القاعدة التي افترضها السهيلي جاز أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله، ومع القرائن المقوية رافعا للفاعل، وخبرا مقدّما، والاسم بعده مبتدأ، والوجهان جائزان، نحو: «زيد قائم أخواه»، و«زيد قائمان أخواه»، إلا في موضع واحد وهو أن يكون الفاعل ضميرا منفصلا نحو: «زيد قائم أنت إليه»، و«أقائم هو؟»، فإن كان هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبرا، لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلا إذا لم يكن اتصاله به نحو: «ما قائم إلا أنت»، ونحو:

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 63.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 63. وينظر في حد الاسم: المترد، المقتضب، ج1، ص 03 والزجاجي، الإيضاح، ص 47 وما بعدها، وابن فارس الصاحبي، ص 49-51، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص 9-10.

(3) \_ أي اسم الفاعل المعتمد على ما قبله لأنه لا يعمل إلا بشروط.

(4) \_ الزجاجي، الجمل، ص 49-50.

(5) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 425.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

«الضَّارِبُ هُوَ»، وقد روي قوله ﷺ لورقة بن نوفل «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟»<sup>(1)</sup> بتشديد الياء دائما، لأنه خبر مقدّم، ولو كان "هم" فاعلا لقال «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟» بتخفيف الياء<sup>(2)</sup>.

فقد عه ل عبارة النحويين على لسان الزجاجي في الجمل إنما كان مستنده السماع والقياس، فهو لم يبطل هذا المذهب في الإعراب إلا اعتمادا عليهما، مدعما ذلك بالشواهد والأمثلة الحية من كلام العرب، وكلام رسول الله ﷺ، لأنه - في نظره - أقوى الحجج، بل يقدمه على القياس في غالب الأحيان.

### 3- نقد السهيلي لأبي علي الفارسي في النتائج:

كان السهيلي في النتائج أشدّ حملا على الفارسي من غيره، إذ تعرّض له بالنقد في كثير من المواضع في كتابه النتائج: نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

### - نقده في مسألة "إذ" من قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

إذ جعلها الفارسي<sup>(4)</sup>. خلافا لمذهب السهيلي الذي يرى أنها بمعنى "أن" المفتوحة كما قال سيويه<sup>(5)</sup>.

إذ يقول متعجبا منه: «وعجبا للفارسي حيث غاب ذلك عنه، وجعلها ظرفا، ثم تحيل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها بما هو مسطور في كتبه، فأغنى ذلك عن ذكره»<sup>(6)</sup>.

(1) \_ الحديث: سبق تخريجه في: البخاري، الصحيح، كتاب: "بدء الوحي"، ح رقم 03، ص 08.

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 425-426.

(3) \_ سورة: الزخرف، الآية: 39.

(4) \_ يقول ابن جني: «طاولت أبا علي - رحمه الله تعالى - في هذا وراجعتة... فكان أكثر ما يرد منه في اليد [ثبت منه] أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أجرى (اليوم) وهي الآخرة مجرى وقت الظلم [أي ظرفا] وهو قوله: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ ووقت الظلم إنما كان في الدنيا... فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل "إذ ظلمتم" "من اليوم" أو كزره عليه وهو كأنه هو». ينظر: الخصائص، ج 2، ص 172، ج 3، ص 224.

(5) \_ تعرض السهيلي في الروض الأنف لبيان معنى "إذ"، وذلك في تعقيبه على ابن هشام عندما فسّر بيت رؤبة:

تَمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى  
جَنَّتِ عَدْنٌ فِي الْعَلَالِي وَالْعَلَا

حيث جعل ابن هشام "إذ" بمعنى "إذا" فردّ عليه السهيلي وجعل "إذ" بمعنى "أن" المفتوحة وأرجع هذا القول إلى سيويه واستشهد بقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 80] وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: 39]. ينظر السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 286.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 135.

وعلل نقده للفارسي بقوله: « وأما "إذ" في قوله تعالى: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: "لأضربن زيدا إذ شتمني" فهي وإن لم تكن ظرفا ففيها من المعنى الأول طرف، كأنك تنبهه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتمت، فإن لم يكن الضرب واقعا في حال الشتم، فله رد إليه وتنبه عليه، فقد لاح لك قرب ما بينهما وبين "أن" التي للمفعول من أجله»<sup>(1)</sup>.  
لأن هذه الأشياء - في نظره - بعد أن صيرت حروفا بعد أن كانت أسماء قد بقي فيها معنى من معانيها - الظرفية - كما بقي في كاف الخطاب، وفي "على" معنى الاستعلاء<sup>(2)</sup>.

#### -نقده في مسألة: نعت النعت:

ذهب السهيلي إلى أنه لا يجوز نعت النعت، ممثلا بقوله: "مررت برجل عاقل كريم"، وأجاز أن يكون الثاني نعتا للاسم المضمرة والصفة، والمضمرة لا ينعت، ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دل على الفعل والفاعل، والجملة لا تنعت، ولأنه يجري مجرد الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا يُنعت<sup>(3)</sup>.  
ولكنه أجاز ذلك في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد، فيكون خبرا عن مبتدأ أو بدلاً من اسم جامد، وإما نعتاً محضاً يقوي فيه معنى الرفع، وذلك خلافا لما رآه ابن جني نقلا عن شيخه أبي علي الفارسي<sup>(4)</sup>.

#### -نقده في مسألة الحال: في قولهم: «هَذَا بَسْرًا أُطِيبَ مِنْهُ رُطْبًا»<sup>(5)</sup>.

إذ أبطل السهيلي قول أبي علي الفارسي بأن معنى الإشارة في "هذا" هو العامل في "بُسْرًا"، إذ ذهب إلى أن هذه المسألة لا تختص بهذه الصورة فحسب، بل قالوا: «أَنَا خَارِجًا أَنْفَعُ مِنِّي لَكَ دَاخِلًا» دون إشارة، وكذلك: «زَيْدٌ فَارِسًا أَشْجَعُ مِنْهُ رَاجِلًا» فلا إشارة هنا أيضا، ولا معنى الإشارة يقول:

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 135.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 135.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 208.

(4) \_ ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 4، ص 1929-1930.

(5) \_ وهي الحالات أو الأحوال التي تتعاقب على التمر حتى يصير رطبا، فيكون بادئ الأمر بلحا، ثم سيابا، ثم جدالا، ثم بُسْرًا إلى أن يكون رُطْبًا». ينظر: ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج 11، ص 120-121.



«ورأيته منسوباً إلى الفسوي»<sup>(1)</sup>.<sup>(2)</sup>

وقد نسبة السهيلي إلى موطنه، ولم يذكره باسمه، وفي هذا دلالة على شدة معارضته وتحامله عليه.

#### -نقده في مسألة: متعلق الخبر إذا كان ظرفاً:

من المعلوم أن خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً يُعَلَّقُ بالفعل ويقدر تقدير "مستقر"، أي إن النحويين إنما يقدرونه تقدير الاسم المشتق، فيقولون: «زيدٌ في الدار» أي: مستقر في الدار<sup>(3)</sup>. يقول السهيلي: «وكان الظاهر أن يذكروا الفعل، لأنه الأصل في تعلق الجار به، لأن حرف الجر إنما تعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه معنى الفعل لا من حيث كان اسماً»<sup>(4)</sup>.

وقد نقد السهيلي مذهب الفارسي حين سأله ابن جني عن هذه المسألة، فلم يراجعه بجواب بيّن ولا شافٍ أكثر من أن قال له: «تقدير الاسم ههنا أولى، لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم»<sup>(5)</sup>، ولم يبين ابن جني فيه شيئاً أيضاً<sup>(6)</sup>.

وقدم السهيلي تعليلاً لردّه على الفارسي بقوله: «والصحيح في التعليل والتقدير أن يقال: الجار هنا لا يتصور تعلقه بفعل محض إذ الفعل المحض ما دلّ على حدث وزمان، ودلالته على الزمان بينته<sup>(7)</sup>، فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان، مع أن الجار لا تعلق له بالزمان ولا يدل عليه، عليه، إنما هو في أصل وضعه، لتقييد الحدث، وجزه إلى الاسم على وجه ما من الإضافة فلا تعلق له بالحدث، والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا، لأنه خبر المبتدأ، والمبتدأ ليس هو الحدث، فبطل أن يكون التقدير: "زيد استقرار في الدار... فإذا بطل إضمار المصدر، وإضمار الفعل، لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل لتصحّ الفائدتان:

(1) - هو أبو علي الفارسي، نسبة إلى "فُسا" مولده، وهي مدينة قريبة من شيراز وقد نقل ابن يعيش عنه أنه ذهب إلى أن العامل في الحال الأول ما في "هذا" من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني أفعال». ينظر: شرح المفصل، ج2، ص 60.

(2) - ينظر: السهيلي، النتائج، ص 404.

(3) - ينظر: ابن يعيش، المصدر السابق، ج1، ص 91.

(4) - السهيلي، المصدر السابق، ص 421.

(5) - ينظر: المصدر نفسه، ص 421.

(6) - السهيلي، المصدر السابق، ص 421.

(7) - ليس غريباً أن يقول السهيلي هنا بدلالة الفعل على الزمان بينته، وقد ذكر غير مرة أنه لا يدل على الزمان لا بلفظه ولا بينته، وإنما يدل على أحوال الحدث، وهذا الذي قاله لا يخالفه فيه النحاة، فهم قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان. ينظر: ابن جني الخصائص، ج3، ص 98، وقد تسامح السهيلي مثلهم عندما قال بدلالته على الزمان. ينظر: النتائج، ص 66.

-إحدهما: أن يكون خيرا عن المبتدأ ويضم في ما يعود عليه، إذ لا يمكن ذلك في المصدر.

والثانية: أن يصح تعلق الجارّ به، إذ مطلوبه الحدث، واسم الفاعل متضمّن للحدث، لا للزمان<sup>(1)</sup>.

هذه بعض الأمثلة على نقد السهيلي للفارسي، كما نقده في أكثر من موضع في كتابه الروض<sup>(2)</sup>، والملاحظ على هذا النقد أنه كان نقداً يقوم على الحجّة والدليل، وكثرة التعليل بالاستناد إلى السماع والقياس في كل ما يعرض له من مسائل.

وتجدر الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية في هذا العصر- عصر السهيلي- وهي كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وكان أكثر أعلامه في هذا المجال السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث، ولم يكن ذلك بدعاً، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث أصلاً من أصولهم منذ كانت لهم مدرسة نحوية، وكان من المشاركة من سبق إلى ذلك أيضاً كابن السكيت في إصلاح المنطق<sup>(3)</sup>، وكذلك ابن جني وابن فارس، على أن الأمر لم يكن بارزاً بروزه في هذا العصر الذي أقبل الناس فيه على الحديث يدرسونه ويحفظونه، لا يتخلّف عن ذلك واحد منهم<sup>(4)</sup>.

ومن الأندلس ظهرت مشكلة الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد كان أول من أثارها ابن الضائع (ت 680هـ)، حيث قام بردّ الاستشهاد بالحديث، وكان لهذا الردّ أسبابه<sup>(5)</sup>، وليس المقام بمستدع ذكر تفاصيل هذه القضية من ذكر المانع والمجوزين وأسباب الأخذ والردّ، ولكن حسبنا أن نشير إلى أهمية هذه القضية كخاصية مميّزة للعصر الذي عاش فيه السهيلي، ميزة سياقية لها خطورتها في توجه السهيلي وفكرة النحوي، إذ اعتمد الحديث أصلاً من أصول السماع، وبنى عليه كثيراً من المسائل النحوية والإشارات اللطيفة التي غفل عنها قبله كثير من العلماء، وسأكتفي بالإشارة هنا، لأفصّل الحديث عنه في المبحث اللاحق، وأبيّن العلاقة الوطيدة بين فكر السهيلي النحوي وفكره الحديثي مع إيراد الشواهد والأمثلة الواردة في كتابه نتائج الفكر.

تلك صورة الحياة العلمية في العصر الذي كان السهيلي أحد أعلامه والذي يمثّل لنا السياق الزمني.

(1) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 422.

(2) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 286.

(3) ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، دط، ص 22، و ص 68، 80، 150، 383 وغيرها.

(4) ينظر: محمد إبراهيم البنا، مقدمة نتائج الفكر للسهيلي، ص 14.

(5) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 45. والبغدادي، الخزانة، ج1، ص 10 وما بعدها.

### المبحث الثاني: السياق الثقافي وأثره في فكر السهيلي النحوي:

يأتي السياق الثقافي واحداً من أهمّ القرائن المهمّة في تحديد الوجهة الفكرية للمبدع، ومعاني التّصوّص وتوجيه دلالاتها، لأنّ اللغة نشاط اجتماعي يتوقّف فهمها على الإحاطة بمكوّنات المجتمع من عادات وأعراف وتقاليده وثقافته، فالقراءة الثقافية بمختلف مكوّناتها تمثّل نمطاً آخر يسمح لنا بحرية السؤال حول المعنى داخل النّص وداخل الثقافة، إنّها القراءة التي تفسّر النصّ في ضوء الثقافة التي أنتجته، وهي قراءة عقلانية تكشف عن منطق الفكر داخل النّص، وهي تسعى إلى رصد التفاعل بين مرجعية النصّ الثقافية وأغراضه وأهدافه الفكرية، وهذا ما سأسعى إليه في محاولة للكشف عن بعض جوانب الفكر النحوي عند السهيلي.

#### 1- مذهبه الفقهي:

سبق وأنّ أشرت إلى أنّ السهيلي كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويّاً متقدماً، وأديباً عالماً بالتفسير، حافظاً للرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، نبهها ذكياً، صاحب اختراعات واستنباطات تصدّر للإقراء والتدريس وبعد صيته<sup>(1)</sup>.

كما غلبت عليه الثقافة الفقهية وذلك راجع إلى أنّ المرابطين كان يحكم في أمور دولتهم الفقهاء، إذ كان شغلهم الشاغل هو الاهتمام بالفروع الفقهية لمذهب "مالك"، ونسوا النظر في القرآن والسنة، وامتدت أيديهم إلى حرق كتب الفلاسفة، بل أعلنوا الحرب على الفلسفة والفلاسفة فلا عجب إذن أن تطبع شخصية السهيلي بطابع فقهي في مرحلة الطلب على مذهب الإمام مالك<sup>(2)</sup>.

أما حكم الموحدين فقد قام على أنقاض المرابطين، وتميز باهتمام الحكام بالعلوم والفنون، وقدروها حق قدرها، وقد كان الحكام أنفسهم على قدر كبير من العلم مثل: عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة، وابنه يوسف أبي يعقوب، فقد شجعوا العلماء والأدباء وأطلقوا حرية الفكر وأعادوا للقرآن الكريم والسنة الشريفة منزلتهما العظيمة، ونبذوا كتب الفروع، وأعلوا شأن الحديث فكثرت المحدثون<sup>(3)</sup>.

(1) يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 81.

(2) ينظر: ابن دحية، المطرب، ص 231.

(3) عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 201-202.

وعلى الرغم من نبذهم لكتب الفروع تحت لواء المذهب المالكي إلا أنهم امتازوا بالانفتاح على الآخر وسعة الفكر، وقد كان السهيلي مالكي المذهب إلا أن يوسف أبي يعقوب بن عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية قد استدعاه إلى حضرته، فأقام بها نحو ثلاث سنين وأجزل له العطاء- كما تذكر أغلب المصادر<sup>(1)</sup>.

إذن ما يمكن أن نستخلصه من أهمية المذهب الفقهي وأثره في بلورة لفكر النحوي عند السهيلي وغيره، أنه وعلى الرغم من العلاقة الوطيدة بين علمي النحو والفقهاء، أو بين أصول النحو وأصول الفقه، إلا أنها لم تؤثر في توجهات كل الأندلسيين على الأقل في مرحلة النضج الفكري للدرس النحوي، هذا إذا استثنينا ابن حزم وابن مضاء الظاهريين- كما أو ضحنا سابقا- إذ كان المذهب الظاهري يشن حربا على المذاهب الأخرى في الأندلس، ومنها المالكية المذهب الأكثر انتشارا في شبه الجزيرة آنذاك، وإن محاولات التجديد في الأصول فقهاً ونحوًا ترجع كلها في الأصل إلى موقف فقهي هو المذهب الظاهري، وفي هذه الحال فإن أسئلة التغيير التي طرحت إنما جاءت نتيجة لموقف مذهبي عام.

لكن وكما نعلم أن مثل هذه الأعمال المحددة كان محكوما عليها بالموت، لأن التيار العام كان مع النحو التعليمي، ونخلص إلى أن موجة التغيير لم تكن فقط موجة مذهب ظاهري، لأن التجديد لدى نخبة هذه المرحلة هو في الحقيقة تعبير عن تطور للنحو أدت إليه أوضاع ثقافية واجتماعية وفكرية ولغوية خاصة، لم تجتمع من قبل في ركن آخر من البلاد العربية، إنه نضجٌ من نوع خاص لمفاهيم النحو وإن لم يختلف عنه في الأصول والمبادئ، ونجد ذلك باديا في شخصية السهيلي الفكرية والنحوية خاصة، إذ نجد أنه قد تطرق إلى أبواب أخرى مختلفة في مؤلفاته، ولكن بواسطة علل النحو المعتادة، ولم يعب عليهم شيئا منها، وإن كنا نلاحظ دائما حضور تلك النبرة التجديدية أو لنقل "المختلفة"، تظهر في تلك التأويلات التي تحمل نمطا جديداً من التفكير في النحو، لكن من دون أي شبهة مذهبية، ولو كان السهيلي يصدر عن موقف مذهبي ما نقل عنه ابن القيم جزءا كبيرا من نتائج الفكر في كتابه "بدائع الفوائد"<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص144.

(2) ينظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، ص169: في مسألة "إذا" الشرطية الظرفية، وح1، ص326: في مسائل الحال، وح2، ص501-502 وما بعدها في مسألة: "منع السهيلي أن يقال "أظننت زيدا عمرا قائما؟"، وح2، ص565: في مسألة العالم في المفعول لأجله وغيرها من المسائل في مواضع كثيرة بل في أغلب المسائل النحوية.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ونلاحظ في هذا السياق أيضا إشارته المهمة جدًا إلى تخصيص النحو بالإيجاب اللغوي لا الشرعي ولا العقلي، ومعنى ذلك أنه ملتزم بأصول التحليل النحوي، وأن لا دخل للنظر الشرعي أو العقلي في التحليل النحوي، وبشكل أكثر وضوحًا أن الشريعة هي التي فرضت على النحو أن يبقى ثابتًا ويظل على حاله خدمة لها، وحفاظًا على مصدر من مصادرها الأساسية لاستنباط الأحكام لأن لسان العرب أساس الاشتغال في الشريعة<sup>(1)</sup>.

- أي إن السهيلي من النحويين الذين رجعوا إلى النحو المعتاد بأصوله و فروعه، على الرغم من محاولات التجديد في البيئة نفسها وفي العصر نفسه، إيمانًا منه بأن هذا النحو هو الذي اعتنى بحفظ لغات العرب وهي اللغات التي تتطابق مع لغة كتاب الله وحديث رسوله ﷺ، كما تشكل المرجعية اللغوية للمفسرين وكل المشتغلين في حقل الشريعة.

ومن جهة أخرى لم يمنعه ذلك من النقد البناء في كثير من المسائل النحوية، وإيراد كثير من التأويلات المختلفة المتفرقة في أبواب كثيرة من النحو، وكانت تلك التأويلات والبدائع واللطائف التي توصل إليها في مختلف مؤلفاته نابعة عن ثقافته الفقهية الواسعة.

ومن الأمثلة التي تبرز هذه الوجهة الفقهية في فكرة النحوي وبخاصة في كتابه "نتائج الفكر":

1- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(2)</sup> أن «مَنْ» في الآية هي بدل، وعليه جمهور النحاة والمفسرين<sup>(3)</sup>.

ولقد ضعّف السهيلي القول بأن "من" فاعل بالمصدر<sup>(4)</sup>، فكأنّه قال «أن يحجّ البيت من استطاع» من وجوه:

(1) ينظر: السهيلي، الأمالي، ص 19-20، وعبد المعمر حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، ص 28.

(2) سورة: آل عمران، الآية: 97.

(3) قال الزجاجي: «فمنّ: في موضع خفض على البدل من الناس، لأن فرض الحج، إنما يلزم المستطيعين من الناس، ينظر: الجمل، ص 38. وقال ابن هشام: «والمشهور في «مَنْ» في الآية أنها بدل من الناس، بدل بعض». ينظر: مغني اللبيب، ج 2، الباب الخامس، ص 590-591، وإلى ذلك ذهب الزمخشري، في الكشاف، ج 4، ص 184.

(4) ولقد نسب ابن هشام هذا القول إلى ابن السيد، ينظر: ابن هشام، المصدر نفسه، ج 2، الباب الخامس، ص 590-591.

-أحدها: من جهة المعنى، وهو أن الحجّ فرض على التعيين بلا خلاف<sup>(1)</sup>.

ولو كان التأويل ما ذكره-على أنها فاعل- لكان فرض كفاية، فإذا حجّ المستطيعون برئت ذم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف وليس الأمر كذلك، بل الحجّ فرض على جميع الناس حجّ المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجب الاستطاعة.

وهنا تظهر ثقافة السهيلي الفقهية في تفريقه بين فرض العين وفرض الكفاية، بوجهة نحوية تحلّ هذا الإشكال الذي يؤدي إلى الاختلاف في مسألة فقهية معرّزا ذلك بقوله: «ألا ترى أنك إذا قلت: «واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد» فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن الباقين، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين، بخلاف الحجّ»<sup>(2)</sup>.

2 - قوله عزّ وجلّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾<sup>(3)</sup>، وتظهر وجهة السهيلي الفقهية في إعادة ذكر لفظ "القتال" بلفظ ظاهر، وكان القياس أن يعيد بلفظ المضمر فيقول: «قل: هو كبير» إذ يقول: «في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة، وهي عموم الحكم، ولوجاء بلفظ المضمر فيقول: "هو كبير" لاختص الحكم بذلك القتال الواقع في القصة<sup>(4)</sup>، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام».

واستدل على هذا التوجيه بقوله ﷺ وقد قيل له: «أنتوضأ بماء البحر؟ فقال: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ...»<sup>(5)</sup>، ولم يقل: «نعم، تَوَضَّأُوا بِهِ» لئلا يُتوهم أن الحكم مخصوص بالسائل، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمر الحكم فيه على العموم، ولم يتوهم قصره على السبب<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1424هـ-2003م)، ج1، ص 572.

(2) السهيلي، النتائج، ص 310.

(3) سورة: البقرة، الآية: 217.

(4) نزلت هذه الآية في شأن سرية: عبد الله بن جحش، وذلك أول يوم من رجب، وهم يظنون من جمادى الأولى، فعظم ذلك على فريش وقالوا: استحلّ محمد الشهر الحرام وشنعوا ذلك، فنزلت الآية. ينظر: الواحدي، أسباب النزول، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1411هـ-1991م)، ص 69 وما بعدها.

(5) رواه أبو داود، في السنن، ح رقم: 83، ج 1، ص 62. باب: "الوضوء بماء البحر".

(6) ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 313.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

قال: « وكذلك هذا حين قال: «قتال فيه كبير» فجعل الاسم المخبر عنه "قتال"، وخصّصه بالجرور الذي هو ضمير الشهر، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع، لأن اللفظ المضمّر لا تقتضي صيغته إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه»<sup>(1)</sup>.

3- قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾<sup>(2)</sup>.

وذلك في دلالة "الفاء" على التعقيب، وبقائها هنا على أصلها، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة، إلا أن العرب تعبر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى، فعلى هذا يكون معنى، «قرأت في الآية: شرعت في القراءة، وأخذت في أسبابها وبالقياس على هذه الآية في دلالة الفاء على التعقيب وبقائها على أصلها في عدة أحاديث متعلقة بالصلاة، مما سبب الخلاف الفقهي حول وقت دخول الصلاة ووقت خروجها، في قوله ﷺ «فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ»<sup>(3)</sup>، «وهو يريد ابتداء الصلاة- كما يرى السهيلي، وقوله: «تُمْ صَلَّاهَا مِنَ الْعَدِ بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ»، يريد الفراغ منها، كما وجه حديث ابن عباس في إمامة جبريل -عليه السلام-: «صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ»<sup>(4)</sup>.

بقوله: «معناه ابتداء الصلاة»، وكذلك قوله ﷺ « وَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ »، إذ يقول السهيلي: «فيحتمل أن يكون عبّر بالفعل عن ابتدائه، أو عن الفراغ منه، ومن هنا نشأ الخلاف بين الفقهاء في دخول الظهر على العصر والعصر على الظهر»<sup>(5)</sup>.

-وأكتفي بما قدّمته من أمثلة عن أثر الفقه في فكر السهيلي النحوي في كتابه نتائج الفكر، كما تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المسائل كثيرا ما تتردد في مؤلفاته الأخرى، مثل: الروض الأنف<sup>(6)</sup>، بل تبدو أكثر وضوحا في كتابه "الفرائض"<sup>(7)</sup>.

(1) السهيلي، النتائج، ص 314.

(2) سورة: النحل، الآية: 98.

(3) أخرجه: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: محمد الفلاح، دط، (1400هـ-1980م)، ج 8، ص 24.

(4) الحديث في: المصدر نفسه، ج 8، ص 24.

(5) السهيلي، المصدر السابق، ص 251.

(6) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 162، ص 229، و ص 217، وج 2، ص 195-196.

(7) ينظر: السهيلي، الفرائض وشرح آيات الوصية، تح: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط 2، 1405هـ، ص 19،

ص 83، ص 133-137.

- وما يلاحظ على السهيلي أنه مع ارتضائه لمذهب "مالك" فإنه يسلك في مسأله مسلك المجتهدين الذين يستنبطون الأحكام من النصوص، ولقد أعانه على ذلك علمه بآيات الأحكام، وحفظه للأحاديث، وبصره باللغة، و استجماعه لما ينبغي أن يتوافر في العالم المجتهد.

- لم يكن انتماء السهيلي لمذهب مالك ليحول بينه وبين أن يستقلّ برأيه<sup>(1)</sup>، أو أن يستقلّ بالتوجيه المبتكر، لذلك كان يعيب على المقلّدين تقليدهم الأعمى<sup>(2)</sup>.

وبعد فقد كانت شخصية السهيلي الفقهية واضحة في مناقشاته اللغوية ولم يكن ذلك صادرا عن تأثر مذهبي- كما أسلفت- بل كان صادرا عن معرفته بأن اللغة كانت من أهم الأسباب التي أوجبت الخلاف بين الفقهاء، بل هي المخرج الأنجع في حل كثير من المسائل المشكّلة فقهية كانت أو غير فقهية.

### 2- ثقافة السهيلي العقلية وفكره النحوي:

بيّنا فيما سبق أن السهيلي قد نشأ في بيئة طغى فيها الفقه وعلومه على الفنون الأخرى، فقد عاش ثلاثا وتلاثين سنة في ظل حكم المرابطين الذي سيطر عليه الفقهاء<sup>(3)</sup>، وهذه الفترة كافية بأن تكون شخصية السهيلي قد اكتملت، فاتخذ لنفسه مكانا بين الفقهاء ومنهجيا يسير على هداها، كما بيّنا أن معظم شيوخه كانوا ممن تخصصوا في الفقه والحديث بالأندلس وقليل منهم ممن كانت عنايتهم وميلهم إلى اللغة والتحو، كما اتضح لنا من خلال عرض مؤلفاته أنه ألف كتبا كثيرة في الفقه، وناقش مسائل فقهية وكلامية حتى أصبح المترجمون له يصنّفونه بالتقدّم في ذلك، ولقّبه ابن مضاء بـ "الفقيه"<sup>(4)</sup>.

وقد ذكرت هذا لأبين أن السهيلي النحوي قد نظر إلى المسائل النحوية بمنظار الفقيه المدقق المستنبط الذي يعتمد التعليل العقلي الجدلي منهجا له، بعد أن تأثر بالفلسفة والمنطق خلال القرن الخامس وامتدّ ذلك إلى القرن السادس وكذلك علم الكلام، فقد كان أبو القاسم السهيلي أحد أقطاب المعلّين

(1) - إذ استقل برأيه في مسألة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ أنه لفظ عام غير مقصور على الميراث. ينظر: السهيلي، الفرائض، ص 26.

(2) - حيث ردّ على من كان يرى أن الطلاق بمين، وأن الحلف بالإيمان يترتب عليه ما يترتب على الإيمان كلها من طلاق وعتاق ونحوهما: «وما بعد هذا إلا التعسف والفتيا بالتظني والتقليد لأهل التكلف...». ينظر السهيلي، الأمالي، ص 136.

(3) - ينظر: محمد الأمين بلغيت، دولة المرابطين في الأندلس، ص 129 وما بعدها.

(4) - ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 160.



## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

النحويين، لا يقل في ذلك عن ابن جني والرّماني وغيرهما، على طريقة الفقهاء وأهل الكلام، وقد شبّهه ابن مضاء في بحثه عن التعليل بالأعلم الشنتمري حيث قال: «وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته-رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كاملاً في الصنعة وبصراً بها»<sup>(1)</sup>.

إن ثقافة السهيلي العقلية الفقهية والكلامية الواسعة، وإدراكه للمعاني الخفية في أساليب العرب ولغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف قد جعلته يؤمن: « أن كلّ ما في اللغة من الصوت حتى التركيب يدخل في نطاق التعليل»<sup>(2)</sup>، فلا عجب أن نجد هذا الطابع بارزاً في كتبه كلها خاصة "الناتج".

يرى السهيلي أن باطن القرآن والحديث هو الأسرار الخفية للغة، لذا وجب الكشف عن علل التراكيب الظاهرة للوصول إلى تلك الأسرار واللّطائف وكذلك صنع، وبخاصة في نتائج الفكر.

إن اتّباع السهيلي لمنهج أهل الكلام والفقهاء جعله يقيم علله النحوية على علل الفقه والكلام، فالعلة الصحيحة عنده هي "المطرّدة المنعكسة" التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها كما يقول: «الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح لأن الحكم هو التحريم يوجد بوجود السكر، ويُعدم بعدمه»<sup>(3)</sup>.

لذلك فإنه يردّ علل النحاة التي يراها غير مطّردة وغير منعكسة، ويظهر ذلك مثلاً في مسألة ما لا ينصرف من الأسماء" حيث قال: «زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعتة الفعل إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علّتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتذكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للإفراد، ... وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثّر الحشو في كلامهم...»<sup>(4)</sup>، فعلة مضارعة الاسم للفعل في المنع علة فاسدة في رأي السهيلي لأنها لا مطّردة ولا منعكسة.

وما من شك أن تعليله هذا مخالف لما هو معروف ومشهور عند جمهور النحاة، لكنه ليس

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 160.

(2) محمد ابراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 285.

(3) ينظر: محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي، الجدل في الأصول، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، 1971م، ص 85.

(4) السهيلي، الأمالي، ص 19-20.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

معزولا كلية عن مجمع التقليد النحوي العربي، إذ يمكننا أن نعدّه استعادة وتطويرا لرأي قديم في النحو العربي أكثر وضوحًا وخصوصية أبان فيه عن ذكاء شديد وفطنة غريبة، وتصوّر مختلف، وهذا ما هو إلا استجابة لإفرازات العصر الذي عاش فيه وانتشار العلوم العقلية والمنطقية كما أنه استجابة لمتطلبات البيئة ووضعها اللغوي السائد، ويمثّل القياس والتعليل مظهران من مظاهر هذا الاتجاه العقلي.

### - القياس والتعليل في فكر السهيلي:

أرسى النحاة الأوائل دعائم النحو العربي أصولاً ومصادر جاعلين إياها سنداً يعتمدون عليه في الاحتجاج لأرائهم النحوية مستمدين منها كثيرا من أحكامهم وقواعدهم، محتذين حذو الأصوليين، لارتباط أصول الشريعة بالنحو، فالنحو معقول من منقول، والفقهاء كذلك على حد تعبير السيوطي<sup>(1)</sup>. ومثلما أولى النحويون الأوائل عناية كبيرة بالنقل، فإنهم لم يكونوا ليغفلوا دور العقل في استنباط وتعليل كثير من المسائل والأحكام النحوية.

وقد سار النحاة مشرقا ومغرباً على نهج أسلافهم، في اعتماد تلك الأصول، من بينهم "السهيلي" الذي جمع بين الرواية والدراية، أفاده ذلك في إنتاج فكر نحوي متميز، يتفق في اعتماد هذه الأصول مع النحاة القدماء، ويختلف في جوهره عنهم، في كيفية اعتماده هذه الأصول، وطريقة توظيفها للبحث في أسرار النصوص وبخاصة في استخراج وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، فقد توصل عن طريقها إلى مبتكرات ليس للنحاة الأوائل عهد بها، أي كان له منهجه الخاص في التعامل مع تلك الأصول وبخاصة الأصول العقلية من قياس وتعليل.

### - القياس:

سبق وأن أشرت إلى مفهوم القياس عند النحويين والأصوليين في مبحث سابق، والمقام لا يستدعي الإعادة، بل الغاية من ذكر هذا الأصل هو بيان أهميته عند السهيلي في استنباط الأحكام النحوية كعنصر يندرج ضمن ثقافته الأصولية، وكيفية توظيفه في قضاياها النحوية في النتائج. اعتمد السهيلي القياس أصلا من الأصول النحوية، فسار جنبا إلى جنب مع السماع، وإن كان

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 03.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

السماع عنده أولى منه، إذ نجده في مصنفاته يقول: « وهذا الذي ذكرناه في القياس أقوى»<sup>(1)</sup>، ويقول أيضا: « كما يقتضي القياس»<sup>(2)</sup>.

ولسعة فكر السهيلي، وبعد نظره وتأمله في المسائل النحوية وغيرها، فقد اتخذ لنفسه منهجاً مستقلاً في القياس، فكان من معتمدي التوسع في قياس التمثيل<sup>(3)</sup>، ومن مسائل النحو التي اعتمد فيها قياس التمثيل نذكر:

- أثر عن العرب أنهم ينصبون بأن وأخواتها المبتدأ والخبر، ويرى السهيلي أن ذلك أقوى في القياس، ويعني بالقياس هنا قياس التمثيل إذ يقول: « وإنما دخلت لمعان في الجملة والحديث، إلا أنها كلمات يصح الوقف عليهنّ، لأن حروفهنّ ثلاثة فصاعداً، ألا ترى إلى قوله:

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَالَكَ      وَقَدْ كَبُرْتَ، فُقُلْتُ: إِنَّهُ<sup>(4)</sup>

وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبثها بالجملة، وكيلاً يُتوهم انقطاعها عنها»<sup>(5)</sup>.

كما يرى أنّ من العرب من أعملها في الاسمين جميعاً، وهو قويّ في القياس، لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر»<sup>(6)</sup>، قال الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا      تَأْكُلُ كُلَّ كَلٍّ لَيْلَةً قَفِيرًا<sup>(7)</sup>.

(1) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 202.

(2) \_ المصدر نفسه، ج1، ص 274.

(3) \_ قياس التمثيل: هو إثبات حكم واحد في جزء لثبوتها في جزء آخر بمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياساً، والجزء الأول فرع، والثاني أصل، والمشارك علة وجامع... ينظر: الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 59.

(4) \_ البيت لعبيد بن قيس الرقيات، الديوان، ص 66 قصيدة، رقم 28. وهو من شواهد سيبويه، في الكتاب، ج4، ص 162، والملاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7(1418هـ-1998م)، ج2، ص 279.

(5) \_ السهيلي، النتائج، ص 342.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 343.

(7) \_ الرجز بلا نسبة، ينظر: أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط1، (1981م)، ص 474.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

فقاس «إن وأخواتها» على «عَلِمَ وأخواتها»، لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف، لأنها شبيهة بالأفعال، إذ تتكون من ثلاثة أحرف أو أكثر، وشبه معنوي من حيث إنها دخلت المعنى في الجملة بعدها، وإعمالها في الاسمين جميعاً أجازة الكوفيين<sup>(1)</sup>، محتجّين بقول النبي ﷺ «إِنَّ فَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»<sup>(2)</sup>، لكن مسلم رواه "سَبْعُونَ".

- وفي مسألة أخرى يرى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، وليس هو العامل في المنعوت، والدليل على ذلك امتناع تقديم المنعوت على النعت، ولو كان الفعل عاملاً فيه، لما امتنع أن يليه معموله (النعت)، وهو يقيس ذلك على الفاعل والمفعول به، إذ يمكن أن يلي كل واحد منهما، لأنهما معمولان له، كما أن خبر "إن" المرفوع ليس بمعمول لها، وإنما هو على أصله في باب المتبداً، ولولا ذلك لجاز أن يليها<sup>(3)</sup>.

- كما يرى أن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، أي أن العامل في المعطوف مضمحل يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول، فيقيسه على النعت، فكما أن النعت لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت (حسب رأيه)، مع أن النعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت واسطة، فالمعطوف أولى بذلك، باعتباره غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة، وهي الحرف<sup>(4)</sup>.  
وقد اعتمد هنا المشابهة التي بين العطف والنعت وهي التبعية.

والمسائل التي اعتمد السهيلي القياس فيها أصلاً من الأصول كثيرة<sup>(5)</sup>، لا يستدعي المقام ذكرها، وسأكتفي بمسألة هي من أهم المسائل التي تفرّد بها، وهي مسألة ما لا ينصرف من الأسماء، والتي سبق وأن فصلت في مضمونها في مبحث سابق وهي متعلقة هناك بمقامها ولكن في هذا المقام سأشير إلى كيفية اعتماد السهيلي على قياس التمثيل في توجيه هذه المسألة.

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص36، والسهيلي، المصدر السابق، ص343.

(2) أخرجه مسلم، في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: "أدنى أهل الجنة منزلة"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1412هـ-1991م)، ج1، ص187، ح رقم 329.

(3) ينظر: السهيلي، النتائج، ص231، 232.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص249.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص153 وغيرها.

إذ يرى باعتماد قياس التمثيل جواز حذف التنوين من الاسم العلم عند الضرورة، وذلك عند حديثه عن دلالة التنوين، فنفى أن يكون التنوين علامة تمكّن، وارتضى أن يكون علامة انفصال، وأنه يؤتى به كيلا يتوهم أن الاسم مضاف إلى ما بعده، واستشهد على ذلك أنه لا ينوّن مضمراً ولا مبهم، وما فيه الألف واللام، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك، فلا حاجة إلى التنوين حينئذ، إذ يقول في هذه المسألة: «... وكذلك كان القياس في العلم، فإذا لم ينوّن في الشعر، فهو الأصل فيه، لأن دخول التنوين في الأسماء، إنما هو علامة لانفصاله عن الإضافة، فما لا يضاف لا يحتاج إلى تنوين، والشواهد على حذف التنوين في الشعر من الاسم العلم كثيرة جداً، فتأمله في أشعار السيرة والمغازي تجدها»<sup>(1)</sup>.

وقد خالف بذلك قول البصريين، وقاس العلم على جميع المعارف وخالف الكوفيين الذين أجازوا منع الاسم من الصرف عند الضرورة مطلقاً سواء كان ذلك الاسم معرفة أم نكرة<sup>(2)</sup>.

ولا عجب إذا أغرم السهيلي بقياس التمثيل، ذلك أنه إذا كان معنياً بعقد الفروق بين المتشابهات، فلا يعني هذا أن يهمل وجه الشبه بينها، بل يكون في فكره ما يجمع هذه المتشابهات بعضها مع بعض، ويقربها في صعيد واحد، احتراماً لما قام بينها من هذه الوجوه<sup>(3)</sup>.

ويمكن أن نستخلص هنا ما يأتي:

- أنه يعتد بقياس التمثيل عند عدم السماع بشكل ملحوظ.

- أنه مع اعتداده بهذا القياس الذي لم يقرب بسماع، وجدناه عند سماع ما يؤيده لا يعطيه حقاً أكثر من حدود ما سمع فيه، ومع وجود القياس وسماع ما يؤيده يبقى للسمع المستفيض عنده حقه وأصالته: «ولكن النصّ أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس»<sup>(4)</sup>.

وحق السماع القليل لا ينهض به القياس عنده، بل يبقى على حكم قلته ويظهر ذلك حين عقّب على شيخه ابن الطراوة الذي ردّ على النحاة تضعيفهم لمجيء الحال من النكرة، معتمداً على

(1) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 26.

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 87، وص 134، وص 194.

(3) \_ محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 239.

(4) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 193.

القياس والسماع<sup>(1)</sup>.

فكان تعقيب السهيلي: «.... والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إثارة لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة وتباعدا ما بينهما في المعرفة»<sup>(2)</sup>.

وأما القياس الأصلي<sup>(3)</sup>، فكان للسهيلي من هذا المسموع موقف يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، فهو يقيس على مسائل النحو، ويعتد بكل ما سمع عن العرب، ولا يقول بالشذوذ، إلا في بعض مسائل اللغة، فيصرّح بقياسية بعض الأبنية وعدم قياسية الأخرى<sup>(4)</sup>.

ولم نجد في أحكامه النحوية ما يدلّ على أنه كان يقول بشذوذ بعض التراكيب أو خروجها على القياس، ولكنه يقسم المسموع إلى كثير أو غالب، ونادر أو لغة قوم، ولا يمنع من القياس على هذا المسموع ولو كان مثالا فردا، ولقد شارك في حسم بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المتقدمين، فبينما يقول بعضهم بقياسية هذه المسائل، ويقول آخرون بأنها سماعية كان دور السهيلي أن يقوم هذه المسموعات التي وقع فيها الخلاف، ويضع لها أصلا يجوز القياس عليها.

كما يرى مثلا أن لغة: "أكلوني البراغيث" ليست ضعيفة، وإن كان يرى أن لغة التجرد هي اللغة الشائعة، يقول: «تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى»<sup>(5)</sup> إذ يرى أن "الواو" في «أكلوني البراغيث» وفي حديث: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ»<sup>(6)</sup>.

جاءت لبيان معنى الجمع، وإفادة توكيده، ثم ذكر أن بعض العرب قد التزمت هذه العلامة، وعلى الرغم من قلتها فهو لا يقول بعدم قياسيتها، فهو لا يتردد في القياس على بعض التراكيب وإن كانت قليلة- كما أشرت- بل يعدّ كل ما ورد من التراكيب أصلا يقاس عليه، وإن اختلف حال المقيس عليه،

(1) \_ أما القياس: فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة، والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتب، وبينهما من الفرق ما هو ملحوظ فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب أو برجل كاتب؟ فلا بد من الحال إذا احتيج إليها، وأما السماع ففي الحديث: «صَلَّى خَلْفَهُ رَجُلًا قِيَامًا» وقد سبق تخريج الحديث، ينظر: السهيلي، النتائج، ص 234.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 234.

(3) \_ هو حمل ما لم يسمع من كلام العرب على ما سمع منه، ينظر محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986م، ص 35 وما بعدها.

(4) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 241.

(5) \_ السهيلي، النتائج، ص 166.

(6) \_ الحديث أخرجه البخاري، في صحيحه، ح رقم: "555"، باب "فضل صلاة العصر"، ص 143.

من حيث الشيوخ والقلة، ولذلك كان حسبه أن يسمع التركيب ويستوثقه فيجيز القياس عليه، ويلتمس من ألوان الأقيسة الأخرى ما يقويه.

#### - التعليل:

سبق وأن أشرت إلى مفهوم التعليل وأهميته، وكيف كان تعامل النحاة معه وبخاصة تعامل نحاة الأندلس، والأسباب والدوافع وخصوصية بعض النحاة في طريقة تناوله، لنصل إلى السهيلي في هذا المبحث ونحاول أن نبين دور التعليل كأصل عقلي أسهم في بلورة فكره وتوجيه مسائل النحو لديه.

لقد كان للسهيلي موقفا متميزا من العلة النحوية إذ جعل العلة مدار الأحكام النحوية، فما من حكم نحوي إلا وأشفعه بالتعليل والتوجيه، فجاءت مصنفاته لتؤكد هذا الحكم، بل قد صرح هو نفسه أن من غاياته: «تعليل النحو وصنعة الإعراب»<sup>(1)</sup>.

كما ذكر في مقدمة النتائج: «...إن معظمها من علل النحو اللطيفة وأسرار هذه اللغة الشريفة»<sup>(2)</sup>.

فقد أفرغ السهيلي طاقة عقلية ممتازة في تعليل أحكام النحو مبتكرا عللا جديدة، إذ إن: «هذه القدرة العقلية بالإضافة إلى تمكنه من اللغة وبصره بها قد تكاملا فيه ليصدر عنهما في ثقة مطلقة، مؤمنا أن كل ما في اللغة من الصوت وحتى التركيب يدخل في نطاق التعليل»<sup>(3)</sup>.

فالسهيلي- كما أشرت سابقا- ارتقى بالعلة النحوية إلى مصاف العلة الكلامية التي يرتبط بها الحكم وجودًا واعدًا، إذا اشترط في العلة أن تكون مطردة منعكسة، يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتهائها.

ولقد خالف بذلك ما ذهب إليه نحاة آخرون من رفض العلة جملة- كما فعل ابن مضاء القرطبي- أو رفض ما يسمى بالعلل الثواني والثالث إذ أولى اهتماما كبيرا بالعلل، ولم يقتصر على الثالث بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت السوادس، بل قام بتوسيع مسالك العلة حتى بلغ بها تسعة أحيانا.

(1) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 04.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 35.

(3) \_ محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 285.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ومن تعليلاته الجدلية<sup>(1)</sup>، قوله: «وأما المضاف إلى معرفة فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به، وحلوله منه محل التنوين، فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه فإن قيل: ولم اكتسب الأول التعريف من الثاني، ولم يكتسب الثاني التعريف من الأول إذ هو مقدم عليه في اللفظ، لاسيما والتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عليه<sup>(2)</sup>، فكان ينبغي إذ جعلنا كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره، فلم غلبوا التعريف؟، فالجواب من وجهين: أحدهما: أنهم قد غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن كقولهم: هذا زيد ورجل ضاحكين على الحال، ولا يجوز ضاحكان على النعت، تغليباً [منهم] لحكم المعرفة<sup>(3)</sup>، وذلك أنهم رأوا أن الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا على معنى مفرد، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد، وهذا بديع لمتأمله، وأصل نافع لمحصّله، والجواب الثاني أن تقول: الاسم المضاف إليه بمنزلة التعريف، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام، ولم ينسحب تعريفه على الأول لأنه لم يكتسب منه العلمية، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف، ألا ترى إنه إذا أضيف إلى المضمّر [لم يكتسب منه إضماراً، وإنما اكتسب تعريفاً، وكذلك إذا أضيف إلى المبهّم] لم ينسحب عليه معنى الإبهام، فدلّ على أن الإضافة بمجردّها هي الموجبة لتعريف الاسم، والمضاف إليه بمنزلة آلة داخله، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير [الأول]، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة، وإنما تعرف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف، والمضاف إليه في كل [هذا] كآلة الداخلة على الاسم لمعنى، وهذا أعمض من الأول وأدخل في باب التحقيق<sup>(4)</sup> والمتأمل لهذا النص وغيره يرى مدى إيغال السهيلي في تعليلاته.

ومن النواحي التي عني بالتعليل لها:

- ما وضعته العرب: وذلك مثل تعليله لوضع الفعل والاسم الموصول والضمائر وإلحاق النون

(1) \_ العلل الجدلية: كما سماها الزجاجي ويقصد بها العلل الثواني والثالث - كما سماها ابن مضاء القرطبي -، وزاد أيضا الزجاجي مسمى: القياسية. ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

(2) \_ وهو مذهب البصريين، وقد خالف الكوفيون وابن الطراوة في أصالة النكرة. ينظر: حججهم في: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص186.

(3) \_ ينظر: المراد، المقتضب، ج4، ص 314.

(4) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 215-216-217.



بالأفعال الخمسة<sup>(1)</sup>.

- ما لم تضعه العرب: وذلك مثل تعليبه لعدم وصف المعرفة بجملة ولماذا لم يقولوا: (قبلما)، كما قالوا (بعدهما)، ولماذا قالوا: "ما قام محمد لكن عمرو"، ولم يقولوا: "قام محمد لكن عمرو"؟ ولماذا لم تكن "إلى" عاطفة كـ "حتى"؟ وغيرها من الأبواب.

ولقد اعتمد السهيلي عدة مسالك في التعليل، لكنها كلها تدور حول معنى الكلمة ذاتها «فتعليبه بالدلالة يكاد يكون لما أطرد في كلام العرب، وكأنه يقول: إنهم استعملوا الكلمة هذا الاستعمال لأن دلالتها تقتضي بذلك»<sup>(2)</sup>:

**1- دلالة الكلمة:** فقد رأى أن العلة في عدم تعريف الفعل وتثنيته وجمعه هو دلالة الفعل، فالفعل عنده يدل على معنى في الاسم بعده وهو أنه مخبر عنه، يقول: «وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب أن لا يضاف ولا أن يعرّف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلّق بالشيء بعينه لا بلفظ يدلّ على معنى في غيره، ومن ثم وجب ألا يثنى ولا يجمع كما لا يثنى الحرف ولا يجمع»<sup>(3)</sup>، كما علّل بهذا لعدم وقوع "إلى" عاطفة كـ "حتى"<sup>(4)</sup>.

**2- الحمل على المعنى:** يرى أن العرب تنحو بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها إذ يقول: «وكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم»<sup>(5)</sup>، وكمثال على ذلك توجيهه لجمع حرة على حرائر، ومرة على مرائر، «إن الحرة في معنى الكريمة والعقيلة فأجروها مجرى ما هو في معناها»<sup>(6)</sup>.

كما يرى أيضا أن التاء حذفت من قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>(7)</sup>، لأن

(1) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 179.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 252.

(3) المصدر نفسه، ص 68.

(4) المصدر نفسه، ص 252.

(5) السهيلي، النتائج، ص 172.

(6) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 74.

(7) سورة: الأعراف، من الآية: 30.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

معناها «وفريقًا ضلُّوا» بغير تاء في اللفظ، فليحسُن حذفها إذًا فيما هو في معناه، فكثيرا ما تفعل العرب ذلك»<sup>(1)</sup>.

ومن هذا المسلك ما يسمّى بالتضمين إذ تضمن الألفاظ معاني ألفاظ آخر، ومن ذلك قوله في تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدّ بغير حرف «فيسقط حرف الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدّى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله، فالأوّل نحو: نصحت لزيد»، و"شكرت له"، و"كلتُ له" المفعول في هذا كله محذوف والفعل واصل إلى ما بعده بحرف... لأنّ التّصيحة متضمّنة للإرشاد فكأنهم قالوا: أرشدت زيّدًا»<sup>(2)</sup>.

**3- الحمل على اللفظ:** إذ يرى على سبيل المثال أن "السين" و«سوف» على الرغم من اختصاصهما بالأفعال فإنهما لا تعملان لمضارعتهما أل التعريف لفظا<sup>(3)</sup>.

**4- الاستغناء:** أصله الأوّل في منع الصّرف، فهو يرى أن ما منع من الصرف مستغن عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، ومشعر بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولهذا لم تنوّن الضمائر والمبهمات والمعرف بأل، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك إلى ما بعده<sup>(4)</sup>.

**5- مراعاة الأصل:** من ذلك قوله في المصدر من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(5)</sup>، فلم يجئ بالمصدر على "أنبت" ومن ذلك أيضا إعلاهم الفعل في نحو: "أطال وأقام" فلم يقولوا: أطول ولا أقوم مراعاة لحكم الفعل قبل دخول الهمزة<sup>(6)</sup>.

**6- طلب الخفّة:** وهو من المسالك المهمّة لديه، وعليه اعتمد في توجيه كثير من الظواهر منها: جنوح العرب عن جمع "فعيل" بالواو والنون فيقول: «جمع السلامة فيه جائز، ولكنه مستقل لتوالي

(1) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 172.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 352.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 123.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 87.

(5) \_ سورة: نوح، الآية: 17.

(6) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 335.

الكسرات مع الياء إذا قلت رحيمين»<sup>(1)</sup>.

7- طلب الازدواج: اعتمد عليه في توجيه كثير من النصوص، من ذلك ذهابه إلى أن وقوع "ما" موقع "من" في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾<sup>(2)</sup>، قد جاء على هذا النهج وهو طلبه المزوجة مع الآية التي قبلها»<sup>(3)</sup>.

ويرى أيضا انه إذا جاز القول: «إن تَزْرِي أَرْزُك» بلفظ المستقبل في الثاني، فلم يكن ينبغي أن يجوز «إن تَزْرِي زَرْزُك» بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل، إذ معنى يصححه ولا ازدواج يحسنه»<sup>(4)</sup>.

8- كثرة الاستعمال: ويتمثل فيما يحدث من تغييرات في البنية أو التركيب، فقد ذكر أن حرف الجر بحذف فيما كثر استعماله، ممثلاً بقول رؤية حين سئل "كيف أصبحت" فأجاب: خير عافك الله»<sup>(5)</sup>. كما يرى أن العرب تحذف الألف واللام من "اللهم" وتكتفي بما بقي، وكذلك تقول: "لاه أبوك" تريد "لله أبوك"

ويقولون: «لهنك» يريدون "والله إنك" وهذا لكثرة دوران هذا الاسم على الألسنة، وقد قالوا فيما هو دونه في الاستعمال "أجنك" «تفعل كذا وكذا» أي «من أجل إنك» تفعل كذا وكذا»<sup>(6)</sup>.

9- الإشعار: يرى أن الكاف من «كألاً» كسرت وهي في "كل" مضمومة، «وقد كسرت إشعاراً وتنبهها على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر، ألا تراهم كسروا العين من عشرين إشعاراً بتثنيته»<sup>(7)</sup>.

10- رفع الوهم: حيث يرى أن العرب كثيراً ما يعدلون عن نفي الماضي ب "لا" إلى النفي ب

(1) السهيلي، النتائج، ص 163.

(2) سورة: الكافرون، الآية: 03.

(3) السهيلي، المصدر السابق، ص 184.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 149.

(5) السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 50.

(6) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 70.

(7) السهيلي، النتائج، ص 284.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

"لم" وذلك حتى لا يتوهم انفصال الكلام، إذ إن «لا» قد لا، تكون نافية لما قبلها، ويمثل بذلك بقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾<sup>(1)</sup>، إذ إن "لا" ردع لما قبلها، والكلام موجب، وأما "لم" فلا يتوهم معها ذلك<sup>(2)</sup>.

تلك إذن هي جملة المسالك التي اعتمدها السهيلي في تعليل الأحكام النحوية والصرفية.

ويتضح منها ما يأتي<sup>(3)</sup>:

- أن السهيلي كان مبتكرا في كثير من تعليقاته، مثل ما ابتكره في علق منع الصرف.

- اعتمد في التوجيه على ناحيتين:

أ- ناحية داخلية: ويقصد بها بنية الكلمة أو دلالتها وتعلق بوظيفة الكلمة: فللكلمة وظيفة تحدّد استعمالها، فقد بيّن مثلا وظيفة الفعل، ورّتب عليها أنه لا يعرف ولا يضاف، وقد نجد حديثه عن هذه الوظيفة وهو يعلل لمنع الصرف، فقد بيّن أن المضمرات والمبهمات وما عُرف بأل، هذه الأشياء مستغنية بوظيفتها عن التنوين، ولعلّ من أصدق توجيهاته أن يعمد إلى تحديد الوظيفة ثم ينطلق منها إلى الحكم بعد ذلك، ومثل هذا النوع من التعليل مألوف من قديم، فقد علّل أبو الحسن الأخفش امتناع الأفعال من الإضافة بقوله: «لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباة ذلك فهو الشيء بعينه»<sup>(4)</sup>.

- المعنى المعجمي: وهو واضح في المسلك الثاني، مسلك الحمل على المعنى وهو مسلك صادف

قبولا عند السهيلي بجنوحه إلى الرمز والإشارة، وأن لكل شيء ظاهر وباطن.

- الناحية الصوتية، كالحمل على اللفظ، وطلب الخفة.

ب- ناحية خارجية وأثرها لفظي، كما في كثرة الاستعمال والازدواج.

(1) \_ سورة: البلد، الآية: 1.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 142.

(3) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 297-298.

(4) \_ الزجاجي، الإيضاح، ص 109.

### 3- ثقافة السهيلي الكلامية وفكره النحوي:

كما شاع بين الأندلسيين مذهب الإمام مالك في الفروع (الفقه) فإنهم كانوا على مذهب أهل السنة في الأصول (العقيدة)، ولا يعني هذا أن بيئة الأندلس لم تعرف المذاهب الكلامية الأخرى، فالواقع أنهم درسوا علم الكلام<sup>(1)</sup>، دراسة المشاركة له، وكان من بينهم من يرى رأي المعتزلة<sup>(2)</sup>.

وهذه الدراسة الكلامية كانت واضحة في مؤلفات السهيلي وخاصة "النتائج"، ففيه إحالات كثيرة على مذاهب المتكلمين من أهل السنة والمعتزلة وعرض للمسائل الخلافية<sup>(3)</sup>، وردّ على الملاحدة، ومعرفة بعقائد الديانات الأخرى: «كان عارفا بعلم الكلام والأصول»<sup>(4)</sup>.

ولقد كان السهيلي على مذهب أهل السنة- كما يظهر في كتاباته-، وكانت اللغة وسيلة لتأييد مذهبهم، ويمكن إبراز تأثير السهيلي بعلم الكلام، وظهور ذلك التأثير في فكره النحوي في ما يأتي:

#### أ- مسالة إثبات الصفات:

وفي هذه المسألة يردّ شبه القائلين بأن صفات الله تعالى محدثة وأسماءه مخلوقة بقوله: «أن الله جلّ ثناؤه وتقدّست أسماءه- لم يزل بجميع صفاته وأسمائه... وهذه عقيدة من زلّت عنها قدمه، ومن زلّت عنها قدمه أريق دمه»<sup>(5)</sup>.

وراح يثبت هذا المعتقد استنادا إلى اللغة بقوله: «وثبت ما قدمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى، وأنه غيره، فرجع الحدوث إلى عبارات المخلوقين وألفاظهم، دون كلام رب العالمين المتقدّس عن الصوت والحرف اللذين منهما ينتظم اللفظ، فإنه مُسمّ نفسه في الأزل بكلامه الذي

(1) علم الكلام: هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية الرد على المتدعة المنحرفين بالأدلة العقلية، والرد على المتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة. ينظر: ابن خلدون، المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون-مكتبة دار المدينة المنورة، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م، ص 557.

(2) المعتزلة: يسمّون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال لما اعتزل مجلس الحسن البصري، مقررا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر فهو في منزلة بين المنزلتين فطرده، فاعتزل وتبعه جماعة سموا بالمعتزلة، ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 38.

(3) ينظر مثلا: الروض الأنف، ج1، ص 152، 172، ج2، ص 25.

(4) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 81.

(5) السهيلي، النتائج، ص 42.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

لم يزل صفة له... والقائل أن الاسم هو المسمى على الإطلاق مخالف لمذاهب أهل السنة، لأن أصلهم في الكلام أن لا يقال: هو هو... وأصلنا المتقدم موافق للغة، مواقف لمذهب أهل السنة، مخالف لمذهب أهل المعتزلة...»<sup>(1)</sup>.

كما كان له موقف من الصفات الخبرية<sup>(2)</sup>، بقوله: «وكل شيء يوهم الكفر والتجسيم فلا يضاف إلى الباري حقيقة ولا مجازاً»<sup>(3)</sup>.

ولم يقع في كلام السهيلي في النتائج في هذه الصفات إلا ما ذكره على ثلاثة منها وهي: العين، واليد، والوجه، فقد ذهب إلى أن اليد والعين صفتان حقيقة، وحدد دلالتها، لكنه لم يتوقف بل حدد المقصود منهما، لا على وجه التأويل، ولكن على وجه الدلالة الأصلية الحقيقية، أما الوجه فقد نفى أن يكون صفة وحمل على من قال به، وبين أن له دلالة خاصة في القرآن والحديث وهنا تبرز مقدرة السهيلي اللغوية والعقلية في الاستنباط والإقناع.

فالعين بمعنى الرؤية عند السهيلي، يقول: «فالعين التي هي الجارحة سميت عينا لأنها آلة، ومحل لهذه الصفات التي هي العين وهذا من باب قولهم: امرأة ضيف وعدل، وهو تسمية الفاعل بالمصدر»<sup>(4)</sup>.

ثم يقول: «فإذا علمت هذا فاعلم أن العين إذا أضيفت إلى الباري سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾<sup>(5)</sup>، فهي حقيقة لا مجاز، كما توهم أكثر الناس، لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك وإنما المجاز في تسمية العضو بها، وكل شيء يوهم الكفر والتجسيم فلا يضاف إلى الباري حقيقة ولا مجازاً»<sup>(6)</sup>.

وأما اليد فيرى السهيلي أنها صفة، فهي مأخوذة من المصدر، وهي صفة لموصوف: «ولذلك مدح

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 42-43.

(2) \_ الصفات الخبرية: وهي ما ورد به الخبر من نحو: اليدين والوجه والعين... ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص 93.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 292.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 292.

(5) \_ سورة: طه، الآية: 39.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 292.

سبحانه بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله تعالى: ﴿الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارُ﴾<sup>(1)</sup>، ولم يمدحهم بالجوارح لأن المدح لا يتعلّق إلا بالصفات لا بالجواهر، فإذا ثبت هذا فصحّ قول أبي الحسن الأشعري<sup>(2)</sup>: أن اليد من قوله: «وخلق آدم بيده» ومن قوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾<sup>(3)</sup>، صفة ورد بها الشرع، ولم يقل إنها بمعنى القدرة، كما قال المتأخرون من أصحابه ولا في معنى النعمة، ولا قطع شيء من التأويلات تحرزا منه لمخالفة السلف وقطع بأنها صفة تحرزا منه عن مذاهب أهل التشبيه والتجسيم<sup>(4)</sup>.

وقد وجه معنى اليد وجعلها قريبة من معنى القدرة، توجيهها عقليا معتمدا على دلالة كل من اليد والقدرة والعلاقة بينهما<sup>(5)</sup>.

وأما الوجه فذهب السهيلي إلى أنه ليس صفة<sup>(6)</sup>، مخالفا بذلك السلف الذين قالوا بأنها صفة ثم توفّقوا في تحديد دلالة هذه الصفة وعدّوا السؤال عنها بدعة<sup>(7)</sup>، وقد حمل السهيلي على الأشعري في هذا القول، ورماه بالعجمة، مبينا أن القرآن نزل بلسان العرب فقد فهمته، وعرفت المراد به بأول وهلة<sup>(8)</sup>.

ومما سبق يتبيّن الآتي:

- أن السهيلي لم يكن مقلّدا عندما ذهب مذهب السلف في القول بأن اليد والعين صفتان، بل حاول أن يحتكم إلى اللغة، فلما ظهر له فيها ما يحمل عليها قبل قولهم وأيده، وعندما لم يجد فيها دليلا يعتمد عليه في القول رفض مذهبهم وردّ عليهم.

(1) \_ سورة: ص، الآية: 45.

(2) \_ أبو الحسن علي بن إسماعيل، المتكلم البصري، أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي، ثم رد على المعتزلة، توفي سنة 324هـ. ينظر: الحافظ الذهبي، العبر في خبر من غير، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (1405هـ-1985م)، ج2، ص 23.

(3) \_ سورة: ص، الآية: 75.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 293-294.

(5) \_ المصدر نفسه، ص 294-295.

(6) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 261.

(7) \_ ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 88.

(8) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 261، والنتائج، ص 293.

- أن السهيلي اتخذ لنفسه وجهه كلامية خاصة، فلم يسلك طريقة المتكلمين، ولا طريقة الذين يعدّون هذه الألفاظ صفات خبرية، ثم توقّفوا في شأنها ولم يبحثوا في معانيها، بل إنه باحتكامه إلى اللغة راح يلتمس لكل لفظ دلالة محدّدة، محتجّاً على ذلك بأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فهمته العرب لما نزل بلسانها.

والذي يهمننا أكثر في هذا المقام، بعد ذكر هذه الأمثلة: هل إن فكره النحوي كان استجابة لتوجّه العقدي في توجيه كثير من مسائل النحو في النتائج؟ وذلك لأنه أراد الانتصار لعقيدته باللغة؟  
فالحقيقة أنه لم يسلك هذا الطريق حتى غايته، إذ لم نجده يحمل جميع الألفاظ التي اعتقد السلف أنّها صفات خبرية هذا المحمل، بل إنه ردّ ما ذهبوا إليه من أن الوجه صفة- كما أسلفت- وبين أن نحج اللغة في التعبير إطلاق المثل، وهو باب يمكن في ضوئه فهم كثير من هذه الألفاظ والقرآن نزل بهذه اللغة، ممثلاً لذلك بقوله: «**فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»**»<sup>(1)</sup>، و«**قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَانِ**»<sup>(2)</sup>، وأشبه ذلك مما عرفت العرب المراد به بأول وهلة<sup>(3)</sup>.

ولذلك لم يستفت أحد من المؤمنين رسول الله ﷺ عن معناها ولا خاف على نفسه توهم التشبيه، وكذلك الكفار لو كانت "اليد" عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلّقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول ﷺ، و قالوا: زعمت أنه ليس كمثل شيء ثم تخبر أن له يدا كأيدينا وعينا كأعيننا<sup>(4)</sup>.

#### ب- مسألة الرؤية: (رؤية الله يوم القيامة):

تطرّق السهيلي إلى هذه المسألة رادّاً على المعتزلة، منتصراً لأهل السنّة في مسألة "الن" ودلالاتها في اللغة وفي القرآن الكريم.

لأن مسألة الرؤية من المسائل الخلافية بين أهل السنة والمعتزلة، فأهل السنة يثبتونها بدليل النقل

<sup>(1)</sup> \_ ينظر: الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنّة، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط2 (1403هـ-1983م)، بيروت، ج رقم: 1905، ج7، ص114.

<sup>(2)</sup> \_ ينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، باب: " ما جاء في القلب"، ج7، ص211.

<sup>(3)</sup> \_ السهيلي، النتائج، ص293.

<sup>(4)</sup> \_ ينظر: المصدر نفسه، ص294.



## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

والعقل: «إن كل موجود يصحّ أن يرى فإن المصحح للرؤية إنما هو الموجود، والباري تعالى موجود، فيصحّ أن يرى، وكذلك يقول تعالى: ﴿رُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾»<sup>(1)</sup>.

أما المعتزلة فقد اتفقوا على نفي الرؤية بالأبصار يوم القيامة، ومما احتجّوا به على نفيها قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾<sup>(2)</sup>، يقول الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه لا، وذلك أن "لا" تنفي المستقبل، تقول: لا أفعله غدا، فإذا أكّدت نفيها قلت: لن أفعل غدا، والمعنى أن فعله ينافي حالي، فقوله «لا تدركه الأبصار»، نفي للرؤية فيما يستقبل، "ولن تراني" تأكيد وبيان، لأن المنفي مناف لصفاته»<sup>(3)</sup>.

وكعادة السهيلي فقد قدّم لردّه على المعتزلة بتوجيه نحوي للحرف "لن" وخصائصه بقوله: «ومن خواصها أنّها تنفي ما قرب لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف "لا" إذا قلت: «لا يقوم زيداً أبداً»، وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرّس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه، كما يتعرّف الصادق الفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيظة نفسه، فحرف "لا" لام بعدها ألف، يمتدّ بها الصوت، مالم يقطعه تضيق النفس، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها، "ولن" بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف»<sup>(4)</sup>.

وذهب إلى توجيه معنى: ﴿وَلَا يَنْمُوتُهُ أَبَدًا﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَلَنْ يَتَمَوَّهُ﴾<sup>(6)</sup>، مبينا الفرق بينهما تعريزا لما ذهب إليه.

ثم يقول بعد أن بيّن معاني "لن": «ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في "لن" ودلالاتها على

(1) \_ سورة: القيامة، الآية: 22-23. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 87.

(2) \_ سورة: الأعراف، الآية: 143.

(3) \_ الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 121.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 130-131.

(5) \_ سورة: الجمعة، الآية: 07.

(6) \_ سورة: البقرة، الآية: 95.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

القرب في أكثر الكلام، لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية في قوله عز وجل: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾<sup>(1)</sup>، ولم يقل "لا تراني" فلو كان النفي "بلا" لكان لهم فيه التعلق، ولم يكن حجة لجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة... وأما ذاك الذي لا يكون بحال فنفاه بـ "لا" فقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(2)</sup>، فالأبصار إذن لا تدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال، وهذا -عندي- أصح من قول من قال<sup>(3)</sup>: الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما، ألا ترى كيف حسن قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(4)</sup>، ولو قال: «إِنَّكُمْ تُدْرِكُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، لم يحسن، فالإدراك منفي بـ "لا" نهيًا مطلقًا<sup>(5)</sup>، بخلاف الرؤية<sup>(6)</sup>.

وهنا نجد السهيلي يعتمد العلاقة بين الألفاظ ومعانيها أو الصوت والدلالة، والبحث عن الأسرار التي تحملها الألفاظ إلى أبعد مدى، وقد أفاد منها في هذا الموضوع في إثبات مسألة هي من أخطر المسائل العقدية التي كثر الجدل حولها.

كما تحدت عن مسألة: القول بقدم القرآن، وهو يوافق أهل السنة في قوله بقدم القرآن: «القرآن قديم لا محالة، وتعمس لمن يخالف فيه من فرق الضلالة»<sup>(7)</sup>.

وهو أشعري عندما قال: «إن الكلام هو المعنى القائم بالذات»<sup>(8)</sup>، وأن المتكلم من قام به

(1) \_ سورة: الأعراف، الآية: 143.

(2) \_ سورة: الأنعام، الآية: 103.

(3) \_ قال الطبري: «وقال آخرون: معنى ذلك: لا تراه الأبصار وهو يرى الأبصار» ثم قال: «فقال قائلو هذه المقالة: معنى الإدراك في هذا الموضوع الرؤية، وأنكروا أن يكون الله يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة». ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة، ط1، (1422هـ-2001م)، ج9، ص 464.

(4) \_ الحديث في: البخاري، الصحيح، كتاب: "المواقيت"، ج1، ص 145.

(5) \_ مع أن العرب إنما تنفي بـ "لن" ما كان ممكنا عند المخاطب، مضمونا أن سيكون، فقوله: "لن يكون" لما يمكن أن يكون، لأن "لن" فيها معنى "أن" كأن يقول: أيكون أم لا يكون؟ قلت في النفي: لا يكون، وهذا كله مقو لتكبيها من "لا" و "أن". ينظر: السهيلي، النتائج، ص 133.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 132.

(7) \_ المصدر نفسه، ص 32، مشيرا إلى المعتزلة الذين قالوا بأن: كلامه تعالى محدث مخلوق، ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 38.

(8) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 51.

الكلام، لا من فعل الكلام كما ذهب إليه المعتزلة<sup>(1)</sup>:

كما كان له رأي في مسألة خلق أفعال العباد، وقد احتجّ لمذهب أهل السنة، في قوله تعالى:

وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٢﴾، «إن المعنى والله خلقكم وأعمالكم»<sup>(3)</sup>.

وقد أخذ السهيلي يقوّي مذهب أهل السنة ويرد على أدلة المعتزلة، وما يهمننا هنا إلا أن نقول: إن السهيلي المتكلم كان يفكر باللّغة قبل كل شيء، وإن السهيلي بما قدّمه من بحوث كلامية يمكن أن يعدّ من أعلام المتكلمين المنافحين على مذهب أهل السنة، لا عن اتباع وتقليد، ولكن عن اجتهاد واستقلال، منطلقاً من روح اللّغة وواقعها الأصيل.

#### 4- السهيلي وأثر العلوم النقلية:

##### أ- تفسير القرآن الكريم:

أشرت في مبحث سابق إلى أن السهيلي كان عالماً موسوعيّاً، أخذ من كل علم بطرف، بل برع في كلّ ذلك، وخاصة فيما تعلّق بالقرآن الكريم وقراءاته وبالحدِيث النبوي الشريف وكلام العرب، فكان المفسّر والفقهاء والحديث والأديب واللغوي بامتياز، وقد وظفّ اللّغة خدمة لكل هذه الأغراض.

وكل هذه المعارف مجتمعة تمثل سياقاً ثقافياً- كما أشرت - تميز به السهيلي وأعانتته على فهم متفرّد للنص القرآني فهما يختلف عن فهم سابقيه من العلماء، فكان المفسّر، وإن لم يفسّر القرآن الكريم آية آية ويظهر ذلك في كتابه المبتكر الذي عرّف فيه بمبهمات القرآن وهو كتاب "التعريف والإعلام بما أجهّم في القرآن من الأسماء والأعلام".

كما أنّ له كتاب: "الفرائض" الذي شرح في مقدمته آيات الوصية في القرآن الكريم وبين نواحي الإعجاز فيها، كما أن "الروض" حافل كذلك بتفسير كثير من الآيات التي عرضت له في شرح السيرة النبوية، والأمر كذلك في كتابه "نتائج الفكر" بل إنّه في النتائج كان أميل إلى البسط والإفاضة، لذلك لا تكاد تخلو مسألة من مسأله من الحديث عن نظم القرآن وسأنتقي بعض التّماذج تبين ذلك بجلاء.

(1) ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 82.

(2) سورة: الصافات، الآية: 96.

(3) السهيلي، النتائج، ص 189، وينظر: الشهرستاني، المصدر السابق، ص 84 وما بعدها.

وينبع علم السهيلي بالتفسير من منابع متعددة، فلا يقدم على كتاب الله إلا من أصاب منها حظًا وافراً، فهو عالم بمذاهب المفسرين، خبير بتجاهاتهم، عالم كذلك بالقراءات واللهجات وكلام العرب، وله في الأحاديث والأخبار باع طويل (1).

ويذهب إبراهيم البنا إلى أن السهيلي يفسر القرآن بالرأي والاجتهاد لأنه - في نظره - عنصر مهم يُوصل به إلى فهم السهيلي وإدراك فكره (2) فالسهيلي من المغرمين بالبحث في الأسرار، لا يقنعه الإدراك الظاهري للنص، ولقد رأيناه - فيما سبق من إشارات - يتلمس المعاني التي يمكن أن تعطيها الألفاظ، باحثاً عن سرّ اختيارها. فكيف نظر السهيلي إلى القرآن؟

يرى السهيلي أن للقرآن ظاهر وباطن ويظهر ذلك فيما قاله في كتاب - نتائج الفكر - لكن ما الذي يعنيه بالباطن؟ عند قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ (3) «وأما ما تقدم بتقديم الزمان، فكعاد وثمود، والظلمات والنور، فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل، قال سبحانه وتعالى: (4). وانتفاء العلم ظلماً معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراكات لذلك قال سبحانه: "في ظلمات ثلاث" في ثلاث محسوسات: ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة. وثلاث معقولات وهي: عدم الإدراكات في الآية المتقدمة، إذ لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حدّ، ولكل حدّ مطلع» (5).

ولا يعني السهيلي بالبطن أو الباطن ما قصده المتصوّفة في تأويل آيات القرآن دون الاعتماد على أساس من الكتاب أو السنة أو المأثور من قول الصحابة (6). والمقام هنا لا يستدعي حديثاً عن هؤلاء الباطنية المتصوّفة وقد ردّ عليهم كثير من العلماء ودحضوا حججهم الواهية لهدم الشريعة (7).

(1) \_ محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 105.

(2) \_ المرجع نفسه، ص 106

(3) \_ سورة: الزمر، الآية: 06.

(4) \_ سورة: النحل، الآية: 78.

(5) \_ السهيلي، النتائج، ص 268.

(6) \_ ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة القاهرة، دط، ج3، ص 80 وما بعدها.

(7) \_ وللدّ علي المتصوّفة، ينظر: أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، (1426هـ-2005م)، ج1، ص 60 وما بعدها.

بل إن مقصد السهيلي من الباطن هو ما يعتمد على دليل من الشرع، وأن هناك ضرورة تلجئه إلى طلب وجه، غير ما يعطيه ظاهر الآية حتى تسلم من التعارض، أي إنه لا يعدل عن ظاهر اللفظ ما وجد إليه سبيل وإن كان بحثه عن المعنى الخفي (الباطن) يلتزم فيه بالأصول الشرعية من الكتاب والسنة والآثار إضافة إلى دلالة اللغة، وهذا ما تبه إليه في كتابه "الروض".

وقد ذكر الحروف المقطّعة في أوائل السور وفوائدها: «... والتدبّر والتذكّر واجب على أولى الألباب، والخوض في إيراد هذه المعاني، والقصد لإيضاح ما لاح لي عند الفكر والنظر فيها مع إيراد الشواهد على ذلك من كتاب وأثر وعربية ونظر يخرجنا عن المقصود...»<sup>(1)</sup>.

كما أن للسهيلي نوعاً آخر من التفسير وهو التفسير الإشاري، وهو تفسير يتلمّس فيه الداوعي التي قضت باختيار ألفاظ وعبارات بعينها، وفي هذا النوع تبقى الألفاظ على ما هي عليه من الدلالات والمقاصد بل يطلب فيه ما كان به هذا اللفظ أحق من غيره في الذكر والاستعمال<sup>(2)</sup>.

إذ كان السهيلي يؤمن أن في ألفاظ الشريعة (القرآن) إشارات إلى معان خفية، لا تدرك إلا بالتأمل وإعمال الفكر، ذلك أنه يتأمل اللفظ وما يوحيه من دلالات لغوية، وما يحيط به من خواصّ معناه، وأن ينظر كذلك فيما روي حول الخبر من روايات أو ما يسمّى بمناسبة الكلام، وهذا يعني أنه يعتني بسياق الألفاظ اللغوية وسياق الموقف أو الحال الذي نطقت فيه، وليخرج من كل ذلك بالحكمة التي تتبيّن له، والتي اقتضت أن يعبر بهذا اللفظ دون غيره.

### ب- السهيلي وإعجاز القرآن الكريم:

لا تخلو كتب السهيلي من حديث عن إعجاز القرآن الكريم لأنه كان حريصاً على استخراج أسرار الألفاظ والتراكيب، واستنتاج ما تكامل في القرآن الكريم من صور النظم بدءاً باختيار اللفظ، مروراً بالعلاقات السياقية بينه وبين غيره من الألفاظ، وما يحيط بها من مناسبات، وصولاً إلى الحكمة المتكاملة من النصوص القرآنية.

(1) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج2، ص37.

(2) \_ ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص112.

ولقد ذهب مذهب الأشاعرة في القول بأن القرآن معجز من حيث البلاغة والنظم والفصاحة<sup>(1)</sup>.

ولم يكن حديثه عن الإعجاز يتسم بالإجمال والعموم وإنما انطلق يبحث عن أسرار النظم القرآني والتي امتاز القرآن بها عن غيره من كلام الناس، وكتابه "النتائج" دليل واضح على النتائج التي تظهر صدق رغبته، وطول معاناته وتأمله في كتاب الله، مؤمنا بامتياز النظم القرآني ولذلك كان يدعو العلماء إلى التأمل والتدبر في كتاب الله، ويراها أمرا مفروضا بقوله: «فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض»<sup>(2)</sup>.

ولقد كثر عند السهيلي تردد لفظ "النظم" و"الانتظام" ويعني بهما تنزيل الألفاظ منازلها، وهو بهذا المعنى يكاد يتفق مع عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن إعجاز القرآن يكمن في نظمه ونسقه وأسلوبه<sup>(3)</sup>. بيد أن السهيلي كان يرى أن للقرآن منهجا في اختيار الألفاظ، إذ يقول إن اللفظ القرآني قد أحسن وضعه هذ الموضوع، حيث لا يحسن أن يوضع غيره مكانه مما قد يؤدي معناه، وهذا لا يعني أن السهيلي يرجع الإعجاز إلى معاني الألفاظ منفردة؛ بل إن جل ما ساقه السهيلي من أسرار مرتبط بدلالة اللفظ والمعنى الذي يوجبه السياق، ومن ثم فإن تنزيل الألفاظ في منازلها يرجع إلى مقتضيات معنوية، تتحقق عندما تتحقق صورة التعبير على نسق ونظم معين.

يقول بعد أن شرح آية "الوصية": «فافهم تنزيل الألفاظ في منازلها، وإعطاء المعاني حقوقها، يلح لك سر البلاغة، وبين لك حقيقة الإعجاز، في هذا الكلام المحفوف بالإعظام والإعزاز، المنزه عن شيئين: الإطالة، وإخلال الإيجاز»<sup>(4)</sup>.

ولقد اتبع السهيلي في بيان موطن الإعجاز منهجا يقوم على التساؤل والبحث عن السر في اختيار صورة قرآنية معينة، فراح يقلب النصوص على وجوهها الجائزة ليعرف السر في ذلك، فعند قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٢﴾<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 90.

(2) السهيلي، التعريف والإعلام بما أجم في القرآن من الأسماء والأعلام، تصحيح ومراجعة: محمود ربيع، مطبعة وورشة تجليد الأنوار، مصر، ط 1، (1356هـ-1938م)، ص 83.

(3) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص 249 وما بعدها. و السهيلي، النتائج، ص 45، و ص 177.

(4) السهيلي، الفرائض وشرح آيات الوصية، ص 148.

(5) سورة: الفاتحة، الآية: 06-07.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

يقول: «في هذه الآية ضروب من الأسئلة منها أن يقال: «ما فائدة البدل في الدعاء، والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان، والبدل يقصد به بيان الاسم الأوّل ومنها أن يقال: ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم) بالألف واللام، وهلاّ أخبر بمجرد اللفظ دونها، كما قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(1)</sup>. وكما قال: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(2)</sup>.

ومنها أن يقال: ما معنى الصراط؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ ولم جاء على وزن «فعال» ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ؟ وذكر في سورة الأحقاف بلفظ الطريق، فقال: في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ؟ وذكر في سورة الأحقاف بلفظ الطريق، فقال: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(3)</sup>.

ومنها أن يقال: ما الحكمة في إضافته إلى ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بهذا اللفظ، ولم يقل: النبيين والصالحين، وجاء باللفظ مبهما غير مفسّر؟ كما قال: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل الذين غضبت عليهم ومنها أن يقال: لم استحق اليهود دون النصارى اسم المغضوب عليهم، والمغضوب عليهم أيضا نصارى؟ ولم استحق النصارى اسم الضّالين وقد ضلّت اليهود؟ ومنها أن يقال: لم قدّم "المغضوب عليهم" على "الضّالين" في اللفظ؟...»<sup>(4)</sup>.

تلك التساؤلات يجيب عليها السهيلي وهو يبين إعجاز هذه الآية من كتاب الله بما يكشف عن موقفه من النظم القرآني ولو أنه تخصص في إعجاز القرآن لقدّم الكثير للدراسات القرآنية والبلاغية.

ولقد اطرّد عند السهيلي في بحثه لقضية الإعجاز مبدأ: أنه "لا تخلو كلمة في القرآن من الحكمة":

ويتناول السهيلي هذا الأصل عندما يذكر بعض الكلمات التي قد يعدّها بعضهم صلة زائدة

لتوكيد الكلام، مثال ذلك ما ذكره عن قول أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾<sup>(5)</sup>. أي يبقى

(1) \_ سورة: الشورى، الآية: 52.

(2) \_ سورة: الفتح، الآية: 02.

(3) \_ سورة: الأحقاف، الآية: 30.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 300-301.

(5) \_ سورة: الرحمن، الآية: 28

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ربك ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (1). أي إلا إياه يقول بعد ذكر هذا القول: " وهذا قول من غلظ طبعه وبعد بالعجمة عن فهم البلاغة قلبه... فعلى هذا قد خلا ذكر الوجه من حكمة، وكيف تخلو كلمة منه من الحكمة، وهو الكتاب الحكيم» (2).

أوردت هذه العبارة من الروض للتأكيد على الأصل عند السهيلي وهو أن ما ذكر في القرآن فسيبيله الوجوب، وكذلك شأن ما حذف أيضا، وأن له وظيفة في السياق.

ويقول في النتائج عند قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ (3). وقوله: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (4). مجيبا على السرّ في ثبوت "التاء" في لفظ "حق" في إحدى الآيتين وحذفها من الأخرى: «لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب، لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما يشاء، ولكن كلام الحكيم الخبير ليس كغيره من الكلام، لإعجازه في الأسلوب والانتظام» (5).

ومما يلفت النظر في هذا الموضوع توجيهه لذكر التاء في قوله تعالى في قصة شعيب عليه السلام: ﴿مَنْ آتَاكُمْ مِنْهُ فَأَخَذْتُم مِّنْهُ فَمَا لَهُ عَلَيْكُمْ مِنْ جِسْمٍ آتِيٍّ﴾ (6). وحذفها في قوله تعالى في قصة صالح عليه السلام: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (7): «فإذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه (التاء) قالوا: حضر القاضي اليوم امرأة، وفي القرآن: " وأخذ الذين ظلموا الصيحة" هذا مثل هذا الجواز (8). يقول: «فالجواب أن الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى:

(1) \_ سورة: القصص، الآية: 88

(2) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 261.

(3) \_ سورة: النحل، الآية: 36.

(4) \_ سورة: الأعراف، الآية: 30.

(5) \_ النتائج، ص 171.

(6) \_ سورة: هود، الآية: 94.

(7) \_ سورة: هود، الآية: 67.

(8) \_ السهيلي، النتائج، ص 168-169.



﴿وَمِنْ خَزْيٍ يَوْمَئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾<sup>(1)</sup>.

فصارت الصيغة عبارة عن ذلك الخزي، وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير بخلاف الآية الأخرى (أي في الآية 94 من سورة هود) والله أعلم»<sup>(2)</sup>.

ويدخل في هذا الباب اقتران "أن" بـ "لما" في بعض آيات القرآن لنجد السهيلي يلتمس الحكمة من ذلك بعد أن ذكر أن "أن" تدل على مجرّد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه ففيها تحصين للمعنى من الإشكال وتخليص له من شوائب الاحتمال: «فإذا قلت: أعجبتني أن قدمت، كانت على الفعل "أن" بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان، ولذلك زادوا "أن" بعد "لما" في قولهم: لما أن جاء زيد أكرمتك، ولم يزيدوها بعد ظرف زمان، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأوّل، وأن أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف من الزمان... وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها... لأنك تقول: لممت الشيء لما إذا ضمنت بعضه إلى بعض، وهذا النحو من المعنى الذي سيقى إليه "لما"، لأنه ربط فعل بفعل على جهة التسبب أو التعقيب، فإذا كان التسبب أو التعقيب حسن إدخال "أن" بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾<sup>(3)</sup>. و﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(4)</sup> ونحوه، وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبب لم يحسن زيادة "أن" بعد "لما". وتأمله في القرآن تعرف الحكمة، إن شاء الله تعالى<sup>(5)</sup>.

كما نراه يتلمس الحكمة في ذكر الاسم في قوله تعالى: ﴿سَيِّحَ أَسْمَرَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(6)</sup>. وقوله:

﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(7)</sup> بعد أن غلّط القائلين بأن الاسم هو المسمّى، وراح يفنّد ذلك ذاكراً

(1) \_ سورة: هود، الآية: 66.

(2) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 170.

(3) \_ سورة: العنكبوت، الآية: 33.

(4) \_ سورة: يوسف، الآية: 96.

(5) \_ النتائج، ص 127-128.

(6) \_ سورة: الأعلى، الآية: 01.

(7) \_ سورة: المزمل، الآية: 08.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

اعتراض أبي حامد الغزالي عليهم أيضا، ساردا جوابه الذي رآه السهيلي غير كاف ولا شاف، وقد غابت عنه النكتة في هذه المسألة<sup>(1)</sup> ثم يورد رأيه إذ يقول: «والقول السديد في ذلك-والله المستعان- أن نقول: الذكر على الحقيقة محله القلب لأنه ضد النسيان، والتسبيح نوع من الذكر، فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منه إلا ذلك دون اللفظ باللسان، والله عزّ وجل إنما تعبّدنا بالأمرين جميعا، ولم يتقبّل من الإيمان إلا ما كان قولاً باللسان واعتقاداً بالجنان، فصار معنى الآيتين في هذا: "اذكر ربك" و"سبح ربك" بقلبك ولسانك، وكذلك أقحم "الاسم" تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان، لأن الذكر بالقلب متعلّقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه، لأن اللفظ لا يراد لنفسه، فلا يتوهم أحد أن اللفظ هو التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى، هذا ما لا يذهب إليه خاطر، ولا يتوهم ضمير، فقد وضّحت تلك الحكمة التي من أجلها أقحم ذكر الاسم، وأنه به كملت الفائدة وظهر الإعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب...»<sup>(2)</sup>.

كما لفت السهيلي أنظار الحذاق وأصحاب الذوق اللطيف إلى نكتة إعجازية في كتاب الله تعالى، توحى بدقة ملاحظته وحسن فهمه للمعاني، وإدراكه لأهمية السياق التي من أجله وضعت الألفاظ، فالألفاظ تابعة للمعاني وما تقتضيه.

لذلك أشار إلى قضية في باب العطف "بالواو"، وهي عطف النعوت بعضها على بعض، وبين النكتة الإعجازية في ذكر الواو وحذفها في عطف صفات الله تعالى بعضها على بعض، إذ يقول بعد أن ذكر أنّ الأصل في العطف ألا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره إلا لفائدة زائدة على معنى الاسم الأول أو صفته: «فأما في كتاب الله -تعالى- فقلّما تجد أسماء معطوفة بالواو نحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(3)</sup>. ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(4)</sup>. ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾<sup>(5)</sup>. إلى آخرها، لأنها أسماء له- سبحانه-، والمسمى بها واحد، فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة ولكن مجرى الأسماء المترادفة نحو:

(1) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 44.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 45.

(3) \_ سورة: الفاتحة، الآية: 01.

(4) \_ سورة: البقرة، الآية: 129.

(5) \_ سورة: الحشر، الآية: 23.

الأسد والليث وغير ذلك»<sup>(1)</sup>. ثم يورد مثالا ليوضح فيه مشكلا بقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾<sup>(2)</sup>. فإلتها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها، فكان دخول الواو صرفا لوهم المخاطب -قبل التفكير والنظر- وعن توهم المحال، واجتماع الأضداد من المحال، لأن الشيء لا يكون ظاهرا باطنا من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد...<sup>(3)</sup>. وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾<sup>(4)</sup>.

فإنما حسن العطف بين الاسمين الأولين لكونهما من صفات الأفعال وفعله- سبحانه - في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين، ولتنزلهما منزلة الجملتين، لأنه - سبحانه - يريد تنزيه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا، ليرجوه ويؤملوه، ثم قال: «شديد العقاب» بغير واو، لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل فصار بمنزلة ما تقدم من قوله: ﴿الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾<sup>(5)</sup> وكذلك قوله: "ذي الطول" لأن لفظ "ذي" عبارة عن ذاته - سبحانه - فصح جميعا ما أصنناه والحمد لله»<sup>(6)</sup>.

وهذه بعض الأمثلة فقط مما انتقيته من نتائجه "نتائج الفكر" الذي هو فعلا محصلة عناصر سياقية أسهمت في بناء هذا الفكر البارع في اكتشاف الأسرار والنكت بحس لغوي متفرد، وذوق عربي متميز وموهبة ربانية توحى بجمال روحي، وحس مرهف، لا يحمله إلا العلماء أمثال السهيلي. وسأشير إلى بعض الظواهر السياقية في القرآن وأبين المنهج الذي اتبعه السهيلي في توجيهها في كتابه النتائج.

### ج- السهيلي والقراءات القرآنية:

نلاحظ تميز السهيلي عن غيره من العلماء في التعامل مع القرآن الكريم وقراءاته متواترها وشاذها،

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 239.

(2) \_ سورة: الحديد، الآية: 03.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 239.

(4) \_ سورة: غافر، الآية: 03.

(5) \_ سورة: غافر، الآية: 02.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 239-240.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

يتمثل هذا المنهج في قبولها جميعاً فهو: «يتقبلها ويعتمد عليها في توجيهه ويحتج لها، ولم يخرج في هذا عن مذهب أهل الأندلس».

فقد أجاز السهيلي قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾<sup>(1)</sup>، فقال: «قرأ ابن مسعود وعطاء «يسألونك الأنفال» والمعنى صحيح في القراءتين لأنهم سألوها وسألوا عنها لمن هي»<sup>(2)</sup>.

كما استدل على جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، بقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(3)</sup>، بحذف التنوين من أحد<sup>(4)</sup>.

حيث زُعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا، أما ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم وحمة والكسائي فكانوا يقرأون "أحد" بالتنوين<sup>(5)</sup>.

كما أجاز في الكلام تسكين المضارع المتصل بضمير الجمع اعتماداً على قراءة أبي عمرو فذكر أنه قد روي عنه أنه كان يقرأ: «يأمركم»<sup>(6)</sup>، و«ينصرم»<sup>(7)</sup>، ولا يبعد أن يكون جائزاً في الكلام<sup>(8)</sup>.

واحتج لهذا أيضاً بقول امرئ القيس:

قَالَ يَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ<sup>(9)</sup>

كما يلاحظ على منهج السهيلي أنه اتخذ من القرآن الكريم مصدراً استقى منه أحكامه النحوية، إذ عدّه منبعاً من منابع الإعجاز ينبغي بالنحوي استمداد قواعده منه، فالسهيلي جعل منه حكماً على القواعد لا القواعد حكماً عليه كما فعل غيره من النحاة.

(1) \_ سورة: الأنفال، الآية: 1.

(2) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 129.

(3) \_ سورة: الإخلاص، الآية: 1.

(4) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ج2، ص 11.

(5) \_ ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (1438هـ-2007م)، ج4، ص 587.

(6) \_ سورة: البقرة، الآية: 6.

(7) \_ سورة: آل عمران، الآية: 160.

(8) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ج4، ص 77.

(9) \_ امرؤ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص 122.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ومن أمثلة الأحكام النحوية التي استنبطها من القرآن الكريم:

1- أنه يجيز عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل ويستدل بقوله تعالى:

﴿صَفَّيْتُ وَيَقِضْنَ﴾<sup>(1)</sup>.

2- يجيز مجيء الحال جامداً<sup>(2)</sup>، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾<sup>(3)</sup>.

3- يجيز حذف المنعوت إذا وُجد ما يدل عليه ويستدل بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ

وظالمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾<sup>(4)</sup>، وذلك لدلالة الذرية على الموصوف بالصفة<sup>(5)</sup>.

4- يرى أن «كل» إذا كانت مقطوعة عن الإضافة فحقها أن تكون ابتداءً ويكون خبرها جمعاً،

ولابد من مذكورين قبلها لأنها إن لم يذكر قبلها جملة ولا أضيفت إلى جملة بطل معنى الإحاطة فيها، ولم

يعقل لها معنى، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً لأنها اسم في معنى الجمع، ويستدل على ذلك بقوله

تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجِعُونَ﴾<sup>(7)</sup>، ﴿وَكُلُّ كَانُوا

ظَالِمِينَ﴾<sup>(8)</sup>.

أما إذا كانت غير مقطوعة عن الإضافة أي مضافة إلى ما بعدها في اللفظ فيكون خبرها

مفرداً<sup>(9)</sup>، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(10)</sup>، فلم يقل فانون، كما قال عز وجل: ﴿كُلُّ

لَهُ قَنِينٌ﴾<sup>(11)</sup>.

(1) \_ سورة: الملك، الآية: 19.

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 402.

(3) \_ سورة: غافر، الآية: 69.

(4) \_ سورة: الصافات، الآية: 116.

(5) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 209.

(6) \_ سورة: الأنبياء، الآية: 33.

(7) \_ سورة: الأنبياء، الآية: 93.

(8) \_ سورة: الأنفال، الآية: 54.

(9) \_ ينظر: السهيلي، السابق، ص 279.

(10) \_ سورة: الرحمان، الآية: 26.

(11) \_ سورة: الروم، الآية: 29.

وتأبى شخصية السهيلي المفسر الفقيه إلا أن تبرز، وخاصة في توجيهه لإعراب «من الموصولة» في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(1)</sup>، فرأى أنها بدل بعض من الكل لا فاعل بالمصدر - كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة<sup>(2)</sup>.

الذين رأوا أن تقدير الآية: «أن يحج البيت من استطاع، إذ إن هذا القول ضعيف من وجوه: أحدها من جهة المعنى، وهو أن الحج فرض على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية فإذا حجَّ المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك، بل الحج فرض على جميع الناس، حجَّ المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة، ألا ترى أنك إذا قلت: «واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد.» فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد على الباقين، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين بخلاف الحج، ومما يضعف به ذلك القول أن إضافة المصدر إلى الفاعل، إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يُعدل على هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول فلو كان «مَنْ» هو الفاعل لأضيف إلى المصدر»<sup>(3)</sup>.

وهكذا كان تعامل السهيلي مع القرآن الكريم، جاعلاً إياه أصلاً سماعياً بالغ الأهمية في توجيه كثير من المسائل النحوية، معملاً فكره الثاقب المتشبع بالثقافة الفقهية والمنطقية، متأملاً في دقائقه ولطائفه، وهذا ما جعله يخلص إلى نتائج بديعة تفرد بها في فكره النحوي، لذلك يعدّ القرآن الكريم كمصدر نقلي أول في الاستدلال والاستنباط سياقاً ثقافياً مميزاً طُبِعَ به فكر السهيلي في النحو، فقد راح يبحث عن مكامن الإعجاز فيه، فجاءت المسائل التي تناولها مسائل دقيقة لم ينتبه إليها النحاة قبله، وهذا لسعة علمه وبراعته في توجيه آيات القرآن ابتداءً بأصغر وحدة وصولاً إلى السياق العام لها.

### د- السهيلي والحديث النبوي الشريف:

لقد حضى الحديث بعناية فائقة من طرف السهيلي، معتبراً إياه من الأصول السماعية التي ينبغي الاحتجاج بها للقاعدة النحوية متبعاً في ذلك شيخه ابن الطراوة، غاضباً الطرف عن تلك الدعاوى التي

(1) \_ سورة: آل عمران، الآية: 97.

(2) \_ ينظر مثلاً: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص 212-213.

(3) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 309-310.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

منعت الاحتجاج به، والتي تزعمها "ابن الضائع" زعمًا منه أن الحديث النبوي الشريف إنما روي بمعانيه لا بألفاظه، وأن من رواه أعاجم لا يتقنون اللغة العربية، يقول البغدادي صاحب الخزانة في هذا الصدد: «إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»<sup>(1)</sup>.

ولقد كانت كثرة الاحتجاج بالحديث الشريف سمة من سمات النحو في الأندلس: «ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه وهو الأمر الجديد في نحوهم»<sup>(2)</sup>.

و كان من أعلام ذلك في هذا المجال "السهيلي وابن خروف" اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث، يقول محمد إبراهيم البنا في مقدمة النتائج: «ولم يكن ذلك بدعا، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث أصلا من أصولهم منذ كانت لهم مدرسة نحوية»<sup>(3)</sup>.

ومن يتأمل مصنفات السهيلي المختلفة سواء كانت في السيرة أو في التفسير أو في النحو يجدها حافلة بالأحاديث التي يحتج بها ولها، فقد بلغ مجموع الأحاديث المستشهد بها مئة واثنين وثلاثين حديثا تقريبا، وكان يستشهد بالأحاديث لإثبات قاعدة ما دون أن يعضد ذلك بالشعر أو بالثر، وهو بهذا يخالف مذهب ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إذ إن "ابن مالك" يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاغتراف لا لإثبات قاعدة بذلك»<sup>(4)</sup>.

- إلا أن اتحاد السهيلي الحديث الشريف أصلاً في تقعيد أحكام النحو لم يكن مطلقاً بل كان مقيداً بشروط تتمثل في صحة الرواية وموافقته لوجه لغوي ما، فهو يحاول قدر الإمكان أن يخرج الأحاديث ويوجهها ويلتمس لها في اللغة من الوجوه التي تنهض بها، فإن لم يهتد إلى شيء من ذلك فإنه لا يتردد في رفضها قائلاً: «فقد تأملت فوجدتها أكثر الروايات لحنا وتضحيفا»<sup>(5)</sup>.

(1) \_ عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج 1، ص 10-11.

(2) \_ ينظر: عبد القادر رحيم الهبتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص 167.

(3) \_ محمد إبراهيم البنا، مقدمة نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ص 14.

(4) \_ ينظر: بدر الدين الدماميني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخولم، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1 (1418هـ-1998م) ص 29.

(5) \_ السهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، ص 108.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ولم يكن السهيلي ليغفل عن موضوع رواية الحديث بالمعنى، فقال: «وسيلك أن تنظر في كتاب الله أولاً لا إلى الأحاديث التي تنقل مرة على اللفظ ومرة على المعنى، وتختلف فيها ألفاظ المحدثين»<sup>(1)</sup>.

والسهيلي لا يقبل أي حديث إلا بعد أن يتحرى صحة روايته فقد قال في حديث رؤيا عاتكة بنت عن المطلب عندما قالت: «رَأَيْتُ رَاكِبًا أَقْبَلَ عَلَيَّ بِعَيْرٍ لَهُ حَتَّى وَقَفَ بِالْأَبْطَحِ ثُمَّ صَرَخَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: أَلَا انْفُرُوا يَا آلَ غَدْرٍ لِمَصَارِعِكُمْ فِي ثَلَاثٍ، فَرَأَى النَّاسَ اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ يَتَّبِعُونَهُ»<sup>(2)</sup>.

«لا تصح رواية من رواه «يا لغدر» بفتح الدال مع كسر الراء ولا فتحها لأنه لا ينادي واحداً، ولأن لام الاستغاثة لا تدخل على مثل هذا البناء في النداء، وإنما يقول: "يا لغدر انفروا" تحريضا لهم أي إن تخلفتم فأنتم غدر لقومكم [...] وهذا القول مبني في شرح (يا لغدر) إنما هو على رواية الشيخ وما وقع في أصله وأما أبو عبيدة فقال في المصنف تقول: يا غدر أي يا غادر، فإذا جمعت قلت: يا آل غدر وهكذا والله أعلم كان الأصل في الخبر والذي تقدم تغيير»<sup>(3)</sup>.

كما يظهر أيضا تجربة صحة الرواية بما جاء في قول صاحب عمدة القارئ: «جاء في رواية عبيد بن حنين: «وَلَا يَغْرَنُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ إِيَّاهَا»<sup>(4)</sup>، ووقع في رواية سلمان بن بلال عند مسلم: «أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ إِيَّاهَا».

بواو العطف، وقبل في رواية عبيد بن حنين المذكورة حذف الواو وتقديره "وحب رسول الله" ومنعه السهيلي وقال هو مرفوع على البدل بيانه أن قوله «هذه» فاعل قوله «لا يغرنك» وقوله "التي أعجبها" صفة وقوله «حب رسول الله» بدل اشتمال كما في قولك: أعجبتني يوم الجمعة صوم فيه»<sup>(5)</sup>،

(1) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج2، ص142.

(2) \_ ينظر: علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ج6، ص70، باب: "غزوة بدر". وقال عنه حسن.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ج3، ص43.

(4) \_ رواه البخاري، في صحيحه، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م)، ح رقم: 4913، كتاب: "تفسير القرآن"، باب: "تبغى مرضاة أزواجك"، ص1244.

(5) \_ بدر الدين العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م، ج20، ص288.



وذلك مماثل لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(1)</sup>، إذ يقول السهيلي: «وبلغني عن بعض أشياخنا الجلّة أنه جعل من هذا الباب [حذف حرف العطف] قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لَا يَغُرَّتْكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَكَ حُسْنُهَا حُبُّ الرَّسُولِ اللَّهِ لَهَا» وقال: المعنى: حسنها وحب رسول الله لها، وبلغ الاستحسان بالسامعين لهذا القول إلى أن علّقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري - رحمه الله تعالى - وليس الأمر كذلك، ولكن (الحبّ) بدل من قوله "هذه" بدل اشتمال في موضع رفع»<sup>(2)</sup>.

وأما الأحاديث التي قبلها فمنها ما جاء في الروض من ذكر حديث سامة بن لؤي حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد بنيه فانتسب له إلى سامة، فقال له عليه السلام: "الشاعر" بخفض الراء، كذا قيده أبو بحر على أبي الوليد بالخفض، وهو الصحيح لأنه مردود على ما قبله، كأنه مقتضب من كلام المخاطب وإن كان الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولكن العامل مقدّر بعد الألف، فإذا قال لك القائل: قرأت على زيد مثلاً فقلت: أ العالم؟ بالاستفهام، كأنك قلت له: أعلى العالم؟ ونظير هذا ألف الإنكار إذا قال القائل: مررت بزيد، فأنكرت عليه فقلت: أزيد؟ بخفض الدال، وبالتنصب إذا قال: رأيت زيدا فقلت: أزيداً؟ وكذلك الرفع»<sup>(3)</sup>.

ومن أمثلة الأحكام النحوية التي استدل فيها بالأحاديث النبوية نذكر منها:

- يرى أن الحال يجوز أن تكون غير مشتقة، ولكنها في المعنى كالمشتق ولا يلزم فيها الاشتقاق، إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحوّلة لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل فلا تبالي أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث: «يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا»<sup>(4)</sup>.

ف (رجلا) حال لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثّل وليست لازمة للملك إلا في وقت الفعل منه وهو التمثّل فهي إذاً حال لأنه قد تحوّل إليها»<sup>(5)</sup>، أي أن صفة "رجلا" متحوّلة إلى هذه الحال.

(1) \_ سورة: البقرة، الآية: 217.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 264-265.

(3) \_ السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 121.

(4) \_ أخرجه البخاري في صحيحه، ح رقم: 2، كتاب: "بدء الوحي"، باب: "كيف كان بدء الوحي"، ص 07.

(5) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 396.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

- يرى أن "كل" إذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ لم تجد خبرها إلا مفرداً<sup>(1)</sup>، ويستدل بقوله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(2)</sup>، ولم يقل "راعون" و "لَا مَسْئُولُونَ".

- كذلك استدل على جواز حذف الموصوف<sup>(3)</sup>، بقوله ﷺ «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»<sup>(4)</sup>.

- يرى أن الواو تدل على تصديق القائلين لأنها عاطفة على كلام مضمّر تقديره "نعم"، وذلك أن قائلاً لو قال: إن زيداً شاعرٌ فقلت له: وفقهه، كنت قد صدّقته كأنك قلت: نعم هو كذلك وفقهه أيضاً، وقد استدل بالحديث الذي أخرجه الدارقطني: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُيْتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ فَقَالَ: وَمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ»<sup>(5)</sup>، يريد "نعم" وبما أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ»<sup>(6)</sup>.

- يرى أن ما كان من الظروف اسم علم، فإن الفعل إذا وقع فيه تناوله جميعاً، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام<sup>(7)</sup>. واستدلّ بحديث البخاري، وهو قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا...»<sup>(8)</sup>. أي رمضان ظرفاً وقع اسم علم فأعرب مفعولاً به.

- استشهد على جواز تقدم الخبر على المبتدأ<sup>(9)</sup>، بقوله ﷺ: «مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَةَ لَهُ، مِسْكِينَةٌ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا»<sup>(10)</sup>.

- استدل بحديث البخاري وهو قوله ﷺ لأبي بكر: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»<sup>(11)</sup>، على أن «ما» في نحو:

(1) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 279.

(2) أخرجه مسلم، في: صحيحه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1412هـ-1991م)، ح رقم: 20، ج5، ص 1420. كتاب: "الإمامة"، باب: "فضيلة الإمام العادل". وفي: الهيثمي، مجمع الزوائد، ج5، ص 207.

(3) ينظر السهيلي، المصدر السابق، ص 209.

(4) أخرجه البخاري، في صحيحه، ح رقم 5393، ص 1374. كتاب: "الأطعمة"، باب: "المؤمن يأكل في معي واحد".

(5) رواه بمعناه: الدارقطني، في السنن، نج: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط (1422هـ-2001م)، ج1، ص 188، ح رقم 216. كتاب: "الطهارة"، باب: "ما جاء في سؤر الهرة وغيرها".

(6) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 170.

(7) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 382.

(8) أخرجه البخاري، في: صحيحه، ح رقم: 1901، كتاب: "الصيام"، باب: "صوم رمضان إيماناً واحتساباً"، ص58.

(9) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 407.

(10) أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ح رقم: 6589، ج6، ص348.

(11) أخرجه البخاري، في صحيحه، ح رقم: 683. كتاب: "الأذان"، باب: "من قام بجانب الإمام لعله"، ص170.

"إِجْلِسْ كَمَا جَلَسَ زَيْدٌ"، وفي: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(1)</sup>، كافة لا مصدرية، فقال: «والشاهد بما قلناه قوله ﷺ لأبي بكر: "أَنْ كَمَا أَنْتَ" فأنت مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر هنا، لأنه لا فعل ثمّ، فكذلك هي مع الكاف إذا كان ثمّ الفعل»<sup>(2)</sup>.

### 5- السهيلي وكلام العرب:

ومن الأصول النقلية التي اعتمدها النحاة أيضا كلام العرب شعرا ونثرا، لاسيما الشعر فقد استقى النحاة منه قواعدهم، ومن فضل الشعر أنه يحوي أغلب الشواهد، وقد ذكرت سابقا شروط الاحتجاج بالشعر باعتبار المعيارين الزمني والمكاني أو الانتماء القبلي<sup>(3)</sup>.

وقد حذا السهيلي حذو من سبقه من النحويين جاعلا الشعر من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، فقد ارتضى التقسيم الطبقي للشعراء، فجعل للجاهلين الأولوية في الاستشهاد، فاحتج بكل من امرئ القيس وعلقمة بن عبدة والنابغة الذبياني وأوس بن حجر وغيرهم، يلي الجاهليين المخضرمون إذ احتجّ بكل من شعر حسان بن ثابت، وليبد والأعشى والنابغة الجعدي، وكعب وغيرهم، كما احتجّ بكثير من شعر الإسلاميين كجرير والفرزدق والكميت وذو الرمة وآخرين، وقد بلغ مجموع شواهد الشعرية في النحو مائتين وأربعة وخمسين بيتا، كما ينبغي الإشارة إلى أنه كان يتخذ الأشعار التي تقال في حدث من الأحداث التي يذكرها في شرحه لسيرة ابن هشام ما فيها من ظواهر نحوية وصرفية<sup>(4)</sup>، وهكذا وقد أتبع- كما سبقت الإشارة- غيره من النحاة من عدم الأخذ بشعر المولدين أيضا ويستدلّ على ذلك بقوله عند بيت مطرود بن كعب وهو جاهلي:

يَا عَيْنُ فَايُنْكِ أَبَا الشَّعْثِ الشَّجِيَّاتِ      يَبْكِيَنَّهُ حَسْرًا مِثْلَ الْبَيْتَاتِ<sup>(5)</sup>

وفيه (الشَّعْثِ الشَّجِيَّاتِ)، فشدد ياء الشجّي، وإن كان أهل اللغة قد قالوا: ياء الشجّي مخففة، وياء الخليّ مشددة.

(1) \_ الحديث في: البخاري، صحيح البخاري، ح رقم: 631.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 187.

(3) \_ ينظر: عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب، ج 1، ص 05-06. وينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 22 وما بعدها.

(4) \_ ينظر مثلا: السهيلي، الروض الأنف (جميع الأجزاء في مسائل متفرقة).

(5) \_ ينظر: البيت ومناسبته في: عبد الملك ابن هشام (183هـ)، سيرة النبي ﷺ، دار الصحابة، طنطا، ط 1، (1995م)، ج 1، ص 188.

وقد اعترض ابن قتيبة على أبي تمام الطائي في قوله:

أَيَا وَيْحَ الشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ      وَوَيْحَ الدَّمْعِ مِنْ إِخْدَى بَلِيٍّ<sup>(1)</sup>

واحتج بيت يعقوب في ذلك، فقال له الطائي: "ومن أفصح عند ابن الجرمقانية أم أبو الأسود الدؤلي حيث يقول:

وَيْلُ الخَلِيِّ مِنَ الشَّجِيِّ فَإِنَّهُ      وَصَبَ الفُؤَادَ بِشَجْوِهِ مَعْمُومٍ<sup>(2)</sup>

فيرى السهيلي أن: بيت مطرود أقوى في الحجة من بيت أبي الأسود لأنه جاهلي محنك، وأبو الأسود أول من صنع النحو، فشعره قريب من التوليد»<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من أن السهيلي قد أبدى نوعاً من التحفظ على شعر المحدثين فإنه احتج بشعر أبي تمام الطائي في ستة مواضع في كتابه: الروض الأنف ونتائج الفكر، في مسائل نحوية ولغوية. فيقول: "والطائي وإن كان متولداً فإنما يحتج به لتلقي أهل العربية له بالقبول، وإجماعهم على أنه لم يلحن»<sup>(4)</sup>.

والحقيقة أن السهيلي لم يكن مبتدعاً للاحتجاج بشعر "الطائي"، وإنما كان متبعا، فقد سبقه الزمخشري في كشفه<sup>(5)</sup>، وقبله أبو العباس المبرد وتبعه الرضي الاسترابادي في شرحه للكافية حيث احتج به كذلك<sup>(6)</sup>.

وقد برز السهيلي احتجاجه "بأبي تمام" بكونه عالماً بالعربية على الرغم من تأخره زماناً، وكذلك فعل حين احتج بشعر أبي نواس في النتائج<sup>(7)</sup>، كما احتج به صاحب رصف المباني قائلاً عنه: «وأبو

(1) \_ البيت لأبي تمام، ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص170.

(2) \_ البيت في: البغدادي، الخزانة، ج8، ص576. وهو لأبي الأسود الدؤلي في، ديوانه، ص130. وابن هشام، في السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1410هـ-1990م)، ج1، ص161.

(3) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ج3، ص144.

(4) \_ المصدر نفسه، ج3، ص144.

(5) \_ الزمخشري، الكشف، ج1، ص45.

(6) \_ عبد القادر البغدادي، الخزانة، ج1، ص07.

(7) \_ ينظر مثلاً: السهيلي، النتائج، مسألة دخول "ثم" لترتيب الكلام لا ترتيب المعنى في الوجود، فصل في دلالة الفاء العاطفة، ص250.

نّوأس وإن لم يكن حجّة فهو معاصرٌ للعرب الألى تقوم بهم الحجّة» (1).

ومن الشواهد الشعرية التي اعتمدها السهيلي في تأصيل أحكامه النحوية نذكر:

- يرى أن حروف العطف يضمم بعدها العامل في المعطوف عليه: -

واستدلّ على ذلك بقوله الشاعر:

بَلْ بَنِي النَّجَّارِ إِنَّ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تَرَهُ (2)

يقول: "أراد (قتلى ووتر) ثم أظهر "إن" فدلّ على ذلك» (3).

- استدلّ على جواز حذف المنعوت بيت امرئ القيس إذ قال:

وَأَبْيَضُ كَالْمِخْرَاقِ (4)

- واستدلّ على جواز نفي "لا" للماضي (5)، يقول الشاعر:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا (6)

- ويرى أنه يصحّ الوقف على "إن وأخواتها" لأن حروفهن ثلاثة فصاعداً (7)، وقد استدلّ على

ذلك بقول الشاعر:

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ، فُقُلْتُ: إِنَّهُ (8)

(1) \_ أحمد بن عبد النور المالقي، وصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، ص 275.

(2) \_ البيت لخالد بن عبد العزى الأنصاري. ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 170.

(3) \_ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 249.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 209. والمخراق: "هو المندبل يلفّ ليضرب به"، ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، دط (1430هـ-2009م)، ص 315.

(5) \_ ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص 141.

(6) \_ البيت لأمية بن الصلت، ولم أجده في ديوانه، وقد نسبه ابن هشام، في مغني اللبيب، لأبي فراس الهذلي، وهو في الصحاح للجوهري بهذا اللفظ وكذا في: الخزانة، للبغدادي، ج4، ص 04.

(7) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 341-342.

(8) \_ البيت لعبيد الله بن قيس الرقيبات، في: الديوان، تح وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دط، ص 66. وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب، ج4، ص162، باب: "ما تلحقه الهاء لتبين الحركة". وينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 (1418هـ-1998م)، ج2، ص279.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

- كما يرى أن إعمال "إن" في الاسمين جميعًا قويّ في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، فليس أحد الاسمين أولى بأن يعمل فيه من الآخر (1)، ويعضد ذلك القياس بقول الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبِيَّةٌ جُرُوزًا      تَأْكُلُ كُلَّ كَيْلَةٍ فَفَيْرًا (2)

كما راح السهيلي يعضد آراءه النحوية بما أثر عن العرب من منشور الكلام، متخذًا كتاب سيبويه معتمدًا له في ذلك.

ومصنّفاته كلها تزخر بكثير من أمثال العرب وأقوالهم، فقد بلغ مجموع المنشور المستشهد به خمسة وتسعين شاهدًا تنوعت ما بين مفردات وجمل، منها ثمان وعشرين في النتائج (3).

ولم يكن السهيلي ليغفل الإشارة إلى لغات العرب المختلفة (4).

ومن أمثلة استشهاده بالمنثور:

- يرى أن العرب تحذف الألف واللام من "اللهم" وتكتفي بما بقي... وقد قالوا: فيما دونه في الاستعمال "أَجْنِكُ" تفعل كذا وكذا، أي من "أَجَلِ أُنْكَ" تفعل كذا وكذا (5).

- يرى جواز حذف الجملة الواقعة بعد «خلت وظنت» كقولهم في المثل: «مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ» (6).

- يرى عدم جواز إضمار حروف الجر إلا ما كثر استعماله، وقد استدل بقول "رؤية" الذي كان إذا قيل له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ «، يجيب: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ» (7).

- أن العرب إذا أرادوا الإنكار في الجواب فإنهم يزيدون صوتًا على ذلك إذ يقولون: أَرَزْدَنِيَّةٌ؟ (8).

- أنهم كثيرا ما يلجؤون إلى الحذف إيجازًا وتخفيفًا، ومنه قولهم:

(1) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 343.

(2) البيت بلا نسبة، ينظر: أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط1، (1981م)، ص 474.

(3) ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 445- و ص 458.

(4) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 49. ج2، ص 297. ج3، ص 45.

(5) ينظر: نحوه في: السهيلي، النتائج، ص 197.

(6) ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج1، ص 242.

(7) ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص 50.

(8) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 195.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

"مَهَيْمٌ"، كان الأصل: مه يا امرؤ؟ كما قالوا: إيش؟ يريدون أيَّ شَيْءٍ؟ والله؟ يريدون: أَيْمَنَ اللهُ؟<sup>(1)</sup>.

- كما يستشهد على جواز تقدّم الخبر على المبتدأ بما حكاه سيبويه عن العرب وهو قولهم: مُسِيءٌ أَنْتَ، وَمَسِيكِيْنٌ فلان «<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> \_ ينظر: السهيلي، النتائج ، ص 197.

<sup>(2)</sup> \_ المصدر نفسه، ص 407.

المبحث الثالث: السياق اللغوي في فكر السهيلي وأثره في فهم النص القرآني:

عرفنا سابقا أن السياق اللغوي هو كما عبّر عنه ستيفن أولمان: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»<sup>(1)</sup>.

وأنه يتّضح من هذا المفهوم أن السياق اللغوي يتكون من مستويين: أحدهما يتمثل في الكلمات المجردة باعتبارها مجموعة من الفونيمات المترابطة التي تعطي معنى معيّنا، والثاني هو القواعد المنظمة لترتيب هذه الكلمات على مستوى التركيب، وما يعتمدها من ظواهر: كالتقديم والتأخير، والزيادة والحذف.... وغيرها أو ما يسمى بالسياق النحوي<sup>(2)</sup>.

وقد كان الجرجاني موفقا إلى حدّ بعيد حين أدرك هذا المفهوم النحوي بقوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه فلا تزيع عنها»<sup>(3)</sup>.

وإذا وضعنا ذلك في مقابل ما تعنيه النظرية السياقية بكل عناصرها فإننا نجد أن الدراسة النحوية هي دراسة سياقية في جميع جوانبها، فقد ظهر أثر السياق جليّا في الدرس النحوي عن طريق دراسة الجملة وتحليلها، ووضع القواعد والأصول التي تحكم العلاقات بين أجزائها، وسأتناول القواعد المنظمة لأجزاء الجملة ثم أتطرق إلى دراسة ظواهرها السياقية عند السهيلي في نتائج الفكر.

إن المقام لا يتسع للحديث عن مفهوم الجملة عند السهيلي، ولكننا سنكتفي ببعض إشاراتنا إلى مفهومها، والتي تتمثل مدار الدرس النحوي، إذ لا يمكن أن نتحدث عن السياق خارج الجملة (أو التركيب).

فالجملة عند السهيلي هي: "كلام مستقل بنفسه، والكلام اسم مفرد يُعبّر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدلّ عليه العبارات ويصطلح عليه من الإشارات"، فالجملة إذن هي "معنى قائم في النفس تدلّ عليه العبارات أو يصطلح عليه بالإشارات".

(1) \_ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 68.

(2) \_ وقد وضّعت في الفصل الأوّل مفهوم السياق النحوي الذي هو قسيم السياق الصوتي في السياق اللغوي.

(3) \_ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81.



وقد ذكر هذا المعنى في قوله: «خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بدّ من مضمّر يعود على المبتدأ لأنّ الجملة كلام مستقل بنفسه»<sup>(1)</sup>. فالإخبار والابتداء والإضمار كلها مؤشرات سياقية تقتضيها الأحوال والمقامات.

وفي قوله في باب التوكيد: «الكلام في كلّ ثلاثة فصول: في كونه توكيدا، وفي كونه مبتدأ مضافا وفي كونه مفردا عن الإضافة مخبرا عنه، والأصل من هذه الثلاثة أن يكون توكيدا لجملة أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعّض، لأن موضوعه الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذا من لفظ الإكليل والكلّة والكاللة، مما هو في معنى الإحاطة»<sup>(2)</sup>.

وفي قوله: «"جاء زيدٌ خوفاً" و"رغبة فيك"، فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة»<sup>(3)</sup>.

وما يلاحظ على آراء السهيلي سواء ما تعلّق بالتركيب (الجمل)، أو المفردات وحتى فيما يتعلّق بالقواعد المنظّمة لها ما هي إلا تطبيق للنظرية القائلة بالعلاقة بين اللفظ والمعنى<sup>(4)</sup>، إذ كان حريصا على تتبع الفروق بين الألفاظ، باحثا عن خصائصها، موضّحا العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، وسر اختيار ألفاظ لمعان بعينها، ولقد وجدنا هذا واضحا في جلّ المسائل النحوية الذي تناولها في النتائج، لذلك كثر عنده الحمل على المعنى، وعدم الحكم على تركيب ما بالشذوذ، فإذا كان التركيب -عنده- منفردا بخصائص معينة، فالأّن المعنى يقضي بها.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 418.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 276.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 395.

(4) \_ قضية اللفظ والمعنى هي نتيجة من نتائج التفكير الفلسفي والعقائدي الذي ساد في القرن الثالث الهجري، أثارها الجاحظ (255هـ)، وامتدّ أثرها حتى العصر الحديث، وغدت من أهم القضايا النقدية قديما وحديثا، كما تحدث فيها ابن قتيبة (276هـ)، وابن طباطبا (322هـ)، وقدامة بن جعفر (337هـ)، والعسكري (ت 395هـ)، وابن رشيق القيرواني (456هـ) إذ يقول: «اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه ويقوى بقوّته» ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5 (1401هـ-1981م)، ج1، ص124-125.

وقد تأثر السهيلي بهذا المعنى الذي أشار إليه ابن رشيق. ينظر: العربي حسن درويش، النقد العربي القديم مقاييسه، واتجاهاته وقضاياها وأعلامه ومصادره، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ط، 1991م، ص 67.

لذلك فإن المقام يقتضي العناية بهذه القضية بوصفها قضية محورية بنى عليها السهيلي جلّ القضايا والمسائل النحوية في النتائج.

### 1 - القضايا اللغوية و النحوية في: " نتائج الفكر " ورؤية السهيلي السياقية:

#### أ- قضية اللفظ والمعنى:

عرفنا في الفصل النظري من هذا المبحث أن طريق الوصول إلى الدلالة تتحد فيه عناصر كثيرة منها ما يرتبط بالحدث الكلامي نفسه وهو السياق اللغوي، ومنها وما يتعلّق بما يحيط بهذا الحدث من ظروف وأحوال. وفي هذا المبحث سأحاول البحث في المسائل والقضايا التي اعتنى بها السهيلي والتي بما تبيّن مدى عنايته بالسياق اللغوي بمختلف عناصره بدءاً بأول وحدة في الجملة وهي الكلمة بوصفها مجموعة من الفونيمات المترابطة تعطي معنى معيناً، بالإضافة إلى القواعد المنظّمة لترتيب هذه الكلمات على مستوى التركيب وما يعتريها من ظواهر كالحذف والتقدير وغيرهما.

وقضية اللفظ والمعنى تلتقي مع العنصر الأول وهي علاقة الحروف بالكلمة ومعناها وصفاتها الصّوتية.

وقد أكثر السهيلي من الحديث عن العلاقة بين اللفظ ومعناه، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل كتابه "النتائج" من بسط لهذه النظرية إلى حدّ الإسهاب أحياناً، ولا غرابة في هذا- فهو أديب وشاعر، وهو مولع بالرمز والإشارة والبحث عن الأسرار التي تحملها الألفاظ، فلا شك أن تصادف فكرة الصّلة بين اللفظ والمعنى في نفسه هوى، وأن ينطلق معها إلى أبعد مدى لترسم فكره النحوي ككل.

ومن الحكمة أن تكون هناك مناسبة محقّقة بين اللفظ والمعنى، ولقد أفصح عن ذلك بقوله: «كلّ محسوس يعبر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلاّ مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام إلاّ موازنة للمعاني التي هي أرواحها»<sup>(1)</sup>، كما يقول في موضع آخر: «اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له، صحّته واعتلاله والزيادة والنقصان، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى»<sup>(2)</sup>.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 108.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 99.

وتتجلى رؤية السهيلي في هذه القضية من خلال:

- دلالة الحروف.

- دلالة الحركة والسكون.

أما دلالة الحروف فهو يرى أن بين مخرجها واستعمالها علاقة وصلية، فنراه يعلّل لاختيار حرف "الواو" للإخبار عن جمع ما يعقل في نحو: فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ، على حين يعامل الجمع الذي لا يعقل معاملة المؤنث، معتمداً في تعليقه على مخرج الحرف وضّم الشفتين، إذ يقول: «ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعيّن غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ منهم وتديير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم، تنبئ عن الجمع المعنوي، كما هو في ذاتها جمع لفظي، وهو الواو لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة بينهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلاً له»<sup>(1)</sup>.

يقول إبراهيم البنا: «لقد ربط "فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ" بالاجتماع المعنوي الحاصل من العاقلين، فاختر للتعبير عنه حرف ينبئ عن الجمع، وهو الواو التي فيها ضمّ وجمع بين الشفتين، ولما عدم هذا الاجتماع في جمع مالا يعقل لم يعامل هذه المعاملة»<sup>(2)</sup>.

كما مثّل لهذا الموضوع بمخرج حرف "الذال" وهو طرف اللسان: «فقد رجع إلى ذلك سرّ اختصاصها باسم الإشارة، فكما أن الإنسان يشير بيده ويلحظه فهو كذلك يشير بلسانه»<sup>(3)</sup>.

ومما رجع في دلالاته إلى مخرج الحرف عند السهيلي أيضاً: "الا" و "الن" النافيتين، فقد فرّق بين كل منهما على أساس مخرج الألف والنون، والألف - كما هو معروف - أوسع الحروف مخرجا<sup>(4)</sup>. ولهذا فهو يحسّ أنّ النفي يمتدّ مع "الا"، وأمّا "الن" فإنّه يُنفي بها ما قُرب ولا يمتدّ معنى النفي معها كما يمتدّ مع "الا"، ويرجع ذلك إلى أن "الا" يمتدّ بها الصوت بحرف الألف ما لم يقطعه تضييق النَّفْس: «فأذن

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 108.

(2) \_ محمد إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 207.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 227.

(4) \_ ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ج 1، ص 08.

امتداد لفظها بامتداد معناها، و "لن" بعكس ذلك»<sup>(1)</sup>.

كما تنبّه السهيلي على "صفات الحروف" فكان يراها وثيقة الصلة بمعناها، "فالذال" في اسم الإشارة اختصت بالمدكّر، و"التاء" اختصت بالمؤنّث لأمر يرجع إلى صفة هذين الحرفين يقول:

«والذال مجهورة، فخصّصت بالإشارة إلى المدكّر، وخصّصت التاء بالإشارة إلى المؤنّث، للفرق بينهما، وكانت أولى به لهما وضعف المؤنّث»<sup>(2)</sup>.

فهذه أمثلة عن أهمية العنصر الصوتي بوصفه وسيلة سياقية للوصول إلى الدلالة، فأكثر ما في اللغة يؤيّد ما ذهب إليه السهيلي وإن وُجد ما يشدّد عن هذا.

كما تجدر الإشارة -في هذا المقام- إلى أن السهيلي زاد قضية أساسية تتعلق بدلالات الأصوات المتماثلة وأنها تتلاقى حول معنى عام يشملها جميعا، ويمثّل لذلك في مواضع كثيرة في النتائج. فمثلا يقول عن "سوف": «وأما سوف فحرف، ولكنه على لفظ السّوف الذي هو الشّم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته، كما أن سوف هذه- التي هي حرف- تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر إبانّه، ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتقّ المتمكّن في الكلام»<sup>(3)</sup>.

ومما شاع في قوله وحرص على تأكيده نحو: «البحر من بجزت الأرض إذا خرقتها، ومنه سميت البحيرة لخرق أذنها»<sup>(4)</sup>.

ومثل هذا شائع في نصوصه وواضح في تعريفاته لدلالة الكلمات.

ومن هنا نصل إلى خلاصة مفادها أن السهيلي وغيره -من اللغويين- كانوا يرون أن الواضع قد استطاع أن يجمع بين الصّورة الصّوتية والمعنى الذي يطلبها، وتختلف هذه الصّورة بحسب المعاني.

كما تجدر الإشارة إلى قضية التطوّر الدلالي لعلاقتها بقضية اللفظ والمعنى، حتّى يتسنى لنا فهم تحليلاته للتراكيب والظواهر النحوية فيما بعد.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 131.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 227-228.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 124.

(4) \_ ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج 1، ص 210. وينظر: ج 2، ص 11-14.

ب- التطور الدلالي ورؤية السهيلي السياقية:

ومما كان يحكم فكر السهيلي اللغوي إحساسه بتطور اللغة على مستوى الدلالة، والعلاقة في الجملة، فكانت أغلب ملاحظاته تدور حول الألفاظ التي تؤدي علاقات نحوية -أو ما يسمّى بالسياق النحوي-.

والدراسة اللغوية الحديثة لا تنكر تطور الدلالة بل تراها حقيقة من حقائق اللغة، يقول محمود السّعران -وقد تحدّث عن بعض أدوات النفي والاستفهام-: «...أمثال هذه الكلمات عرضة للتغيّر كسائر مفردات اللغة، والدراسة التاريخية تبين أن أمثال هذه الكلمات قد وصلت في الأغلب، إلى وظيفتها الحالية عن طريق بعض التغيّرات الدلالية، وهذه التغيّرات مختلفة نوعاً»<sup>(1)</sup>.

وإذا لم تكن نتائج الدراسة التاريخية الحديثة حاسمة في موضوع التطور الدلالي فينبغي أن يعدّ ما أقدم عليه السهيلي من قبيل البحث النظري المجرّد، لكنه يدل على حسنّ الرجل المرهف ومدى المعاناة في البحث عن دلالات الألفاظ<sup>(2)</sup>.

وقد تعرض السهيلي لهذه القضية وهو يوجّه وقوع لفظ الماضي بعد "إنّ النافية" مراداً بها المستقبل وقد أرجع ذلك إلى أنّها محمولة على "إنّ الشرطية" أي إنّ "إنّ الشرطية" أصل إنّ النافية، فقال عند قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾<sup>(3)</sup>.

«ولو جعلت مكان "إنّ" ههنا، غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا، لأن الشرطية أصل للنافية، كأن المجتهد في النفي، إذا أراد توكيد الجحد يقول: إن كان كذا وكذا فعليّ كذا، أو فأنا كذا، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد، فدخلت "إنّ" في باب النفي، والأصل ما قدّمناه»<sup>(4)</sup>.  
و لعلّه لاحظ أن معنى النفي يمكن أن يتلمّس في الشرطية، ومعنى الشرط مفقود في الثانية، فراعى أصالة الأول لذلك.

(1) \_ محمود السّعران، علم اللغة، ص 312.

(2) \_ محمد إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 223.

(3) \_ سورة: فاطر، الآية: 41.

(4) \_ السهيلي، النتائج، ص 151.

- كما جعل من "أيّ" الوصفية متدرّجة عن "أيّ" الاستفهامية:

إذ يقول: «وأما وقوع "أيّ" نعنا لما قبلها، كقولك: مررت برجل أيّ رجل، فإنما تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كأنّ الأصل: أيّ رجل؟ على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في باب "الاستفهام" الذي هو موضوع لما يجهل... فلما ثبت هذا اللفظ في باب "التفخيم" والتعظيم للشيء قرب من النعت والوصف حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب على ما قبله»<sup>(1)</sup>.

كما راح يذكر نظائر ذلك على دخول الاستفهام في باب النعت من الشعر<sup>(2)</sup>.

ومما يتصل بالتطور على مستوى العلاقة في الجملة: جعله من النعت السببي متطوراً عن الوصف بالجملة، فهو يرى أن هذه الصورة: "مررت برجل حسن أبوه"، متدرّجة عن الوصف بالجملة يعني: حسن أبوه، برفع الوصف، وكانت هذه الصورة هي الأصل للدليل سياقي متعلق بالمعنى، وهو أن الحُسن ليس من صفة الرجل، وإنما هو من صفة أبيه: «فلما تميّز بالجملة من غيره صارت في موضع النعت، وتدرّجوا من ذلك أن قالوا: «حسن أبوه» فأجروه نعنا على الأول وإن كان للأب، من حيث تميّز به وتخصّص، كما يتخصّص بصفة نفسه»<sup>(3)</sup>.

إذن فقضية التطور الدلالي لها علاقة من جهة بقضية اللفظ والمعنى، لأنه يعقد الصلة بين المعنى الأول والمعنى الثاني في صورة لها علاقة بالسياق بشقيه: سياقها اللغوي على مستوى التركيب وسياقها التاريخي المتعلق بطبيعة اللغة وطبيعة العصر بكل مكوناته وعناصره.

### ج- السهيلي ونظرية العامل النحوي:

يعدّ العامل النحوي<sup>(4)</sup> في الجمل والتراكيب عنصراً من العناصر التي يفرزها السياق اللغوي لذلك

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 201-202.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 202، وينظر: الروض الأنف، ج 2، ص 162.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 210-211.

(4) \_ هو ما يؤثر في اللفظ فيجعله منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً أو مجزوماً، وقد قسّمت العوامل إلى لفظية: (كالأفعال التامة والناقصة، وأسماء الأفعال، وحروف الجر والحزم والنصب والنداء... وغيرها)، وعوامل معنوية كعامل الابتداء عند البصريين، وعامل الإسناد والفاعلية والمفعولية، والتجزؤ والخلاف، والجواز والمضارعة والتبعية عند الكوفيين: ينظر: إميل بديع يعقوب، من قضايا النحو واللغة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط 1 (1430هـ-2009م)، ص 66-67.

وقال ابن جني بعد فراغه من ذكر العوامل اللفظية والمعنوية: «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والمجر والحزم وإنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره». ينظر: الخصائص، ج 1، ص 109-110.

تعدّ هذه النظرية خير مجسّد لنظرية السياق في أوضح صورها، ولقد نظر إليها السهيلي نظرة متميزة إذ تتلخّص عنده في أنه يرى أنه: إذا أوجبت كلمة نوعا معينا من العمل في كلمة أخرى، فهذا يعني أن الكلمتين مرتبطتين على نسق معين، وهو يسمّي هذا الارتباط "بالتشبّث" وليس التشبّث عنده إلا التعلّق عند عبد القاهر الجرجاني: «وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبّث به لفظا، وعلى هذا يتبيّن أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلّق<sup>(1)</sup>.

فالكلمة الأولى تتشبّث بالثانية وتطلبها أداء لحق معناها، ومن ثمّ فهي تتشبّث بها، ويعني هذا قوة الارتباط والتعلّق، و التطالب السياقي. و لذلك تنقسم أنواع الكلم من حيث العمل إلى قسمين:

**-قسم الأصل فيه أن يعمل:** وهو الحرف والفعل، أما الحرف فلا أنّ معناه في غيره من الاسم أو الفعل فيقول: «ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دلّ على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبّث به لفظا، وذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملا»<sup>(2)</sup>.

**-وأما الفعل فهو يعمل بالأصالة أيضا، ذلك أن الفعل عند السهيلي لا يدلّ على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه محبرا عنه، ولهذا فيجب أن يعمل.** يقول: «ومن ثمّ وجب أن يكون عاملا في الاسم، كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه»<sup>(3)</sup>. وقال أيضا: «وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملا»<sup>(4)</sup>.

**-أما القسم الثاني:** وهو الاسم فالأصل فيه ألا يعمل، لأنه يدل على معنى في نفسه، ومن ثمّ فليس له ارتباط وتشبّث بغيره، يقول: «وإنما الذي له معنى في الحقيقة هو الاسم، ومن ثمّ وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة»<sup>(5)</sup> وإنما يعمل في الأسماء ما هو مشتق لما في معنى الفعل.

ومن هنا يتبيّن لنا أن السهيلي يربط العمل والتأثير بالدلالة، ومن ثمّ يمكن تعريف العامل عنده

(1) \_ ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 301.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 74.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 387.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 74، وينظر: ص 79.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 74.

بأنه: «ما دلّ على معنى في غيره من الاسم أو الفعل»<sup>(1)</sup>.

وقد عني بتحديد هذه الارتباطات على مستوى سياقى، وسوف أوجز الحديث عن الفعل والحرف ومعمولاهما كعاملين لفظيين:

### 1- الفعل ودلالته عند السهيلي:

لم يوافق السهيلي على أداء النحاة حول دلالة الفعل على الحدث<sup>(2)</sup>.

بل بحث الأمر الذي من أجله وضع الفعل، فوجد أن الفعل اشتق من المصدر ليدلّ على معنى في الفاعل، والمعنى هو كونه أي-الفاعل-مخبر عنه-وهذا يؤدي إلى الفصل بين الحدث والفاعل: «فدعاهم هذا إلى أن يشتقوا من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدلّ على الحدث بالتضمّن ويدل على الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه»<sup>(3)</sup>.

هاتان دالتان يعطيها الفعل عند السهيلي: الحدث، وأن الاسم مخبر عنه، وأما عن دلالة على الزمان، فلا يرى الفعل دالا عليه: فالفعل لا يدلّ عليه بلفظه ولا بينيته، وإنما يدل بينيته على اختلاف أحوال الحدث، ولفظه على الحدث نفسه،...وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة»<sup>(4)</sup>.

ومن هنا يتبين أن الفعل عنده يدل على ثلاثة أمور: الحدث واختلاف أحوال هذا الحدث، وأن الاسم بعده مخبر عنه وبهذه الدلالة الأخيرة شارك الحرف، حيث دلّ على معنى في غيره، ومنها نبع عمل الفعل في الفاعل.

### 2- ما يدل عليه الفعل من المعمولات:

وانطلاقا من الدلالات السابقة التي استنتجها إبراهيم البنا، فقد تعرض السهيلي لما يتطلبه الفعل من

(1) \_ محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 302.

(2) \_ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 07.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 68.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 388.



## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

المعمولات بقوله: «الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به»<sup>(1)</sup>.

ويقول وقد ذكر النعت والفعل لا يعمل فيه عنده: «وكيف يعمل فيه، وهو لا يدلّ عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر، دلالة واحدة من جهة اللفظ»<sup>(2)</sup>.

ويرى أن أقوى دلالاته هي دلالاته على المصدر، لأنه هو الفعل في المعنى، يليها دلالاته على الفاعل لأن الفعل هو حركة الفاعل<sup>(3)</sup>.

كما أشار إلى أن الفعل له صلة وارتباط ببقية أجزاء التركيب اللغوي، قسم منها يصل إليه الفعل بنفسه، أو بواسطة الحرف، وقسم لا سبيل للفعل عليه وإنما العامل فيه معنوي وذلك على النحو الآتي<sup>(4)</sup>:

1- يعمل الفعل في المصدر والفاعل والمفعول بطريق الأصالة.

2- يعمل الفعل كذلك في الحال، لأنها وصف لصاحبها وقت حدوث الفعل، والصفة هي الموصوف في المعنى<sup>(5)</sup> والموصوف بعض معمولاته.

3- يعمل في المفعول معه<sup>(6)</sup> والظرف<sup>(7)</sup> والمستثنى بواسطة الحرف<sup>(8)</sup>، ولكنه قد يصل بنفسه لظروف الزمان اعتمادا على دلالة الوضع، فهي موضوعة للوقوع فيها، كما يصل إلى الظرف التي في معنى الوصف من غير الحرف لشبهها بالحال<sup>(9)</sup>.

4- يعمل الفعل مضمرا في المعطوف، وحرف العطف دال عليه<sup>(10)</sup>.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 387.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 231-233.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 387.

(4) \_ ينظر: إبراهيم البناء، المرجع السابق، ص 313.

(5) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 387.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 388.

(7) \_ المصدر نفسه، ص 389.

(8) \_ المصدر نفسه، ص 79.

(9) \_ المصدر نفسه، ص 389.

(10) \_ المصدر نفسه، ص 249.

2/ الحرف وعمله:

الأصل في الحرف عند السهيلي أنه يعمل، من حيث كان معناه في غيره، ولهذا فهو يقتضي هذا العنصر غير اللفظي ليؤثر فيه كما اقتضاه معنى اقتضاه سياقاً لقوله: «فأصل كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدت حرفاً غير عاملاً، فسيهلك أن تسأل» (1).

ثم أراد السهيلي أن يضع أصلاً لعمل الحروف وإهمالها فقال: «لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة، قد عمل بعضها في بعض وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه».

وكان الحرف داخلًا لمعنى "في الجملة لا معنى" في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه» (2).

وبهذا يتضح لنا إدراك السهيلي لأهمية العناصر السياقية وعلاقة كل عنصر بغيره، فالحرف إذا دخل على جملة فلا بد أن يكون قد أضاف معنى جديداً، إلا إذا كانت جملة ابتدائية مثلاً فقد أخذت معناها ولا تحتاج إلى عامل جديد فيها، فإلى هذا الأصل أرجع إهمال حرف الاستفهام (3) مثلاً، لأنه سيتفهم به عن مضمون الجملة، أو ما يسميه السهيلي "الحديث" ولا تعلق للحرف بأجزاء الجملة المفردة، ومثل حرف الاستفهام حروف النفي (4).

وكذلك أرجع إلى إعمال حروف الجر (5) ونواصب المضارع جوازهم (6) إلى ذلك الأصل، لأنها لم تدخل معنى في الجملة، وإنما دخلت معنى في الاسم أو الفعل بعدها.

وخلاصة نظرية العامل اللفظي عند السهيلي مدارها على "التشبيث" كما قدمت سواء كان العامل فعلاً أم حرفاً وينبع التشبيث من دلالة العامل، فإذا كانت الكلمة تقتضي أخرى اقتضاء معنوياً، فهي تشبيث بها في اللفظ، وتؤثر فيها أثراً لفظياً، وهو الأثر الإعرابي حتى يكون دلالة على ما بينهما من

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 74.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 74.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 229.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 229.

(5) \_ المصدر نفسه، ص 74.

(6) \_ المصدر نفسه، ص 78.

الارتباط والتعلق، وربما لا يكون هناك ارتباط معنوي ومع ذلك فاللفظ عامل، إظهارا لارتباط هذا اللفظ بما بعده من الكلام ومثل ذلك عمل إن وأخواتها والحروف التي حَقَّها الإهمال (1).

وليس العمل عنده مقصورا على الحرف إظهارا للارتباط والتشبيث بل إن من أصوله أن "عملت وظننت وأخواتهما"، و"كان وأخواتها" من حقها ألا تعمل فيما بعدها من الأسماء لأنها لم تدخل بمعنى فيها وإنما دخلت في الجملة، وليس ما بعدها من الأسماء مفعولا على الحقيقة ولكن عملت إظهارا لتشبيثها بها» (2).

كما عني السهيلي بالعوامل المعنوية، مقارنة بينها وبين العوامل اللفظية، وكان يرى أن العوامل اللفظية أقوى، وأجاب على ذلك بقوله: «اللفظ لا يكون إلا متضمنا لمعناه، فاجتمعا معا، بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف وهذا بديع لمن أنصف» (3).

واستدل على هذه المفارقة بين العامل اللفظي والمعنوي بمقارنة أجزائها بين الفاعل والمبتدأ فكلاهما مستحق للرفع ولكن الرفع في الفاعل لا يزول، لأن العامل لفظي على حين يذهب رفع المبتدأ بدخول النواسخ لما كان عامله معنوي» (4) ويقصد عامل الابتداء، وما ذكره من العوامل المعنوية:

- **القصد إليه:** وهو عامل معنوي مختص بالنصب، اعتمده شيخه ابن الطراوة، وقد وقع في كتابه الإفصاح (5)، وقد تناولت هذا الموضوع في الفصل الثاني عندما تحدثت عن العامل عند ابن الطراوة.

وقد نتج عن هذا الاعتداد بهذا العامل أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها، وقد ذكر السهيلي في ذلك في معرض حديثه عن أقسام الحدث: «فالحدث إذن على ثلاثة أضرب...، وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده، نحو: "سبحان الله"، فإن سبحان اسم ينبي عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن

(1) \_ ينظر: محمد إبراهيم البناء، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 316 وما بعدها. و السهيلي، النتائج، ص 74-75.

(2) \_ ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص 341-342.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 290.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 406.

(5) \_ ينظر: ابن الطراوة النحوي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح، ص 37.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

التقييدات بالزمان أو بالأحوال ولذلك وجب نصبه، كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو: إياك، ونحو: ويل زيد وويجه» (1). وهو مذهب لم يقل به أحد من النحاة غير شيخه.

-عامل الإخبار: وهو عامل الرفع في المبتدأ (2).

-عامل التبعية: وهو عنده عامل في النعت (3) والتوكيد (4) و البدل (5).

وقد تعرّض للحديث عن النعت في مواضع متعددة وأدرج البدل والتوكيد معه.

-وقوع المضارع موقع الاسم: وهو بهذا العامل يوافق مذهب البصريين القائل بأن المضارع مرفوع

لوقوعه موقع الاسم (6).

-عامل الإظهار: وهو عامل النصب في المفعول لأجله، وقد انفرد السهيلي بالقول بهذا العامل،

يقول في نحو: جاء زيد خوفا ورغبة فيك: «الجيء إنما يظهر ما كان باطنا خفياً، حتى كأنك قلت: جاء

زيد مظهراً بمجيئه الخوف أو الرغبة أو الحرص، أو أشباه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة

فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصها» (7).

-معنى النظر هو عامل الحال في: نحو: هذا زيد قائماً.

إذ يقول: «العامل فعل مضمّر تقديره: أنظر، وأضمّر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ...» (8)

وقد انفرد السهيلي بالقول بهذا العامل (9).

### -أصول السهيلي في العمل:

يذكر إبراهيم البنا أن قيمة هذه الأصول أنها تنبّه على معرفة العامل من حيث علاقته بغيره، فهل

(1) \_ السهيلي، النتائج ، ص 70.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 406.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 231.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 359.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 233.

(6) \_ ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 551.

(7) \_ السهيلي، النتائج ، ص 395.

(8) \_ المصدر نفسه، ص 230.

(9) \_ ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1585.

يشترك عاملان في العمل؟ وهل يقبل العامل أثر غيره فيكون معمولاً؟<sup>(1)</sup>

كما تنبّه على معرفة العامل من حيث علاقته بالمعمولات وهذا ما يهّمنا في مجال بحثنا في قضية السياق.

1- حق العامل ألا يكون مهياً لدخول عامل عليه:

فالعوامل من الأفعال والحروف تخضع لهذا الأصل إلا المضارع، وقد علّل السهيلي لذلك بقوله: «وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعه للاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام»<sup>(2)</sup>.

2- العامل لا يعمل في نفسه: ومثال ذلك أنه استدللّ على أن «ما الاستفهامية، لا صلة لها، قال: «لأنه تنوب حرف مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان ما بعدها صلة لم يجز أن يعمل فيها، لأن الشيء لا يعمل بفضله في بعض...»<sup>(3)</sup>.

3- لا يجتمع عاملان في اسم واحد:

يقول عن إنّ وأخواتها: «وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد»<sup>(4)</sup>.

4- لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد<sup>(5)</sup>.

5- لا يعمل عامل واحد في "حالين" ولا في "ظرفين" إلا أن يتداخلا، ويصحّ الجمع بينهما نحو قولك: زيد خارج يوم الجمعة ضحوة، لأن الضحوة في يوم الجمعة، وكذلك: سرت راكبا مسرعا، ولو قلت: مسرعا مبطلا لم يجز لاستحالة الجمع بينهما»<sup>(6)</sup>.

6- لا يتقدم المعمول على العامل:

(1) ينظر: إبراهيم البناء، المرجع السابق، ص 325 وما بعدها.

(2) السهيلي، النتائج، ص 144.

(3) المصدر نفسه، ص 196.

(4) المصدر نفسه، ص 345.

(5) المصدر نفسه، ص 319.

(6) المصدر نفسه، ص 400-401.

وقد تأثر في هذا الأصل بشيخه ابن الطراوة، ومن أجله قال بالعامل المعنوي وهو القصد إليه. يقول السهيلي: «ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيدا ضربته في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين وكذلك: زيدا ضربت، بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقديما، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي»<sup>(1)</sup>.

7- لا يلي العامل إلا ما عمل فيه:

وذلك في معرض حديثه عن العامل في النعت، وأنه عامل معنوي وهو تبعيته للمنوعات، ومما قوّى به هذا العامل:

«امتناع تقديم النعت على المنوعات، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله كما يليه المفعول تارة، والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصحّ أن يليه ما عمل فيه غيره»<sup>(2)</sup>.

د- السهيلي وظاهرة الإعراب:

إذا كان النظر في علامات الإعراب قد أفضى إلى القول بنظرية العامل، فإن النحاة لم يغفلوا النظر في هذه العلامات ذاتها بحثا عن دلالتها، وعن السرّ في وقوعها هذا الموقع من الكلمة، كما بحثوا في وظيفة الكلمة في السياق وما تؤدّيه من معنى حتى تستحق هذه العلامة أو تأخذ هذه الوظيفة الإعرابية. فالعلاقة بين السياق والإعراب إذن هي علاقة تبادل.

وقد أخذ السهيلي بمذهب النحاة القائل بأن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم: «وهو يرى أن الإعراب أصل في الأسماء دون الأفعال، لأنه يعد الفعل مثل الحرف في الدلالة على معنى في غيره»<sup>(3)</sup> إلا ما يتعلّق بالفعل المضارع»<sup>(4)</sup>. حتى يكون هذا الاسم فاعلا أو مفعولا وغير ذلك<sup>(5)</sup>. لكنه لم يصرّح بمعنى قوله: "غير ذلك" من دلالات علامات الإعراب.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 71.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 232.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 68.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 68-69.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 82.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

غير أن إبراهيم البنا قد علّق على هذه العبارة، في حديث السهيلي عن نصب اسم "إن" (1) ومفعولي ظننت وأخواتها (2).

وعمل "كان" في جملة الابتداء (3) وهو أن لا معنى لهذه العلامات الإعرابية إلا تأكيد الارتباط بين هذه الأدوات والجمل بعدها، وليس تأكيد الارتباط معنى يلحق الاسم المعرب، ولكنه معنى يتصل بالتركيب (4).

وعلى هذا فإن العلامات عنده قد يؤتي بها معنى في الاسم المعرب كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وكذلك معنى في الجملة وهو بيان الاتصال والارتباط.

وما هذا الارتباط إلا تلك العلاقات السياقية بين الكلمات على مستوى التركيب، وما يرتبط من خواص تتعلق ببنيتها وصيغتها ومعناها المعجمي وغيرها من عناصر نظم الكلام وتأليفه كالموقعية (5) والارتباط الداخلي (6) بين الوحدات المكونة للجملة.

ومن إعرابات السهيلي التي جمع فيها بين هذه العناصر ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (7).

فقد عقد السهيلي فصولا لإعراب هذا التركيب وبيان أسرارها وقد انتصر للإعراب القائل بأن "سواء" مبتدأ، وأن الجملة المصدرية بالاستفهام في موضع الخبر، بيد أن إضافته في هذا هو التنبيه على السبب في خلو جملة الخبر من العائد أو الرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

فقال إنّ تعرّف ذلك يتطلّب التمعّن في الظرف في التركيب، فهو موطن الفائدة، فالعرب قد التزمت ذكره، فلم يقولوا أبدا، سواء قمت أم قعدت، يسوّون بين القيام والقيود، ولو قصدوا ذلك لقالوا سواء قيامك وقيودك، كما يقولون: سواء زيد وعمرو ولكنهم يقولون دائما سواء على أو عليهم أو

(1) \_ ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 75.

(2) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 339-340.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 341.

(4) \_ ينظر: محمد إبراهيم البنا، السهيلي ومذهبه النحوي، ص 329.

(5) \_ أي الموقع.

(6) \_ ويقصد به نظم الكلمات على مستوى التركيب. ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 263.

(7) \_ سورة: البقرة، الآية: 06.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

عليك أقام أم قعد. فدلّ التزام الظرف على أن استواء الشيعين ليس لأمر راجع إلى ذلك القيام والقعود، وإنما هو عند مدخول الجار وهو الضمير في المثال فهما سواء عنده لا يبالي بهما، قال معنى: «سواء على» إلى معنى «لا يبالي» ومن لا يبالي الشيء لا يلتفت إليه حتى كأنه قال: لا أدري أقمْتُ أم قعدت؟ (1).

يريد أن يقول السهيلي: إن تركيب "سواء" في معنى تركيب آخر هو فعل من أفعال القلب قد ألغى قبل جملة الاستفهام، ولما كان الفعل القلب لا يلغى حتى يذكر فاعله، فكذلك جملة الاستفهام لم تذكر حتى ذكر الفاعل في المعنى وهو مجرور بعلى، أي الضمير، وهذا سرّ التزامه كما يراه، وأما سرّ كون الجار (على) فهو: «أنك إذا لم تبال الشيء فقد هان عليك وخفّ عليك» (2).

"فسواء" إذن مبتدأ في اللفظ، فعل في المعنى، والضمير مجرور في اللفظ فاعل في المعنى، وخبر المبتدأ هو جملة الاستفهام ولم تشمل على رابط لأنها في المعنى مفعول به. يقول السهيلي: «فلما صارت الجملة الاستفهامية في معنى المفعول بفعل من أفعال القلب، لم يلزم أن يكون فيها ضمير يعود على ما قبلها، إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها، وكيف يعود من المفعول ضمير على عامله» (3).

### - بعض أصوله في الإعراب:

«ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الأفراد ولا يكون حرف إعراب في حال الإضافة» (4).

وهذا أصل إعرابه للأسماء الخمسة فقد خالف من قال من النحاة: إن هذه الأسماء معربة بالحروف لذلك انقسمت هذه الأسماء عنده إلى قسمين:

أ- «أبوك وأخوك وحموك»: فهذه الأسماء حال الأفراد معربة بالحركات على الباء والحاء والميم، وهي كذلك معربة بالحركات في حال الإضافة ولكنهم أشبعوا هذه الحركات، يقول: «فالضمة إذاً التي هي

(1) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 430.

(2) ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 335.

(3) السهيلي، المصدر نفسه، ص 430-431.

(4) المصدر نفسه، ص 100.



علامة الرفع في قولك أخ، هي بعينها علامة الرفع في أخوك إلا أن الصوت بها مُدَّ»<sup>(1)</sup>.

ب- «فُوكٌ ودُو» أما فُوكٌ فيرى أن الواو فيها هي حرف إعراب: «والفرق بينها وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء»<sup>(2)</sup>.

ويستدل على أن الواو في "فوك" هي حرف الإعراب بثبوتها في حال الإضافة إلى الياء عندما تقول: "هذا فيّ، وجعلته فيّ"، وبإبدال الميم منها في حال الإفراد لتتعاقب عليها حركات الإعراب، وهذا بخلاف أخواتها، فإن حروف المدّ تذهب فيها حال الإضافة إلى الياء.

وأما "ذو" فيرى كذلك أن الواو فيها حرف إعراب يقول: «وأما ذو فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف الإعراب»<sup>(3)</sup>.

وبهذا التقسيم للأسماء الخمسة انفرد السهيلي بمذهب خاص في إعرابها، وقد تأثر به تلميذه الرندي<sup>(4)</sup>.

وما قاله السهيلي من أن الحروف في الأسماء الثلاثة الأولى مشبعة عن الحركات له أصل في كلام الخليل، والمازني، يقول أبو البركات بن الأنباري: «وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات»<sup>(5)</sup>.

بيد أن المازني قد طرد كلامه على جميع هذه الأسماء، أما السهيلي فقد حكّم أصله المتقدم الذكر، فأعرب بعضها بالحروف المشبعة عن الحركات، وبعضها الآخر بالحركات المقدرّة.

#### - لا يتقدّر إعراب شيء في غيره:

و هذا أصله في إعراب الأفعال الخمسة، ولذلك فهو يعربها بإعراب تقديري قبل الضمير في حال النصب والجزم، ومثل الفعل عنده مثل الاسم المضاف إلى ضمير المتكلم، ويردّ على من يقول: إنّ إعراب هذه الأفعال بحذف النون. إذ يقول: «وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب لأنه مستحيل أن يحول

(1) \_ المصدر نفسه، ص 100.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 103.

(3) \_ المصدر نفسه، ص 104.

(4) \_ أبو حيان، الارتشاف، ص 838.

(5) \_ ابن الأنباري، الإنصاف، ص 14.

بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله»<sup>(1)</sup>.

أما في حال الرفع بهذا الإعراب، بأن هذه الأفعال تكون حينئذ واقعة موقع الأسماء، ووقوعها هذا الموقع بالإضافة إلى مشابقتها للجمع السالم والمثنى من حيث انتهاؤها بحرف مد ولين، ومشاركتها لهما في المعنى، دعاهم هذا إلى أن يلحقوا بها النون، فهي محمولة على الأسماء في لحاق هذه النون، لما كانت تقع موقع الأسماء في حال الرفع، ولما كان الفعل في حال النصب والجزم لا يقع هذا الموقع، فقد بقي إعرابه على أصله، ولم تنفعه المشابهة والمشاركة المتقدمتان.

هذا وينسب إلى الأخصف أنه يعرب هذه الأفعال بحركات مقدرات قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها<sup>(2)</sup>.

والسهيلي كان مراعيًا لهذا الأصل عندما عدّ الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم علامات إعراب لا حروف إعراب، كما - يقول البصريون - فيقول وقد ذكر الواو: «لا تجد الواو علامة للرفع في جمع الأسماء إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكمها»<sup>(3)</sup>.

#### - العارض لا يعتدّ به:

وهذا أصله في إعراب المضارع المتصل بنون الإناث، فالمضارع باق على إعرابه لوجود المضارعة التي أوجبت هذا الإعراب ولذلك قال: «وأما فعل جماعة النساء فكذلك إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار، كما هو مقدر قبل الياء مع غلامي، فعلمة الإضمار منعت من ظهوره، لاتصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل»<sup>(4)</sup>.

وقد ردّ السهيلي على من يقول: إنه بهذا الإعراب قد خالف مذهب سيبويه وموافقيه بقوله: «بل هو وفاق لهم، لأنهم علمونا وأصلوا لنا أصلا صحيحا، فلا ينبغي لنا أن ننقصه ونكسر عليه، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في يَفْعَلْنَ وَتَفْعَلْنَ، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 110.

(2) \_ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 51-52، وينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص 55.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 152.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 110.

المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب (1).

نخلص من هذا إلى أن السهيلي انطلق في هذه القضية وغيرها من نظرية اللفظ والمعنى إذ يقول: «الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك» (2) إذ لم تكن صورها وأبنيته أدلة على هذه المعاني، فجعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.

### 2\_ الظواهر السياقية عند السهيلي في "نتائج الفكر" و دورها في فهم النص القرآني:

هناك ظواهر لغوية متعددة لا يمكن تفسيرها والوقوف على أسرارها إلا بالنظر إلى سياقها الذي وردت فيه، فننظر إلى مكونات الجملة ومطلوباتها على مستوى السياق اللغوي، ثم نبحث في أسباب اختيار هذا التركيب دون غيرها بالرجوع إلى سياقها الحالي أو المقامي الذي اقتضى تلك التركيب، فالدراسة النحوية بهذا المفهوم هي دراسة سياقية في جميع جوانبها.

لقد أدرك السهيلي في نتائج الفكر أهمية السياق بنوعيه، ويظهر ذلك جلياً من خلال توجيهه لظواهر لغوية كثيرة وبخاصة في نصوص القرآن الكريم كان للسياق أثره الجلي في إيضاحها وبيان مواطن الإعجاز فيها، مستعينا بمرجعية معرفية متعددة - كما أسلفنا - مستفيدا مما توصل إليه النحاة قلبه، والباحثون في إعجاز القرآن، ولكن على طريقة الباحث المجدد، والمفكر الناقد، فامتازت توجيهاته لهذه الظواهر السياقية بالجدّة والتفرد في كثير من الأحيان، وسأذكر من هذه الظواهر ما كان أثر السياق فيها واضحا وملحوظا، بل إننا لا يمكن تفسيرها إلا سياقيا.

### أ- ظاهرة الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى هو الاعتماد على المعنى في التركيب، لتعدّد الحمل على اللفظ، وذلك لتعدّد الوصول إلى الدلالة لو اعتمدنا على اللفظ وحده أو شكل التركيب (3).

ويلجأ إليه النحاة إذا لم يستقم الحمل على اللفظ، ذلك أن استقامة الشكل في العربية تقتضي ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التي توحى بالمعنى الوظيفي العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 111.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 82.

(3) \_ ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص 717.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

إضافة وغيرها، فإذا كانت التوابع كالنعت والتوكيد والعطف والبدل تتبع متبوعها في الإعراب، فمن المنطقي والمسلّم به مراعاة اللفظ، فيكون تابع المرفوع مرفوعاً، وتابع المنصوب منصوباً وتابع المجرور مجروراً<sup>(1)</sup>.

ولكن النحويين تنبّهوا إلى أنه في بعض الأحيان لا يستقيم الحمل على اللفظ، لضغط ممارس على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجوار بعض، وهذا الترتيب يفرضه السياق اللغوي عادة<sup>(2)</sup>.

وقد جعل ابن جني الحمل على المعنى بحر لا يُنكش.... وجعل التضمين باباً من أبوابه إذ يقول: «...ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس بما يتعدى به، لأنّه في معنى فعل يتعدى به، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>. لما كان فيه معنى الإفضاء عداه "بإلى"<sup>(4)</sup>.

وقد أورد صاحب الكليات تعاريف شاملة لهذا المصطلح: «وهو إشراب معنى فعل لفعل يعامل معاملته، وبعبارة أخرى أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة»<sup>(5)</sup> أي إنه يتوصّل إلى فهمه عن طريق التأويل<sup>(6)</sup>.

كما أورد قول بعضهم: «التضمين أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة، ولكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر»<sup>(7)</sup>.  
«والتضمين إيقاع اللفظ موقع غيره، لتضمّنه معناه، وهو نوع من أنواع المجاز، ولا اختصاص للتضمين بالفعل بل يجري في الاسم أيضاً»<sup>(8)</sup>.

(1) \_ ينظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 158-159.

(2) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 315، 316، وينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص 321، 313.

(3) \_ سورة البقرة، الآية: 187.

(4) \_ ابن جني، الخصائص، ج3، ص 202.

(5) \_ أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1413هـ-1993م)، ص 266.

(6) \_ التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح، إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه بذلك: ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج5، ص 35، ص 349.

(7) \_ الكفوي، الكليات، ص 267.

(8) \_ المصدر نفسه، ص 267.

وهذا التعريف يتفق مع تعريف ابن هشام له بزيادة لفظ "الإشراب" (1).

بقوله: «قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين» (2).

والتضمين أكثر شيوعا في الأفعال، فالفعل يشكّل البؤرة الدلالية للجملّة العربية على اعتبار تعلق كثير من الكلمات المعجمية والتركيبية دلاليا بالفعل.

والتضمين ظاهرة خاضعة للسياق، بل هي بسبب منه، فالمعنى يستفاد من النظرة الأفقية للتركيب (السياق اللغوي) من خلال النظر إلى الكلمة مع غيرها في السياق، وليس بالنظر إليها بنفسها منفردة.

:«إن معظم الوحدات تقع مجاورة لوحدة أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها» (3).

والتضمين مبني على توسيع الدلالة المعجمية للكلمة، خاصّة بالنسبة للفعل لأنه أكثر دورانا في الأفعال، فيتغيّر مطلوبه تبعا لذلك، فهو يعدّ خروجاً عن المطلوبات المنطقية الطبيعية للكلمات، وهي تلك النابعة من دلالة الكلمة المعجمية، والتي يعبر عنها بالاختضاء: حيث نقول مثلا: «إنّ أكل يقتضي مأكولا فإن جاء بعده على غير المقتضى بدأ القول بالتضمين مما يعدّ خروجاً عن الاختضاء الطبيعي استنادا إلى سياقها اللغوي» (4).

أمّا السهيلي فقد انطلق من نظرية اللفظ والمعنى التي كان لها دور كبير في تفسير كثير من الظواهر النحوية في كتابه النتائج، إن لم نقل جلّها، فهو ينطلق في القول بالتضمين (الحمل على المعنى) من مدلولات الألفاظ وعلاقتها بالمعاني التي تطلبها في سياقها الذي قيلت فيه، إذ كثيرا ما نجد يبحث عن أسباب اختيار تركيب دون آخر وألفاظ دون أخرى، وبخاصة في الاستعمال القرآني.

(1) \_ الإشراب: هو خلط لون بلون، ويقال: أشرب فلان حبّ فلانة أي خالط حبّها قلبه. وفي التنزيل: [البقرة: 93] أي حب العجل

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 287 والأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 243.

(2) \_ ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 791.

(3) \_ ينظر: كريم حسان الدين، التحليل الدلالي لإجراءاته ومناهجه، ج1، ص 09 و ص 103.

(4) \_ للتوسع في موضوع التضمين ينظر: رسالتي في الماجستير، ظاهرة التضمين في القرآن الكريم، دراسة نحوية بيانية.

كما نجد ظاهرة التضمن - عند السهيلي - في كتابه "تأنيج الفكر" مرتبطة بتعدّي الفعل ولزومه، وقد عدّه مخرجا سياقيا من شأنه إثراء النصوص، ومنح المعاني تعدّدا في الفهم وتوسعا في الدلالات.

إذ يقول في سياق حديثه عن تعدّي الفعل "استغفر" بحرف الجر:

«ففي ضمن الكلام ما لا بدّ له من حرف الجرّ... فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس اللفظ»<sup>(1)</sup>.

وتظهر وجهة السهيلي السياقية في تفسير هذه الظاهرة في تعليقه على مسألة ذكرها الزجاجي في الجمل، وهي مسألة إثبات الجار وحذفه مع الفعل "غفر" و"استغفر"<sup>(2)</sup>. في قولهم: «استغفر زيد ربّه ذنبه» أي في تأخير الاسم الساقط منه حرف الجر والأصل فيها سقوط حرف الجر، لأن الذنب مفعول بالغفران الذي لا يتعدّى بحرف، لأنه من "غفرت" الشيء إذا غطيته وسترته، مع أن الاسم الأول هو فاعل في الحقيقة، وليس كذلك زيدا... فلذلك تقول: «استغفر زيد ذنبه ربّه» في جيّد الكلام»<sup>(3)</sup>.

«وأما إذا قلت: "استغفر" أو "أستغفر أنا الله": ففي ضمن الكلام ما لا بدّ من حرف الجر، لأنك لا تطلب عفرا مجردا من معنى التوبة والخروج من الذنب، وإنما تريد بالاستغفار خروجا من الذنب وتطهيرا منه، فلزمت "من" في الكلام لهذا المعنى، فهي متعلّقة بالمعنى لا بنفس اللفظ، فإن حذفها تعدّى الفعل ونصب وكان بمنزلة قولك "أمرتك الخير"<sup>(4)</sup>.

إن توجيه السهيلي لهذا النص يوحي بوجهته العقلية ونظرته التأويلية في فهم الظاهرة، كما يوحي بوجهته السياقية، والتي تتمظهر عنده في جملة العلاقات المعجمية والتركيبية (اللفظ والمعنى)، كما تظهر من خلال علاقة الأفعال بمطلوباتها في السياق من الأسماء والحروف، وعلاقة كل ذلك بالموقف المقول فيه النص، من ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِكُمُ﴾<sup>(5)</sup>. ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(6)</sup>. معتمدا على الاستعمال القرآني للفعل "غفر" من سياق إلى آخر. إذ رأى

(1) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 333.

(2) \_ الزجاجي، الجمل، ص 40.

(3) \_ السهيلي، التأنيج، ص 332.

(4) \_ المصدر نفسه، ص 332-333.

(5) \_ سورة نوح: الآية: 04.

(6) \_ سورة الأحقاف، الآية: 31.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

أن الفعل "غفر" متعلق في الآيتين بمعنى: «الإنقاذ والإخراج من الذنوب»، لأن "من" إنما دخلت لتؤذن بهذا المعنى، ولكن لا يكون ذلك في القرآن إلا حيث يذكر الفاعل الذي هو المذنب، نحو قوله تعالى: «لَكُمْ» لأنه المنقذ المخرج من الذنوب بالإيمان، ولو قلت «يعفر لكم ذنوبكم» -دون أن تذكر الاسم المجرور- لم يحسن إلا على معنى التبويض، لأن الفعل الذي كان في ضمن الكلام وهو الإنقاذ قد ذهب بذهاب الاسم الذي هو واقع عليه» (1). ثم وازن بين هذا الموضع وموضع آخر فرأى في آية ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (2).

وفي آية من سورة الصّف: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (3). أن الحكمة من سقوطها: «أن هذا إخبار عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم، ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المهلك بالكافر، فلم يتضمن الغفران معنى الاستنقاذ، إذ ليس ثمّ إحاطة من الذنب بالمذنب، وإنما تضمن معنى الإذهاب والإبطال للذنوب لأن الحسنات يذهبن السيئات. بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمر لهم بما ينقذهم ويخلصهم مما أحاط بهم وهو الكفر، وأما المؤمنون فقد أنقذوا» (4).

نلاحظ أن توجيه السهيلي للموضوعين في إثبات "من" وحذفها، وتأويل ذلك باعتماد التضمنين، وهي طريقة المحققين من النحاة، اعتمد فيه على سياق كل موضع، فكان له اختياره الخاص وتوجيهه المخالف لما ذهب إليه المفسرون من قبله وبعده، إذ أورد الطاهر بن عاشور عدة أوجه في الاستعمال القرآني للحرف "من" في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (5). بقوله: «الأظهر أنها للتعليل فتتعلق بالفعل "أجيبوا" باعتبار أنه مجاب بفعل "يعفر" ويجوز أن تكون تبعية، أي بعض ذنوبكم، فيكون ذلك احترازاً في الوعد لأنهم لم يتحققوا تفصيل ما يغفر من الذنوب وما لا يغفر، إذ كانوا قد سمعوا بعض القرآن، ولم يحيطوا بما فيه، ويجوز أن تكون زائدة للتوكيد على رأي جماعة ممن يرون زيادة "من" في

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 333.

(2) \_ سورة آل عمران، الآية: 147.

(3) \_ سورة الصّف، الآية: 12.

(4) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 333-334.

(5) \_ سورة نوح، الآية: 04.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فخر أبي القاسم السهيلي

الإثبات كما تزداد في النفي، وأما "من" التي في قوله: ﴿وَيُجْرِكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾<sup>(1)</sup>. فهي لتعدية فعل "يجركم" لأنه يقال: أجاره من ظلم فلان بمعنى منعه وأبعده»<sup>(2)</sup>.

ووجه الزمخشري قبل ذلك هذا الاستعمال للحرف "من" مع الفعل "غفر" في قوله تعالى: على أن "من" تبعية لأن من الذنوب ما لا يغفر بالإيمان كذنوب المظالم، وعلى هذا النحو وجه قوله عز وجل: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ۖ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

وأما قول السهيلي في آية الصدقات ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(4)</sup>. أن "من" للتبعية، فقد كان ذلك خاضع لسياقها اللغوي وهو النظر إلى الفعل "يكفر" ومطلوبه في السياق وهو الحرف "عن" وكذلك مقامها الذي قيلت فيه، وهي سياق الصدقة وأحكامها الفقهية: «لأن الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهد». ومن هذا النحو قوله عليه السلام: «فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلِيَّاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»<sup>(5)</sup>، فأدخل في كلامه "عن" لتؤذن بمعنى الخروج عن اليمين، لما ذكر الخارج الفاعل وهو الضمير المستتر في "يكفر" فكأنه قال: فليخرج بالكفارة عن يمينه، ولما لم يذكر الفاعل المكفر في قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(6)</sup>.

لم يدخل "عن" ولا احتيج إليها وأضيفت "الكفارة" إلى "الأيمان" إضافة المصدر إلى المفعول، وإن كانت الأيمان لا تكفر، وإنما يكفر الحنت والإثم، ولكن الكفارة حلّ لعقدة اليمين، فمن هنالك أضيفت إلى اليمين كما يضاف الحل إلى العقد، إذ اليمين عقد والكفارة حلّ له»<sup>(7)</sup>.

ثم راح في موضع آخر ينظر لهذه الظاهرة في باب تعدية الفعل منطلقاً من قول الزجاجي: «وفعل

(1) \_ سورة الأحقاف، الآية: 31.

(2) \_ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، لبنان، ط1، ج26، ص52.

(3) \_ ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج26، ص1016. سورة نوح الآية: 3-4.

(4) \_ سورة البقرة، الآية: 271.

(5) \_ أخرجه: البخاري في، صحيحه، ح رقم: 6622، ص1642، كتاب: "الأيمان والتأوير".

(6) \_ سورة المائدة، الآية: 79.

(7) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص334.



يتعدى بحرف وبغير حرف جر»<sup>(1)</sup>.

إذ ذهب إلى أن كل فعل يقتضي مفعولا ويطلبه فلا يصل إلى ما بعده بحرف جرّ، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به، ويبقى المجرور، وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدّ بغير حرف، فيسقط حرف الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله، فالأوّل نحو نصحت لزيد، و"شكرت له" و"كلت له" والمفعول في هذا كله محذوف، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف.

وراح يبرّر ذلك منطلقا - كما أشرت - من قضية اللفظ والمعنى بقوله: «لأن نصحت» مأخوذ من قولك: «نصح الخائض الثوب» إذا أصلحه وضمّ بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: نصحت له رأيه<sup>(2)</sup>. ولكنهم يقولون: نصحت زيدا، فيسقطون الحرف لأن النصيحة متضمنة للإرشاد فكأنهم قالوا: أرشدت زيدا»<sup>(3)</sup>.

ولقد مثل لهذا الباب من حذف المفعول لعلم السامع به، وتضمن الفعل معنى فعل آخر يستفاد من السياق بقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ﴾<sup>(4)</sup>. إذ يقول: «ليست اللام لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة»<sup>(5)</sup>، ولكن ردف فعل متعدّ ومفعولها غير هذا الاسم»<sup>(6)</sup>.

ومعنى "ردف" تبع وجاء على الأمر، فلو حملته على الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيح إذا تأملت، ولكن المعنى: "ردف لكم" استعجالكم وقولكم، لأنهم قالوا: «متى هذا الوعد» ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال، اتكالا على فهم السامع، وأذنت اللام بفائدة وهي معنى "عجل لكم" فهي متعلّقة بهذا المعنى، فصار معنى الكلام قل: عسى أن يكون عجل لكم بعض الذي تستعجلون،

(1) \_ ينظر: الزجاجي، الجمل، ص 43 وعبر بالخفض بدل الجرّ، بخلاف السهيلي.

(2) \_ ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ص مادة: (ن، ص، ح)، ففيها رأي منسوب إلى ابن درستويه (347هـ) في تعدي هذا الفعل، وهو قريب مما ساقه السهيلي.

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 352.

(4) \_ سورة النمل، الآية: 72.

(5) \_ كما ذهب الزمخشري: «واستعجلوا العذاب الموعود به» فقيل لهم: عسى أن يكون ردفكم بعضه، وهو عذاب يوم بدر، فزيدت اللام للتأكيد» ينظر: الكشاف، ج 20، ص 789.

(6) \_ حيث قاس هذا على قولهم: «سمع الله لمن حمده» فمفعول سمع محذوف، لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بائها، إلا أنّها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع، أي أنه ضمن الاستجابة ينظر: النتائج، ص 353.

فردف قولكم استعجالكم فدلّت "ردف" على أنهم قالوا استعجلوا ودلّت اللام على المعنى الآخر فانتظم الكلام أحسن نظام واجتمع الإيجاز مع التمام»<sup>(1)</sup>.

وما يلاحظ على السهيلي في باب الحمل على المعنى أو التضمين أنه وضع قواعد مطردة في الباب الواحد، استناداً إلى السياق الذي ورد فيه اللفظ، مع مقارنته بسياقات أخرى للفظ نفسه، وملاحظة التغيرات الناتجة عن تغيير السياق، فانطلق من الألفاظ ومطلوباتها سالكا طريق التأويل، إيماناً منه بأن الحمل على اللفظ في ذلك الموضع لا يؤدي المعنى المقصود في السياق، متأثراً في ذلك بنظرية اللفظ والمعنى التي كان لها اليد المهيمنة على جلّ القضايا النحوية التي أثارها في النتائج، كل هذا أنتج توجّهاً مختلفاً عن غيره وبخاصة المفسرين منهم.

### ب/ ظاهرة التقديم والتأخير:

اعتنى النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة أشدّ العناية، ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 173هـ) أوّل من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير. ويظهر ذلك في دراسته للتراكيب في أسلوب التقديم والتأخير بقول سيبويه: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستبجح أن يقول: قائم زيد وذاك. إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيدا عمرو وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدّماً، ويكون زيداً مؤخراً، وكذلك هذا الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً»<sup>(2)</sup>.

وهو بذلك قد شقّ طريقاً أمام سيبويه لبيان أسرار هذا الفن، فكان له فضل السبق في بيان أسرار. وينبغي الإشارة إلى أن سيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية بل نظر إليه من جهة المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية.

«كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم»<sup>(3)</sup>.

فقد جعل سيبويه السياق بمختلف أنواعه وعناصره الأساس في تفسير هذه الظاهرة، فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصباً للسياق وعناصره، إذ إنّ ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليها من

(1) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 354.

(2) \_ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 127.

(3) \_ المصدر نفسه، ج 1، ص 34.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

تقديم أحد العناصر على الآخر إنما يسوّغه فقط السياق اللغوي، كما يرجع ذلك أحيانا إلى سياق الحال، والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم وموقفه من عناصر الجملة وما موضع العناية والاهتمام لديه.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد اكتفى بوجه العناية والاهتمام التي أشار إليهما سيبويه بقوله: «...فهذا جيدٌ بالغ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير...» (1).

و وصفه بقوله: «وهو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف، بعيد العناية لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء وحوّّل اللفظ عن مكانه إلى مكان» (2).

وقد فطن السهيلي إلى أهمية التقديم والتأخير، وعظيم أثره، فتناوله بالدراسة والتحليل ووضع له قواعد وضوابط تعصم الأذهان من الخطأ في فهمه في لغة القرآن الكريم ليكشف النقاب عن كثير من لطائفه وأسراره.

لكنه لم يتناول في مبحث التقديم والتأخير ما عني به عبد القاهر الجرجاني في هذا الباب (3) من مسائل الاستفهام بالهمزة، والنفي، والخبر المثبت، إنما كان بحثه هذا في أسلوب العطف، وخاصة العطف بالواو، وكانت المناسبة أن النحاة قالوا: إن "الواو" لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا بخلاف "الفاء أو ثم"، ولكنه يذكر عن سيبويه أن العرب إنما يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم بيانه أعنى، فيقول السائل بعدئذ: «متى يكون أحد الشئيين أحق بالتقديم ويكون بيانه أعنى؟» (4).

ثم نلاحظ دور السياق في تحديد سبب التقديم والتأخير عند السهيلي، وأن ترتيب الألفاظ في

(1) \_ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 108.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 106.

(3) \_ ينظر: المصدر نفسه، "فصل في القول في التقديم والتأخير"، من ص 106 إلى ص 142. ولم نجد من المفسرين من سلك مسلك السهيلي في هذا الباب، إذ تعلق التقديم والتأخير عندهم بالأبواب التي ذكرها الجرجاني والبلاغيون، أما ما تعلق بالواو العاطفة وربطها بهذا المبحث فلم أجد إلا السهيلي فعل ذلك. ينظر مثلا: الزمخشري، الكشاف. و الألويسي، روح المعاني، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، والطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، والشعراوي، تفسير الشعراوي. وغيرها من التفاسير البيانية.

(4) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 266.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

النطق خاضع لترتيب المعاني في النفس إذ يقول: «ما تقدّم من الكلم فتقديمه في اللسان على حسب تقدّم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدّم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد أو الفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك، نعم وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كقوله: «ربيعة ومضر» وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة، لأنك لو قدّمت "مضر" في اللفظ كثرت الحركات وتوالت فلما، أحرّت وقف عليها بالسكون» (1).

ومن هذا النحو أيضا حديثه عن "الإنس والجن" وكيف كان ترتيبها بحسب السياق والمقام يقول: «فإنّ الإنس أخفّ لفظا لمكان النون الخفيفة والسّين المهموسة، فكان تقديم الأثقل أولى بأول الكلام من الأخفّ لنشاط المتكلم وجماعه، وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قدم الجن على الإنس في الأكثر والأغلب... لأن الجن يشتمل على الملائكة وغيرهم، مما اجتنّ على الأبصار، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا﴾ (2). وقال الأعشى:

وَسَحَّرَ مِنْ جِنِّ الْمَلَائِكَةِ تِسْعَةً = قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ (3)

وأما قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنِّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ (4). وقوله تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا

جَانٌّ﴾ (5). وقوله: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (6).

فإن لفظ "الجنّ" هاهنا لا يتناول الملائكة بحال لنزاهتهم عن العيوب وأنهم لا يتوهّم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب، فلما لم يتناولهم عموم لفظ الجنّ، لهذه القرينة، بدأ بلفظ "الإنس" لفضلهم وكمالهم (7).

(1) \_ السهيلي، نتائج الفكر، ص 267.

(2) \_ سورة: الصافات، الآية: 158.

(3) \_ لم أعر على البيت في ديوانه وقد استدّل به المفسرون في تفسير الآية الرابعة والثلاثين من سورة: البقرة. ينظر مثلاً: الطبري، جامع البيان، ج 1، ص 539. وقال إنه لأعشى بن قيس بن ثعلبة البكري وهو يذكر سليمان بن داود وما أعطاه الله عز وجل.

(4) \_ سورة: الرحمن، الآية: 74

(5) \_ سورة: الرحمن 7439

(6) \_ سورة: الجن، الآية: 05.

(7) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 270.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ثم راح السهيلي يسرد أمثلة لكل قرينة من تلك القرائن السياقية الخمسة التي ذكرها بقوله:

1/ «وأما ما تقدّم بتقدّم الزمان فكعاد وثمود»<sup>(1)</sup>. ﴿الظلمات والنور﴾<sup>(2)</sup>. فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدّمها في المحسوس معلوم بالخير المنقول، وتقدّم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾<sup>(3)</sup>. وانتفاء العلم ظلّمة معقولة، وهي متقدّمة بالزمان على نور الإدراكات، ولذلك قال سبحانه وتعالى: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ تَلْتَمِسُ﴾<sup>(4)</sup>، فهي ثلاث محسوسات: ظلّمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة، وثلاث معقولات وهي: عدم الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة، إذ لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولك حد مطلع. قال علي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ عِبَادَهُ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ»<sup>(5)</sup>.

2/ وأما ما تقدّم بالطبع<sup>(6)</sup>: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾<sup>(7)</sup>. ونحوه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾<sup>(8)</sup>. وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدم الحيوان على الإنسان، والجسم على الحيوان. ومن هذا الباب تقديم العزيز على الحكيم، لأنّه عزّ فلما عزّ حكم. وربما كان هذا من تقدم السبب على المسبب، ومثله كثير في القرآن والكلام، نحو قوله: ﴿يُحِبُّ

التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾<sup>(9)</sup>.

(1) \_ سورة:، الآية: 70.

(2) \_ سورة: الرعد، الآية: 116.

(3) \_ سورة: النحل، الآية: 78.

(4) \_ سورة: الزمر، الآية: 06.

(5) \_ الحديث في: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج7، ص 193، باب: "سبب الهداية". والخطيب التبريزي: مشكاة المصابيح، تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، (1399هـ-1979م)، ص 37، ح رقم 101، كتاب: "الإيمان"، باب: "الإيمان بالقدر".

(6) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 268.

(7) \_ سورة: النساء، الآية: 03.

(8) \_ سورة: المجادلة، الآية: 07.

(9) \_ سورة: البقرة، الآية: 222.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

لأن التوبة سبب الطهارة وكذلك: ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>. لأن الإفك سبب الإثم وكذلك: ﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ﴾<sup>(2)</sup>.

2- ما تقدم بالرتبة: فمثاله ما قدمه السهيلي في قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ لِلْخَيْرِ﴾<sup>(3)</sup>. بتقدم "متاع للخير" على "معتد": «لأن المتاع يمنع خير نفسه، والمعتدي يعتدي على غيره، ونفسه في الرتبة قبل غيره، ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾<sup>(4)</sup>.

لأن الذي يأتي رجالا يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، على أنه قد روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «وَدِدْتُ أَنِّي حَجَجْتُ رَاجِلًا، لِأَنَّ اللَّهَ قَدَّمَ الرَّجَالَ عَلَى الرَّكْبَانِ فِي الْقُرْآنِ»<sup>(5)</sup>.

فجعله ابن عباس رضي الله عنهما من تقديم الفاضل على المفضول، والمعنيان موجودان، وربما قدم الشيء لثلاثة معاني وأربعة وخمسة، وربما قدم معنى واحد من الخمسة<sup>(6)</sup>.

3- تقدم للفضل والشرف: مثل له السهيلي بقوله تعالى: ﴿فَاعْسَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>(7)</sup>. وقوله: ﴿وَمَنْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ﴾<sup>(8)</sup>. ومنه تقديم "السمع" على "البصر" وتقديم "سميع" على "بصير"<sup>(9)</sup>.

وأما تقديم "السماء" على "الأرض" فبالرتبة أيضا وبالفضل والشرف، وأما تقديم "الأرض" من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾<sup>(10)</sup>. فبالرتبة لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطبون بقوله تعالى: فاقتضى حسن النظم تقديمها مرتبة في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها،

(1) \_ سورة: الشعراء، الآية: 222.

(2) \_ سورة: المطففين، الآية: 12، ينظر السهيلي، النتائج، ص 268-269.

(3) \_ سورة: القلم، الآية: 12.

(4) \_ سورة: الحج، الآية: 27.

(5) \_ ينظر: الطبري، جامع البيان، ج 17، ص 145.

(6) \_ السهيلي، النتائج، ص 269.

(7) \_ سورة: المائدة، الآية: 06.

(8) \_ سورة: النساء، الآية: 69.

(9) \_ السهيلي، النتائج، ص 269.

(10) \_ سورة: يونس، الآية: 61.

بخلاف الآية التي في "سبأ" فإنها منتظمة بقوله تعالى: "عالم الغيب" (1).

وأما تقديم المال على الولد في كثير من الآي، فلأن الولد بعد وجود المال نعمة ومسرة، وعند الفقر وسوء الحال هم ومضرة، فهذا من تقديم السبب على المسبب، لأن المال سبب تمام النعمة بالولد.

وأما قوله تعالى: ﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ (2). فتقديم النساء على البنين بالسبب وتقديم البنين على الأموال بالرتبة (3).

ثم إن السهيلي بته - فيما ذكرته سابقا- إلى أن سبب التقديم أو التأخير لا يقتصر على سبب واحد أو اثنين بل يتعدى ذلك إلى الخمسة المذكورين، من ذلك قوله في تقديم السمع على العلم في قوله تعالى: "سميع عليم" حيث وقع، فذلك راجع -في رأيه- إلى الرتبة، لأنه «خير يتضمّن التخويف والتهديد فبدأ بالسمع لتعلقه بما قرب كالأصوات وهمس الحركات، لأن من يسمع حسك وخفي صوتك أقرب إليك- في العادة- ممن يقال لك: إنه يعلم، وإن كان علم الباري- سبحانه- متعلقا بما ظهر وبطن، وواقعا على ما قرب وشطن، ولكن ذكر "السميع" أوقع في باب التخويف من ذلك العليم، فهو أولى بالتقديم.

وأما تقديم "الغفور" على "الرحيم" فهو أولى بالطبع لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة، ألا ترى لقوله ﷺ: «أَبْعَثُكَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُغْنِمُكَ، وَأَزْعَبُ لَكَ زَعْبَةً مِنَ الْمَالِ» (4).

فهذا من الترتيب البديع، بدأ بالسلامة قبل الغنيمة، وبالغنيمة قبل الكسب، والعطية الأولى من التقدّم بالطبع، والثانية من التقدّم بالسبب...» (5).

(1) \_ وهذه القرينة سياقية كما هو ظاهر في سياق حديث السهيلي من علاقة السوابق باللاحق حتى يأتي النظم على هذا الترتيب، ينظر: النتائج، ص 170.

(2) \_ سورة: آل عمران، الآية: 14.

(3) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 271.

(4) \_ الحديث: رواه أحمد في مسنده، تح: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1419هـ-1999م)، باب: "بقية حديث عمرو بن العاص عن النبي ﷺ"، ج29، ص 337، ح رقم: 17802.

(5) \_ السهيلي، النتائج، ص 271.

ومما قدّم للفضل قوله: ﴿يَمْرِيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكِعِي مَعَ الرَّاكِعِيْنَ﴾<sup>(1)</sup>: «لأن السجود أفضل قال عليه السلام «أقرب ما يكون العبد إلى الله إذا كان ساجدا»<sup>(2)</sup>، فإن قيل: فالركوع قبل السجود بالزمان والطبع والعادة لأنه انتقال من علو إلى انخفاض، والعلو بالطبع قبل الانخفاض، فهلا قدّم في الذكر على السجود لهاتين العلتين؟ فالجواب أن يقال لهذا السائل: انتبه لمعنى هذه الآية من قوله: "واركعي مع الراكعين"، ولم يقل اسجدي مع الساجدين وإنما عبّر بالسجود عن الصلاة كلها، وأراد صلاتها في بيتها لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها، ثم قال لها: "اركعي مع الراكعين" أي: صلّ مع المصلّين في بيت المقدس ولم يرد أيضا الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة، ولكنه عبّر بالركوع عن الصلاة كلها، كما تقول: ركعت ركعتين، وركعت أربع ركعات، إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرّده، فصارت الآية متضمّنة لصلاتين: صلاتها وحدها، عبّر عنها بالسجود، لأن السجود أفضل حالات العبد وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها، ثم صلاتها في المسجد عبّر عنها (بالركوع) لأنه في الفضل دون السجود، وكذلك صلاتها مع المصلّين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها، وهذا نظم بديع، وفقه دقيق وبالله التوفيق»<sup>(3)</sup>.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة وبديعة وجه السهيلي فيه الآيات توجيهها سياقيا بذكر تلك القرائن الخمسة وشرحها فظاهرة التقديم والتأخير هي من أكثر الظواهر التي تتجلّى فيها نظرية السياق بوضوح، وتمثلها أيّما تمثيل لأنها خاضعة لها كل الخضوع.

### ج- ظاهرة الحذف:

إذا كان تقرير ترتيب الجملة وترابطها قد تمّ للنحاة، فإنهم عرضوا لمسألة تمام الجملة، بحثا عن أحد مطلوبات أجزائها غير الملفوظ به، سواء كان هذا المطلوب مطلوبا معجميا (في مسألة التعدي وال لزوم)، أو مطلوبا نحويا كخبر المبتدأ وحذف الفعل أو الفاعل أو كحذف الموصوف أو الصفة وغيرها من المطلوبات نحويا.

(1) \_ سورة: آل عمران، الآية: 43.

(2) \_ الحديث: أخرجه أبو داود في السنن، ج2/ص 155، ح رقم: 875، باب: "الدعاء في الركوع والسجود". وينظر: الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، ص 281، ح رقم: 894. كتاب: "الصلاة"، باب: "السجود وفضله".

(3) \_ السهيلي، النتائج، ص 272.



وإن البحث عن هذه المطلوبات كان بالاستعانة بالسياق اللغوي وما يقتضيه، كما لا يمكن الاستغناء عن سياق الموقف الذي قيل فيه الكلام، بل كانت الاستعانة به عند النحاة منصبّة بشكل أوسع على الجمل الناقصة لا الجمل الكاملة أو التامة، وإذا كان السياق بنوعيه يؤدي إلى القدرة على تقدير الناقص، وتحديد المتعدّد والمحمّل من المفردات، فإنّ ذلك يفسر أنّ إشارات النحاة للسياق أو القرينة الدالة، أو قرائن الأحوال إنما ظهرت بشكل جليّ في باب: "الحذف"<sup>(1)</sup>.

ولم يفرق النحاة بين الحذف والإضمار إذ ورد عند ابن السراج وهو يتحدث عن حذف الفعل أن إضماره وإظهاره ثلاثة أضرب: «ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره»<sup>(2)</sup>.

أما السهيلي فيفرّق بين مصطلح الحذف والإضمار والتقدير ويخصّص مصطلح "الحذف" بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما، ويمثّل له بالمفعول العائد من الصلّة في نحو: الذي رأيتَه والذي رأيتُ، وأما المضمر فهو مقصور على ما لم يلفظ من الضمائر كالفاعل نحو: الذي قام، يقول - وقد فرق بين ضمير الرفع والنصب -: «والإضمار هو الإخفاء والحذف هو القطع من الشيء»<sup>(3)</sup>.

وأما المقدّر فهو الذي لا يقتضيه بناءً كالمصدر، يقول: «والمصدر لا يضم في الفاعل، ولكن يقدر»<sup>(4)</sup>.

لأن الفعل عند السهيلي وضع للإخبار به عن الفاعل، فإذا لم يوجد فهو مضمر في النفس، وأما المصدر فلم يوضع للإخبار به في أغلب أحواله، ولذلك فهو لا يتطلّب فاعلاً، فإذا لم يوجد فليس ثمة حذف ولا إضمار، وإنما هو أمر تقديري<sup>(5)</sup>.

وبناء على هذه التفرقة بين الحذف والإضمار والتقدير فقد وضع السهيلي للحذف عدة ضوابط تعامل بها مع بعض الأبواب النحوية التي يكثر فيها الحذف أو الإضمار:

(1) ينظر مثلاً: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 487، ج1، ص 470، ص 488، و ص 369.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 247.

(3) السهيلي، النتائج، ص 165.

(4) السهيلي، الأمالي، ص 50.

(5) ينظر: السهيلي، النتائج، ص 69-71.

- لا يجذف الفاعل: يرى السهيلي أن الفاعل لا يحذف، لأن الفعل بُني للدلالة، فإذا لم يكن مذكوراً في اللفظ فإنه يضمن<sup>(1)</sup>، لكن أبا حيان نسب إليه أنه يوجب حذف الفاعل في باب التنازع إذا عمل الثاني، وكان الأول طالب مرفوع، وأنه تابع في ذلك الكسائي وابن هشام<sup>(2)</sup>.

#### - لا يجوز حذف العاطف:

وحكم حروف العطف عند السهيلي في حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك<sup>(3)</sup>، والذين قالوا بجواز حذف العاطف هو الفارسي وابن جني - كما أورد السهيلي - محتجين لمذهبهم بأي من القرآن الكريم وأشياء من كلام العرب<sup>(4)</sup>.

كقول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ      مِمَّا يُثْبِتُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

على أن المراد: كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ وبقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ

لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِذْ مَا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(5)</sup>.

فقد قالوا: إن الجواب (تولوا) وفي الكلام حذف تقديره "وقلت" وقد رد ما استشهدوا به بالنظر إلى سياق النص وإلى مراد المتكلم والذي يندرج ضمن سياق الحال أو الموقف.

أما البيت فإن الشاعر لم يقصد أن يحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين وهو ما يفيد العطف، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما يقول: "قَرَأْتُ أَلْفًا بَاءً"، جعلت ذكر الحرفين ترجمة لسائر الباب، وعنواناً للغرض المقصود، ولو قلت: "قَرَأْتُ أَلْفًا وَبَاءً" لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف دون ما بعدها<sup>(6)</sup>.

(1) السهيلي، النتائج، ص 69-71.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج3، ص 2144.

(3) إلا حروف الاستفهام قد يصوغ حذفها أو إضمارها في بعض المواطن، لأن المستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر، ينظر: السهيلي، النتائج، ص 263.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 263.

(5) سورة التوبة، الآية 92.

(6) ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 263-264.

وقد أكد هذا المعنى في الأمالي فقال: «والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف، إنما هو على حكاية كلام متوالٍ، أي من كان مُتمادياً على هذا الكلام الذي هو: كيف أصبحت كيف أمسيت، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى التماذي والاستمرار»<sup>(1)</sup>.

وأما الآية فيقول: إن رفع الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء عند التولي، وإنما شرطه عدم الجِدَّة (لا يوجد ما يحملون عليه)، والآية نزلت في السبعة الذين سمى ابن اسحاق<sup>(2)</sup>، ولو كان جواب "إذا أتوك" في قوله: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ لكان من لم تفيض عيناه الدمع هو الذي حُرج وأثم، وما رفع الحرج عنهم إلا أن رسول الله ﷺ لم يجد ما يحملهم عليه، وإذا عطفت «فُلْتُ لا أجد» على «أتوك» كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يتولَّوا وأعْيُنُهُمْ تَفِيضُ، فالجواب إذا في قوله: «قلت لا أجد» وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم، ورفع الحرج بشرط عدم الجِدَّة عام فيهم وفي غيرهم»<sup>(3)</sup>.

وهنا تظهر شخصية السهيلي المفسر العالم بأسباب النزول والتي تعدُّ جزءاً من سياق الثقافة، كما استنتج بمنظار الفقيه الحكم الشرعي في رفع الحرج عن الذين تخلفوا عن الجهاد بسبب عدم الجِدَّة لما يُحملون عليه، وسقوط التكليف عليهم منوط بذلك لهم ولغيرهم، وهذا الحكم يستفاد من السياق اللغوي للآية، وهو مستفاد بإسقاط الواو لا بإثباتها، فالآية هذه على أصلها ولا وجود لحذف أو إضمار.

ومن المسائل التي تتعلق بالحذف عند السهيلي، والتي توجَّه فيها وجهة سياقية ما - قدّمه في حذف المنعوت، فقد ذهب إلى عدم جواز إقامة النعت مقام المنعوت كقولهم: "جاءني طويل"، و"رأيت شديداً وخفيفاً"، وقد برّر ذلك من وجهين:

\_\_ «أحدهما: احتمال الضمير، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه، والثاني: عموم الصفة، فلا يدري الموصوف بها ما هو؟ فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل: جاءني، وجالست العالم

(1) السهيلي، الأمالي، ص 102-103.

(2) وقد سُموا "البكاؤون" وهم سبعة: معقل بن يسار، وصخر بن خنيس، وعبد الله بن كعب الأنصاري، وعلبة بن زيد الأنصاري، وسالم بن عُمر، وثعلبة بن غنمة وعبد الله بن مُغفل، وقال مجاهد: نزلت في بني مقرن: معقل وشويد والنعمان ينظر: الواحدي، أسباب النزول، ص 262.

(3) السهيلي، الأمالي، ص 102، وينظر: النتائج، ص 264.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء، وإن جئت بفعل مختصّ بنوع من الأسماء وأعملته في نعت مختصّ بذلك النوع، كان حذف المنعوت حسنا، كقولك: أكلت طيبا ولبست لينا... ونحو هذا: أقمت طويلا، و: سرت سريعا، لأن الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان، فجاز حذف المنعوت ههنا لدلالة الفعل عليه، وقريب من قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾<sup>(1)</sup>. لدلالة الذرّة على الموصوف بالصفة<sup>(2)</sup>. كما أنه لو كان في الكلام حكم منوط بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى عن ذكر المنعوت كقولك: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ، وَعَبِيٌّ أَحْطَى مِنْ فَقِيرٍ، ... وَ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(3)</sup>...»<sup>(4)</sup>.

-وله في مسألة إثبات الجار وحذفه مع الفعل "عَفَرَ" و "اسْتَعْفَرَ" معنى طريفا وتوجيها لطيفا إذ يقول: «إنما سقوط حرف الجر أصل في الفعل المشتق منه نحو "عَفَرَ" وأما إذا قلت: «اسْتَعْفِرُ أَوْ اسْتَعْفُرُ أَنَا اللَّهُ» ففي ضمن الكلام ما لا بدّ من حرف الجر، لأنك لا تطلب عفرا مجردا من معنى التوبة والخروج من الذنب وإنما تريد بالاستغفار خروجا من الذنب وتطهيرا منه، فلزمت "من" في الكلام لهذا المعنى فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس اللفظ، فإن حذفها تعدّى الفعل ونصب، وكان بمنزلة قولك: أمرتك الخير».

ثم يوجه الآيتين لإثباتهما حرف الجر مع الفعل المشتقّ "غفر" لقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ﴾<sup>(5)</sup> و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(6)</sup>. بقوله: «هي متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب، وإنما دخلت لتؤذن بهذا المعنى، ولكن لا يكون ذلك في القرآن إلا حيث يذكر الفاعل الذي هو المذنب نحو قوله: «لكم» لأنه المنقذ المخرج من الذنوب بالإيمان، ولو قلت: «يغفر من ذنوبكم»-دون أن تذكر الاسم المجرور- لم يحسن إلا على معنى التبويض، لأن الفعل الذي كان في ضمن الكلام وهو الإنقاذ قد ذهب بذهاب الاسم الذي هو واقع عليه»<sup>(7)</sup>.

(1) \_ سورة: الصافات، الآية: 116.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 209.

(3) \_ سورة: الأعراف، الآية: 44.

(4) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 209.

(5) \_ سورة: نوح، الآية: 40.

(6) \_ سورة: الأحقاف، الآية: 31.

(7) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 333.

ثم يذكر الفرق بين إثباتها في الآيتين السابقتين وإسقاطها في قوله تعالى في سورة أخرى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (1). ومن قوله: " يغفر لكم ذنوبكم". وكيف يوجّه الحكمة من ذلك توجيهها سياقياً وذلك بالنظر إلى السياق اللغوي مرة، ثم بالنظر إلى سياق حالها أي بالنظر إلى المخاطبين بهذه الآيات إذ يقول: «فالجواب أن هذا إخبار عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم، ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب، وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المهلك بالكافر فلم يتضمّن الغفران معنى الاستنقاذ، إذ ليس تمّ إحاطة من الذنب من المذنب، وإنما تضمن معنى الإذهاب والإبطال للذنوب، لأن الحسنات يذهبن السيئات بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمر لهم بما ينقذهم ويخلصهم مما أحاط بهم وهو الكفر، وأما المؤمنون فقد أنقذوا.

وأما قوله في آية الصدقات: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (2).

فهي في موضع "من" التي للتبعيض لأن الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهاد، ومن هذا النحو قوله ﷺ: «فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (3). فأدخل في كلامه "عن" لتؤذن بمعنى الخروج عن اليمين، لما ذكر الخارج الفاعل وهو الضمير المستتر في "يكفر" فكأنه قال: فليخرج بالكفارة عن يمينه، ولما لم يذكر الفاعل المكفر في قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ كَفَّرَ أَيْمَانَكُمْ﴾ (4) لم يدخل "عن" ولا احتيج إليها، وأضيفت "الكفارة" إلى "الأيمان" إضافة المصدر إلى المفعول، وإن كانت الأيمان لا تكفر وإنما يكفر الحنث والإثم، ولكن الكفارة حلّ لعقدة اليمين، فمن هناك أضيفت إلى اليمين كما يضاف الحلّ إلى العقد، إذ اليمين عقد والكفارة حلّ له، والله المستعان» (5).

وفي مسألة حذف المضاف: انتقد السهيلي أبا علي الفارسي في جعله " النار" من قوله تعالى: ﴿

النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (6) بدلا من الأخذود بدل اشتمال، يقول: " والنار جوهر وليست بعرض، ثم ليست

(1) \_ سورة: آل عمران الآية: 147.

(2) \_ سورة: البقرة، الآية: 271.

(3) \_ الحديث: أخرجه البخاري، في صحيحه، ص 1642، ح رقم: 6622. كتاب: "الأيمان والتّذوّر".

(4) \_ سورة: المائدة، الآية: 89.

(5) \_ السهيلي، النتائج، ص 333، 334.

(6) \_ سورة البروج: الآية: 5.

مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال، وذهل أبو علي عن هذا وترك ما هو أصحُّ في المعنى، وأليقُّ بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: "قتل أصحاب الأخدود، أخدود النار ذات الوقود"، ليكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة. كما قال الشاعر:

رَضِيعِي لَبَانَ تَدِي أُمَّ تَحَالَفًا<sup>(1)</sup>

في رواية الخفض، أراد لبان ثدي أمّ، فحذف المضاف إيجازاً واختصاراً<sup>(2)</sup>.

#### د - براعة اللفظ القرآني وأهميته في السياق:

وهذا جانب كثيراً ما أكدته السهيلي في النتائج وهو يتحدث عن قضية الإعجاز فهو يتناول السرّ في التعبير بلفظ دون غيره من الألفاظ التي يقوم بها بناء الجملة، كما يتناول السرّ في اختيار التعبير ببعض المترادف دون غيره، استجابة لسياق قرآني معيّن، والذي يقوم على مراعاة دلالات خاصة في المترادف، ربما لا تلحظ في غير القرآن، ولكنها تابعة للسياق القرآن ونظمه، كما نراه يعنى بالفروق بين الصيغ والحالات التي يقع عليها اللفظ في مكان آخر دون غيره، ثم إنه يرجع السرّ في اختيار صيغ وحالات دون أخرى إلى سياق خاص يقتضيه ويرجّحه، هو السياق القرآني.

وسوف أتناول في هذا الموضوع بعض الأمثلة على سبيل الانتقاء والتمثيل لا على سبيل الحصر، من ذلك أن الأدوات لها ملحظها في الكتاب المعجز، إذ رأينا السهيلي وهو يردّ على المعتزلة يعتمد على ما تبين له من فرق بين بعض الأدوات، مثال الفرق بين "الن" و "لا" النافيتين في سياق حديثه عن خواص "الن" إذ يقول: «...ومن خواصها أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف "لا" إذا قلت: «لا يقوم زيدٌ أبداً»، وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرّس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسّه، كما يتعرّف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيزة نفسه... فحرف "لا" لام بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس،

(1) \_ البيت لميمون بن قيس (الأعشى الكبير)، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، ص225. و ابن منظور: لسان

العرب، ج13، ص164. و عجزه: بِأَسْحَمَ دَاحٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرُ

(2) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص308.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها، و "لن" بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف»<sup>(1)</sup>.

ثم يسرد آيات تعضد ما ذهب إليه بقوله: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا﴾<sup>(2)</sup>. بحرف "لا" في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة وهو قوله عز وجل: ﴿فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ﴾<sup>(3)</sup>. كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم: تمنوا الموت، فلا يتمنونه، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى، وحرف "لا" في الجواب بإزاء صيغة العموم، لاتساع معنى النفي فيها، وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾<sup>(4)</sup>. فقصر من سعة النفي وقرب، لأن قوله تعالى في النظم: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾<sup>(5)</sup>. وليست "إن" هاهنا مع "كان" من صيغ العموم لأن "كان" ليست بدالة على حدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ، والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي (كان) فيه الحدث، فكأنه يقول عز وجل: إن كانت (قد) وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت لكم في علم الله -تعالى- فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: «ولن يتمنوه» فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعا والله الموفق للصواب»<sup>(6)</sup>.

من خلال ما سرده السهيلي من الفرق بين "لن" و "لا" النافيتين يتضح لنا وعيه بالسياق لأنه راح يحلل عناصر الجملة بحثا عن التوافق بينها وعلاقة سوابقها بلواحقها ليصل إلى الدلالة الكاملة والمقصد القرآني المعجز.

وفي كل ذلك ردّ على المعتزلة الذين نفوا الرؤية -رؤية الله عز وجل- استنادا لقوله عز وجل: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾<sup>(7)</sup>. ولم يقل: «لا تراني» لقصور معنى النفي في "لن" وداليتها على القرب في أكثر الكلام، فلو

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 130-131.

(2) \_ سورة: الجمعة، الآية: 07.

(3) \_ سورة: الجمعة، الآية: 06.

(4) \_ سورة: البقرة، الآية: 95.

(5) \_ سورة: البقرة، الآية: 94.

(6) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 131-132.

(7) \_ سورة: الأعراف، الآية: 143.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

كان النفي "بلا" لكان لهم بعض التعلق ولم يكن حجة بجواز تخصيص العموم بنص آخر في الكتاب والسنة<sup>(1)</sup>.

ثم بعد ذلك أجرى مقارنة بين معنى الرؤية والإدراك ونفى قول من قال بأنهما بمعنى واحد، إذ قال: «وأما الإدراك الذي لا يكون بحال فنفاه ب "لا" فقال: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(2)</sup>. فالأبصار إذا لا تدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال،... ألا ترون كيف حسن قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيْنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(3)</sup>. ولو قال: إِنَّكُمْ تُدْرِكُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لم يحسن. فالإدراك منفي "بلا" نفيًا مطلقًا بخلاف الرؤية...»<sup>(4)</sup>.

وكذلك أبدى السهيلي أن لكل من "ما" و "من" الموصوليتين موضعا ومقاما، إذ إن المعروف أن "ما" لغير العاقل و "من" للعاقل، لكنها وردت في القرآن الكريم بخلاف ذلك، وللسهيلي ما أدلاه من روائع في هذا الباب بقوله عن "ما" الموصولة: «فإن قيل قد وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام العرب خلافا لما نصّ عليه النحويون، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾<sup>(5)</sup>. وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾<sup>(6)</sup>. وكقوله: ﴿وَلَا أَسْتَعْبِدُونَ مَا عَبَدُ﴾<sup>(7)</sup>. قلنا: هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها ما يراد ب "من" التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره... أما قوله عز وجل: "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي". فهذا كلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيث للعين على امتناعه [أي إبليس] من السجود، ولم يستحق هذا التبكيث والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل، ولكن لعله أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبير لمخلوق على مخلوق مثله، وإنما التكبر للخالق وحده فكأنه يقول -سبحانه- لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا، وشرفته وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع "ما" لأن معانها أبلغ

(1) \_ ينظر: السهيلي، النتائج، ص 132.

(2) \_ سورة: الأنعام، الآية: 143.

(3) \_ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، ح رقم: 554، ج 1، ص 143. كتاب: "مواقيت الصلاة"، باب: "فضل صلاة العصر".

(4) \_ ينظر: السهيلي، المصدر السابق، ص 132.

(5) \_ سورة: ص، الآية: 75.

(6) \_ سورة: الشمس، الآية: 05.

(7) \_ سورة: الكافرون، الآية: 3-05.



## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

ولفظها أعَمّ، وهو في الحجّة أوقع وللعذر والشبهة أقلع، فلو قال: ما منعك أن تسجد لمن خلقت؟ لكان استفهاما مجرّدا من توبيخ وتبكيث، ولتوهّم أنه وجد السجود له من حيث كان يعقل أو لعله موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، أو لعله موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذكر، وترك الإبهام في اللفظ»<sup>(1)</sup>.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَدَّلَهَا﴾<sup>(2)</sup>. لأن القسم تعظيم للمقسم به، واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء، ومن حيث سواها بقدرته وزينتها بحكمته، فاستحقّق التعظيم وثبتت له القدرة كائنا ما كان هذا المعظم فلو قال: «ومن بناها» لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به من حيث اقتدر على بنائها وكان المعنى مقصورا على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة على عظّمته المنبئة عن حكمتها المفصحة لاستحقاقه التعظيم من خليفته»<sup>(3)</sup>.

وفي كلامه هذا ربط بين المعاني وما تقتضيه من ألفاظ مناسبة لمقام الحديث والأشخاص المخاطبين وحالتهم النفسية والانفعالية، تحقيقا لمقصد شرعي، ووجه إعجازي، لا يتأتى إلا في هذا الكتاب المعجز وهذا ما أدركه السهيلي أيما إدراك لسعة أفقه وبراعة حسّه وذوقه اللغوي، وحسن فهمه للمعاني والدلالات.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فقد أبدع السهيلي في توجيهها، ووضع لها أوجهها ثلاثة إذ يقول: «فما على باهما، لأنها واقعة على معبوده ﷺ على الإطلاق، لأن امتناعهم عن عبادة الله تعالى ليس لذاته، بل كانوا يضنون أنهم يعبدون الله ولكنهم كانوا جاهلين به فقوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾»<sup>(4)</sup>.

أي: أنكم لا تعبدون معبودي، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم وهم جاهلون به. ووجه آخر، وهو أنهم كانوا يشتهون مخالفة رسول الله ﷺ حسدا له وأنفة من اتباعه، فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 182.

(2) \_ سورة: الشمس، الآية: 05.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 182.

(4) \_ سورة: الكافرون، الآية 03.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

لذات المعبود، ولكن كراهية لاتباع محمد ﷺ وشهوتهم لمخالفته في العبادة، كائنا ما كان معبوده وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى، فعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبوي الرفيع إلا "ما" لإبهامها ومطابقتها الغرض الذي تضمنته الآية. ووجه ثالث: وهو ازدواج الكلام: أصل في البلاغة وبديع في الفصاحة.... ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدواج مع هذا الكلام قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فاستوى اللفظان وإن اختلف المعنيان... وهذا حسن من جهة اللفظ. والذي قدّمناه أقوى في المعنى وأنفى للشك وأجلى للعمى...» (1).

ولقد وقف السهيلي في هذا المقام عند قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (2). وتساءل عن استعمال "غير": "هلا قيل: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بقوله: وأما قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ نعتا للذين ولم يقل: "إلا المغضوب عليهم" فلفائدة، وهو أن اليهود والنصارى يدعون أن -الله تعالى- أنعم عليهم بالكتابين وأنهم على الصراط المستقيم فيبين سبحانه أن الذين أنعم عليهم هم غير المغضوب عليهم، وهم اليهود، ولم يقل اليهود تجريدا للفظ، ليخرجهم بذكر الغضب عن صفة المنعم عليهم وكذلك الضالين» (3).

ثم إن الحكمة عند السهيلي في عدم العطف ب"لا" في هذا الموضع هو أنها تعطي العطف بعد إيجاب فلو عطف بما هاهنا لم يكن في الكلام أكثر من نفي إضافة الصراط إلى اليهود والنصارى فلما (جاء) "بغير"، وهي اسم ينعت بها، زاد في الكلام فائدة الوصف والثناء للذين أنعم عليهم (4).

كما نجد في أمثلة أخرى يسعى إلى بيان الفروق بين الألفاظ ويبحث عن السرّ في اختيار بعض المترادف دون الآخر تبعا لسياق معين بنظم معين. من ذلك ما ذكره في مسألة الفرق بين الرؤية والإدراك في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (5): «وأما الإدراك الذي لا يكون بحال فنفاه "بلا" فقال: ﴿

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 183-184.

(2) \_ سورة: الفاتحة، الآية: 07.

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 259.

(4) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 259.

(5) \_ سورة: الأنعام، الآية: 103.

## الفصل الثالث..... نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴿﴾ فالأبصار إذا لا تركه بحال والرؤية تكون بعد هذه الحال وهو -عندي- أصح من قول من قال: الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما (1).

وكذلك سرد الفرق بين لفظي "عَلِمَ" و "عَرَفَ" إذ يقول: «أما "عَرَفْتُ" فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفردا من معنى زائد عليه وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ "العرف" وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهر ويتميز، وأما علمت فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التراكيب إضافة الصفة إلى المحل، وذلك أنك تعرف "زيدا" على حدثه وتعرف معنى "القيام" على حدثه، ثم تضيف معنى القيام "إلى زيد"، فإضافة القيام إلى زيد هو التركيب وهو متعلق العلم، فإذا قلت: "علمت" فمطلوبها ثلاثة معان: جوهر وهو المحل، وصفة: وهو القيام وإضافة الصفة إلى المحل، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل الجوهر منها معروف، وماهية الصفة معروفة على حدثها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات. إذا ثبت هذا فلا يضاف إلى الله -سبحانه- إلا العلم ولا يقال فيه: «عرف» ولا «يعرف» لأن علمه متعلق بالأشياء كلها، مركبها ومفردها، تعلقا واحدا، بخلاف علم المحدثين، فإن معرفتهم بشيء آخر، وما زعموه من قولهم: قد يكون "علمت" بمعنى "عرفت" واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها (2)، ليس هو حقيقة لأن تعدي "علمت" إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى "عرفت" ولكن على جهة المجاز والاختصار (3).

فقوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَهُمْ﴾ (4) ليس بنفي معرفة أعيانهم وأسمائهم، وإنما ينفي عنه العلم بعداوتهم ونفاقهم، وما تقدّم من الكلام يدل على ذلك.

وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَالْآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ﴾ (5).

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 132.

(2) \_ استشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: 65] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْآخِرِينَ مِنْ

دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: 60]

(3) \_ السهيلي، المصدر السابق، ص 338-339.

(4) \_ سورة: التوبة، الآية: 101.

(5) \_ سورة: الأنفال، الآية: 60.

فربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون أنهم أعداء، فيتعلق العلم بالصفة المضافة إلى الموصوف وذاته، وإنما مثل من يقول: إنّ "علمت" يكون بمعنى: «عرفت» من أجل أنه رآها متعدية إلى مفعول واحد في اللفظ، كمثّل من يقول: إنّ "سألت" تتعدى إلى غير آدميين فيقول: «سألت الحائط والدابة» ويحتج بقوله: ﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْةَ﴾<sup>(1)</sup> وإنما هذا جهل بالجاز والحذف، وكذلك ما تقدم»<sup>(2)</sup>.

وغيرها من الأمثلة التي لا يتسع المقام لحصرها لأن كتاب النتائج هو نتاج فكري لغوي متشبع بشتى العلوم لفهم النصوص على تنوعها، وخاصة نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف إن لم نقل هو مؤلف في نظم القرآن، وقد وظف اللغة خدمة لذلك.

كما أنّ السهيلي بحديثه عن اختيار ألفاظ دون أخرى في سياقات معينة، وسرّ اختيار مرادفا دون غيره، يفتح بابا في دراسة الألفاظ القرآنية وتحديد دلالاتها استنادا إلى سياقها الذي وردت فيه، ومنهج القرآن الخاص في استخدامها، فقد عني بعقد المقارنات بين الألفاظ، وهي نظرة لا تقف عند حدود السورة كما فعل جمهرة المفسرين، بل كان ينتقل مع اللفظ حيث استعمل، متبها على ما يعطيه من دلالات، وهذا نتيجة وعيه بالسياق بنوعيه اللغوي والحالي، ولقد اتجه كثير من المحدثين إلى تطبيق هذا المنهج في تفسيرهم للقرآن الكريم<sup>(3)</sup>.

### 3\_ أحوال اللفظ وعلاقته بالسياق:

تردد الكلمة في القرآن الكريم بين أحوال متعددة استجابة لسياقها الذي يقتضيها، من هذه الأحوال ترددها بين التعريف والتنكير، والإضمار والإظهار والإفراد والجمع، والتقديم والتأخير، وفي صورة أخرى مجيء الفعل على صورة المضى أو الاستقبال وغيرها، وطبيعي من صاحب نظر ثاقب وحسّ لغوي متميز مثل السهيلي أن يجري مقابلات بين هذه الأحوال.

(1) \_ سورة: يوسف، الآية: 82.

(2) \_ السهيلي، النتائج، ص 339.

(3) \_ ينظر: عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف، ط7، ج1، ص 11-25 وغيرها.

أ- التعريف والتنكير:

من ذلك ورود لفظ "السّلام" معرّفاً مرة، ومنكراً مرة أخرى، والسهيلي يتلمّس الحكمة لذلك بقوله: «إدخال الألف واللام على "سلام" يشعر بذكر الله سبحانه، لأن السّلام من أسمائه تعالى، ويشعر أيضاً بطلب معنى السلامة منه لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه فقد تعرضت لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه أيضاً، ويشعر أيضاً- في بعض المواضع- بعموم التحية وأنها غير مقصورة على المتكلم، فأنت ترى أنه ليس قولك: "سلام عليك" أي: «سلام مني»، بمنزلة قولك: «السّلام» في العموم، فقف على هذا الأصل تلح لك أسرار كثيرة، منها اجتماع الأمة على أن السّلام من الصلاة بالألف واللام، إذ الصلاة كلها ذكر لله-تعالى- فلا يدخل فيها إلا باسم من أسمائه قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾<sup>(1)</sup>.

"فسبّح" من السّبحه وهي الصلاة. وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه، وهو السلام معرّفاً بالألف واللام، فاجتمع فيه الذكر والتّحية معاً.

ومن أسرار هذا الفصل أيضاً حذف الألف واللام في القرآن من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾<sup>(2)</sup>. ﴿سَلَّمَ عَلَى نُوْحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

لاستغناء هذه المواطن عن الفوائد الثلاث التي تقدم ذكرها في: "الألف واللام"، لأن المتكلم ههنا هو الله سبحانه فلم يقصد تبركاً بالاسم الذي هو السّلام، ولا تعرضاً وطلباً كما يقصده العبد، ولا عموماً في التحية منه ومن غيره، لأن سلاماً منه -سبحانه- كاف من كل سلام، ومغن عن كل تحية ومرب على كل أمنية، فلم يكن لذكر "الألف واللام" معنى ههنا، كما كان لها في قول المسيح ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾<sup>(4)</sup>. لأن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاثة، وأوكدها كلها العموم لأنه مستحيل أن يقع سلامه على نفسه خاصة، ويبعد أيضاً

(1) \_ سورة: الواقعة، الآية: 74

(2) \_ سورة: الصافات، الآية: 19.

(3) \_ سورة: الصافات، الآية: 79.

(4) \_ سورة: مريم، الآية: 33.

رغبته عن ذكر مولاه، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه» (1).

### ب- بين الاضمار والظهار:

إذ نجد السهيلي يلتفت إلى السياق وما يقتضيه من إضمار أو إظهار، كما بحث عن السرّ في إضمار الفاعل أو إظهاره بالنظر إلى صيغة الفعل ومقتضاه في السياق، إذ يقول في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (2). «وجاء الاسم الظاهر، ولم يقل: "أوصيكم" و "لا نوصيكم" كما قال: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكُم﴾ (3). ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ (4). لأنه أراد تعظيم الوصية والترهيب من إضاعتها، كما قال: ﴿يُعِظُكُمُ اللَّهُ﴾ (5). و"يذكركم الله نفسه"-ترقيم- فمتى أراد تعظيم الأمر جاء بهذا الاسم ظاهراً، لأنه أهيب أسمائه وأحقها بالتعظيم» (6).

### ج- بين الإفراد والجمع:

ورد عند السهيلي حديثاً حول لفظ "السّماء" ووروده مفرداً ومجموعاً في النتائج إذ يقول: «فإن قيل: فلم قال في سورة سبأ: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (7). وفي سورة يونس: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تُنْقِنُونَ﴾ (8). وهل النظم المعجز ما يقتضي فرقاً بين الموضوعين؟

قلنا: نعم، قد يرد لفظ السماء عبارة عن كلا ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش، وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبر عن الموصوف (9).

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 415-416.

(2) \_ سورة: النساء، الآية: 11

(3) \_ سورة: القصص، الآية: 03.

(4) \_ سورة: يوسف، الآية: 03.

(5) \_ سورة: النور، الآية: 17.

(6) \_ ينظر: السهيلي، الفرائض، ص 33، 34، ونتائج الفكر، ص 313.

(7) \_ سورة: سبأ، الآية: 24.

(8) \_ سورة: يونس، الآية: 31.

(9) \_ وهو وصف العلا والرفعة، ينظر: السهيلي، النتائج، ص 161.

## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

وقد يكون الأسماء عبارة عن الأسماء الدنيا عرفاء، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء، وكان المخاطبون بهذه الآية - أعني التي في يونس - مقرين بنزول الرزق من هذه السماء - أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه - وقد قال في آخر الآية: "فسيقولون الله"، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة، لأنهم لا يقرّون بما ينزل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت السماء فيها بلفظ الإفراد»<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من كلام السهيلي حول الآية الأولى - لفظ السماء مفردة - أنه لم يتوصل إلى هذا المعنى اللطيف إلا اعتماداً على السياق - سياق الآية كاملة - فربط السوابق باللواحق والمقام الذي قيلت فيه الآية كما ربطها بالمخاطبين وحالتهم العقديّة والنفسية، ليصل إلى هذا المعنى المتكامل.

ثم يواصل الحديث عن ورود لفظ "السماء" مجموعاً بقوله: «بخلاف الآية، فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل من الرزق ولكنه قال تعالى: "قل من يرزقكم من السموات والأرض". - فأمر نبيّه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخبر هو الحكمة والعلم - وهو أفضل من الرزق - من فوق سبع سموات، وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعاً، إذ لا ينكر رزق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السماء برّ ولا فاجر، بل يعترف به المؤمن والكافر، فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف لم أزاحم عليها ولا وجدتها لأحد تقدّمني إليها، والله الموفق لشكر يقتضي الزيد من فضله، وهو حسبنا ونعم الوكيل»<sup>(2)</sup>.

كما تعرض لمثل هذه النماذج في الإفراد والجمع في مؤلفات أخرى غير النتائج وهي كلها متكاملة، من ذلك تعرضه لورود لفظ "الطفل" مفرداً في قوله تعالى: ﴿هُوَ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾<sup>(3)</sup>. ومجموعاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ﴾<sup>(4)</sup>. إلى غير ذلك من الآيات<sup>(5)</sup>.

(1) \_ السهيلي، النتائج، ص 161.

(2) \_ المصدر نفسه، ص 162.

(3) \_ سورة: غافر، الآية: 67.

(4) \_ سورة: النور، الآية: 59. ينظر: السهيلي، الروض الأنف، ج2، ص 228-229.

(5) \_ ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 193، ج2، ص 48. وينظر: السهيلي، الفرائض، ص 29 وما بعدها.

د-صيغة الفعل:

وبعد أن فرغ السهيلي من توجيه "ما" الموصولة في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾<sup>(1)</sup>. زاد فائدة متعلقة بتكرير لفظ الفعل على بنية المستقبل حين أخبر عن نفسه، وتكريره بلفظ حين أخبر عنهم: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾<sup>(2)</sup> ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾<sup>(3)</sup>.

قال: « قلنا: في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله - عز وجل - له في الزيغ والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه، وأن معبوده واحد في الحال وفي المال، وهوله بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم، فهم معرضون لأنهم يعبدون اليوم إلها، وغدا آخر، فلذلك قال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾<sup>(4)</sup> يعني الآن: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ أنا الآن أيضا، ثم قال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ يعني فيما يستقبل. وأدخل فيها معنى الشرط ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وهو مستقبل في المعنى، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط، كأنه يقول: «مهما عبدتم شيئا فلا أعبد». فإن قيل: وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل، وليس فيها جواب استفهام؟ قلنا: لم نقل إنها شرط محض، ولكن فيها طرف من معناها، لوقوعها على غير معين، وإبهامها في المعبودات، كما كان في قوله عز وجل ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(3)</sup> حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وقد عمل فيها الفعل وليس لها جواب، لقربها من الشرطية في المعنى، لأن معنى الكلام: وجل ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ فكيف نكلمه؟ فجاءت كان بلفظ الماضي والمراد بها الاستقبال لما فيها من معنى الشرط. وهذا كله معنى قول الزجاج<sup>(4)</sup> وغيره. فإذا ثبت هذا فلا تنكر أن يكون في "ما" من قوله تعالى ﴿مَّا عَابَدْتُمْ﴾ معنى الشرط، بل هو فيها أبين، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التي من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضي من قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ بخلاف قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ لبعدها عن معنى

(1) \_ سورة: الكافرون، الآية: 03.

(2) \_ سورة: الكافرون، الآية: 03-04.

(3) \_ سورة: مريم، الآية: 29.

(4) \_ ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 328.



## الفصل الثالث.....نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي

الشرط تنبيها من الله تعالى على عصمة نبيه ﷺ عن اتباع هواه، وتوفيقه إياه إلى ألا يتخذ ربًا سواه، لا إله إلا هو» (1).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) \_ ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، ج3، ص 328.

(1) \_ السهيلي، النتائج ، ص184-185.

# خاتمة

جامعة الأمير  
عبد القادر للعلوم الإسلامية

وفي خاتمة البحث سأورد أهم الاستنتاجات و التوصيات المستفادة من جلّ عناصره الواسعة:

- إذ كشفت الدراسة عن مدى أهمية السياق ومكانته في الدراسات القديمة والحديثة، وذلك لما له من أهمية في الكشف عن المعنى، وفهم مقاصد الكلام ودلالاته.

- كما وضّحت أن فكرة السياق بشقيّه: اللغوي وغير اللغوي لم تكن لتمثل نظرية متكاملة المعالم في الدرس النحوي القديم، كما هو الحال في الدراسات اللغوية الحديثة، ومع ذلك فإننا لا نعدم وجود إشارات ذكية ومتقدمة، غير أنّها متناثرة في الدراسات والبحوث النحوية، ولم تجمع في إطار نظري موحد، بل إنّ النحاة لم يقتصروا على النظر من بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية - كما يبدو في معالجتهم لها- على أنّها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة، وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق الصلة بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث، ظهر هذا في دراستهم وإن لم ينصّوا عليه مبدأ من مبادئ التقعيد، أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية، أي أنّهم اعتمدوا الإجراء دون التنظير.

- إنّ النحاة واللغويين عرفوا سياق الموقف، وأطلقوا عليه الحال أو الحال المشاهدة، وكانت لهم إسهامات واضحة في هذا الجانب، حيث تحدّثوا عن أطراف الموقف اللغوي: من متكلم ومخاطب وموضوع الحديث والعلاقة المعرفية بينهما، وهي تقترّب في مفهومها من مفهوم سياق الموقف في الدراسات الحديثة، وإذا وضعنا ذلك في مقابل ما تعنيه النظرية السياقية بكل عناصرها فإننا نجد أن الدراسة النحوية هي دراسة سياقية في جميع جوانبها.

- كما كشفت الدراسة عن دور نظرية السياق في توجيه الفكر النحوي عند نحاة الأندلس، وخلصت إلى أن هذا الفكر لا يمكن بحال أن يدرس منفصلا عن سياقه الاجتماعي والإيديولوجي والثقافي في بيئة مختلفة، وواقع لغوي مختلف، كما كشفت عن تجليات نظرية السياق في فكرهم النحوي من خلال: الشواهد والأصول النحوية التي اتبعوها، وكذلك في المسائل الجزئية والقضايا التي مثلت هذا الفكر المختلف عن الفكر النحوي المشرقي.

- وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عناصر سياقية كانت الأظهر، والأكثر شيوعا في التوجه

الفكري الأندلسي عامة والنحوي خاصة، من ذلك أن الدرس النحوي واللغوي في الأندلس لم ينفصل عن الدرس الديني على مرّ العصور، ونظراً لتأثر الدرس اللغوي والنحوي بالدرس الديني، فإنّ أبرز هذا التأثير هو ما حصل بين النحو والدرس الفقهي والأصولي، إذ كانت العلاقة بينهما بداية علاقة الوسيلة والغاية، ولكن مع ظهور المذهب الظاهري الفقهي الذي يمتاز برفضه للقياس والتعليل والتأويل ويعتد بظاهر النصوص، تغيّرت طبيعة هذه العلاقة، فقد توجهت أنظار أصحاب هذا المذهب إلى دراسة مقصودة للغة وتراكيبها، ومدلولات ألفاظها، لأنّ بناء هذا المذهب كان يقوم على تلك الدلالات، وبهذا فقد مثّل المذهب الظاهري مظهراً سياقياً مهماً في بنية الفكر النحوي الأندلسي وتوجيهه توجيهها امتدّ أثره إلى العصر الحديث، بداية من ابن حزم (ت465هـ) - ممثل هذا المذهب - مروراً بابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الذي أحدث ثورة في منهج النحو العربي، وشدّ أنظار الدارسين للبحث عن هذا التميّز حتى عدّوه قطباً من أقطاب النحو ممثلاً في النحو الأندلسي، وصولاً إلى أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) الذي مثّل هذا المذهب أيّما تمثيل كما وضّحت الدراسة.

- إنّ الاعتراف بهذه العناصر السياقية من أثر العلوم العقلية، وأثر المذهب الظاهري، والنزعة التعليمية والميل إلى التيسير يقود بطبيعة الحال إلى التميّز والاختلاف في نظرة نحاة الأندلس إلى أصول النحو العربي من سماع وقياس وتعليل وعامل، بل إن هذا الاختلاف كان ملحوظاً بين نحاة الأندلس أنفسهم وذلك راجع إلى المناخ الفكري الذي عاشوه، كما أدى ذلك إلى اختلاف نظرتهم إلى الشاهد النحوي على ضوء تلك المعطيات، وبخاصة نصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، بل تجاوزت نظرتهم إليهما كمصدرين من مصادر الاحتجاج، وتوجّهت عنايتهم بهما إلى البحث عن أسرار نظمهما والبحث عن مكانين الإعجاز فيهما، بما يسهم في إثراء اللغة وتوسيعها، وهذا ما جعل النحو الأندلسي يكتسي طابعاً خاصاً، بالميل إلى الشروح، والاستدراكات والبحث عن أسرار النصوص من خلال هذين المنبعين الأصل.

لذلك كانت الدراسة التطبيقية التي اتخذت من أبي القاسم السهيلي (ت581هـ) أنموذجاً للبحث في أثر هذه العناصر السياقية في توجيه فكره النحوي، وقد جمع لسان الدين بن الخطيب هذا المعنى بقوله: «كان مقرئاً مجوداً، متحققاً بمعرفة علوم التفسير، غوّاص على المعاني البديعة، ظريف التهدي إلى

المقاصد الغربية، محدثًا واسع الرواية، ضابطًا لما يحدّث به... ذاكراً للآدب والتواريخ والأشعار والأنساب، مبرزاً في الفهم،... نحوياً عارفاً، بارعاً يقظاً، يغلب عليه علم العربية والأدب»<sup>(1)</sup>.

كل ذلك يمثل سياقاً ثقافياً معرفياً أسهم بطريقة مباشرة في تكوين فكرة النحوي، كما كان لطبيعة العصر الذي عاش فيه، والبيئة بكل مظاهرها ومميزاتها، سواء في مرحلة الطلب أو التدريس أثرهما في تشكيل شخصية السهيلي النحوية، دون أن نغفل تأثير المذهب الفقهي، والعلوم العقلية وأثر ذلك في نظريته إلى أصول النحو العربي ومنهجه فيها: من سماع وقياس وتعليل، وكذلك نظريته إلى المسائل والقضايا النحوية، بدءاً برأيه في العامل الذي يمثّل عنصراً من العناصر التي يفرزها السياق اللغوي، إذ كشفت الدراسة في هذه الجزئية أن السهيلي يرى أنه إذا أوجبت كلمة ما نوعاً معيّناً من العمل في كلمة أخرى فهذا يعني أن الكلمتين مرتبطتين على نسق معيّن، وهو يسمّي هذا الارتباط بالتشبّث، وهو يقابل مصطلح التعلّق، وعلى هذا يتبيّن أن المقصود بالقول بالعامل عند السهيلي هو بيان هذا التعلّق، وهذا المبدأ طبّق في بحثه لمسائل النحو المختلفة وتوجيهه للنصوص، وبخاصة نصوص القرآن الكريم.

- إن تحليل السهيلي للنصوص وبخاصة نصوص القرآن الكريم كان خاضعاً لأصول فكرية تتعلّق بوجهته السياقية وإدراكه لأهميتها في التحليل، من ذلك توجيهه لقضية اللفظ والمعنى، والتي تمثل قضية مفصلية للوصول إلى الدلالة، ولقد أكثر السهيلي من الحديث عن العلاقة بين اللفظ ومعناه، إذ كان مولعاً بالرمز والإشارة، والبحث عن الأسرار التي تحملها الألفاظ، فبرز عنده ما يسمى بالتفسير الإشاري، وهو تفسير يتلمّس فيه الدواعي التي قضت باختيار ألفاظ وعبارات بعينها، وفي هذا النوع تبقى الألفاظ على ما هي عليه من الدلالات والمقاصد بل يطلب فيه ما كان به هذا اللفظ أحق من غيره في الذكر والاستعمال، كما أن ما أقدم عليه السهيلي في موضوع التطور الدلالي للألفاظ لم يكن من قبيل البحث النظري المجرّد، بل دلّ ذلك على حسّه المرهف، ومدى معاناته في البحث عن دلالات الألفاظ وعلاقتها بالمعاني، فكانت أغلب ملاحظاته تدور حول ما تؤدّيه هذه الألفاظ من علاقات نحوية من موضع لآخر، والدراسة اللغوية الحديثة قد صدّقت ذلك عملياً واتّفقت مع نتائجه.

- إنّ أهمّ ما اشتغل به السهيلي في نتائجه هو الحديث عن إعجاز القرآن الكريم، فقد كان له موقفاً

(1)- ينظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة، ج3، ص363.

خاصًا منه، إذ حرص على استخراج أسرار الألفاظ والتراكيب، واستنتاج ما تكامل في القرآن من صور النظم بدءًا باختيار اللفظ، مرورًا بالعلاقات السياقية بينه وبين غيره من الألفاظ، وما يحيط بها من ملايسات وصولًا إلى الحكمة المتكاملة من نصوص القرآن الكريم، مستعينا بمرجعية معرفية متعددة مستفيدة مما توصل إليه النحاة قبله، والباحثون في إعجاز القرآن، ولكن على طريقة الباحث المجتهد، والمفكر الناقد، فامتازت توجيهاته لهذه الظواهر السياقية بالجدّة والتفرد في كثير من الأحيان، بيد أن السهيلي كان يرى أن للقرآن منهجا في اختيار الألفاظ، إذ يقول إنّ اللفظ القرآني قد أحسن وضعه في هذا الموضوع، حيث لا يحسن أن يوضع غيره مكانه مما قد يؤدي معناه، وهذا لا يعني أن السهيلي يرجع الإعجاز إلى معاني الألفاظ منفردة، إن جلّ ما ساقه السهيلي من أسرار مرتبط بدلالة اللفظ والمعنى الذي يوجبه السياق، ومن ثمّ فإنّ تنزيل الألفاظ في منازلها يرجع إلى مقتضيات معنوية، تتحقّق عندما تتحقّق صورة التعبير على نسق ونظم معيّن.

- كما تحدّث عن الكلمة وتراوحها بين أحوال متعددة استجابة لسياقها الذي يقتضيها وتردها بين التعريف والتنكير والإضمار والإظهار، والإفراد والجمع، والتقديم والتأخير، وغيرها، كما رأينا وهو ينبّه على مواطن الإعجاز يقلّب النصّ القرآني على وجوهه الجائزة في الكلام، ثمّ يبيّن السرّ في اختيار الصورة القرآنية المناسبة، لكن منطلقه في توجيه هذه الظواهر في القرآن يختلف عن سابقه، ففي مبحث التقديم والتأخير لم يذهب السهيلي مذهب عبد القاهر الجرجاني في هذا الباب من مسائل الاستفهام بالهمزة، والنفي، والخبر المثبت، إنّما كان بحثه هذا في أسلوب العطف، وخاصّة العطف بالواو، وكانت المناسبة أن النحاة قالوا: إنّ "الواو" لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا بخلاف "الفاء أو ثمّ"، ولكنه يذكر عن سيبويه أن العرب إنّما يقدمون في كلامهم ما هم به أهمّ، وهم بيانه أعنى، ثمّ نلاحظ دور السياق في تحديد سبب التقديم والتأخير عند السهيلي، وأن ترتيب الألفاظ في النطق خاضع لترتيب المعاني في النفس، والمعاني عنده تتقدّم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال.

- تبرز الدراسة أيضًا عناية السهيلي بأهمية اختيار القرآن الكريم لألفاظ دون أخرى في سياقات معيّنة، وسر اختيار مرادفاً دون غيره، وهذا يفتح باباً في دراسة الألفاظ القرآنية وتحديد دلالاتها استناداً إلى سياقها.

— ولقد كانت كثرة الاحتجاج بالحديث الشريف سمة من سمات النحو في الأندلس، ولم يكونوا قد

ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه وهو الأمر الجديد في نحوهم ، إلا أن اتخاذ السهيلي الحديث الشريف أصلاً في تفعيد أحكام النحو لم يكن مطلقاً بل كان مقيداً بشروط تتمثل في صحة الرواية وموافقتها لوجه لغوي ما، فهو يحاول قدر الإمكان أن يخرج الأحاديث ويوجهها ويلتمس لها في اللغة من الوجوه التي تنهض بها، فإن لم يهتد إلى شيء من ذلك فإنه لا يتردد في رفضها.

- كما كشفت الدراسة عن الآراء الفذة للسهيلي، حيث وسم كثيرا من المسائل النحوية التي تناولها- وخاصة في كتابه "نتائج الفكر في النحو" بطابعه الخاص، أي إن له مبتكرات لم يسبق إليها، و يظهر ذلك عنده فيما قدّمه من بحوث كلامية ، إذ يمكن أن يعدّ من أعلام المتكلمين المناهجين على مذهب أهل السنة، لا عن اتباع وتقليد، ولكن عن اجتهاد واستقلال، منطلقاً من روح اللغة وواقعها الأصيل، يضاف إلى ذلك احتفاؤه بمفهوم الإيجاب اللغوي في مقابل الإيجابين العقلي والشرعي، فالمسؤول عن وضع نحوي ما، ليس معطى منطقياً ولا أصلاً دينياً، ولكن تفرضه اللغة نفسها، فتوجيهاته لكثير من المسائل النحوية هو أقرب إلى روح اللغة وأصالتها وواقعها.

- إن كتاب "نتائج الفكر في النحو"، ينبئ عن نظرة السهيلي الخاصّة، فتراه مفسّراً حين يتحدّث عن أسرار آيات الله تعالى في كتابه العزيز، وتراه نحويًا له فكرة الخاص، وتقريراته التي توحى بعقلية فذة فيما يعرض له من قضايا، فالكتاب يعدّ ثمرة قريحة صافية، وذهن قد أثقل بالعلم والفكر، فكان منه نتائج الفكر.

# الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية



## التعريف بـ : (أبي القاسم السهيلي):

## 1- /نسبه:

هو عبد الرحمان بن الخطيب بن أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبو عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس، الخثعمي السهيلي<sup>(1)</sup>، وذكر تلميذه "ابن دحية الكلبي": «أنه من ولد أبي رويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله ﷺ لواء عام الفتح، ذكره أهل السير»<sup>(2)</sup>.

وقد اشتهرت نسبة السهيلي إلى "سُهَيْل" وهو التَّجَم<sup>(3)</sup>، غير أنّ "ياقوت الحموي" في معجم البلدان يعدّ سُهَيْلاً واديا فيقول: «ووادي سُهَيْل بالأندلس من كورة مالقة، فيه قرى، من إحدى هذه القرى عبد الرحمان السُهَيْلي، مصنف شرح السيرة المسمى بالروض الأثف»<sup>(4)</sup>.

## 2- /مولده:

لا يكاد يقوم خلاف حول تاريخ ميلاد السهيلي أنه سنة ثمان وخمسمائة للهجرة، وأقدم تأكيد على ذلك جاء على لسان "ابن دحية" الذي قال: «سألته عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسمائة»<sup>(5)</sup>.

وكما أجمع أصحاب الطبقات على تاريخ ميلاده فقد أجمعوا على تاريخ وفاته، فقد ذكر ابن دحية وأنه: "توفي -رحمه الله- بحضرة مراكش يوم الخميس ودفن ظهره وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام أحد وثمانين وخمسمائة»<sup>(6)</sup>. إلا أن صاحب نفع الطيب يرى أنه توفي سنة "ثلاث وثمانين وخمسمائة"<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: أبو الفداء الحافظ بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1412هـ-1991م، ج 318/12.

(2) ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب، تح: إبراهيم الأبياري وآخرين، دار العلم للجميع، بيروت، دط، ص 230.

(3) ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ج 1، ص 466.

(4) ياقوت الحموي، معجم البلدان، مع 3، ص 291.

(5) ابن دحية الكلبي، المصدر السابق، ص 233.

(6) المصدر نفسه، ص 233.

(7) ينظر: شهاب الدين المقرئ، نفع الطيب، ج 3، ص 401..

## 3- حياته الاجتماعية:

عاش السهيلي فقير اليد، غني النفس، فكان في بلده يتسوَّغ بالعفاف ويتبَلَّغ بالكفاف، حتى نمي خبره إلى صاحب مراكش فطلبه إليها وأحسن إليه وأقبل بوجه الإقبال عليه»<sup>(1)</sup>.

ويقول ابن دحية: «فأمروا بوصوله إلى حضرته، وبدلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم، وقبول بمكارم الأخلاق وأزال الله عنه علام الإملاق»<sup>(2)</sup>.

## 4- شيوخه:

تتلمذ السهيلي لكثير من مشاهير عصره منهم:

- أبو الحسين بن الطراوة: وهو سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين السبائي، أحد أئمة العربية بالأندلس، أخذ عن أبي الحجاج الأعمى والأديب أبي بكر المرشاني كتاب سيبويه، وله كتاب «المقدمات على كتاب سيبويه» توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة بمالقة<sup>(3)</sup>.

وقد استقى السهيلي من معين هذا الرجل، فارتضاه شيخاً، وأعطاه ما يستحق من تقدير وإكبار<sup>(4)</sup>.

وقد قرأ النحو على يديه، فكانت منزلته عنده كمنزلة الخليل عند سيبويه، والفارسي عند ابن جني.

- أبو القاسم بن الأبرش: خلف بن يوسف بن فرتون الأبرش النحوي من أهل شنترين، تحول في بلاد الأندلس وغيرها معلماً بالعربية وكان رأساً في العربية واللغة، حفظ كتاب سيبويه، توفي بقرطبة سنة إحدى وأربعين وخمسمائة<sup>(5)</sup>.

- ابن الرماك: من أئمة النحو في الأندلس: «أقرأ كتاب سيبويه وتخرج به أئمة، أخذ عن أبي عبد الله بن أبي العافية وأبي الحسن بن الأخضر، وحمل عنه أبو بكر بن خير وأبو إسحاق بن ملكون، وأبو

(1) \_ أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1968م ج3، ص143. وما بعدها.

(2) \_ ابن دحية، المطرب، ص232.

(3) \_ ينظر: مجد الدين الفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص181.

(4) \_ ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص233.

(5) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص557.

بكر بن طاهر الخذب، توفي كهلا سنة إحدى وأربعين وخمسمائة»<sup>(1)</sup>.

- أبو بكر بن العربي: العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ولد سنة ثمان وستين وأربعمئة، رحل إلى المشرق وسمع من طراد الزيني، ونضر بن المقدسي، وتخرّج على يد أبي حامد الغزالي وأبي بكر الشاشي وأبي زكريا التبريزي، وجمع وصنّف وبرع في الأدب والبلاغة وبعد صيته، وكان متبحراً في العلم، ثاقب الذهن، موطاً الأكناف، كريم الشمائل<sup>(2)</sup>.

5/- تلاميذه: تتلمذ له خلق كثير نذكر منهم:

- أبو علي الشلوبين: عمر بن محمد بن عمرو الأزدي الأندلسي الإشبيلي، أحد ممن انتهت إليهم معرفة العربية في زمانه، ولد سنة اثنين وستين وخمسمائة... وكان في العربية بحراً لا يجارى وحبراً لا يباري، قياماً عليها واستجاراً فيها. تصدّر لإقراء النحو نحو من ستين عاماً، ... وبالجملة فإنه على ما يقال كان خاتمة أئمة النحو<sup>(3)</sup>.

- عمر بن عبد المجيد بن عمر الرندي: تلميذ السهيلي، قرأ القراءات عليه وعلى غيره، أتقن علومها وصار إماماً في العربية وله شرح جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي، مات سنة عشر وستمائة<sup>(4)</sup>.

- ابن حوط الله الأندي: الحافظ الإمام محدث الأندلس، أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمان بن سليمان بن عمر بن حوط الله الأنصاري الأندلسي الأندي، أخذ العلم عن علماء أجيال منهم السهيلي وابن بشكوال وابن مضاء وخلق كثير<sup>(5)</sup>.

(1) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ج20، ص175.

(2) ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (1414هـ-1994م)، ص468.

(3) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص224-225.

(4) ينظر: الفيروز أبادي، البلغة، ص220-221.

(5) ينظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، مطبعة الموسوعات، مصر، ط1، (1319هـ)، ج1، ص326.

ومن عاصر السهيلي من علماء العربية ابن خروف<sup>(1)</sup>، وابن مضاء القرطبي<sup>(2)</sup>.

#### 6/- رحلاته:

لم يغادر السهيلي الأندلس، فقد طاف في أرجائها معترفاً من منابع معارفها، فقد قرأ في موطنه "مالقة" القرآن الكريم والعربية، إذ أخذ عن جملة من مقرئيه ونحاتها، ثم رحل إلى "إشبيلية" فأخذ التفسير والحديث والأصول والنحو عن نوابغ علمائها<sup>(3)</sup>.

كما رحل إلى قرطبة وسبتة وأخذ عن أعلامها، كما دخل غرناطة وكان كثير التأميل والمدح لأبي الحسن بن أضحي قاضيها ورئيسها<sup>(4)</sup>.

وأخيراً انتهى به المطاف في مراكش معلماً، ولم يبق بها سوى ثلاثة أعوام إذ وافاه الأجل على إثرها ودفن بحضرتها.

#### 7/- مذهبه الفقهي:

كان أبو القاسم السهيلي مالكي المذهب، فقد "قرأ الموطأ" تفقها وعرضاً<sup>(5)</sup>.

وظل كذلك طيلة حياته فلم يتحوّل عنه على الرغم من أنه كان يعيش تحت لواء الدولة الموحدية التي اتخذت الظاهرية مذهباً في الفقه، إذ في عهد يوسف بن عبد المومن - كما أشرت آنفاً - قامت ثورة عارمة على المذاهب الفقهية المشرقية وآزره في هذه الثورة ابن مضاء القرطبي في محاولته ردّ نحو المشاركة عليهم، فالسهيلي عاش في عهد مؤسس الدولة الموحدية "عبد المؤمن بن علي" ت (558هـ)، الذي "كان مؤثراً لأهل العلم محبا لهم، محسناً إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم"<sup>(6)</sup>، كما عاش في عهد ابنه يوسف المتوفي سنة 580هـ، والذي كان أعرف الناس بكلام العرب، وأحفظهم لأيامها كما كان يحفظ صحيح

(1) ينظر ترجمته في: الفيروز أبادي، المصدر السابق، ص 214.

(2) ينظر ترجمته في: المصدر نفسه، ص 84.

(3) ينظر: شهاب الدين المقرئ، نفخ الطيب، ج3، ص 401.

(4) ينظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص 364.

(5) ابن دحية، المطرب، ص 231.

(6) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 144.

البخاري وكان له اتساع في حفظ اللغة، وتبحّر في علم النحو وغامض مسأله»<sup>(1)</sup>.

كما كان باحثاً عن العلماء من أهل النظر، محسناً إليهم، فقد استدعى السهيلي - وهو المالكي المذهب - إلى حضرته سنة ثمان وسبعين وخمسائة، فأقام بها نحو ثلاث سنين ثم توفي، وذلك بعد عام واحد من وفاة يوسف بن عبد المؤمن أي في خلافة ابنه يعقوب، حيث بلغت الثورة الظاهرية أوجها في عهده، بما في ذلك ثورة ابن مضاء على النحو المشرقي وأصوله من قياس وتعليل وعوامل، ولم يكن السهيلي على الرغم من وفاته ليسلم من هذا الهجوم فقد قال عنه ابن مضاء مؤخذاً له على إيغاله في التعليل: «وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - على شاكلته - رحمه الله - يولع بها، ويخترعها ويعتقد أن ذلك كمالات في الصنعة وبصراً بها»<sup>(2)</sup>.

#### 8- مكانته اللغوية والنحوية:

شهد له علماء عصره بالتمكّن في علوم الرواية، كما شهدوا له بسعة الأفق في علوم الدّراية، فكان جامعاً بينهما، إذ قال عنه لسان الدين بن الخطيب أنه: "كان مقرئاً مجوداً، متحققاً بمعرفة علوم التفسير غوّاصاً على المعاني البديعة، ظريف التهدي إلى المقاصد الغربية، محدثاً واسع الرواية، ضابطاً لما يحدث به، حافظاً متقدّماً، ذاكرة للأدب والتواريخ والأشعار والأنساب، مبرزاً في الفهم، ذكياً، أدبياً بليغاً، شاعراً مجيداً، نحويّاً، عارفاً، بارعاً، يقظاً، يغلب عليه علم العربية والأدب»<sup>(3)</sup>.

كما عدّ مقدّماً في إقامة علل النحو والتصريف فقد قال عنه ابن دحية: «وكان - رحمه الله - أقام للتصريف وعلل النحو برهاناً، وتيمّ ألباباً وأذهاناً، فترشّف ماء العربية أتى مزنه، وتبوّأ من أكنافها كل سهله وحزّنه، وأفاض على الطلبة من سجله، وجلب على النحاة بخيله ورجله»<sup>(4)</sup>، وقال عنه ابن كثير:

(1) \_ ينظر: المصدر نفسه، ص 170.

(2) \_ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 160.

(3) \_ ينظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 3، ص 363.

(4) \_ ابن دحية الكلبي، المطرب، ص 232.

« وقرأ القراءات واشتغل وحصل حتى برع وساد أهل زمانه بقوة القريحة وجودة الذهن وحسن التصنيف، وذلك من فضل الله تعالى ورحمته، وكان ضريراً مع ذلك<sup>(1)</sup> .

ووصفه السيوطي «بأنه كان صاحب اختراعات واستنباطات»<sup>(2)</sup> .

وتشهد له أيضاً بعمق الفهم ورسوخ القدم في النحو تلك المناظرات التي جرت بينه وبين ابن خروف، والتي بثها السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(3)</sup>، كما جرت له مناظرات كثيرة مع علماء كثيرين ذكرهم محمد إبراهيم البنا مرتبين ترتيباً أبجدياً<sup>(4)</sup> .

وكما كان السهيلي بارعاً في العربية والنحو، فقد كان مجيداً في الشعر، وقد ذكر ابن دحية له قصيدة كان يدعو الله بها، ويرتجي الإجابة<sup>(5)</sup> .

يقول صاحب الوفيات: «وأشعاره كثيرة وتصانيفه ممتعة»<sup>(6)</sup> .

## 9- مصنفاته:

1- "الروض الأنف والمشرع الروي في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله ﷺ واحتوى"<sup>(7)</sup>: وهو أعظم مصنفات السهيلي وأشهرها بين أهل العلم قديماً وحديثاً، ولقد عبّر عن منهجه فيه فقال: إنه انتحى في هذا الإملاء أن ينبه على ما في السيرة من لفظ غريب، أو إعراب غامض، أو كلام مستغلق، أو نسب عويص، أو موضع فقه ينبغي التنبيه عليه، أو خبر ناقص يوجد السبيل إلى

(1) \_ ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص 318. كما ذهب ابن خلكان إلى أنه كان ضريراً. ينظر: وفيات الأعيان، ج3، ص144. كما ذكر لسان الدين بن الخطيب في، الإحاطة، أنه: فقد بصره وهو في السابعة عشرة من عمره، وقال عنه أنه أملى كتاب الروض الأنف مبتدئاً في محرم سنة تسع وستين وخمسمائة وفتح منه في جمادى منها «. ينظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص 364.

(2) \_ السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 81.

(3) \_ ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 139.

(4) \_ يُنظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، (1405هـ-1985م)، ص 40.

(5) \_ ينظر: ابن دحية، المطرب، ص234.

(6) \_ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 144.

(7) \_ الروض أو الروضة الأنف هي التي لم يُرَع منها شيء» يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 152، والمشرع-كمقعد: مورد الشاربية». ينظر: المصدر نفسه، ص 2239. والروى-بكسر الراء وفتح الواو- غير الكدر والكثير. ينظر: المصدر نفسه، ص 1784، ولقد أراد أن يكون اسماً على مستمى، وهو بحق كتاب حافل بفيض من المعارف والفوائد كما هو حال الروضة الغناء.

تتمته»<sup>(1)</sup>.

ولقد توسّل إلى تحقيق ما نشده في التأليف سالكا سبيل الاختصار، وأجهد فكره تحقيقا لهذا الغرض حتى ظفر بالمراد، وعبر عن ذلك بقوله: «فتبجّست لي- بمنّ الله تعالى- من المعاني الغربية عيونها، وانثالت عليّ من الفوائد اللّطيفة أبكارها وعودها، وطفقت عقائل الكلم يزدلفن إليّ بأيتهنّ أبدأ، فأعرضت عن بعضها إثارا للإيجاز، ودفعت في صدور أكثرها خشية الإطالة والإملال... مع أني قلّلت الفضول وشدّبت أطراف الفصول، ولم أتتبع شجون الأحاديث وللحديث شجون... فجاء الكتاب من أصغر الدواوين حجما ولكنه كُنَيْفٌ<sup>(\*)</sup> مُلئٌ علمًا»<sup>(2)</sup>.

وأما زمن تأليف الروض الأنف فقد أخبر السهيلي أنه كان في: «شهر محرّم سنة تسع وستين وخمسائة، وكان الفراغ منه في جمادى الأولى من ذلك العام»<sup>(3)</sup>.

وقد عني طائفة من العلماء بالروض الأنف اختصارًا له وشرحا وتحشية، وأشهر هؤلاء:

- بدر الدين أو عز الدين بن جماعة الكنايني (ت 733هـ): اختصره وسماه «نور الروض»<sup>(4)</sup>.

- مغطاي بن قليج الحنفي (ت 762هـ) اختصر "السيرة" والروض وسماه "الزهر الباسم"<sup>(5)</sup>.

- قاضي القضاة يحيى المناوي (ت 871هـ): وضع حاشية له جرّدها سبطه زين العابدين بن عبد الرؤوف المناوي»<sup>(6)</sup>.

ولمكانة "الروض الأنف" العلمية، كان ولا يزال مرجعًا أساسًا لمختلف الدراسات والأبحاث العلمية، حتى لقد أكثر بعض اللغويين من النقل عنه، ووجدوا في كثير من مواده ضالّتهم المنشودة فأغنوا مصنّفاتهم بها، كما حفلت مصادر أخرى بنقول منه في النحو، والفقه والتفسير والبلاغة وغير ذلك من

(1) ينظر: أبو القاسم السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تح: عبد الرحمان الوكيل، دار الكتب الإسلامية، عابدين، ط1 (1387هـ-1967م)، ج1، ص 33.

(\*)- كنيف: تصغير كئف، وهو وعاء الراعي الذي يجعل فيه آله وهو يشير إلى ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ابن مسعود وكنيف ملئ علمًا. ينظر: هامش الروض، ج1، ص 36.

(2) السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، ج1، ص 35، 36.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 36.

(4) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، مج1، ص 918، ومج2، ص 1982.

(5) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، مج2، ص 908.

(6) ينظر: المصدر نفسه، مج1، ص 918.

فنون العلم وضروب المعرفة<sup>(1)</sup>.

## 2- كتاب نتائج الفكر في النحو:

ذكره ابن كثير<sup>(2)</sup>، وابن خلكان<sup>(3)</sup>، والفيروز آبادي<sup>(4)</sup>، والسيوطي في طبقات الحفاظ<sup>(5)</sup>، وكذا ابن دحية إذ قال: «وأملى عليّ - رحمه الله - كتاب نتائج الفكر - وهو من عجائب الدهر»<sup>(6)</sup>.

أما صاحب شذرات الذهب فسمّاه «نتائج الفكر»<sup>(7)</sup>، وأما صاحب كشف الظنون فسمّاه "نتائج الفكر في علل النحو"<sup>(8)</sup>. وذلك في معرض حديثه عنه.

وقد قام بتحقيقه محمد إبراهيم البنّا، ونُشر مرتين بليبيا سنة 1978م، والثانية بمصر سنة 1986م.

وقد عني هذا الكتاب بجوانب خمسة: الدلالة، والعلة، والعامل، ونظم القرآن، ونقد المصطلحات والتعريفات<sup>(9)</sup>.

وهو الكتاب الذي خصّصته بالدراسة التطبيقية وبسطت الكلام فيما كُتب حوله وما احتواه، مبيّنة الملاحظ السياقية في هذا الكتاب.

## 3- كتاب: التعريف والإعلام فيما أُجْم في القرآن من الأسماء والأعلام:

وموضوع الكتاب هو التعريف بمبهمات القرآن أعلامًا كانت أم غير أعلام، وقد ذكره ابن دحية بقوله: «وأملى عليّ كتاب التعريف والإعلام فيما أُجْم في القرآن من الأسماء والأعلام»<sup>(10)</sup>.

كما ذكره صاحب كشف الظنون قائلا: «التعريف والإعلام فيما أُجْم في القرآن من الأسماء

(1) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، مج1، ص 917.

(2) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص575.

(3) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص143.

(4) ينظر: الفيروز آبادي، البلغة، ص182.

(5) ينظر: جلال الدين السيوطي، طبقات الحفاظ، ص481.

(6) ابن دحية، المطرب، ص237.

(7) ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: شعيب الأرنؤوط، إشراف: عبدالقادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، مج06، ص445.

(8) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج2، ص1924.

(9) ينظر: مقدمة: نتائج الفكر، ص22.

(10) ابن دحية، المصدر السابق، ص237.



والأعلام للشيخ الإمام أبي القاسم السهيلي مختصر أوله الحمد لله الذي علّم لأدم الأسماء [...]، قصد فيه ذكر ما في القرآن ممن لم يُسمَّ لما له اسم علم قد عرف عند نقله الأخبار [...]، وعليه استدراك لمحمد بن علي بن محمد البلنسي الغرناطي المتوفي سنة 636هـ، وذيل عليه تلميذ من تلامذته ابن عساكر بكتابه المسمّى بالتكميل والإتمام»<sup>(1)</sup>.

#### 4- كتاب: الفرائض وشرح آيات الوصية:

حققه، كذلك: محمد إبراهيم البناء، وصدرت له نشرة أولى عن جامعة قاريونس بليبيا سنة 1980م، وعني فيه بذكر مصادر المواريث في كتاب السنّة وأقوال الصحابة، أما القسم الثاني فأسّسه على أربعة أبواب:

- الباب الأول: في معرفة أصول الفرائض وأصحاب السّهام.
- الباب الثاني: في كيفية العمل في هذه الفرائض التي لا عول فيها.
- الباب الثالث: باب العول في الفرائض، وألحق به فضلاً في ميراث الجد.
- الباب الرابع: في الأسباب المانعة من الإرث.

5- مجموعة من الأمالي والمسائل والمفردات أشار إلى طائفة منها في الروض الأنف: وتضم خمس مسائل: مسألة فيما لا ينصرف، وفي كاف التشبيه، ومسألة في الجواب "بلى" ونعم، وأجوبته على صاحبه المحدث ابن قرقول، ومسألة في الطلاق والأيمان اللازمة، والمسائل الثلاث الأولى في النحو، والآخرة في الفقه، أما أجوبته على ابن قرقول وهي أربع وسبعون مسألة- فإنها تضمّ موضوعات لغوية ونحوية وفقهية وغير ذلك<sup>(2)</sup>.

#### 6- مسائل في النحو واللغة والحديث والفقه: عثر عليها الدكتور "طه محسن" في مخطوطة تحتفظ

بها مكتبة "فاتح" بإستانبول ضمن مجموع رقمه 469، فحقّقها ونشرها بمجلة المورد العراقية<sup>(3)</sup>، وأكد

(1) - واسم كتاب ابن عساكر أو ابن عسكر المالقي (ت 636هـ) الكامل: «التكامل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام»، واستدراك: ابن فرتون أبو العباس أحمد بن يوسف السّلمي (ت 660هـ) "الاستدراك والإتمام" استدرك فيه عليه، كما جمع بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ) بين كتابي: الإعلام والتكميل. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص421.

(2) - ينظر: الزاكي بن يونس، أبو القاسم السّهيلي وإنتاجه الفكري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثانية، العدد 06، (1415هـ-1994م)، ص 97.

(3) - ينظر: الزاكي بن يونس، أبو القاسم السّهيلي وإنتاجه الفكري، مجلة المورد العراقية، ال عدد 03، 1979م، مج 18، ص 97.

أنها القسم الثاني المكمل لما نشره الدكتور البنا.

وهناك عناوين لمسائل أخرى أشار إليها في الروض الأنف، وذكرتها مصادر أخرى، وهي في النحو<sup>(1)</sup>، والتفسير<sup>(2)</sup>، والحديث<sup>(3)</sup>، والسيرة<sup>(4)</sup>.

### 7- ما نسب إليه خطأ:

- "جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس": ولقد تبّه الباحث عبد العزيز الساوري في مقال له على هذا الوهم وانتهى إلى أن هذه "الجذوة" ليست للسهيلي<sup>(5)</sup>.

### - تفسير لسورة يوسف:

وهو عبارة عن مخطوط نسب إلى السهيلي وسمي تفسيراً، ولقد تحقّق الدكتور الزاكي بن يونس من أنه غير منسوب إلى السهيلي لاعتبارات كثيرة أهمها: «أن المنهج المتبع في المخطوط بعيد كل البعد عن منهج السهيلي الذي يقوم أساساً على استنطاق النصوص القرآنية اعتماداً على اللغة والنحو والبلاغة وليس في المخطوط شيء من ذلك.

- كما أن السهيلي حين يستشهد بشعر أو بغيره فإنه يعزوه إلى أهله أما شواهد هذا المخطوط فإنها غير معرّوة، كما السهيلي كثيراً الالتفات إلى إعجاز القرآن، شديد العناية باللغة والنحو والبيان ولا أثر في هذا المخطوط لشيء من ذلك<sup>(6)</sup>.

لقد كانت تصانيف السهيلي تمتاز بالجِدّة في اختيار الموضوع والبراعة في حسن التناول، فهو لم يسبق مثلاً إلى التأليف في مبهمات القرآن، وكان أوّل من تصدّى لشرح السيرة النبوية، وأما الجدة في التناول فأبحاثه جميعاً تنطق باجتهاده في أكثر المسائل التي ندب نفسه لمعالجتها، لا فرق في ذلك بين هذه المسائل نحوية كانت أو لغوية أو فقهية أو بلاغية.

(1) ينظر مثلاً: السهيلي، الروض الأنف، ج3، ص 164، ومثلاً: ج1، ص 408، 409، ص 284، 279.

(2) ينظر مثلاً: المصدر نفسه، ج4، ص 422 في مسألة: «الحروف المقطعة في أوائل السور». وينظر: المصدر نفسه، ج4، ص 379-380 في مسألة قوله تعالى: «الله نور السموات والأرض». وينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 237.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص 220، وينظر: ج2، ص 249، وج1، ص 291، وج3، ص 71، وج4، ص 82 وغيرها.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 355، وج3، ص 157، ص 164.

(5) ينظر: الزاكي بن يونس، أبو القاسم السهيلي وإنتاجه الفكري، ص 101.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

ويلاحظ على إنتاج السهيلي الفكري عامة أنه بالنظر إلى نبوغ صاحبه المبكر حريصا على أن يَصُونَ فكره وقلمه من الخوض فيما لا يعود على العلم وأهله بكبير فائدة، وقد كان بوسعه أن يصنّف في الفقه والأصول ويفسّر القرآن الكريم تفسيرًا كاملا، بل سلك لنفسه مسلكًا آخر التزمه في سائر أبحاثه، وهو أن ينتقي المسائل التي تكون الحاجة ماسة إلى معالجتها، فيعمل فيها فكره الثاقب ويخوض غمار معضلاتها، فيجعلها تسفر عن أسرارها ولطائفها، وقد كانت قبل ذلك خفية غير ظاهرة.

الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

# الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً: فهرس الأشعار

رابعاً: قائمة المصادر والمراجع

خامساً: فهرس الموضوعات

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	طرف الآية
سورة الفاتحة		
292	1	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
287	7-6	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ...﴾
287_347	7	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾
سورة البقرة		
34	2-1	﴿الْعَمَّ ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾
61	60	﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾
127	85	﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾
44	87	﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾
234	93	﴿وَإِذْ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَوْجِلَ يَكْفُرِهِمْ﴾
345	94	﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾
345، 283	95	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾
236	126	﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾
292	129	﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
51	183	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾
326، 54	187	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾
29	197	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾
85	209	﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ...﴾
246، 244، 263	217	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ﴾
201	217	﴿وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

335	222	﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
299، 176	227	﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
48	259	﴿فَأَمَّا اللَّهُ فَمَأْتَهُ﴾
343	271	﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾
8	275	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ...﴾
233	283	﴿فَإِنْ آمَنَ بِعُضُوكُمْ بَعْضًا﴾
190	284	﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ...﴾
330	291	﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾
سورة آل عمران		
165	07	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ...﴾
337	14	﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾
338	43	﴿يَمْرُؤًا أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾
233	64	﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا﴾
175	75	﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِعُ إِلَيْكَ...﴾
234، 49، 262، 246 296	97	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
29	118	﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾
343، 329	147	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾
125	159	﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾
82	188	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ...﴾
سورة النساء		
201	1	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

335	3	﴿مَثَىٰ وَثُلُكٌ وَرُبِيعٌ﴾
352	11	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾
48	12	﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾
159	59	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾
336	69	﴿وَمَنْ مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ﴾
227	90	﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
184	125	﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
251	164	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾
سورة المائدة		
336	6	﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾
248 (هامش)	60	﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ قُلُوبًا وَالْخَنَازِيرَ﴾
330	79	﴿ذَٰلِكَ كَفْرًا أَيْمَانِكُمْ﴾
343	89	﴿ذَٰلِكَ كَفْرًا أَيْمَانِكُمْ﴾
سورة الأنعام		
159	38	﴿وَمَا مَآفِرَةٌ فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾
87	82	﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾
88	101	﴿بَدِيعُ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
348, 284	103	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾
151	109	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
177	137	﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُ وَهُمْ﴾
91	141	﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
346	143	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾

61	145	﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَلَيْهِ بَيْعٌ وَلَا عَادِرٌ﴾
سورة الأعراف		
290، 276	30	﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾
342، 237	44	﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾
184	86	﴿وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾
345، 284	143	﴿لَنْ تَرِنِّي﴾
7	163	﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ...﴾
سورة الأنفال		
294	1	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾
295	54	﴿وَكُلُّكُمْ لَكَ ذَلِيلٌ﴾
349	60	﴿وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمْ لَعْنَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾
سورة التوبة		
44	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
340	92	﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْكُمْ﴾
349	101	﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾
سورة يونس		
29	23	﴿إِنَّمَا بَغْيَكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
352	31	﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾
151	35	﴿أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ﴾
336	61	﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾
سورة هود		
291	66	﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾
290	67	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾



290	94	﴿مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾
سورة يوسف		
352	3	﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾
80	17	﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾
350	82	﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْبَةَ﴾
سورة الرعد		
174	3	﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾
335	116	﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾
سورة الحجر		
205	2	﴿زُبَيْمًا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
201	20	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشًا وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمْ رِزْقِينَ﴾
سورة النحل		
44	6	﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾
110	30	﴿مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِيرًا﴾
290	36	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ كَذَلِكَ﴾
243	73	﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ ...﴾
335، 286	78	﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾
28	96	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾
264	98	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾
سورة الإسراء		
161، 94	23	﴿فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَقْبَ﴾
162	24-23	﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ...﴾
123	110	﴿آيَاتٍ مَا تَدْعُوهُ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

سورة الكهف		
235	22	﴿ وَيَقُولُونَ سُبْحَةَ وَثَامِنَهُمْ كَأَمْوَالِهِمْ ﴾
230	33	﴿ كَلْنَا الْجِنِّينَ ءَأَنْتَ أَكْهَلُهَا ﴾
52	103	﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾
سورة مريم		
26	4	﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾
212	15	﴿ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾
354	29	﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَادِ صَبِيًّا ﴾
351، 213	33	﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾
225	69	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾
سورة طه		
29	17	﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾
55	71	﴿ وَلَا صَلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾
سورة الأنبياء		
159	23	﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾
295	33	﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾
295	93	﴿ كُلُّ إِلَهٍ إِلَّا نَارُ جَعُوتَ ﴾
سورة الحج		
336	27	﴿ يَا تُؤَكِّرُك رِجَالًا أَوْ وُجُوهُكُمْ ﴾
سورة المؤمنون		
151	37	﴿ سَمِعَرَاتُهُمْ جَرُونَ ﴾
سورة النور		
352	5	﴿ يُعِظُكُمْ اللَّهُ ﴾
353	59	﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ ﴾

سورة الشعراء		
336	222	﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾
سورة النمل		
331	72	﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾
سورة القصص		
352	3	﴿نَتَلَوُا عَلَيْهِكَ﴾
290	88	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾
سورة العنكبوت		
233	25	﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾
291	33	﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾
121	45	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾
	88	﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾
سورة الروم		
184	4	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
295	29	﴿كُلُّ لَهُ قَلِينُونَ﴾
سورة سبأ		
352	24	﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ﴾
سورة فاطر		
311	41	﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾
سورة الصافات		
351	19	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾
212	19	﴿سَلِّمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾
79, 212	79	﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾
285	96	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾

295، 236 342	116	﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴾
334	158	﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا ﴾
سورة ص		
69	32	﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾
281	45	﴿ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾
346، 281	75	﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾
سورة الزمر		
335، 286	6	﴿ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٌ ﴾
91	67	﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾
73	73	﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَقِفَتْحَ أَبْوَابُهَا ﴾
سورة غافر		
293	2	﴿ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
293	3	﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾
25	6	﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾
51	10	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ينادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾
25	46	﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾
25	47	﴿ وَإِذْ يَتَحَاوَرُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضَّعَفَتُوا لِلَّذِينَ ... ﴾
353	67	﴿ هُوَ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾
295	69	﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾
25	72	﴿ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾
44	81	﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾

سورة الشورى		
289	52	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
سورة الزخرف		
256	39	﴿وَلَنْ يَفْعَلَ كُفْرًا الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾
سورة الأحقاف		
289	30	﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
330، 328 31	31	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
سورة الفتح		
289	02	﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾
سورة الحجرات		
234	12	﴿وَلَا يَحْسَبُواْ وَلَا يَنْتَبَهُمْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾
سورة لقمان		
88	13	﴿الشِّرْكَ لَظْمٌ عَظِيمٌ﴾
سورة الأحزاب		
61	35	﴿وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ...﴾
سورة ق		
44	07	﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾
2	21	﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾
سورة النجم		
151	37	﴿وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾
51	51	﴿وَتُمُودًا إِذْ أَتَى﴾
سورة الرحمن		
295	26	﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأِنَّ﴾
289	28	﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾

334	39	﴿لَا يَسْتَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾
334	74	﴿لَمْ يَطْمِئُنْ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾
سورة الواقعة		
351	74	﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾
سورة الحديد		
293	3	﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾
سورة المجادلة		
335	7	﴿مَا يَكْفُرُونَ مِنْ تَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾
سورة الحشر		
81	7	﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
292	23	﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾
سورة الجمعة		
345	6	﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾
345، 283	7	﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَ لَهُ أَبَدًا﴾
سورة الطلاق		
8	1	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾
سورة الملك		
295	19	﴿صَلَّاتٍ وَيَقِضْنَ﴾
سورة القلم		
336	12	﴿مَنَاعِ النَّخْرِ﴾
سورة نوح		
330	4-3	﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ۝٣﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
329، 328	4	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ﴾

342	40	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَسِّرْكُمْ﴾
سورة الجن		
334	5	﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾
سورة المزمل		
291	8	﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾
سورة القيامة		
63	4-3	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ، ﴿٣﴾ بَلَى قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّى بَنَانُهُ، ﴿٤﴾﴾
283	23-22	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾
سورة المرسلات		
204	11	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْنِتْ﴾
سورة التكويد		
172	1	﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾
سورة المطففين		
336	12	﴿كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾
55	28	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾
سورة البروج		
343، 235	05	﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوْدِ﴾
سورة الفجر		
126	25	﴿فِيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾
سورة البلد		
278	1	﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾
سورة الشمس		
347، 346	5	﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾
سورة الليل		
44	1	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾

سورة العلق		
242	16-15	﴿كَلَّا لَئِن لَّرَبَّنَا لَسَفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِقَةٍ ﴿١٦﴾﴾
سورة القدر		
69	1	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾
سورة الكافرون		
347، 277، 353	03	﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾
346	5	﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾
سورة الإخلاص		
294	1	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾



## ثانيا: فهرس الاحاديث و الآثار:

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
337	أحمد بن حنبل	أَبْعَثَكَ وَجْهًا يُسَلِّمُكَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُغْنِيكَ، وَأَزْعَبَ لَكَ زَعْبَةً مِنَ الْمَالِ
153	الحافظ بن حجر العسقلاني ومسلم بن قتيبة الدينوري	أَحْسِنُوا مَالَكُمْ أَي أَخْلَاقَكُمْ
154	الحافظ الطبراني	إِذَا أَنَاكُمْ كَرِيمٍ قَوْمٍ فَأَكْرَمُوهُ
335	الهيثمي و الخطيب التبريزي	إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ عِبَادَهُ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ
193	علاء الدين بن بلبان الفارسي	إِنَّ الْمَصْلِيَّ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ فَيَكْتُبُ لَهُ نَصْمُهَا، ثَلْثُهَا، ...
270	الإمام مسلم	إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ حَرِيْفًا
300	البخاري	أَنْ كَمَا أَنْتَ
154	ابن ماجة	أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ
346	البخاري	إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
284	البخاري	إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
202	البخاري	إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا
232	البخاري	أَوْ مُخْرَجِي هُمْ
167 (هامش)	الحافظ الطبراني	الْحَالِلُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ ...
298	الهيثمي	رَأَيْتُ رَاكِبًا أَقْبَلَ عَلَى بَعِيرٍ لَهُ حَتَّى وَقَفَ بِالْأَبْطَحِ ...
206	البخاري	رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... أَوْ فِي الْآخِرَةِ
300	الدارقطني	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الحُمْرُ؟ فَقَالَ: وَمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ
301	البخاري	صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي

265	ابن عبد البر	صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ
189	الحافظ أبو يعلى المباركفوري	صَلَّى خَلْفَهُ رَجَالٌ قِيَامًا
2	الحسين بن مسعود البغوي	فَجَاءَ زَوْجُهَا يَسُوقُ أَعْنَزًا عِجَافًا
265	ابن عبد البر	فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ...
330	البخاري	فَلْيُكْفَرْ عَن يَمِينِهِ وَلِيَاتِ الذِّي هُوَ خَيْرٌ
282	الحسين بن مسعود البغوي	فِي الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ
282	الهيثمي	قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَانِ
238	البخاري	الْكَافِرِ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ
300	مسلم	كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
193	ابن بلبان الفارسي	كُنْ أَبَا حَيْثَمَةَ فَكَانَهُ
245	البخاري	لَا يَعْرَتُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا
193 (هامش)	ابن حبان	مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ
300	الطبراني	مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَةَ لَهُ، مِسْكِينَةٌ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا
300	البخاري	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا...
173	الطبراني	مَنْ قَالَ فِي الثُّرَّانِ بَعِيرٍ عَلِيمٍ فَقَدْ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
246	أبو داود	هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ
265	ابن عبد البر	وَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ
298	البخاري	وَلَا يَعْرَتُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا
272	البخاري	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ
299	البخاري	يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا

ثالثا: فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	القائل	البيت الشعري
123	الكميت بن زيد الأنصاري	أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
269_304	حسان بن ثابت	أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ = وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ
303	بلا نسبة	إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جُرُورًا = تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا
155	أمية بن الصلت	إِنْ تَعْفِرِ اللَّهُمَّ تَعْفِرْ جَمًّا = وَأَيُّ عِنْدِكَ لَا أَلْمَا
302	ذو الرقة	أَيَا ظَنِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلْجَلٍ = وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمَّ سَلِمِ
103	أبو تمام	أَيَا وَيْحَ الشَّجِيِّ مِنَ الْخَلِيِّ = وَوَيْحَ الدَّمْعِ مِنْ إِحْدَى بَلِيِّ
202	خالد بن عبد العزى الأنصاري	بَلْ بَنِي النَّجَّارِ إِنَّ لَنَا = فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنْ تَرَهُ
35	مسكين الدارمي	تَعَلَّقْ فِي مِثْلِ السَّوَارِي بِسُيُوفِنَا = وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَقَانِفُ
	زهير بن أبي سلمى	تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكْثِرْ عَنِيْمَةً = بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدِ
257 (هامش)	ابن شرح الكلابي	تَمَقَّانِي لِيَقْتُلْنِي لُقَيْطُ = أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بِنِ سَعْدِ
233 (هامش)	رؤبة بن العجاج	تُمْ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى = جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَالِي وَالْعَلَا
344	بلا نسبة	خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمْمَا = إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
152	ميمون بن قيس (الأعشى الكبير)	رَضِيْعِي لِبَانِ ثُدِي أُمَّ تَحَالَفَا
152	مساور بن هند العبسي	سَائِلٌ تَمِيْمًا هَلْ وَفَيْتُ فَإِنِّي = أَعْدَدْتُ مَكْرَمَتِي لِيَوْمِ سِبَابِ
150	سالم بن وابصة المرسى	سَلِيمٌ دَوَاعِي الصَّدْرِ لَا بَاسِطٌ أَدَى = وَلَا مَانِعٌ خَيْرًا، وَلَا قَائِلٌ هَجْرًا
150	ابن السيد البطلبوسي	صَرَبْتُ لَهَا أُمَّهَا بِنَطَائِرٍ = مِنَ الْحُسَيْنِ مِنْ عَفْوِهِنِ تُتْرَجَمُ
223	أنس بن مدرك	عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ = لِأَمْرِ مَا يَسُوْدُ مَنْ يَسُوْدُ
19	امرؤ القيس	عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَزَاتٌ إِلَى الْعَلَا = تَضِلُّ الْمَذَارَى فِي مُثْنِيٍّ وَمُرْسَلِ
202	عمرو معد يكر	فَالْيَوْمَ قَرُبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا = فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ
153	بلا نسبة	فَنَادَاوَا يَا لِيَهْتَةَ يَوْمِ صَبْرِ = فَعُلْنَا أَحْسِنِي مَلَأَ جَهَيْنَا
152	توبة بن الحمير الخفاجي	فَهَلَّا مَنَعْتُمْ إِذَا مَنَعْتُمْ حَدِيثَهَا = خَيَالًا يُوَافِينِي مَعَ اللَّيْلِ هَادِيَا
231	بلا نسبة	فِي كِلْتَا رِجْلَيْهِمَا سُلَامَى زَائِدَةٌ = كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

154	مرّة بن محكان	فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةَ = لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطَّنْبَا
294	امرؤ القيس	فَيَا رَبُّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٌ = بَأْسِنَةٍ كَأَمَّا حَطُّ تَمْتَالِ
294	امرؤ القيس	قَالَ يَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ
28	الفرزدق	كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ = فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارَى
340	بلا نسبة	كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أُمْسَيْتَ = مِمَّا يُثْبِتُ الْوُدَّ فِي فُرَادِ الْكَرِيمِ
251	كثير عزة	لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلًّا = يُلُوحُ كَأَنَّهُ حَلَّا
303	امرؤ القيس	وَأَبْيَضُ كَالْمِخْرَاقِ
245	عريف القوافي	وَأَفْضُدُ إِلَى الْحَبْرِ وَلَا تَوَقَّهْ = وَأَرْزُقُ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رِزْقَهُ
229 (هامش)	أبو صخر الهذلي	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِدِكْرَاكَ نَفْضَةً = كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
334	أعشى بن قيس بن ثعلبة البكري	وَسَحَّرَ مِنْ جَنِّ الْمَلَائِكَةِ تِسْعَةَ = قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ
269_303	عبيد الله بن قيس الرقيات	وَيَعْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ = وَقَدْ كَبُرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ
302	أبو الأسود الدؤلي	وَيْلُ الْخَلِيِّ مِنَ الشَّجِيِّ فَإِنَّهُ = وَصَبَ الْفُؤَادَ بِشَجْوِهِ مَعْمُومٌ
301	مطروود بن كعب	يَا عَيْنُ فَاذْكُرِي أَبَا الشَّعْثِ الشَّجِيَّاتِ = يَبْكِينَهُ حَسْرًا مِثْلَ الْبَلِيَّاتِ

## رابعاً: ثبت المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

## أولاً: الكتب

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3(1966م).
2. أحمد السيد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط(1996م).
3. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت - دط.
4. أحمد أمين، ظهر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، (2012م).
5. أحمد بن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5.
6. أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط.
7. أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط (1388هـ-1968م).
8. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن، دار المعرفة الجامعية، دط (1994م).
9. أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي-دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعراباً وبناء- دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1(1999م).
10. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، (1408هـ-1988م).
- أحمد مختار عمر:
11. دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، دط (1418هـ-1997م).
12. علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6(1427هـ-2006م).
13. أحمد بن حنبل، المسند، تح: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1419هـ-1999م).
- أبو إسحاق الزجاج:
14. معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، ط1(1408هـ-1988م).

15. كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط1(1404هـ-1984م).
- أبو إسحاق الشاطبي:
16. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1428هـ-2007م).
17. الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عقّان، المملكة العربية السّعوديّة، ط1(1417هـ-1997م).
18. أسعد خلف العوّادي، سياق الحال في كتاب سيبويه -دراسة في النحو والدلالة- دار حامد، عمان-الأردن- ط1(1423هـ-2011م).
19. إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، بيروت-لبنان- ط1(1420هـ-2000م)، ج1، ص10.
20. أبو الأسود الدؤلي، الديوان، تح: محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط2، (1418هـ-1998م).
- الأعلام الشنتمري:
21. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط، (1420هـ-1999م).
22. شرح حماسة أبي تمام- حبيب بن أوس الطائي-، تح: إبراهيم نادق، منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط،(1415هـ-1994م).
23. ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، (1967م).
24. امرؤ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4.
- إميل بديع يعقوب:
25. من قضايا النحو واللغة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1(1430هـ-2009م)
26. المعجم المفصّل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1(1987م).
27. آنخل بلانثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دط.
28. البخاري(محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م).
29. بدر الدين الدماميني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض بن حسن الخولم، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1(1418هـ-1998م).

30. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، مصر، دط(1427هـ-2006م).
31. بدر الدين العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.
32. بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار الرفاعي، الرياض، ط3(1408هـ-1988م).
33. أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق- سوريا، دط.
34. ابن بشكوال ( القاسم خلف الأنصاري)، الصلة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، اللبناني، بيروت، ط1 (1410-1989).
- أبو البقاء العكبري:
35. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م).
36. اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، (1416هـ-1995م).
37. أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1413هـ-1993م).
38. أبو بكر الحسن الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر-القاهرة، ط2.
39. أبو بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنّة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1(1427هـ-2006م).
40. أبو بكر بن سهل السرخسي، أصول السرخسي، تح: أبو الوفا الأفغاني، اللجنة العلمية لإحياء المعارف التعمانية، الهند، دط.
41. أبو بكر بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط2(1407هـ-1987م).
42. بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، دط.
- تقي الدين بن تيمية:
43. مجموعة الفتاوى -مقدمة في التفسير-، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط3(1426هـ-

- 2005م).  
 44. نقض المنطق، تح: سليمان الصنيع، القاهرة، دط(1370هـ-1951م).  
 • تمام حسان:  
 45. الأصول -دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- عالم الكتب، القاهرة، دط (1420هـ-2000م).  
 46. اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، (1418هـ-1998م).  
 47. مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1990م.  
 48. الجاحظ ( أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7(1418هـ-1998م).  
 • جار الله الزمخشري:  
 49. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ط3(1430هـ-2009م).  
 50. أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1(1419هـ-1998م).  
 51. المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان -الأردن- ط1(1425هـ-2004م).  
 52. ابن الجزري، (الحافظ محمد بن الدمشقي)، التّشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط.  
 • جلال الدين السيوطي:  
 53. الأشباه والنظائر في النحو، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط.  
 54. الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، دط.  
 55. الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط1، (1310هـ).  
 56. الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2(1427هـ-2006م).  
 57. التحرير في علم التفسير، دار الفكر، بيروت - لبنان - دط(1421هـ-2001م).  
 58. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دط (1406هـ-1986م).  
 59. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الباي الحلبي



- وشركائه، ط1.
60. تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط1(1406هـ-1986م).
61. طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (1414هـ-1994م).
62. لباب التّقول في أسباب النّزول، مؤسّسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ط1(1422هـ-2002م).
63. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1(1418هـ-1998م).
64. جمال الدين أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2(1406هـ-1986م).
65. جميل صليبا، المعجم الفلسفي - بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية - دار الكتاب اللبّاني، بيروت، دط،(1982م).
66. جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، الجزيرة- القاهرة، دط(2014م).
67. الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، دط (1430هـ-2009م).
68. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، 1982م.
69. الحافظ أبو العلي المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، مراجعة و تصحيح: عبد الوهاب عبد اللّطيف، دار الفكر، القاهرة، دط.
70. الحافظ الذهبي، العبر في خبر من غير، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (1405هـ-1985م).
71. الحافظ بن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخرّيج أحاديث الأذكار، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، بيروت، ط2 (1429هـ-2008م).
- أبو حامد الغزالي:
72. إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، (1426هـ-2005م).
73. المستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - ط1(1431هـ-2010م).

• ابن حزم الأندلسي:

74. الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، دط.
75. الصواعق في الردّ على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط1، (1429هـ-2008م).
76. حسان بن ثابت الأنصاري، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، (1414هـ-1994م).
77. أبو الحسن السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط1 (1374هـ-1955م).
78. أبو الحسن بن سيده، المخصّص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط.
79. أبو الحسن علي بن عيسى الرّمّاني، التّكت في إعجاز القرآن-ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن-، تح: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3.
80. أبو الحسين أحمد بن فارس، الصّاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط1 (1418هـ-1997م).

• الحسين بن مسعود البغوي:

81. شرح السنّة، تح: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1 (1403هـ-1983م).
82. شرح السنّة، تح: شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش، بيروت، ط2 (1403هـ-1983م).
83. حسين مؤنس، فجر الأندلس - دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية (711-756هـ)-، دار الرشد، القاهرة، ط2، (1420هـ-2008م).

• حلمي خليل:

84. العربية وعلم اللغة البنيوي -دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث- دار المعرفة الجامعية، مصر، ط(1996م).
85. الكلمة -دراسة لغوية معجمية- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط (1998م).
86. أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، دط.

• أبو حيان الأندلسي:

87. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي،

- القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م).
88. البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط(1431هـ-2010م).
89. التذليل والتكميل، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دط.
90. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، مكتبة أضواء السلف، دط، (1947م).
- خديجة الحديثي:
91. أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385-1966).
92. المدارس النحوية، دار الأمل، أربد- الأردن، ط3(1422هـ-2001م).
93. موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1981م.
94. ابن خروف الإشبيلي، شرح الجمل للزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، دط، (1419هـ).
- الخطيب التبريزي:
95. مشكاة المصابيح، تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، (1399هـ-1979م).
96. شرح الحماسة لأبي تمام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1(1421هـ-2000م).
- ابن خلدون (عبد الرحمان):
97. المقدمة - تاريخ العلامة ابن خلدون، مكتبة دار المدينة المنورة، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م.
98. المقدمة، تح: عبد الله محمد درويش، مكتبة الهداية، دمشق، ط1(1425هـ-2004م).
99. الدارقطني، السنن، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط (1422هـ-2001م)
100. أبو داود، السنن، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بيلي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، (1430هـ-2009م).
101. ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب، تح: إبراهيم الأبياري وآخرين، دار العلم للجميع، بيروت.
102. دوسوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريف: صالح القرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، دط، (1985م).
- ذو الرقة:

103. الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1415هـ-1995م).
104. الديوان، تح: أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، (1415هـ-1995م).
105. رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2.
106. ردة الله بن ردة الطَّلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1(1423هـ).
107. ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5(1401هـ-1981م).
108. الرضّي الإسترابادي، شرح الرضّي لكافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير مصري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط1(1417هـ-1996م).
109. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3(1417هـ-1997م).
110. الزجاج، إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط(1404هـ-1998م).
111. أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي و آخرون، دار المصرية للتأليف و الترجمة، مصر، ط1.
112. ابن الزملاكي، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1 (1383هـ-1964م).
113. زهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح: علي حسن فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1(1408هـ-1988م).
114. أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط1، (1981م).
115. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، دط(1975م).
116. ابن السراج ( أبو بكر محمد بن السراج)، الأصول في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط(1406هـ-1986م).
117. سعد مصلوح، الأسلوب، -دراسة لغوية إحصائية- عالم الكتب، القاهرة، ط3(1412هـ-1992م).
118. ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى المغربي، المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1964.

- سعيد الأفغاني:
- 119. في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (1407هـ-1987م).
- 120. نظرات في اللّغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، (1389هـ-1969م).
- أبو سعيد السيرافي (368هـ):
- 121. أخبار النحويين البصريين، تح: محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط1، (1374هـ-1955م).
- 122. شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- ط1 (2008م).
- 123. السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
- 124. ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، دط.
- 125. سليمان بن إبراهيم الخطّابي، بيان إعجاز القرآن- ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- تح: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3.
- 126. ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط1 (1402هـ-1982م).
- 127. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1408هـ-1988م).
- ابن السيد البطليوسي:
- 128. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، سورية، ط3 (1408هـ-1987م).
- 129. المسائل والأجوبة، تح: وليد محمد السراقبي، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط1 (1440هـ-2019م).
- 130. سيدي إبراهيم المارغيني، النجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرا الإمام نافع، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط (1428هـ-2008م).
- 131. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
- 132. شهاب الدين محمود الألوّسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، دط.
- 133. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.

134. الصّبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، المكتبة الأزهرية، مصر، دط، 1924م.
135. صلاح الدين خليل الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، (1400هـ-2000م).
136. صلاح رّوأي، النحو العربي- نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله- دار غريب، القاهرة، دط، 2003م.
137. صلاح فضل، علم الأسلوب، -مبادئه وإجراءاته- دار الشروق، القاهرة، ط1(1419هـ-1998م).
138. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، لبنان، ط1.
- طاهر سليمان حمودة:
139. دراسة المعنى عند الأصوليين، دار الجميل للنشر والتوزيع، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1(2001م).
140. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية، دط(1998م).
141. الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، دط، (1415هـ-1995م).
- الطبري:
142. جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة، ط1، (1422هـ-2001م).
143. جامع البيان في تأويل أي القرآن، تح: بشّار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط1(1415هـ-1994م).
144. ابن الطراوة النحوي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط2، 1996م.
145. طه محسن، مقدمة التحقيق لشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الأندلسي، مكتبة ابن تيمية، ط2 (1413هـ).
146. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط3، (1430هـ-2009م).
147. عائشة عبد الرحمان، التفسير البياني للقرآن الكريم، مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف، ط7
148. أبو العباس المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3(1415هـ-1994م).

149. أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1968م.
150. عبد الأمير محمد أمين الورد، المدراس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997م.
151. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: محمد الفلاح، دط، (1400هـ-1980م).
152. عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1424هـ-2003م).
153. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5 (1421هـ-2001م).
154. عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق، بيروت، دط.
155. عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 (1418-1997م).
156. عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، (1993م).
157. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط.
158. عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20 (1400هـ-1980م).
159. عبد الملك ابن هشام (183هـ)، سيرة النبي ﷺ، دار الصحابة، طنطا، ط1، (1995م).
160. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين-دراسة لغوية نحوية دلالية-دار الوفاء، الإسكندرية، ط1 (2007م).
161. عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبع برميل، ط1، 1881م.
162. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، (1996م).
163. عبيد الله بن قيس الرقيبات، الديوان، تح وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

164. عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مطبعة التأليف، القاهرة، دط (1464هـ-1940م).
165. العربي حسن درويش، النقد العربي القديم مقاييسه، واتجاهاته وقضاياها وأعلامه ومصادره، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دط، 1991م.
166. عرفات فيصل المناع، السياق والمعنى - دراسة في أساليب النحو العربي - منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، ط1 (2013م).
167. عز الدين بن عبد السلام، فوائد في مشكل القرآن، دار الشروق، جدّة، ط2 (1402هـ-1982م).
168. ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، (1419هـ-1998م).
169. علاء الدين بن بلبان الفارسي (739هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، مصر، ط1، (2014م).
170. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1 (2006م).
- أبو علي الشلوبيني:
171. شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1413هـ-1993م).
172. التوطئة، تح: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، دط. (1401هـ-1981م).
173. حواشي المفصل للزمخشري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط (1406هـ-1982م).
- أبو علي الفارسي:
174. الحجّة في علل القراءات السبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1438هـ-2007م).
175. المسائل العسكرية، تح: علي جابر المنصوري، جامعة بغداد - العراق، ط2 (1982م).
176. أبو علي المرزوقي، شرح الحماسة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، (2003م).
177. علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
178. علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1 (1424هـ-2003م).
179. علي بن محمد بن علي بن اللحام، شرح المختصر في أصول الفقه، شرح: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشترى، كنوز إشبيلية، الرياض، ط1 (1428هـ-2007م).
180. ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: شعيب الأرنؤوط، إشراف: عبد القادر



- الأرناؤوط، دار ابن كثير.
- أبو الفتح عثمان بن جني:
181. الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت - لبنان، ط2.
182. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، (1386هـ-1966م).
183. فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري (410-476هـ) في ضوء علم اللغة الحديث، دار الوفاء، الاسكندرية، ط1 (2000م).
- فخر الدين الرازي:
184. المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العدواني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - ط2 (1412هـ-1992م).
185. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، ط1، (1401هـ-1981م).
186. فخر صالح سليمان، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، أريد، الأردن، ط1، 1990م، دط.
187. أبو الفداء الحافظ بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1412هـ-1991م.
188. أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، غريب الحديث، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، دط، (1425هـ-2004م).
189. ابن فرحون، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، تح: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، دط.
190. الفرزدق، الديوان، شرح: علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1408هـ-1987م).
191. الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، (1461هـ-2000م).
192. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3 (1399هـ-1979م).
- أبو القاسم السهيلي:
193. الأمالي في النحو واللغة والحديث و الفقه، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، دط، 1970م.

194. الفرائض وشرح آيات الوصية، تح: محمد إبراهيم البناء، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط2، 1405هـ.
195. التعريف والإعلام بما أجهم في القرآن من الأسماء والأعلام، تصحيح ومراجعة: محمود ربيع، مطبعة وورشنة تجليد الأنوار، مصر، ط1، (1356هـ-1938م).
196. الروض الأنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة لابن هشام، مطبعة الجمالية، مصر، دط، (1332هـ-1914م).
197. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تح: عبد الرحمان الوكيل، دار الكتب الإسلامية، عابدين، ط1 (1387هـ-1967م).
198. نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1 (1412-1992).
199. نتائج الفكر في النحو، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر و التوزيع، مكة المكرمة، ط2 (1404هـ-1984م).
200. القاضي أبو الوليد محمد بن رشد، الضروري في صناعة النحو (المقدمة)، تح: منصور علي عبد السميع، دار الصفوة، ط1، (1430هـ-2010م).
201. ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، دط.
202. ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، (1410هـ-1989م).
203. قيس بن الملوّح، الديوان، دراسة: يوري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1999م).
204. ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دط.
205. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط4.
206. كنيّ عزة، الديوان، جمع وشرح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط (1391هـ-1971م).
207. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان-الأردن، ط1 (1427هـ-2006م).
208. كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، (1420هـ-1999م).
209. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط.

210. الكميت بن زيد الأنصاري، الديوان، شرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، (2000م).
211. كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ط1، 2000م.
212. لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، مطبعة الموسوعات، مصر، ط1، (1319هـ).
213. ابن ماجة، السنن، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، دط.
- ابن مالك الأندلسي:
214. الألفية، دار الآثار، القاهرة، ط2، (1423هـ-2003م).
215. التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، (1410هـ-1990م).
216. شرح التسهيل المسمى: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمان السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، (1410هـ-1990م).
217. ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر دط.
218. مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8 (1426هـ-2005م).
219. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4 (1425هـ-2004م).
- محمد إبراهيم البنا:
220. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، ط1، (1400هـ-1980م).
221. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدّة، ط1 (1405هـ-1985م).
222. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوّناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2 (2001م).
223. محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته عصره آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، (1978م).
224. محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1 (1426هـ).
225. محمد الأمين بلغيث، دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2009.

226. محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986م.
227. محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت دط، (1395هـ-1975م).
228. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2.
229. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، (1429-2008م).
230. محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده، مصر، ط1 (1938م).
231. محمد بن عبد البر القرطبي، مقدّمة الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تح: محمد أحميد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض - البطحاء، ط1 (1397هـ-1978م).
- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني:
232. الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2 (1413هـ-1992م).
233. نهاية الأقدام في علم الكلام، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 (1430هـ-2009م).
234. محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي، الجدل في الأصول، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، 1971م.
235. محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط (2004م).
236. محمد بن علي بن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عرب، مكتبة الملك فهد، جدة، دط، (1419هـ).
237. محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، (1427هـ-2003م).
238. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دط.
239. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي-دراسة تحليلية لنظم المعرفة في الثقافة العربية- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط9، 2009م.
240. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1 (1994م).
241. محمد علي التّهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1 (1996م).

242. محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1(1989م).
243. محمد علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، القاهرة، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط1(1421هـ-2000م).
244. محمد علي بن الجزري، غاية التّهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1427هـ-2006م).
- محمد عيد:
245. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، (1410هـ-1989م).
246. أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط6، (1997م).
247. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، دط.
248. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط.
249. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، دط.
250. مسكين الدّارمي (79هـ)، الديوان، تح: عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطية، دار البصري-بغداد، ط1، 1970م.
251. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1412هـ-1991م).
252. مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تح: محمد محيي الدين الأصغر، مؤسسة الإشراف، الدّوحة، ط2، (1419هـ-1999م).
253. مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر، القاهرة، ط1، (1433هـ-2012م).
254. مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دط.
255. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، مصر، ط1.
256. ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 (1366هـ-1947م).
- مكّي بن أبي طالب القيسي:
257. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3(1404هـ-1984م).
258. مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق- سوريا، ط1 (1434هـ-

2003م).

259. ممدوح عبد الرحمان، المنظومة النحوية- دراسة تحليلية- دار المعرفة الجامعية، دط، 2000م.
260. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- مهدي المخزومي:
261. الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، دط، 1960م.
262. الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، -لبنان، ط2، ( 1408هـ-1987م).
263. في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2(1406هـ-1975م).
264. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط2 (1377هـ-1958م).
265. موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط.
266. ميمون بن قيس (الأعشى الكبير)، الديوان، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، دط.
267. نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة، مكتبة لسان العرب، مطبعة الآداب، دط(1395هـ-1985م).
268. نهاد الموسيقى وآخرون، برنامج التربية (علم النحو1)، مكتبة فلسطين للكتب المصوّرة، دط.
- ابن هشام الأنصاري:
269. الإعراب عن قواعد الأعراب، تح: علي فودة نبيل، جامعة الرياض، دط(1399هـ-1989م).
270. شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، (1422هـ-2001م).
271. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1(1384هـ-1964م).
272. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت- لبنان، دط.
273. في السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1410هـ-1990م).
274. الواحدي، أسباب النزول، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ( 1411هـ-1991م).
275. الوراق، علل النحو، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2002م.
- ياقوت الحموي:

276. معجم الأدباء-إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب-، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1993م).
277. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، دط (1397هـ-1977م).
- المجلات و الدوريات
278. أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية درا العلوم، 1383هـ-1964م.
279. إيمان عبد الله محمد حسنات، أبو علي الشلوبيني وأثره في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2002م.
280. جبريل محمد عثمان، نظرية السياق عند فيرث، مجلة العلوم الشرعية، العدد2، جامعة المرقب، ليبيا.
281. حسن الشاعر، خطاب الماردي ومنهجه في النحو، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان، 79-80.
282. خلوك العموش، دور السياق في نظرية النحو العربي- قراءة جديدة- جامعة المنيا، كلية دار العلوم، 2005م.
283. الزاكي بن يونس، أبو القاسم السهيلي وإنتاجه الفكري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثانية، العدد06، (1415هـ-1994م).
284. صافية كساس، نحاة الأندلس وجهودهم في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018م.
285. صباح قيورة، ظاهرة التضمين في القرآن الكريم، دراسة نحوية بيانية، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة (1433هـ-2012م).
286. عبد المنعم حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس من خلال باب ما لا ينصرف عند السهيلي والشاطبي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية، العدد 192، السنة الخامسة والثلاثون.
287. فادي صفر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
288. محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط- المغرب، 2002م.
289. محمد موعد، مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 91، سنة 23، رجب 1424هـ، سبتمبر، 2003م.

290. محيي الدين سالم، درس النحوي عند الأندلسيين وصلته بالدرس الفلسفي والفقهية، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م.
291. مزيد إسماعيل نعيم، أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (438-528هـ)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق، سوريا، العدد (2)، 2005م.
292. نعيمة سعديّة، الجملة في الدراسات اللغوية، مجلة جامعة: محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011م.

المجلة الإلكترونية  
عبد القادر للعلوم الإسلامية



## خامسا: فهرس الموضوعات

أ	مقدمة
	الفصل الأول: مفهوم النظرية السياقية في الدرس اللغوي الحديث، والتراث العربي
2	المبحث الأول: مفهوم نظرية السياق
2	1- مفهوم السياق في المعجم
6	2- المفهوم الاصطلاحي للسياق في التراث العربي
10	3- مفهوم السياق في الدرس اللغوي الحديث
10	أ- عند الغربيين
15	ب- عند اللغويين العرب المحدثين
23	المبحث الثاني: أنواع السياق
23	1- السياق اللغوي (سياق النص)
24	أ- السياق الصوتي
31	ب- السياق النحوي
35	2- سياق الحال (المقام) أو سياق الموقف
41	المبحث الثالث: السياق في التراث العربي
41	1- عند النحويين
41	- النحو والسياق اللغوي
41	أ- مفهوم الجملة وتصنيفها
43	ب- تقسيم الجملة
45	ج- تحليل الجملة
56	د- السياق وترتيب أجزاء الجملة
59	هـ- تمام الجملة
65	- النحو وسياق الموقف
70	أ- السياق ومعيار الاستقامة والإحالة
71	ب- السياق وعنصر الإبلاغ
73	2- السياق عند البلاغيين، والمفسرين، و الأصوليين

73	أ-السياق عند البلاغيين
81	ب-السياق عند المفسرين
89	ج-السياق عند الأصوليين
<b>الفصل الثاني:</b> <b>أثر النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي</b>	
98	تمهيد: النشاط النحوي في الأندلس
103	المبحث الأول: أثر المذهب البصري والكوفي التحويين في النحو الأندلسي، وهل للأندلس مذهب نحوي مستقل؟
104	1 - أثر المذهب البصري
104	أ-السماع
107	ب-القياس
109	ج-التعليل
116	2- أثر النحو الكوفي في النحو الأندلسي
119	-تأثير المذهب الكوفي في النحو الأندلسي من خلال المسائل النحوية
124	-تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في المصطلحات
129	-تأثير نحاة الكوفة في نحاة الأندلس في الأصول النحوية
129	أ- في العامل النحوي
131	ب-في التعليل
133	3- هل كان للأندلس مذهب نحوي مستقل؟
145	المبحث الثاني: الاشتغال بالعلوم العقلية وأثره في الفكر النحوي الأندلسي
145	1-ابن السيد البطليوسي(ت521هـ)
151	2-الأعلم الشنتمري (ت476هـ)
158	المبحث الثالث: أثر المذهب الفقهي الظاهري في الفكر النحوي الأندلسي
162	1-أثر المذهب الظاهري في أصول النحو الأندلسي وملامح المنحى السياقي

162	أ-القياس
163	ب-التعليل
166	ج-التأويل
168	2- ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) وأثر المذهب الظاهري
174	3- أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) وأثر المذهب الظاهري
182	المبحث الرابع: أثر النزعة التعليمية في الفكر النحوي الأندلسي
184	1- النزعة التعليمية في التعليل النحوي
186	2- ابن الطراوة: (528هـ) وأثر النزعة التعليمية
190	3- أبو علي الشلوبيني: (ت 645هـ) وأثر النزعة التعليمية
195	4- ابن مالك الجياني: (672هـ) وأثر النزعة التعليمية
<p>الفصل الثالث:</p> <p>نظرية السياق في فكر أبي القاسم السهيلي النحوي وأثرها في فهم التصّ القرآني من خلال كتابه: "نتائج الفكر في النحو"</p>	
208	- نبذة عن الكتاب
216	المبحث الأول: سياق الحال وأثره في فكر السهيلي النحوي
217	1- السياق المكاني: (طبيعة البيئة الأندلسية و مظاهرها)
218	*التعدد اللغوي
224	*نشأة النحو في الأندلس
225	أ- السهيلي والنحو البصري
230	ب- السهيلي والنحو الكوفي
233	ج- آراء السهيلي الخاصة
239	2- السياق الزماني: ( الحياة العلمية في عصر السهيلي وأثرها في فكره النحوي)
241	أ- ميل النحاة إلى الشرح

249	ب-الاتجاه إلى النقد
250	1-نقد السهيلي لإمام النحاة سيويه
253	2-نقد السهيلي للزجاجي
257	3-نقد السهيلي لأبي علي الفارسي
261	المبحث الثاني: السياق الثقافي وأثره في فكر السهيلي النحوي
261	1-مذهبه الفقهي
266	2- ثقافة السهيلي العقلية وفكره النحوي
279	3-ثقافة السهيلي الكلامية وفكره النحوي
285	4- السهيلي وأثر العلوم النقلية
285	أ-تفسير القرآن الكريم
287	ب-السهيلي وإعجاز القرآن
293	ج-السهيلي والقراءات القرآنية
296	د-السهيلي والحديث النبوي الشريف
301	5- السهيلي وكلام العرب
306	المبحث الثالث: السياق اللغوي في فكر السهيلي وأثره في فهم النص القرآني
308	1 - القضايا اللغوية و النحوية في نتائج الفكر ورؤية السهيلي السياقية
308	أ-قضية اللفظ والمعنى
311	ب-قضية التطور الدلالي
312	ج-السهيلي ونظرية العامل النحوي
320	د-السهيلي وظاهرة الإعراب
325	2_ الظواهر السياقية عند السهيلي في النتائج و دورها في فهم النص القرآني
325	أ-ظاهرة الحمل على المعنى
332	ب-ظاهرة التقديم والتأخير
338	ج-ظاهرة الحذف

344	د- براعة اللفظ القرآني وأهميته في السياق
350	3- أحوال اللفظ وعلاقته بالسياق
351	أ- التعريف والتنكير
352	ب- الإضمار والإظهار
352	ج- الإفراد والجمع
354	د- صيغة الفعل
257	خاتمة
364	ملحق (التعريف بأبي القاسم السهيلي)
<b>الفهارس</b>	
375	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
387	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
389	ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية
391	رابعاً: ثبت المصادر والمراجع
412	خامساً: فهرس الموضوعات
419	مخلص

## ملخص الرسالة:

عنوان البحث الموسوم: "النظرية السياقية في الفكر النحوي الأندلسي وأثرها في فهم النصّ القرآني - نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي أمودجا- هو عبارة عن تطبيق واستثمار لعناصر النظرية السياقية بوصفها مادّة إجرائية لفهم الفكر النحوي في الأندلس عامّة، وعند السهيلي خاصّة، وأثر ذلك في فهم النصوص وبخاصّة النصّ القرآني، والتّظرة إلى الأصول النحوية . فكان البحث مقسّما إلى: فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأوّل تناول: مفهوم نظرية السياق في التراث العربي والدرس اللغوي الحديث، أمّا الفصل الثاني فتحدّث عن أثر نظرية السياق في الفكر النحوي في الأندلس، هذه النظرية متمثلة في عدّة عناصر: أولا: أثر المذهبين البصري والكوفي في نحو الأندلس، وثانيا: أثر الاشتغال بالعلوم العقلية، وثالثا: أثر المذهب الفقهي الظاهري، ورابعا: أثر النزعة التعليمية في الفكر النحوي الأندلسي.

وأما الفصل التطبيقي فتناول: نظرية السياق وأثرها في فكر السهيلي النحوي، وفهمه للنصّ القرآني، من خلال كتابه: "نتائج الفكر في النحو"، مقسّما إلى مباحث: الأوّل منه يدور حول سياق الحال وأثره في فكر السهيلي، أمّا الثاني فحول السياق الثقافي وأثره في فكره النحوي، والثالث حول: السياق اللغوي في فكر السهيلي وأثره في فهم النصّ القرآني. ثمّ ختمت بجائمة أوردت فيها أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج، أهمّها: أنّه لا يمكن بحالٍ أن ندرس أيّ فكر منعزلا عن سياقه بمختلف مظاهره الزمانية، والمكانية، والثقافية، والاجتماعية، والأيدولوجية وغيرها، فقد أمدّتنا النظرية السياقية بآليات الفهم الدقيق والدراسة الموضوعية على مستوى اللغة التي تمثّل وعاء الفكر.

---

**Abstract:**

The entitled research: **“The Contextual Theory in the Andalusia Thought and its impact in Comprehending the Quranic Text– the Thought Findings in the Syntax of Abi Al-Qasim Al-Suhayli as a Model** – it is about an application and investment of the contextual theory elements described as a procedural module generally to understand the syntactical thought in Andalusia and especially for Al-Suhayli plus its affection in understanding texts, particularly the Quranic text and the syntactical assets vision.

The research was split into: two theoretical chapters and a practical chapter.

**The first chapter** deals with: the contextual theory concept in the Arab heritage and the modern linguistic lesson, while **the second chapter** spoke about the contextual theory impact in the syntactical thought in Andalusia. This theory lied in several elements: **Firstly**: the Basri and Kufi schools effect in the Andalusia syntax and **secondly**: the working in the mental sciences effect and **thirdly**: the Virtual jurisprudential rite impact, and **fourthly**: the educational trend impact in the Andalusia syntactical thought. Whereas; the practical chapter treats: the contextual theory and its impact on Al-Suhayli syntactical thought and his Quranic text’s comprehension, through his book: **“The Thought Findings in Syntax”**, divided into sections: **The first** of it is around the matter context and its effect on the thought Al-Suhayli, whilst **the second** is about the cultural context impact on his syntactical thought, and **the third** on: the linguistic context in the Al-Suhayli thought and its effect on the Quranic text understanding.

Then; I sealed with a conclusion in which I mentioned the prominent research findings that are: it is not possible in any case to study any thought isolated from its context in its various temporal and spatial, cultural, social, ideological manifestations and others, as the contextual theory sustained us with exact comprehension mechanisms and the objective study of the language level which represented the thought device.

**Résumé :**

La recherche intitulée: " **La Théorie Contextuelle dans la Pensée Andalouse et son Impact dans la Compréhension du Texte Coranique**"- **les résultats de la Pensée dans la Syntaxe d'Abi El-Qasim El-Souhaili en tant que Modèle** – il s'agit d'une application et d'un investissement du contexte éléments de théorie décrits comme un module procédural généralement pour comprendre la pensée syntaxique en Andalousie et en particulier pour

El- Souhaili plus son affection dans la compréhension des textes, en particulier le texte coranique et la vision des atouts syntaxiques. La recherche a été divisée en: deux chapitres théoriques et un chapitre pratique.

**Le premier chapitre** traite: le concept de théorie contextuelle dans l'héritage arabe et de la leçon de linguistique moderne, tandis que **le deuxième chapitre** parlait de l'impact de la théorie contextuelle dans la pensée syntaxique en Andalousie. Cette théorie reposait sur plusieurs éléments: **Premièrement**: l'effet des écoles Basri et Kufi dans la syntaxe andalouse et **deuxièmement**: l'effet du travail dans les sciences mentales et **troisièmement**: l'impact du rite jurisprudentiel virtuel et **quatrièmement**: l'impact de la tendance éducative dans la pensée syntaxique andalouse. Tandis que; le chapitre pratique traite: la théorie contextuelle et son impact sur la pensée syntaxique d'El-Souhaili et la compréhension de son texte coranique, à travers son livre: «**Les découvertes de la pensée dans la syntaxe**», divisé en sections: **La première** concerne le contexte de la matière et son effet sur la pensée El-Souhaili, tandis que **le second** lier à l'impact du contexte culturel sur sa pensée syntaxique, et **le troisième** est sur: le contexte linguistique dans la pensée El-Souhaili et son effet sur la compréhension du texte coranique.

Alors; J'ai terminé par une conclusion dans laquelle j'ai évoqué les principaux résultats de la recherche qui sont: il n'est en aucun cas possible d'étudier une pensée isolée de son contexte dans ses diverses manifestations temporelles et spatiales, culturelles, sociales, idéologiques et autres, comme le contexte la théorie nous a soutenu avec des mécanismes de compréhension exacts et l'étude objective au niveau de langage qui représentait le dispositif de la pensée.